

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

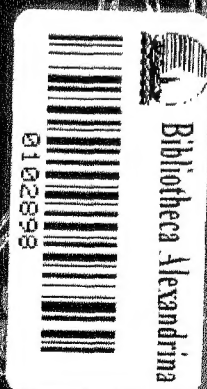
للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النوري

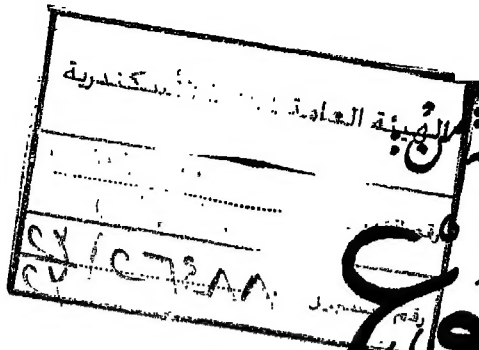
المجلد الثاني والعشرون

مكتبة المطبعة العلمية

بمصر

مكتبة المطبعة العلمية





الطبعة الوحيدة الكاملة
كتاب المجموع
 شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

اسأل الله الكريم ان يسهل علي احسن الوجوه واكملها واتبها واعجلها ،
 وأنعمها في الآخرة والدنيا . وأكثرها انفعاما به وأحبها لثقله لجميع
 المسلمين ..

[الشيخ محيى الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٣]

الجزء الثالث والعشرون

(وهو الجزء الثاني عشر من تكملة هذا الشرح)

بقام
محمد نجيب لطيفي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
 بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الأشواق
 جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الشهادات

الشرح الأصل في تعليق الحكم بالشهادة الكتاب والسنة والاجماع (اما الكتاب) فقوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم • فان لم يكوئا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى » الآية • وقوله تعالى « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » • فمنع من كتمان الشهادة فدل على أنه اذا أدى الشهادة تعلق الحكم بها • وقوله تعالى : « وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله » الآية • وغير ذلك من الآيات •

(واما السنة) فقوله صلى الله عليه وسلم للحضرمي : « ألك بينة ؟ » • وروى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم « سئل عن الشهادة فقال : هل ترى الشمس ؟ قال نعم قال : على مثلها فاشهد أودع » وغير ذلك من الأخبار •

(واما الاجماع) فانه لا خلاف بين الأمة في تعلق الحكم بالشهادة •

اما اللغات فقد قال في الطراز المذهب : أصل الشهادة الحضور من قولهم : شهد المكان وشهد الحرب أى حضرها • والمشاهدة المعاينة مع الحضور ، والشهادة خبر قطع بما حضر وعاین ثم قد يكون بما علم واستفاض أهـ • وقيل : ان الشهادة مأخوذة من العلم من قوله تعالى « شهد الله أنه لا اله الا هو » قيل : علم وبين كأن الشاهد يبين ما يوجب حكم الحاكم • قال في التنبيهات : الشهادة معناها البيان وبه سمي الشاهد (يعنى بينة) أى لأنه يبين الحكم والحق من الباطل ، وهو أحد معان • تثنيته شاهدان واليه أشار بعضهم في معنى قوله « شهد الله أنه لا اله الا هو » أى بين ، وقيل : هى فيها بمعنى العلم قال الشيخ الدردير في أقرب المسالك : وهى عرفا اخبار على حاكم بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه ، فقد لا تتوقف على تقدم دعوى كاعلام المدول برؤيتهم الشهر فيحكم بشبوتها

ويترتب على حكمه أمور كوجوب الصوم والوقوف بعرفة وتامام عدة أو كفارة أو تمام أجل لدين ونحو ذلك .

قال الصاوى فى الشرح الصغير من كتب المالكية فى شرحه للعبارة المتقدمة تعرض لتعريفها اصطلاحا للرد على ابن عبد السلام القائل بأنه لا حاجة لتعريف حقيقتها لأنها معلومة ، ورده ابن عرفة بقول القرافى : أقمت ثمان سنين أطلب الفرق بينها وبين الرواية وأسأل الفضلاء عنه بتحقيق ماهية كل منهما فيقولون : الشهادة يشترط فيها التعدد والذكورة والحرية فأقول لهم : اشتراط ذلك فرع تصورها حتى طالعت شرح لبراهين للمازرى فوجدته حقق المسألة فقال : هما خبران غير أن المخير عنه أن كان عاما لا يختص بمعين فالرواية كخبر « انما الأعمال بالنيات » والشفعة فيما ينقسم بخلاف قول العدول عند الحاكم : لهذا على هذا كذا الزام لمعين لا يتعداه فالشهادة . وقال ابن عرفة : وحاصل ما قرره المازرى أن الشهادة هى الخبر المتعلق بجزئى والرواية المتعلق بكلى ، وهو مردود بأن الرواية قد تتعلق بجزئى كخبر (ورد فى الصحيحين والترمذى والنسائى عن أبى هريرة) وخبر تميم الدارى فى السفينة التى لعب بهم الموج فيها وذكر قصة الدجال الى غيرها من أحاديث متعلقة بجزئى أو مغين وكآية « تبت يدا أبى لهب وتب » ونحوها كثير انتهى .

قال الصاوى : اذا علمت ذلك فالحق فى الفرق ما قاله البناى وهو أن الخبر اما أن يقصد أن يرتب عليه فصل قضاء وإبرام حكم أم لا ، فان قصد به ذلك فهو الشهادة وان لم يقصد به ذلك فاما أن يقصد به تعريف دليل حكم شرعى يشرعه أو لا فان قصد به ذلك فهو الرواية والا فهو سائر أنواع الخبر انتهى وقوله : اخبار عدل من اضافة المصدر لفاعله وحاكما مفعوله .

وقال فى حاشية ملتقى الأبحر من كتب الحنفية : الشهادة فى اللغة الاخبار بصحة الشئ عن مشاهدة وعيان ، أما سببها فنوعان سبب فى حق التحمل

وسبب في حق الأداء أما في حق التحمل فمعينة سبب تحمل الشهادة ومشاهدته • وأما في الأداء فطلب المدعى من الشاهد أداء الشهادة •

وقال الامام الشافعي رضي الله عنه في الأم في باب شهادة الأعمى : « فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث إنما قبل على صدق المخبر وعلى الأغلب على القلب. وليس من الشهادات بسبيل ، ألا ترى أنا تقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان ابن فلان ولا تقبل في الشهادة حدثني فلان عن فلان حتى يقول : أشهد لسمعت فلانا ، وتقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ، وتقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته ونرد حديث العدل إذا لم يضبط الحديث وتقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة أ ه •

ما افترق فيه الشهادة والرواية

وهذا من الأشباه والنظائر

افترقا في أحكام :

- (الأول) العدد يشترط في الشهادة دون الرواية •
- (الثاني) الذكورة لا تشترط في الرواية مطلقا بخلاف الشهادة في بعض المواضع •
- (الثالث) الحرية تشترط في الشهادة مطلقا دون الرواية •
- (الرابع) تقبل شهادة المبتدع إلا الخطائية ولو كان داعية ، ولا تقبل رواية الداعية •
- (الخامس) تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته •
- (السادس) من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق بخلاف من يتبين شهادته للزور في مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك •
- (السابع) لا تقبل شهادة من جرت شهادته الى نفسه نفعا أو دفعت عنه ضررا وتقبل شهادة من روى ذلك •

- (الثامن) لا تقبل الشهادة لأصل وفروع ورقيق بخلاف الرواية •
- (التاسع) (والعاشر) (والحادي عشر) الشهادة انما تصح بدعوى سابقة وطلب لها وعند حاكم بخلاف الرواية في الكل •
- (الثاني عشر) للعالم الحكم بعلمه في التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً في الرواية بخلاف الشهادة فان فيها ثلاثة أقوال أصحابها التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها •
- (الثالث عشر) يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون الشهادة (على الأصح) •
- (الرابع عشر) الأصح في الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم (المتقن النقادة) ولا يقبل الجرح في الشهادة الا مفسراً •
- (الخامس عشر) يجوز أخذ الأجرة على الرواية بخلاف الشهادة الا اذا احتاج الى مركوب •
- (السادس عشر) الحكم بالشهادة تعديل • قال الغزالي : بل أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أو فتياه بموافقة المروى على الأصح لاجتماع أن يكون ذلك لدليل آخر •
- (السابع عشر) لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تمسر الأصل بموت أو غيبة أو نحوهما بخلاف الرواية •
- (الثامن عشر) اذا روى شيئاً ثم رجع عنه سقط ، ولا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم •
- (التاسع عشر) لو شهدا بسوجب قتل ثم رجعا وقالوا تمعدنا لزمهما القصاص • ولو أشكلت حادثة على حاكم فتوقف فروى شخص خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، وقتل الحاكم به رجلاً ، ثم رجع الراوى وقال : كذبت وتمعدت ففي فتاوى البغوى ينبغي أن يجب القصاص كالشاهد اذا رجع قال الرافعي : والذي ذكره

القفال والامام أنه لا قصاص بخلاف الشهادة فانها تتعلق بالحادثة

والخبر لا يختص بها .

(المشرون) اذا شهد دون أربعة بالزنا حدوا للكدف في الأظهر ، ولا يقبل شهادتهما قبل التوبة ، وفي قبول روايتهم وجهان المشهور منهما القبول . ذكره الماوردي في الحاوي . ونقله ابن الرفعة في الكفاية والاسنوى في الانغاز والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى .

﴿ تحمل الشهادة وادائها فرض لقوله عز وجل « ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا » وقوله تعالى « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » قال ابن عباس رضى الله عنه « من الكبائر كتمان الشهادة ، لان الله تعالى يقول ومن يكتمها فانه آثم قلبه » فهي فرض على الكفاية فان قام بها من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقيين لان المقصود بها حفظ الحقوق ، وذلك يحصل ببعضهم ، وان كان في موضع لا يوجد فيه غير ممن يقع به الكفاية تعين عليه ، لانه لا يحصل المقصود الا به فتعين عليه . ويجب الاشهاد على عقد النكاح . وهل يجب على الرجعة ؟ فيه قولان وقد بيناهما في الرجعة . واما ما سوى ذلك من العقود كالبيع والاجارة وغيرهما فالمستحب ان يشهد عليه لقوله تعالى « واشهدوا اذا تبايعتم » ولا يجب لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم « ابتاع من اعرابي فرسا فجحدته فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشهد لى ؟ فقال خزيمه بن ثابت الانصارى : انا اشهد لك قال لم تشهد ولم تحضر ؟ فقال نصدك على اخبار السماء ولا نصدك على اخبار الارض . فسماه النبي صلى الله عليه وسلم ذا الشهادتين » .

الشرح تناول أشرف ما في الفصل وهو قوله تعالى « ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا » حكم المهدوى عن الربيع والضحاك أن قوله « ولا ياب » منسوخ بقوله « ولا يضار كاتب ولا شهيد » واستبعده القرطبي في جامع الأحكام وسيأتى مزيد بيان في الأحكام ان شاء الله . كذلك للآية التي بعدها

أما خبر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع من أعرابي فرسا فجحدته فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشهد لى ؟ فقال خزيمه بن ثابت

الأنصاري : أنا أشهد لك قال : ولم تشهد ولم تحضر ؟ قال : نصدقك على اختيار السماء ولا نصدقك على أخبار الأرض فسماء النبي صلى الله عليه وسلم ذا الشهادتين « فقد أخرجه أحمد ثنا أبو اليمان ثنا شعيب عن الزهري حدثني عبارة بن خزيمة الأنصاري أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم إبتاع فرسا من أعرابي فاستبعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والا بعته فقال صلى الله عليه وسلم حين سمع فداء الأعرابي : أو ليس قد ابتعته منك ؟ فقال الأعرابي : لا والله ما بعته فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابتعته منك فطلق الناس يلوذون بالنبي صلى الله عليه وسلم والأعرابي وهما يتراجعان فطلق الأعرابي يقول : هلم يشهد شهيدا أني بايعتك فمن جاء من المسلمين قال للأعرابي : ويلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول الا حقا حتى جاء خزيمة فاستمع لمراجعة النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الأعرابي فطلق الأعرابي يقول : هلم شهيدا يشهد أني بايعتك قال خزيمة : أنا أشهد أنك قد بايعته فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال : بم تشهد ؟ فقال : يتصدقك يا رسول الله فجعل شهادة خزيمة شهادة رجلين « وأخرجه أبو داود حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أن الحكم بن نافع حدثهم قال : أخبرنا شعيب الى آخر الاسناد والمتن الذي عند أحمد وأخرجه النسائي أخبرنا الهيثم بن عمران قال : حدثنا محمد بن بكار قال : حدثنا يحيى وهو ابن حمزة عن الزبيدي ان الزهري أخبره عن عبارة بن خزيمة أن عمه حدثه الى آخر الحديث •

أما الأحكام فإن تحمل الشهادة فرض عندنا وهو اذا دعى الرجل ليتحمل الشهادة الى نكاح أو دين وجب عليه الاجابة لقوله تعالى « ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا » وقوله تعالى « ولا يضار كاتب ولا شهيد » وقد قرئ برفع يضار وينصبه فمن قرأ بالرفع فمعناه لا يضر الكاتب ولا الشهيد بمن يدعوه فيمتنع من اجابته من غير عذر • وقيل : لا يكتب الكاتب ما لم يستكتب ، ولا يشهد الشاهد ما لم يستشهد •

ومن فرأ بالنصب فمعناه لا يضر بالكاتب والشهيد بأن يدعوها الى الكتابة والشهادة من غير حاجة فيقطعها من حوائجها • وهو فرض على الكفاية اذا دعى الى الشهادة جماعة فأجاب شاهدان سقط الفرض عن الباقيين لأن القصد في الشهادة التوثيق وذلك يحصل بشاهدين ، فان امتنع جميعهم من الاجابة أثموا ، فان لم يكن في موضع الا شاهدان فدعى الى تحصل الشهادة تعينت عليهما الاجابة ، فان امتنعا أثموا لأن المقصود لا يحصل الا بهما وكذلك أداء الشهادة فرض ، وهو اذا كان مع رجل شهادة لآخر فدعاه المشهود له الى أدائها عند الحاكم وجب عليه أداؤها عند الحاكم لقوله تعالى « ولا تكتسوا الشهادة ومن يكتسها فانه آثم قلبه » فنهى عن كتمان الشهادة وتوعده على كتبها ، فذل على أنه يجب اظهارها ، وقوله تعالى « ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا » وهذا يعم حال التحمل وحال الأداء ، وهو فرض على الكفاية اذا أداه اثنان من الشهود سقط الفرض عن الباقيين لأن القصد منه اثبات الحق وذلك يحصل بهما •

اذا ثبت هذا فان العقود على ضربين ضرب يشترط الشهادة في صحتها وضرب لا يشترط الشهادة في صحتها عندنا • فأما الضرب الذى يشترط الشهادة في صحتها فالنكاح ، وفي الرجعة قولان وقد مضى ذكر ذلك • وأما الضرب الذى لا يشترط الشهادة في صحتها فهو ما عدا النكاح والرجعة كالبيع والرهن والأجارة وغير ذلك من العقود ، وبه قال أكثر أهل العلم - وقال سعيد بن المنيب : يجب الاشهاد على البيع ، وبه قال الشعبي والضحاك وأهل الظاهر ، فمن أهل الظاهر من قال : هي شرط في صحة البيع ، ومنهم من قال : ليست بشرط •

واختلفوا في كيفية الاشهاد فمنهم من قال : يجب على المتعاقدين أن يقولوا : أشهدناكم ، ومنهم من قال : أحضارهم يكفي • دليلنا قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه » الآية فمنها دليلان (أحدهما) قوله تعالى « ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة » ومعناه فلم تجدوا من يشهد على الكتاب ، لأن مجرد الشهادة لا تحصل به الوثيقة

(والثاني) أن الله تعالى ذكر الوثائق في الآية قال تعالى « فان آمن بعضهم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته » فأخبر أنه اذا لم يستوثق بهذه الوثائق وأمن به فانه يجوز ، وندب الذي أؤتمن الى أداء الأمانة في ذلك . وقد مر بك أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع من أعرابي فرسا فنبعه ليوفيه الثمن فطفق يعترضونه ويساومونه ولا يسعرون أنه باع فنأدى النبي صلى الله عليه وسلم ان اتبعته والا بعته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أليس قد بعته ؟ فقال الأعرابي : هلم شهيدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يشهدني ؟ فقال خزيمه بن ثابت : أنا أشهد عليك بالبيع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم تشهد ولم تحضر ؟ فقال : نصدقك على أخبار السماء ولا نصدقك على أخبار الأرض ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم ذا الشهادتين .

اذا ثبت هذا فانه يستحب الاشهاد على ذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا تستجاب لهم دعوة رجل باع ولم يشهد عليه ورجل له امرأة سوء ولم يطلقها ورجل دفع ماله الى سفيه » قال العمراني في البيان : وهذا نهى ارشاد لا نهى تحريم والله تعالى أعلم .

فائدة في اسم الأعرابي الذي ابتاع منه النبي صلى الله عليه وسلم . ذكر النووي في تهذيب الأسماء واللغات في المبهات والمشتبهات منه قول الخطيب البغدادي أن اسم هذا الأعرابي (سواء بن الحرث) وقيل سواء ابن قيس المحاربي والله أعلم .

فرع في مذاهب العلماء في حكم الشهادة .

ذكرنا أن الشهادة فرض على الكفاية اذا أداها اثنان سقطت عن الباقي وهو قول مالك رضي الله عنه قال الدردير في أقرب المسالك « والتحمل للشهادة ان افتقر اليه بأن خيف بتركه ضياع الحق من مال أو غيره (فرض كفاية) ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية وظاهر كلامهم : ولو كان فاسقا وقت التحمل أو مجروحا بشيء آخر لجواز زوال المسانح وقت الأداء ، ولا قدح فيه الخصم ومفهوم « افتقر اليه » أنه ان لم يفتقر اليه لا يكون فرض كفاية ، بل تجوز وقد لا تجوز كشهادة على زنا من دون أربعة عدول .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي لا يأب الشهداء عنهما جميعا - يعنى التحمل والأداء : لا يأب الشهداء عن التحمل اذا حملوا ولا يأبوا عن الأداء اذا تحملوا ، وكذلك اختلفوا فى حكم هذا النهى على ثلاثة أقوال (أحدها) أن فعل ذلك نذوب (الثانى) أن ذلك فرض على الكفاية (الثالث) أنها فرض على الأعيان مطلقا . قاله الشافعى ثم قال : والصحيح عندى أن المراد هاهنا حالة التحمل للشهادة ، لأن حالة الأداء مبينة بقوله تعالى « ومن كتبها فانه آثم قلبه » واذا كانت حالة التحمل فهى فرض على الكفاية اذا قال به البعض سقط عن البعض لأن اباية الناس كلهم عنها اضاءة للحقوق واجابة جميعهم اليها تضييع للأشغال ، فصارت كذلك فرضا على الكفاية . ثم خاص الى أن الله تعالى فرض فى قول العلماء أداء الشهادة عند الدعاء اليها واذا لم يدع كان ندبا لقوله صلى الله عليه وسلم « خير الشهود الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها » ثم قال : والسحيح عندى أن أداءها فرض ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اقصر أخاك ظالميا أو مظلوما » فقد تعين نصره بأداء الشهادة التى هى عنده احياء لحقه الذى أماته الانكار . أهـ

أما الاشهاد هل هو واجب أم مندوب اليه ؟ فقال أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي وابنه أبو بكر : هو على الوجوب ومن أشدهم فى ذلك عطاء قال : أشهد اذا بعت واذا اشتريت بدرهم أو نصف درهم أو ثلث درهم أو أقل من ذلك فان الله عز وجل يقول « وأشهدوا اذا تبايعتم » وعن ابراهيم النخعي : أشهد اذا بعت واذا اشتريت ولود ستجة بقل (أى حزمة) قال القرطبي : وكان ممن يرى هذا الطبرى : وقال : لا يحل لمسلم اذا باع واذا اشترى الا أن يشهد ان وجد كاتباً .

وذهب الشعبي والحسن الى أن ذلك على النذب والارشاد لا على التحتم ، ويحكى أن هذا قول مالك والشافعى وأصحاب الرأى . وزعم ابن العربي أن هذا قول الكافة ، وقال : وهو الصحيح ولم يحك عن أحد ممن قال بالوجوب الا الضحاك قال : وقد باع النبى صلى الله عليه وسلم وكتب ونسخة كتابه :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه عبدا - أو أمه - لاداء ولا خبثة ولا غائلة بيع المسلم المسلم ، وقد باع ولم يشهد ، ورهن درعه عند يهودى ولم يشهد ولو كان الاشهاد أمرا واجبا لوجب مع الرهن لخوف المنازعة . وحديث العداء هذا لم ينسخه فاسخ لأن العداء أسلم بعد الفتح وحين وهو القائل : قاتلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلم يظهرها الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم وحسن اسلامه .

فروع الاشهاد على النكاح واجب أما فى الرجعة فلا وأما البيع والشراء فعلى الندب وقد جمع بعضهم ما تنفذ به الأحكام من الشهادات فى أسات ونصها :

أيا سألنى عما ينفذ حكمه	ويثبت سمعا دون علم بأصله
ففى العزل والتجريح والكفر بعده	وفى سفه أو ضد ذلك كله
وفى البيع والأحباس والصدقات والر	ضاع وخلع والنكاح وحله
وفى قسمة أو نسبة وولاية	وموت وحمل والمضر بأهله
ومنها الهبات والوصية فاعلمن	وملك قديم قد يضمن بمثله
ومنها ولادات ومنها حراية	ومنها الأياق فليصم أشكله
وقد زيد فيها الأسر والفقد والملا	ولوث وعتق فاظفرن بنقله
فصارت لدى عد ثلاثين أتبع	بثنتين فاطلب نصها فى محله

وقال الكاسانى فى بدائع الصنائع من كتب الحنفية :
وأما بيان ما يلزم الشاهد بتحليل الشهادة فالذى يلزمه أداء الشهادة لله سبحانه وتعالى فيما سوى أسباب الحدود لقوله تعالى : « وأقيموا الشهادة لله » وقوله عز شأنه : « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله » الا أن فى الشهادة القائمة على حقوق العباد وأسبابها لابد من طلب المشهود له لوجوب الأداء فإذا طلب وجب عليه الأداء حتى لو امتنع بعد الطلب يأثم لقوله تعالى « ولا يأت شهداء اذ ما دعوا » أى دعوا لأداء الشهادة لأن الشهادة أمانة

المشهد له في ذمة الشاهد . وقال سبحانه وتعالى « وليؤد الذي يؤمن أمانته » وقال جل شأنه « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » .

وأما في حقوق الله تبارك وتعالى وفيما سوى أسباب الحدود نحو طلاق امرأة واعتاق عبد والظهار والأيتام ونحوها من أسباب الحرمات تلزمه الإقامة حسبه لله تعالى عند الحاجة إلى الإقامة من غير طلب من أحد من العباد . وأما في أسباب الحدود من الزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف، فهو مخير بين أن يشهد حسبه لله تعالى وبين أن يستر، لأن كل واحد منهما أمر مندوب إليه . قال الله تبارك وتعالى « وأقيموا الشهادة لله » وقال عليه الصلاة والسلام « من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة » وقد ندبه الشرع إلى كل واحد منهما إن شاء اختار جهة الحسبة فأقامها لله تعالى ، وإن شاء اختار جهة الستر فستر على أخيه المسلم ثم عقد الكاساني فصلا لبيان حكم الشهادة فقال :

وأما بيان حكم الشهادة فتحكمها وجوب القضاء على القاضي لأن الشهادة عند استجماع شرائطها مظهرة للحق ، والقاضي مأمور بالحق قال تبارك وتعالى « يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق » وثبوت ما يترتب عليها من الأحكام . أ هـ .

وقالت الظاهرية : أداء الشهادة فرض على كل من علمها إلا أن يكون عليه حرج في ذلك لبعد مشقه أو لتضييع مال أو لضعف في جسمه فليعلنها فقط قال تعالى : « ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » فهذا على عمومته إذا دعوا للشهادة أو دعوا لأدائها ولا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص فيكون من فعل ذلك قائلا على الله ما لا علم له به . هكذا أفاده ابن حزم في المحلى .

وأما مذهب الحنابلة فالشهادة فرض على الكفاية في تحملها وأدائها ، فإذا دعى إلى شهادة في نكاح أو دين أو غيره لزمته الإجابة ، وإن كان عنده شهادة فدعى إلى أدائها لزمه ذلك ، فإن قام بالفرض في التحمل أو الأداء اثنان سقط عن الجميع ، وإن امتنع الكل أثنوا ، وإنما يَأْتُمُّ الممتنع إذا لم يكن عليه ضرر وكانت شهادته تنفع فإن كان عليه ضرر في التحمل أو الأداء

أو كان ممن لا تقبل شهادته أو يحتاج الى التبذل في التزكية ونحوها لم يلزمه لقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » هكذا أفاده في المعنى ابن قدامه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن كانت عنده شهادة في حد الله تعالى فالمستحب ان لا يشهد به لأنه مندوب الى ستره وامور بعثه فان شهد به جاز لأنه « شهد أبو بكره ونافع وشبل بن معبد على المغيرة بن شعبة بالزنا عند عمر رضى الله عنه » فلم ينكر عمر ولا غيره من الصحابة عنيهم ذلك ، ومن كانت عنده شهادة لادمي فان كان صاحبها يعلم بذلك ثم يشهد قبل ان يسأل لقوله عليه السلام « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفتشوا الكذب حتى يشهد الرجل قبل ان يستشهد » وان كان صاحبها لا يعلم شهد قبل ان يسأل لما روى زيد بن خالد رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « خير الشهود الذي يأتي بالشهادة قبل ان يسأله » .

الشرح حديث « خير الناس قرني » أخرجه الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين بلفظ : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم يتسنون ويحبون السن يعطون الشهادة قبل أن يسألوها » وأخرج مثله الطبراني والحاكم عن جملة بن هبيرة قال صلى الله عليه وسلم « خير الناس قرني الذي أنا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرين أرذال » أما حديث زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه فقد أخرجه ابن ماجه . أما أثر شهادة أبي بكره ، وشبل بن سعيد ونافع فقد سبق تخريجها وبيان ما فيها من أحكام في كتاب الحدود في باب حد القذف .

أما أبو بكره ونافع فهما أخوا زيادة ، أمهم سمية جارية للحارث بن كلدة الثقفي وكان أبو بكره ينسب في الموالى وقد كناه النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكره عام حنين لأنه صنع بكره هبط بها بضعة وعشرون من

الموالى الى معسكر المسلمين فقال صلى الله عليه وسلم « هؤلاء عتقاء الله » فلم يكن لهم ولاء الا لأحد الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سماه البيهقي أبابكرة بن مسروح وقال ابن عبد البر في الاستيعاب : اسمه نقيع ابن مسروح . وقيل : نقيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن عوف بن قيسى وهو ثقيف وكان أبو بكرة يقول : أنا من اخواتكم في الدين وأنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أبى الناس الا أن يتتسيبوني فأنا نقيع بن مسروح ثم قال ابن عبد البر : روى ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد ابن المسيب قال : شهد على المغيرة ثلاثة ونكل زياد فجلد عمر الثلاثة ثم استتابهم فتاب اثنان فجازت شهادتهما وأبى أبو بكرة أن يتوب ، وكان مثل النصل من العبادة حتى مات .

أما شبل بن معبد المزني قال الطبري : شبل بن معبد بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن علي بن أسلم بن أحسن بن الغوث بن أنبار البجلي وهو أخو أبي بكرة لأمه أيضا وهم أربعة اخوة لأُم واحدة هي سمية .

وروى أبو عثمان النهدي قال : شهد أبو بكرة وفاقح ، يعنى ابن علقمة ، وشبل بن معبد على المغيرة أنهم ظفروا اليه كما ينظرون الى المروء في المكحلة فجاء زياد فقال عمر : جاء لا يشهد الا بحق فقال : رأيت مجلسا قبيحا وانتهازا وروى أنه قال : رأيت استاقتبو ونفسا يعلو وساقين كأنهما أذنا حمار ولا أعلم ما وراء ذلك . وقد نسب زياد الى أبي سفيان ابن حرب وصدقه معاوية وانتهى عن أبيه غيبيل زوج سمية فهجره أخوه أبو بكرة الى أن مات حين انتسب الى الزاني وصلح أن أمه زنت لأن أبا سفيان زعم أنه زنى بأمه في الجاهلية .

أما اللغات فالقرن من الناس أهل زمان واحد واشتقاقه من الأقران وكل طبقة معينه مقترنين في وقت فهم قرن قال الشاعر :

إذا ذهب القرن أنت منهم وخلفت في القرن فأنت غريب

والقرن مثلك في السن تقول : هذا على قرني أى على سنى . وقوله

(يقشوا) أى يشيع ويكثر. وينتشر من فشا المال اذا تناسل وكرر وفشا الخبر اذا ذاع . . .

أما الأحكام فان من كانت عنده شهادة لآدمى فان كان صاحبها يعلم بها استحق له ألا يعرضها عليه وإن كان صاحبها لا يعلم بها استحب له أن يعلمها بها لما روى عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خيركم قرنى ثم الذين يلونهم ثم قال عمران : فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ، ويظهر فيهم السمن » أخرجاه فى الصحيحين ، ولا تعارض بين هذا الحديث وبين حديث « خير الشهداء الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها » فان حديث عمران محمول على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يراد به شهادة الزور ، فانه يشهد بما لم يستشهد أى بما لم يتحمله ولا حمله . وذكر أبو بكر ابن أبى شيعة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب بباب الجانية فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا خطيبا كمقامى فيكم ثم قال : « يا أيها الناس اتقوا الله فى أصحابى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يقشوا الكذب وشهادة الزور » (الوجه الثانى) أن يراد به الذى يحمله الشره على تنفيذ ما يشهد به فيبادر بالشهادة قبل أن يسألها فهذه شهادة مردودة فان ذلك يدل على هوى غالب على الشاهد (الثالث) ما قاله ابراهيم النخعي راوى بعض طرق هذا الحديث « كافوا يهوتنا ونحن غلمان عن العهد والشهادات » .

فرع قال فى البيان : وكيفية استعمال الخبرين أن يحمل المدح على الذى يشهد بالشهادة قبل أن يسألها اذا كان صاحبها لا يعلم بها ، ويحمل الذم على الذى يشهد بالشهادة قبل أن يسألها اذا كان صاحبها عالما ، وقيل : بل المدح هاهنا على الشاهد الصادق فى شهادته والذم على الكاذب فى شهادته . وقال المسعودى : اذا شهد بحق لآدمى قبل أن يستشهد فهل يصح ؟ فيه وجهان فاذا قلنا : لا يصح فهل يقدح فى عدالته ؟ فيه وجهان (الأصح) أنه لا يقدح فى عدالته الا أنه أساء وان كانت عنده

شهادة بحد الله تعالى فالمستحب له ألا يشهد بها لأنه مندوب إلى ستره فإن شهد بها جاز لأن أبا بكره ونافعاً وشبل بن معبد شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا عند عمر رضي الله عنه ولم يمض شهادتهم وإنما استأبهم كما مضى آتفا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز لمن تعين عليه فرض الشهادة أن يأخذ عليها أجره لأنه فرض تعين عليه فلم يجوز أن يأخذ عليه أجره كسائر الفرائض ، ومن لم يتعين عليه ففيه وجهان (أحدهما) أنه يجوز له أخذ الأجر لأنه لا يتعين عليه فجاز أن يأخذ عليه أجره كما يجوز على كتب الوثيقة (والثاني) أنه لا يجوز لأنه تلحقه التهمة بأخذ العوض .

الشرح الأحكام : سبق أن ذكرنا أن من دعى إلى الشهادة تعين عليه الأداء وإن كان هناك غيره قال : لأنه إذا امتنع ربما امتنع غيره فيؤدي ذلك إلى الأضرار بالمشهود له ، فإن امتنع جميع الشهود من الأداء أثموا . وقد يتعين الأداء على شاهدين فإن لم يشهد على الحق إلا اثنان أو يشهد عليه جماعة لكنهم غابوا أو ماتوا أو كانوا فساقا إلا اثنين أنه لا يتعين عليهما إلا إذا دعى للأداء لأن المقصود لا يحصل إلا بهما .

فمسرح ومن تعين عليه فرض تحمل الشهادة أو أدائها لم يجوز له أن يأخذ على ذلك أجره ، لأنه فرض توجه عليه فلا يجوز أن يأخذ عليه أجره كالصلاة ، وإن لم يتعين عليه فهل يجوز له أن يأخذ عليه أجره ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز لأنها وثيقة بالحق لم يتعين عليه فجاز أخذ الأجر عليها ككتب الوثيقة (والثاني) لا يجوز له ذلك لأن التهمة تلحقه بأخذ العوض والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل

لا تقبل شهادة الصبي لقوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » والصبي ليس من الرجال ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ . وعن المجنون حتى

يفيق « ولأنه إذا لم يؤتمن على حفظ أمواله فلأن لا يؤتمن على حفظ حقوق غيره أولى ، ولا تقبل شهادة المجنون للخبر ، والمعنى الذى ذكرناه . ولا تقبل شهادة المغفل الذى يكثر منه الغلط ، لأنه لا يؤمن أن يغلط فى شهادته . وتقبل الشهادة ممن يقل منه الغلط لأن أحدا لا ينفك من الغلط . واختلف أصحابنا فى شهادة الأخرس فمنهم من قال : تقبل لأن اشارته كعبارة الناطق فى نكاحه وطلاقه ، فكذلك فى الشهادة ، ومنهم من قال : لا تقبل لأن اشارته اقيمت مقام العبارة فى موضع الضرورة وهو فى النكاح والطلاق ، لأنها لا تستفاد الا من جهته ، ولا ضرورة بنا الى شهادته ، لأنها تصح من غيره بالنطق فلا تجوز بأشارته

الشرح قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فقوله تعالى (شهيدين) يدل على أن الشهادة فى الحقوق المالية والبدنية والحدود بشهيدين الا الزنا ففيه أربعة شهداء على ما مضى فى الحدود . وقوله تعالى « من رجالكم » نص فى رفض الصبيان والكفار فمنطوق النص (من رجال) ينفى الصبيان وازافة (رجال) الى المخاطبين وهم الذين آمنوا بقوله (من رجالكم) ينفى الكفار وكذلك ينفى النساء وسيأتى حكم ذلك ان شاء الله وعلى هذا لا تقبل الشهادة الا من عدل .

أما حديث « رفع القلم عن ثلاثة » فقد أخرجه أحمد فى مسنده وأبو داود والحاكم عن عمر رضى الله عنهما كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم عنه بلفظ « رفع القلم عن ثلاثة عن التائم حتى يستيقظ وعن المبتهلى حتى يبرأ وعن الصبى حتى يكبر » .

أما اللغات فالعدل فى اللغة هو الذى استوت أحواله واعتدلت ، يقال : فلان عدل فلان اذا كان مساويا له ، وسمى العدل عدلا لأنه يساوى مثله على البهيمة وفى حديث جابر « اذا جاءت عمتى بأبى وخالى مقتولين عادلتهما على ناضح أى شددتهما على جنبتى البعير كالعديلين وقال الفراء فى قوله تعالى « أو عدل ذلك صياما » قال : العدل ما عادل الشيء من غير جنسه ومعناه فداء ذلك .

والعدل بمعنى المصدر ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور
وعدل الحاكم في الحكم يعدل عدلا وهو عادل من قوم عدول . وفي أسماء
الله تعالى (العدل) هو الذي لا يميل به الهوى فيجوز في الحكم وهو في
الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل ، وهو أبلغ منه لأنه جعل
المسمى نفسه عدلا ، والعدل من الناس المرضي حكمه وقوله ، وقول
الباهلي : رجل عادل وعدل جائز الشهادة ورجل عدل رضا ومقنع في
الشهادة قال ابن بري ومنه قول كثير :

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع

ورجل عدل وصف بالمصدر معناه ذو عدل وقال تعالى في موضعين من
الكتاب العزيز « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وقال « يحكم به ذوا عدل
منكم » ويقال رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدول وامرأة عدل ونسوة
عدل كل ذلك على معنى رجال ذوو عدل ونسوة ذوات عدل فهو لا يشي
ولا يجمع ولا يؤث ، فإن رأيتهم مجموعا أو مؤثلا أو مشي فعلى أنه قد
أجرى مجرى الوصف الذي ليس بمصدر وقد حكى ابن جنى (امرأة عدل)
أنشأ المصدر لما جرى وصفا على المؤث وإن لم يكن على صورة اسم
الفاعل ولا هو الفاعل في الحقيقة وإنما استهواه لذلك جريها وصفا على
المؤث وأفاد في اللسان هذا وحكى قول أبي زيد : يقال رجال عدلة أيضا
وهم الذين يزكون الشهود وهم عدول ، وقد عدل الرجل بالضم عدالة
وقال ابراهيم النخعي : العدل الذي لم تظهر منه ربة ، وكتب عبد الملك
الى سعيد بن جبير يسأله عن العدل فأجابه أن العدل على أربعة أنحاء :
العدل في الحكم قال تعالى « وإن حكمت فاحكم بينهم بالعدل » والعدل
في القول قال تعالى « وإذا قتلتم فاعدلوا » والعدل الفدية وقال تعالى
« لا يقبل منها عدل » والعدل في الاشرار قال تعالى « ثم الذين كفروا بربهم
يعادلون » .

أما الأحكام فإنه لا تقبل الشهادة إلا من عدل لقوله تعالى «ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا» فدل على أنه اذا جاء من ليس بفاسق لا يتبين ، ولقوله تعالى « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فدل على أن شهادة من ليس بعدل لا تقبل .

والعدل فى الشرع على ضوء ما مضى من اللغات فإنه المضى فى أحكامه ودينه ومروءته فالعدل فى الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً حراً ، والعدل فى الدين أن يكون مسلماً مجتنباً للكبائر غير مصر على الصغائر ، والعدل فى المروءة أن يجتنب الأمور الدنية التى تسقط المروءة على ما يأتى بيانه .
فأما الصبى فلا تقبل شهادته بحال ، وبه قال ابن عباس وشريح رضى الله عنهم وعطاء والحسن وطاوس والأوزاعى والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وقال ابن الزبير والنخعى ومالك : تقبل شهادة بعضهم على بعض فى الجراح اذا كانوا مجتمعين على الصفة التى تجارحوا عليها . فأما اذا تفرقوا ثم جاءوا وشهدوا فلا تقبل شهادتهم . دليلنا قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » .

قال الشافعى رحمه الله تعالى : والصبيان ليسوا من الرجال . ولأنه قال « ولا تكتنوا الشهادة » الآية فتوعد على كتمان الشهادة ، والوعيد لا يلحق بالصبى ، ولأنها شهادة من غير مكلف فلم تصح كما لو شهد بالمال .

فروع فى شهادة المجنون .

لا تقبل شهادة المجنون لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبى حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه لا حكم لقوله فى ماله فلألا يكون له حكم فى غير حق غيره .
أولى .

فروع اذا كان الشاهد ممن يكثر منه السهو والغلط فشهد بحق فهل تقبل شهادته ؟ نظر فيه ، فان كان السهو والغلط نادراً منه قبلت شهادته لأن أحداً لا يخلو من ذلك وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يسهو ويغلط .

وان كان يكثر منه السهو والغلط - وهو الذى يسمى بالمغفل - لم تقبل شهادته لأن في قبول شهادته تضييعا للحقوق لأنه لا يؤمن أن يسهو أو يغلط في شهادته على ما هو الأغلب من أمره . هذا نقل أصحابنا العراقيين . وقال الخراسانيون : تقبل شهادة المغفل اذا كانت مفسرة ، مثل أن يقول : يشهد أن فلان على فلان كذا أقر له به أو اقترض منه وما أشبهه .

فرع لا تقبل شهادة الشاهد غير مفسرة مثل أن يقول : أشهد أن فلان على فلان كذا أو كذا . فلا تقبل اذا كانت مبهمة .

فرع هل تقبل شهادة الأخرس اذا كانت له اشارة مفهومة ؟ فيه وجهان (أحدهما) تقبل لأن اشارته كعبارة غيره في البيع وغيره (والثاني) لا تقبل لأن اشارته انما جعلت كعبارة غيره للضرورة ، ولا ضرورة هنا في شهادته لأنها تصح من الناطق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تقبل شهادة العبد لأنها امر لا يتبعض بنى على التفاضل ، فلم يكن للعبد فيه مدخل كالميراث والرحم . ولا تقبل شهادة الكافر لما روى معاذ رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تجوز شهادة اهل دين على اهل دين آخر الا المسلمين ، فانهم عدول على انفسهم وعلى غيرهم » ولأنه اذا لم تقبل شهادة من يشهد بالزور على الادمى فلان لا تقبل شهادة من شهد بالزور على الله تعالى اولى ، ولا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » فان ارتكب كبيرة كالفسب والسرقة والقتل وشرب الخمر فسق وردت شهادته سواء فعل ذلك مرة او تكرر منه والدليل عليه قوله عز وجل « والذين ابرموا المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون » وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا زان ولا زانية ، ولا ذى غمر على اخيه » فورد النص في القذف والزنا وقسنا عليهما سائر الكبائر ،

ولأن من ارتكب كبيرة ولم يبال شهد بالزور ولم يبال . وأن تجنب الكبائر وارتكب الصغائر فإن كان ذلك نادرا من أفعاله لم يفسق ، ولم ترد شهادته . وإن كان ذلك غالبا في أفعاله فسق وردت شهادته لأنه لا يمكن رد شهادته بالقليل من الصغائر لأنه لا يوجد من يمحض الطاعة ولا يخلطها بمعضية ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما منّا الا من عصى او هم بمفضية الا يحيى بن زكريا » ولهذا قال الشاعر :

من لك بالمحض وليس محض يخبث بعض ويطيب بعض

ولا يمكن قبول الشهادة مع الكثير من الصغائر لأن من استجاز الاكثار من الصغائر استجاز أن يشهد بالزور ، فعلقنا الحكم على الغالب من أفعاله، لأن الحكم للغالب ، والنادر لا حكم له . ولهذا قال الله تعالى « فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون . ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون » .

الشرح قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الآية قال سعيد بن جبير : كان سبها ما قيل في عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها . وقيل : بل نزلت في القذفة عاما لا في تلك النازلة وقال ابن المنذر : لم نجد في أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرا يدل على تصريح القذف وظاهر كتاب الله تعالى مستغنى به ، دالا على القذف الذى يوجب الحد ، وأهل العلم على هذا مجمعون .

أما حديث معاذ فقد قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص : روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقبل شهادة أهل دين على أهل دين الا المسلمون الخ » أخرجه البيهقى من طريق الأسود بن عامر شاذان : « كنت عند سفيان الثورى فسمعت شيخا يحدث عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة نحوه وأتم منه قال شاذان : فسألت عن اسم الشيخ فقالوا عمر بن راشد . قال البيهقى : وكذا رواه الحسن بن موسى وعلى بن الجعد عن عمر بن راشد وعمر ضعيف ضعفه أبو حاتم وفى معارضة حديث جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض » أخرجه ابن ماجه وفى اسناده مجالد وهو سىء الحفظ .

أما حديث « لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية

ولا ذى غمر على أخيه « فقد أخرجه أبو داود ابن ماجه والبيهقى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسياقهم أتم وليس فيه ذكر الزانى والزانية الا عند أبي داود وسنده قوى ورواه الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة وفيه يزيد بن زياد الشامى وهو ضعيف ، وقال الترمذى لا يعرف هذا من حديث الزهرى الا من هذا الوجه ، ولا يصح عندهما اسناده ، وقال أبو زرعة فى العلل : منكر ، وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزى ورواه الدارقطنى والبيهقى من حديث عبد الله بن عمرو ، وفيه عبد الأعلى وهو ضعيف ، وشيخه يحيى بن سعيد الفارسى ضعيف قال البيهقى : لا يصح من هذا شيء عن النبى صلى الله عليه وسلم .

أما حديث « ما منا الا من عصى الى آخره » قال الحفاظ ابن حجر فى التلخيص : المشهور بلفظ « ما من آدمى الا وقد أخطأ أو هم بخطيئة ، أو عملها الا يحيى بن زكريا لم يهم بخطيئة ولم يعملها » رواه أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث ابن عباس وهذا لفظه ، ولفظهما « ما من أحد من ولد آدم الا قد أخطأ أو هم بخطيئة ليس يحيى بن زكريا » وهو من رواية على بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران وهما ضعيفان ، وله طرق أخرى عند البزار من رواية محمد بن عون الخراسانى وهو ضعيف وفى الباب عن أبي هريرة فى الطبرانى الأوسط ، وكامل بن عدى فى ترجمة حجاج بن سليمان . وأخرجه البيهقى باسناد صحيح الى الحسن عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلأ وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب مرسلأ أيضا . أ هـ .

أما اللغات فالخائن الذى اذا أوّمتن أخذ أماتته وقدوهم من قال : هو السارق ، وقد تقع الخيانة فى غير المال وذلك بأن يستودع سرا فيفشيهِ أو يؤمن على حكم فلا يعدل فيه قوله (ولاذى غمر) الغمر الحقد والغل وقد غمر صدره على بالكسر يغمر غمرا وغمرا قوله (شهد بالزور) الزور الكذب وأصله الميل كأنه مال عن الصدق الى الكذب ومنه قوله تعالى « وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم » وقيل : هو مشتق من

قولهم : زورت في نفسي حديثاً أصلحته وهيأته كأن شاهد الزور قد زور الشهادة في نفسه وهيأها ولم يسمع ولم ير . قوله « بمحض الطاعة » أى يخلصها والمحض الخالص من كل شيء .

وقول الشاعر (يخبث بغض) الخبيث ضد الطيب وقد خبث خبائثة وخبثاً وقوله (من استجاز) أى رآه جائزاً سائفاً يقال : جوز له ما صنع وأجاز له أى سوغ له ذلك هكذا أفاده صاحب الطراز المذهب ابن بطلال الركبى .

أما الأحكام فإنه لا تقبل شهادة العبد في قليل ولا كثير على حر ولا عبد لما في ذلك من احتمال الميل أو المحاباة أو الخوف ، لأن فاقده الحرية غير كفاء لأن يقوى على أن يكون بينة وبهذا قال عمر وابنه وابن عباس والحسن البصرى وعطاء ومجاهد وشريح ومالك والأوزاعى وأبو حنيفة وأصحابه رضى الله عنهم وروى عن أنس رضى الله عنه أنه قال : تقبل شهادة العبد بكل قليل وكثير على الحر والعبد وقال على رضى الله عنه : تقبل شهادة العبد على العبد ولا تقبل على الحر وبه قال عثمان البتى وأحمد بن حنبل واسحق بن راهوية وداود بن على وقال النخعى والشعبى : تقبل شهادة العبد في القليل ولا تقبل في الكثير .

دللنا أن الشهادة أمر لا يتبعض بناء على المفاضلة ، فلم يكن للعبد فيه مدخل كالميراث والرجم ، فقولنا لا يتبعض احتراز من النكاح والطلاق والعدة والجلد ، فإن هذه الأمور للعبد فيه مدخل لأنها تتبعض . وقولنا بناء على المفاضلة احتراز من القطع في سرقة ، فإن للعبد فيه مدخل لأنه لم يبن على المفاضلة ومعنى قوله كالميراث والرجم لأنها بنيا على المفاضلة ، لأن ميراث الرجل كميّرات اثنتين وشهادة رجل كشهادة امرأتين وكذلك الرجم يجب على الكامل ولا يجب على الناقص .

فروع لا تقبل شهادة الكفار على المسلمين ولا على الكفار ، وبه قال مالك والأوزاعى وابن أبى ليلى وأحمد وقال أبو حنيفة : تقبل

شهادة بعضهم على بعض سواء شهد على أهل ملته أو على غير أهل ملته ،
 وبه قال الحسن البصرى وسوار بن عبد الله القاضى وعثمان البتى وحماد .
 وقال الزهرى والشعبى وقتادة والحكم واسحق وأبو عبيد : تقبل شهادة
 أهل الملة على بعضهم ، ولا تقبل شهادة أهل ملة على أهل ملة أخرى ،
 فلا تقبل شهادة اليهودى على النصرانى ولا النصرانى على اليهودى ،
 وأجمعوا على أن شهادتهم لا تقبل على مسلم . وحكى عن أحمد رحمه الله
 أنه قال : تقبل شهادتهم على المسلم فى الوصية وحدها إذا لم يكن هناك
 مسلم ، ولا تقبل شهادة بعضهم على بعض .

دليلاً لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا »
 فأمر بالتبين فى نبأ الفاسق وهو خبره ، والكافر فاسق ، فاقضى وجوب
 التبين فى خبره والشهادة خبر . وروى معاذ رضى الله عنه أن النبى صلى الله
 عليه وسلم قال : « لا تقبل شهادة أهل دين على غير أهل دينهم إلا المسلمين
 فإنهم عدول عن أنفسهم وعلى غيرهم » ولا من عرف بالكذب وأكل السحت
 لا تقبل شهادته ، وقد أخبر الله تعالى أن الكفار يفعلون ذلك قال تعالى
 « سماعون للكذب آكالون للسحت » فلم تقبل شهادتهم .

فروع ولا تقبل شهادة الفاسق لقوله تعالى « إن جاءكم فاسق
 بنبأ فتبينوا » الآية - فأمر بالتبين فى نبأ الفاسق وهو خبره ، والشهادة خبره .
 ومن ارتكب شيئاً من الكبائر وهى الكفر بالله أو ببعض أنبيائه
 صلوات الله عليهم أو ببعض كتبه والقتل بغير الحق والزنا واللواط وشرب
 الخمر والسرقة والغصب وشهادة الزور ، والقذف فسق وردت شهادته
 لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الآية
 فأمر الله تعالى برد شهادة القاذف لينبه على رد شهادة القاتل والزانى واللائط
 لأنها أعظم منه وأغلظ حداً . وروى أبو داود فى سننه أن النبى صلى الله
 عليه وسلم قال « لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ، ولا زان ولا زانية ولا ذى
 غمر على أخيه » والخائن الغاصب ، ولأن من استجاز ركوب كبيرة استجاز
 مثلاً ، ومن كانت هذه صفته لم يأمن أن يشهد بالزور فلم تقبل شهادته
 لذلك .

فرع قال أبو القاسم الفوراني في الإبانة : فان ترك صلاة واحدة بأن اشتغل عنها بشيء ففيه وجهان (أحدهما) لا تسقط عدالته كما لو تركها ساهيا (والثاني) تسقط لاشتغاله بأمر من أمور الدنيا عن الصلاة . قال الفوراني : وان جلس على الديباج أو شرب من اناء فضة أو ذهب سقطت عدالته وفسق ما دام جالسا عليه . وقال بعض أصحابنا : لو جلس على الديباج عند عقد النكاح لم ينقصد النكاح لأن التحمل للشهادة كالإداء وقال سائر أصحابنا : ينقصد .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وليس أحد من الناس يعمل بمحض الطاعة حتى يخطئها بالمعصية ، ولا بمحض المعصية حتى يخطئها بالطاعة فاعتبر الأغلب من حاله . قال أصحابنا : وأراد بذلك الصغائر دون الكبائر ، فإذا كان الانسبان مجانباً للكبائر وارتكب بعض الصغائر ، فإن كان الغالب من أحواله موقعة الصغائر لم تقبل شهادته لأن من استجاز موقعة الصغائر في غالب أحواله استجاز موقعة الكبائر فلم تقبل شهادته . وإن كان الغالب من أحواله ترك ارتكاب الصغائر وإنما يواقعها نادرا لم ترد شهادته بذلك ، إلا أن لو قلنا : لا تقبل شهادته أدى إلى ألا تقبل شهادة أحد . لأن أحداً لا ينفك من موقعة الصغائر نادرا حتى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم . ولهذا قال الله تعالى « وعصى آدم ربه فغوى » وقال تعالى في داود « فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب » وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ما منا الا من عصى أو هم بمعصية الا يحيى بن زكريا » وإذا لم يمكن الاحتراز منها علق الحكم على الأغلب من الحال لأن للغلبة تأثيراً في الشرع ، ولهذا قال تعالى « فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون » فاعتبر الأغلب .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه « ولا ترد شهادة أحد من أهل الأهواء اذا كان لا يرى أن يشهد لمواقفته بتصديقه وقبول يمينه واشهاده من يرى أن كذبه شرك بالله ومعصيته تجب بها النار أولا أن تطيب

نفسه بقبولها فمن يخفف المأثم في ذلك « ففضى بهذا على قبول شهادة أهل الأهواء الا الخطائية . وقال في الأم : ذهب الناس في تؤول القرآن والأحاديث والقياس أو من ذهب منهم الى أمور اختلفوا فتباينوا فيها تباينا شديدا أو استحل فيها بعضهم من بعض ما يقول حكايته . وكان ذلك متقادما عن السلف ومن بعدهم الى اليوم فلم يعلم أن أحدا من سلف هذه الأمة يقتدى به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل ، وإن خطاه وضلله وأراه استحل منه ما حرم عليه ولا ترد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله . وإن بلغ به استحلل الدم والمال والعظام من القول فكذلك أهل الأهواء . وجملة ذلك أنه لا اختلاف بين أصحابنا أن شهادة الخطائية غير مقبولة وهم أصحاب أبي الخطاب الكوفي ويعتقدون أن الكذب لا يجوز ، فاذا ذكر بعضهم لبعض أن له على رجل حقا حلفه وصدقه على ذلك ، وشهد له بالحق الذي حلفه عليه أنهم يشهدون بقول المدعى .

وقال الفوراني في الإبانة : الا أن يفسروا الشهادة فيقول : أشهد أن فلانا أقر لفلان بكذا فحينئذ يقبل والأول أصح ، لأنه يجوز أن يشهد بالحق مفسرا معتمدا في تفسيره على يمين المدعى الذي حلف له . قال الشيخ أبو حامد : وكذلك اذا كان الرجل يعتقد أن رجلا مباح الدم يحل قتله فيشهد عليه بالقتل فلا تقبل شهادته عليه لأنها شهادة بالزور . واختلف أصحابنا في قبول شهادة سائر أهل الأهواء غير الخطائية فقال ابن القاص والقفال : لا ترد شهادة أحد منهم قال ابن الصباغ : وهو ظاهر قول الشافعي رحمه الله وبه قال أبو حنيفة لأن لهم شبهة فيما يقولون ، لا يصل الانسان الى حلها الا بعد اتعاب الفكر ، فلم ترد شهادتهم بذلك

وقال الشيخ أبو حامد : أهل الأهواء على ثلاثة أضرب : ضرب يخطئهم ولا يفسقهم وضرب يفسقهم ولا يكفرهم ، وضرب يكفرهم فأما الضرب الذي يخطئهم ولا يفسقهم فانهم الذين اختلفوا في الفروع ، التي

يشرع فيها الاجتهاد مثل أصحاب مالك وأبي حنيفة وغيرهما من أهل العلم الذين يخالفون في نكاح المتعة ، وفي النكاح بلا ولي ولا شهود وغير ذلك ، فهو لا يفسقهم ولا ترد شهادتهم . قال : وهذا الضرب هو الذي أراد الشافعي رحمه الله بأهل الأهواء الذين ترد شهادتهم دون غيرهم . لأن الصحابة رضی الله عنهم اختلفوا في مسائل كثيرة في الفروع وخطأ بعضهم بعضا وأغلظ بعضهم على بعض في القول في الخطأ في ذلك ولم يرد بعضهم شهادة بعض . وأما الضرب الذين نفسقهم ولا نكفرهم فهم الروافض الذين يسبون أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما والخوارج الذين يسبون عثمان وعلياً رضي الله عنهما فلا تقبل شهادتهم لأنهم يذهبون إلى شيء لا يسوغ فيه الاجتهاد فهم معاندون مقطوع بخطئهم وفسقهم فلم تقبل شهادتهم . وأما الضرب الذين نكفرهم فهم القدرية الذين يقولون انهم يخلقون أفعالهم دون الله تعالى ، وهم يقولون بخلق القرآن ويقولون : ان الله تعالى لا يرى يوم القيامة . والجهمية النافون عن الله تعالى الصفات لأن الشافعي رحمه الله قال في موضع من كتبه : من قال يخلق القرآن فهو كافر . وإذا حكم بكفرهم فلا معنى لقبول شهادتهم وقد استدل بعض أصحابنا بما ورد من أحاديث كحديث « ان لكل أمة مجوسا وان مجوس هذه الأمة القدرية ، فلا نعود وهم مرضوا ولا تصلوا عليهم اذا ماتوا » أخرجه ابن عدي وخيشمة بن سليمان من حديث أبي هريرة وفيه جعفر ابن الحارث أبو شبيب النخعي وليس بشيء وأخرجه الدارقطني بسند فيه مجاهيل ، وتعقب بأن جعفرا وثقه ابن عدي فقال : لم أر في أحاديثه حديثا منكرا ، وأرجو أنه لا بأس به ، وقال البخاري : في حفظه شيء ، يكتب حديثه . قال ابن عراق الكناني قلت : ورأيت بخط الحافظ بن حجر ما نصه « لم يتهم جعفر بكذب ولا وضع » إلى أن قال : وينتهي بمجموع طرقه إلى درجة الحسن الجيد ، المحتج به ان شاء الله تعالى .

إذا ثبت هذا فانه اذا مرض أحدهم فلا نعوده واذا مات فلا تتبعه الحديث الذي ذكرناه آنفا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« من سب نبيا فقد كفر ومن سب صاحب نبي فقد فسق » وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « لا تجالسوا القدرية » وأقل ما فى هذا ألا تقبل شهادتهم. وقال على رضى الله عنه « ما حكمت مخلوقا انما حكمت القرآن » وهذا دليل على أن القرآن غير مخلوق وقد قال على ذلك بمحضر من الصحابة رضوان الله عليهم فلم ينكر عليه أحد . ولأن هذه المسائل قد نصب الله تعالى عليها أدلة اذا تأملها المتأمل حصل له العلم بها ، فنسبوا فى مخالفتها العناد كما نسب المخالف فى التوحيد ، ومثل هؤلاء فى زماننا هذا الملحدون والوجوديون الذين لا يتقيدون بالشرائع ولا بالأديان وكذلك الشيوعيون الذين لا يؤمنون بوجود الرب تبارك وتعالى ولا يقرون بالرسالات ولهم مبادئ ثلاثة (أولها) سيطرة الطبقة العاملة ويسمونها ثورة البروليتاريا (وثانيها) محاربة الملكية (وثالثها) اثارة الثورة العالمية ، وهى تحريض الأمم على البغى والعنوان ، والاطاحة بكل امام ولو كان عادلا من أجل أن تسود فطنتهم .

وقال أبو اسحاق فى الشرح : من قدم عليا على أبى بكر وعمر فى الامامة فسق لأنه خالف الاجماع ومن فضل عليا على أبى بكر وعمر وعثمان أو فضل بعضهم على بعض لم أفسقه وقبلت شهادته . وأما قول الشافعى وشهادة من يرى من كذبه شركا بالله فهم الخوارج ، لأنهم يرون الكذب معصية وكفرا ويجب به النار . لم يرد به أن شهادتهم تقبل وانما أراد أن شهادتهم لا ترد لذلك ، لأن ذلك ادعى الى قبول شهادتهم ، وانما ترد شهادتهم لقولهم بخلق القرآن وأنهم يخلقون أفعالهم وغير ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل لا تقبل شهادة من لا مروءة له كالقوال والرقاص ومن ياكل فى الأسواق ويمشى مكشوف الرأس فى موضع لا عادة له فى كشف الرأس فيه ، لأن المروءة هى الانسانية ، وهى مشتقة من المراء ومن ترك الانسانية لم يؤمن ان يشهد بالزور ، ولأن من يستحيى من الناس فى ترك المروءة لم يبال بما يصنع . والدليل عليه ما روى ابو مسعود البسوى

رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تستحي فاصنع ما شئت » واختلف اصحابنا في اصحاب الصنائع الدنيئة اذا حبست طريقتهم في الدين ، كالكناسي والدباغ والزبال والنخال والحجام والقيم بالحمام ، فمنهم من قال : لا تقبل شهادتهم لعنائتهم ونقصان مروءتهم ، ومنهم من قال تقبل شهادتهم لقوله تعالى « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » ولان هذه صناعات مباحة وبالناس اليها حاجة فلم ترد بها الشهادة .

الشرح قوله تعالى « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » هي فقرة من الآية ١٣ من سورة الحجرات وهي قوله تعالى « يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير » وقد ذكر أبو داود في المراسيل حدثنا عمرو بن عثمان وكثير بن عبيد قالا . حدثنا بقة بن الواليد قال حدثني الزهري قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى بياضة أن يزوجوا أبا هند امرأة منهم ، فقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : نزوج بناتنا موالينا فأنزل الله عز وجل : « انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا » الآية قال الزهري : نزلت في أبي هند خاصة . وقد روى الطبري والترمذي وأحمد والواحدى في أسباب النزول : قال ابن عباس : نزلت في ثابت بن قيس وقوله في الرجل الذى لم يفسح له ابن فلانة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من الذاكِر فلانة ؟ فقام ثابت فقال : أنا يا رسول الله ، فقال : انظر في وجوه القوم ، فنظر فقال : ما رأيت يا ثابت ؟ فقال : رأيت أبيض وأحمر وأسود قال : فانك لا تفضلهم الا في الدين والتقوى . فأنزل الله هذه الآية .

وروى الواحدى في أسباب النزول عن مقاتل « لما كان يوم فتح مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا حتى أذن على ظهر الكعبة ، فقال عتاب بن أسيد بن أبي العيص : الحمد لله الذى قبض أبى حتى لم ير هذا اليوم . وقال الحارث بن هشام : أما وجد محمد غير هذا الغراب الأسود مؤذنا ؟ وقال سهيل بن عمرو : ان يرد الله شيئا بغيره . وقال أبو سفيان : انى لا أقول شيئا أخاف أن يخبر به رب السماء ، فأتى جبريل عليه السلام

النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بما قالوا فدعاهم وسألهم عما قالوا ، فأقرؤا ، فأنزل الله تعالى هذه الآية وزجرهم عن التفاخر بالأنساب والتكاثر بالأموال والأزراء بالفقراء ثم قال

أخبرنا أبو حسان المزكى قال أخبرنا هارون بن محمد الاسترأبادي قال : حدثنا أبو محمد اسحاق بن محمد الخزازي قال : حدثنا أبو الوليد الأزرق قال : أخبرنا عبد الجبار بن الورد المكي قال : أخبرنا ابن أبي مليكة قال : لما كان يوم الفتح رقى بلال على ظهر الكعبة فقال بعض الناس : يا عباد الله أهذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة ؟ فقال بعضهم : ان يسخط الله بنبيه ، فأنزل الله تعالى : « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر واثى » وقال يزيد بن شجرة : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ببعض الأسواق بالمدينة ، واذا غلام أسود قائم ينادى عليه : يباع فمن يزيد وكان الغلام يقول : من اشترائى فعلى شرط قليل : ما هو ؟ قال لا يمنعنى من الصلوات الخمس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتراه رجل على هذا وكان يراه رسول الله صلى الله عليه وسلم عند كل صلاة مكتوبة ففقدته ذات يوم فقال لصاحبه ، أين الغلام ؟ فقال : محبوم يا رسول الله فقال لأصحابه : قوموا بنا نعوذه فقاموا معه فعادوه فلما كان بعد أيام قال لصاحبه : ما حال الغلام ؟ فقال : يا رسول الله ان الغلام لما به فقام ودخل عليه وهو فى برحائه فقبض وهو على تلك الحال فتولى رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله وتكفينه ودفنه فدخل على أصحابه من ذلك أمر عظيم فقال المهاجرون : هجرنا ديارنا وأموالنا وأهلينا فلم ير أحد منا فى حياته ومرضه وموته ما لقي هذا الغلام ، وقالت الأنصار : آريناه ونصرناه وواسيناه بأموالنا فأثر علينا عبدا حبشيا فأنزل الله تعالى « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر واثى » يعنى أنكم بنو أب وامرأة واحدة وأراهم فضل التقوى بقوله تعالى « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » •

أما حديث أبى مسعود البدرى رضى الله عنه فقد أخرجه أحمد فى مسنده والبخارى وأبو داود وابن ماجه وأخرجه أحمد أيضا عن حذيفة ابن اليمان •

أما اللغات فإن المروءة تهمن وتخفف ويجوز التشديد وترك الهمزة فيها وهي الانسانية كما ذكر قال في اللسان : مرؤ الرجل يمرؤ مروءة ومرؤ الطعام يمرؤ مرءة وليس بينهما فرق الا اختلاف المصدرين ، وكتب عمر ابن الخطاب الى أبي موسى خذ الناس بالعريية فانه يزيد في العقل ويثبت المروءة وقيل للأحنف ما المروءة ؟ فقال العفة والحرفة ، وسئل آخر عن المروءة فقال المروءة ألا تفعل في السر أمرا وأنت تستحي أن تفعله جهرا . وفي حديث الاستسقاء : « اسقنا غيثا مرثا مرثا » والمرثى مجرى الطعام والشراب وهو رأس المعدة والكرش اللاصق بالحقوم الذي يجري فيه الطعام والشراب ويدخل فيه . وقوله (اذا لم تستح فاصنع ما شئت) معناه انما يمنع من فعل السوء والتبجح الحياء ، فاذا عدم الحياء لم يمنعه منه مانع — وقوله (المصانيع الدنيئة) هي الخسيسة مأخوذة من الدنيء وهو الخسيس مهموز ، وقد دأب الرجل اذا صار دنيئا لاخير فيه (والزبال) هو الذي يحمل الزبل وهو السرجين ، وموضعه الزبلة (والنخال) هو الذي ينخل التراب يلتمس فيه الشيء التافه ، (والقيم بالحمام) وهو الذي يياشر الماء ساخنة وباردة ويقوم على تقديم المآزر والأردية أو يقوم بتدليك المستحمين .

أما الأحكام فإن من ترك المروءة فإن كان ذلك نادرا من أفعاله لم ترد شهادته بذلك وإن كان الغالب من أحواله ردت شهادته لأنه اذا لم يستح من ترك المروءة لم يستح بما فعل ، والدليل عليه حديث أبي مسعود البدوي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تستح فاصنع ما شئت » واذا كان غير مستح في ذلك لم يؤمن أن يشهد بالزور . وقال أصحابنا العراقيون : ترك المروءة هو أن يأكل في السوق أو يمد رجله بين الناس أو يلبس الثياب المعصرفة أو ثياب النساء . قال ابن الصباغ في الشامل : أو يكشف من بدنه ما ليس يعورة منه بحضرة الناس وما أشبهها بما فعله مروءة يقوم وتركه مروءة لقوم ويانه أن الكناس والشرطى لو تطلس كان ترك مروءة والفقيه لو تطلس كان مروءة . وتمنطق الشرطى كان مروءة ولو تمنطق الفقيه كان ترك مروءة ومن

أكل من التجار اليسير من الطعام على باب حانوته عند تفرق الزحمة عنه وخلوته بمن لا يحتشمه من أصحابه فلا يؤثر ذلك في عدالته ، ومن كان بهازل زوجته بحيث يسمع غيره فهو ترك مروءة ومن كان رقاصا أو قوالا وهو ما يسمى في زماننا موالا بالميم وهو ملقى المواليا وهو ضرب من شعر العامة يقال بلهجة عامية فهو تارك للمروءة .

وأما أصحاب الحرف الدنيئة مثل الحجام والكناس والدباغ والقيم بالحمام فهل تقبل شهادتهم ؟ ينظر فيهم فان كانوا يتوانون في الصلاة والطهارة من الحدث والنجس لم تقبل شهادتهم ، وان حسنت طريقتهم في الدين فهل ترد شهادتهم لأجل حرفتهم ؟ فيه وجهان (أحدهما) ترد شهادتهم لأجل حرفتهم ، لأن من رضى لنفسه بمثل هذه الحرف الدنيئة سفط مروءته ، ومن لا مروءة له لم تقبل شهادته (والثاني) تقبل شهادتهم وهو الأصح لقوله تعالى « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » فعلق الحكم بالتقوى ، ولأن هذه مكاسب مباحة وللناس إليها حاجة فلو تجنبها الناس لأجل الشهادة لا ستضروا بذلك . وقال الطبرى في كتاب (آداب النفوس) وحدثني يعقوب بن ابراهيم قال : حدثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة حدثني من شهد خطب النبي صلى الله عليه وسلم بمنى في وسط أيام التشريق وهو على بعير فقال « يا أيها الناس ألا ان ربكم واحد ، وان أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود الا بالتقوى ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم قال : ليلغ الشاهد منكم الغائب » قال القرطبي في جامعه : وفيه عن مالك الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله لا ينظر الى أحسابكم ولا انى أنسابكم ولا الى أجسامكم ولا الى أموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم فمن كان له قلب صالح تحنن الله عليه وانما أتم بنو آدم وأحبكم اليه أتقاكم » ولعل رضى الله عنه في هذا المعنى وهو مشهور من شعره :

الناس من جهة التمثيل أكفاء أبوهم آدم والأم حواء
نفس كنفس وأرواح مشاكلة وأعظم خلقت فيهم وأعضاء

فإن يكن لهم من أصلهم حسب يفاخرون به فالطين والماء
ما الفضل إلا الأهل بالعلم انهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل أمرىء ما كان يحسنه وللرجال على الأفعال سيما
وضد كل أمرىء ما كان يجهله والجاهلون لأهل العلم أعداء

وفي الحديث « من أحب أن يكون أكرم الناس فليتنق الله » وفي الحديث
عن أبي هريرة مرفوعا « ان الله تعالى يقول يوم القيامة : انى جعلت نسبا
وجعلتم نسبا فجعلت أكرمكم أتقاكم وأيتيم الا أن تقولوا فلان ابن فلان
وأنا اليوم أرفع نسبي وأضع أنسابكم أين المتقون ؟ أين المتقون ؟ » وفي
صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
جهارا غير سر يقول : « ان آل أبى ليسوا الى بأولياء انما ولي الله وصالح
المؤمنين » وعن أبي هريرة « أن النبی صلى الله عليه وسلم سئل من أكرم
الناس ؟ فقال : يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قالوا : ليس عن
هذا نسألك قال : فأكرمهم عند الله أتقاكم فقالوا : ليس عن هذا نسألك
فقال : عن معادن العرب ؟ خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الاسلام اذا فقهوا »
وأشددوا فى ذلك :

ما يصنع العيد بعز الغنى والعز كل العز للفقير
معرفة الله فذاك الشقى من عرف الله فلم تغنه

وأما الحائك فان قلنا : ان شهادة الحجام والكناس والدباغ تقبل
فالحائك أولى بالقبول : وان قلنا : لا تقبل شهادتهم ففي الحائك وجهان
(الصحيح) أنه يقبل ، وأما حديث « وأكذب الناس الصباغون والصواغون »
فقد استدل به كثير من أصحابنا على رد شهادة الصباغ والصواغ والحديث
أخرجه أحمد فى المسند وابن ماجه عن أبى هريرة - واستدل به بعضهم على
رد شهادتهما وقيل فيه تأويلان (أحدهما) انه أراد بهم أنهم يكذبون فى
مواعيدهم (والثانى) أنهم يسمون الأشياء بغير أسمائها فيقول الصباغ :
أصبغ أحمر وأصفر وشكليا وسماويا وفيروزيا وزرعيا ويقول الصواغ :
أصوغ سمكة وطيرا ومصحفا وهم يقولون ما لا يفعلون . فينظر فيه - فان

تكرر منه الكذب في المواعيد — وصار ذلك غالب أحواله ردت شهادته بذلك
وان كذب في التسمية لم ترد شهادته لأن هذه الأسماء مجازية ، ويجوز
استعمال هذه الأشياء مجازا .

قال كثر أصحابنا : ولا ترد شهادتهم لأجل حرفتهم لأنها ليست بدنية
وقال صاحب الفروع : شهادتهم كشهادة الحاكة . هذا ما أفاده العمراني في
البيان وغيره . ونرى أن كثيرا من ذوى الحرف الدنيئة لهم من دينهم وتقواهم
مالا يتمثل في ذوى المناصب الدينية في عصرنا هذا بسبب ماران على القلوب
من غشاة نسأل الله تبارك وتعالى العصمة من الزلل وأن يهدي أمة محمد
الى شرعته ومنهجه وصراطه المستقيم . وبالجملة فإن العدالة هي التقوى ،
ولا تقاس بالحرفة ولا بالمنصب لقوله تعالى « ان أكرمكم عند الله أتقاكم »
والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل في ويكره اللعب بالشطرنج لأنه لعب لا ينتفع به في امر
الدين ، ولا حاجة تدعو اليه فكان تركه أولى ، ولا يحرم ، لأنه روى اللعب به
عن ابن عباس وابن الزبير وأبي هريرة وسعيد بن المسيب رضى الله عنهم ،
وروى عن سعيد بن جبير انه كان يلعب به استنبارا . ومن لعب به من غير
عوض ولم يترك فرضا ولا مروءة لم ترد شهادته ، وان لعب به على عوض —
نظرت ، فان أخرج كل واحد منهما مالا على أن من غلب منهما أخذ المالكين —
فهو قمار تسقط به العدالة ، وترد به الشهادة ، لقوله تعالى « انما الخمر
والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » والميسر :
القمار . وان أخرج أحدهما مالا على أنه ان غلب أخذ ماله ، وان غلبه صاحبه
أخذ المال ، لم يصح العقد ، لأنه ليس من آلات الحرب فلا يصح بذل العوض
فيه ، ولا ترد به الشهادة لأنه ليس بقمار . لأن القمار أن يدخل أحد من أن
يغرم أو يغرم ، وهما أحدهما يغرم ولا يغرم . وان اشتغل به عن الصلاة في
وقتها مع العلم فان لم يكثر ذلك منه لم ترد شهادته وان أكثر منه ردت شهادته
لأنه من الصفات ففرق بين قليلها وكثيرها ، فان ترك فيه المروءة بأن يلعب به
على طريق أو تكلم في لعبه بما يسخف من الكلام أو اشتغل بالليل والنهار ردت
شهادته لترك المروءة .

الشرح قوله تعالى : « أنما الخمر والميسر الآية » استدل بها القرطبي على تحریم اللعب بالنرد والشطرنج وقد نزلت هذه الآية في السنة الثالثة من الهجرة ولم يعرف الشطرنج الا في عصر الصحابة . وقد عرض المجموع ترجمة ابن عباس وابن الزبير وأبى هريرة وسعيد بن المسيب رضى الله عنهم أما سعيد بن جبیر فقد روى الشافعي أنه كان يلعب شطرنج استدار أو حكاة عن محمد بن سيرين وهشام ابن عروة . وقال ابن خلكان : أبو عبد الله وقيل أبو محمد سعيد بن جبیر بن هشام الأسدي بالولاء مولى بنى والبة بن الحرث بطن من بنى أسد بن خزيمه كوفي أحد أغلام التابعين وكان أسود أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر قال له ابن عباس : حدث فقال : أحدث وأنت ههنا فقال : أليس من نعمة الله عليك أن تحدث وأنا شاهد ، فإن أصبت فذاك وإن أخطأت علمتك . وكان لا يستطيع أن يكتب مع ابن عباس في الفتيا فلما عمى ابن عباس كتب فبلغه ذلك فغضب الى أن قال : وقال اسماعيل بن عبد الملك : كان سعيد بن جبیر يؤمنا في شهر رمضان فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود وليلة بقراءة زيد ابن ثابت وليلة بقراءة غيره هكذا أبدا الى أن قال : وكان سعيد مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ابن قيس لما خرج عبد الملك بن مروان فلما قتل عبد الرحمن وانهمز أصحابه من دير الجمام هرب فلحق بمكة وكان واليها يومئذ خالد بن عبد الله القسري فأخذه وبعث به الى الحجاج ابن يوسف الثقفي مع اسماعيل بن واسط البجلي فقال له الحجاج : ما اسمك ؟ قال سعيد بن جبیر فقال : بل شقي بن كسير قال : بل كانت أمي أعلم باسمي منك قال : شقيت أمك وشقيت أنت قال : الغيب يعلمه غيرك قال : لأبدلنك بالديها نارا تظلي قال : لو علمت أن ذلك بيدك لاتخذتك الها قال : فما قولك في محمد ؟ قال : نبي الرحمة وامام الهدى قال : فما قولك في علي أهو في الجنة أم هو في النار ؟ قال : لو دخلتها وعرفت من فيها عرفت أهلها . قال : فما قولك في الخلفاء ؟ قال : لست عليهم بوكيل ، قال : فأيهم أعجب اليك ؟ قال : أرضاهم لخالقي ، قال : فأيهم أرضى للخالق ؟ قال : علم ذلك عند الذي يعلم سرهم ونجواهم ، قال : أحب أن تصدقني ، قال : ان لم أحبك لن أكذبك ، قال : فما بالك لم

تضحك قال : وكيف يضحك مخلوق خلق من طين والطين تأكله النار قال :
 فما بالنار نضحك ؟ قال : لم تستو القلوب ثم أمر الحجاج بالؤلؤ والزبرجد
 والياقوت فجمعه بين يديه فقال سعيد : ان كنت جمعت هذا لتتقى به فزع
 يوم القيامة فصالح والا ففزع واحدة تذهل كل مرضعة عما أرضعت ،
 ولا خير في شيء جمع للدنيا الا ما طاب وزكا . ثم دعا الحجاج بالعود
 والنأى فلما ضرب بالعود وتفخ في النأى بكى سعيد فقال : ما يبكيك أهو
 اللعب ؟ قال سعيد : هو الحزن أما التفخ فذكرني يوما عظيما يوم التفخ
 في الصور ، وأما العود فشجرة قطعت في غير حق ، وأما الأوتار فمن الشاة
 تبعت معها يوم القيامة ، قال الحجاج : ويلك يا سعيد قال : لا ويل لمن
 زحزح عن النار وأدخل الجنة ، قال الحجاج : اختر يا سعيد أى قتلة أقتلك ،
 قال : اختر لنفسك يا حجاج فوالله لا تقتلنى قتلة الا قتلك الله مثلها في
 الآخرة . قال أفتريد أن أعفو عنك ؟ قال : ان كان العفو من الله وأما أنت
 فلا براءة لك ولا عذر قال الحجاج : اذهبوا به فاقتلوه ، فلما خرج ضحك
 فأخبر الحجاج بذلك فردده وقال : ما أضحكك ؟ قال : عجبت من جراتك
 على الله وحلم الله عليك فأمر بالنطع فبسط وقال : اقتلوه فقال سعيد :
 وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا ، وما أنا من المشركين .
 قال : وجهوا به لغير القبلة قال سعيد : فأينما قولوا فسم وجه الله ، قال :
 كبوه لوجهه قال سعيد : منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة
 أخرى . قال الحجاج : اذهبوه قال سعيد : أما انى أشهد أن لا اله الا
 الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله خذها منى حتى تلقاني
 بها يوم القيامة ، ثم دعا سعيد فقال : اللهم لا تسلطه على أحد يقتله بعدى
 وكان قتله في شعبان سنة خمس وتسعين للهجرة بواسط .

اما اللغات فقله : « والشطرنج » بكسر الشين في اللغة الفصيحة
 (قوله : يلعب به استدبارا) الاستدبار خلاف الاستقبال أى يعطى ظهره
 لرفيقه والرقعة ويلعب وهى مرتسة في ذهنه ويقول له رفيقه لعبت كذا
 فيقول له وأنا أقل من المربع كذا الى المربع كذا دون أن ينظر في الرقعة

ولا أن يلتفت إليها بوجهه ، وهذا دليل على حذقه ومهارته وكثرة مزاولته للعب .

وتقوم آلاتها على رقعة بها ثمانية مربعات طولاً في ثمانية عرضاً مربع أبيض ومربع أسود يجعل على يمين كل من اللاعبين الطرف الأيمن من الرقعة مريفاً أبيض ثم يصف كل منهما في الصف الأول في الوسط الشاه أو الملك أو الملكة على حسب اختلاف التسمية في البلاد والأقطار ثم يكون على يمين الشاه الوزير ثم الفيل ثم الفرس ثم القلعة وعلى يسار الملك الفيل ثم الفرس ثم القلعة اليسرى وهكذا يفعل رفيقه ثم يسدآن اللعب فيبدأ بالافتتاح أولاً الأبيض بيدق من البيادق أمام هذا الصف الذي ذكرناه قوله : « تكلم في لعبه بما يسخف » هو الكلام المفزع الساقط ، وأصل السخف رقة العقل ، وقد سخف الرجل بالضم سخافة فهو سخيف .

أما الأحكام قال الشافعي في الأم : « واللاعب بالشطرنج بغير قمار - وإن كرهنا ذلك - أخف حالا ممن يرى نكاح المتعة وبيع الدرهم بالدرهمين وإتيان النساء في أدبارهن » وجملته ذلك أن اللعب بالشطرنج ينظر فيه - فإن كان على غير عوض ولا يشتغل به عن الصلاة فإنه لا يحرم ولكنه مكروه كراهة تنزيه . والدليل على أنه لا يحرم أنه روى عن ابن عباس جوازه ، وعن سعيد بن المسيب أنه قال : لا بأس به . أخرج هذه الآثار البيهقي . وقد جاء فيه أن سعيد ابن جبير رضى الله عنه كان يلعب بأن يلقى ظهره ويقول لصاحبه : بأي شيء لعبت ؟ فإذا قال : بكذا قال ألعب بكذا .

أما الدليل على كراهته ما روى عن الحسن البصري عن جماعة من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشطرنج وفيه نظر ، إذ لم يعرف الشطرنج على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإنما عرفه الصحابة باختلاطهم بالفرس والروم في عصر الفتوح وروى أن علياً كرم الله وجهه لم يقوم يلعبون الشطرنج فقال : « ما هذه التماثيل التي أتم لها عاكفون »

وروى عنه قوله : اللاعب بالشطرنج أكذب الناس يقول : قتلت والله ما قتل . قال الشافعي : ولأنه ليس من أفعال المروءات والديانات وانما فعله من لا ديانة له ، فكره ، ولأنه يأتي بالفاظ لا حقيقة لها ، كقوله مات الملك ، أكلت الفرس أكلت الفيل ، ولا يفسق بذلك ولا ترد به الشهادة عندنا وعند مالك رحمه وقال أبو حنيفة : ترد به الشهادة . وكذلك أفتى ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى الكبرى . وقال الدكتور يوسف القرضاوي في كتاب الحلال والحرام

ومن ألوان اللهو المعروفة الشطرنج وقد اختلف الفقهاء في حكمه بين الإباحة والكراهية . واحتج المحرمون بأحاديث رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن نقاد الحديث وخبراء ردوها وأبطلوها وبيّنوا أن الشطرنج لم يظهر إلا في زمن الصحابة فكل ما ورد من أحاديث باطل . أما الصحابة رضي الله عنهم فاختلفوا في شأنه قال ابن عمر : هو شر من النرد ، وقال علي : هو من الميسر (ولعله يقصد : إذا اختلط به القمار) وروى عن بعضهم كراهيته فحسب . كما روى عن بعض الصحابة والتابعين أنهم أباحوه ، من هؤلاء ابن عباس وأبو هريرة وابن سيرين وهشام بن عروة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء الأعلام هو الذي نراه ، فالأصل - كما علمنا - الإباحة ، ولم يجيء نص على تحريمه ، على أن فيه فوق اللهو والتسلية رياضة للذهن وتدريباً للفكر وهو لذلك يخالف النرد ولذلك قالوا : إن المعول في النرد على الحظ فأشبهه الأزام ، والمعول في الشطرنج على الحذق والتدبير فأشبهه المسابقة بالسهم . وقد اشترط من أباحه شروطاً ثلاثة .

١ - ألا تؤخر به صلاة عن وقتها ، فإن أكبر خطورته في سرقة الأوقات .

٢ - ألا يخالطه قمار .

٣ - أن يحفظ اللاعب لسانه حال اللعب من الفحش والخنا وردىء الكلام فإذا أفرط في هذه الثلاثة أو بعضها اتجه القول إلى التحريم .

فروع ذكر الشوكاني في شرحه على المنتقى للمجد بن تيمية مذاهب العلماء من الصحابة والتابعين فقال رحمه الله : واختلف في الشطرنج قال النووي : مذهبنا أنه مكروه وليس بحرام وهو مروى عن جماعة من التابعين . وقال مالك وأحمد : هو حرام . قال مالك : هو شر من النرد وألهمي ، وروى ابن كثير في إرشاده : أن أول ظهور الشطرنج في زمن الصحابة وضعه رجل هندي اسمه صصة قال وروى البيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال في الشطرنج « هو من الميسر » قال ابن كثير : وهو منقطع جيد ، وروى عن ابن عباس وابن عمر وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد وعائشة أنهم كرهوا ذلك ، وروى عن ابن عمر أنه شر من النرد كما قال مالك ، وحكى في ضوء النهار عن ابن عباس وأبي هريرة وابن سيرين وهشام بن عروة وسعيد بن جبير وسعيد بن

المسيب أنهم أباحوه . وقد زوى في تحريمه أحاديث أخرج الديلمي من حديث واثله مرفوعا « ان لله في كل يوم ثلاثمائة نظرة ، ولا ينظر فيها الى صاحب الشاة » وفي لفظ « يرحم بها عباده ليس لأهل الشاة فيها نصيب » يعنى الشطرنج . وأخرج من حديث ابن عباس يرفعه : « ألا ان صاحب الشاة في النار الذين يقولون : قتلت والله شاهك » وأخرج الديلمي أيضا عن أنس يرفعه « ملعون من لعب بالشطرنج . والنظر اليهم كالأكل لحم الخنزير » من حديث جميع بن مسلم وأخرج الديلمي عن علي مرفوعا « يأتى على الناس زمان يلعبون بها ولا يلعب بها الا كل جبار والجبار في النار » وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن علي رضي الله عنه أنه قال : « النرد والشطرنج من الميسر » وأخرج عنه عبد بن حميد أنه قال « الشطرنج ميسر العجم » وأخرج عنه ابن عساكر أنه قال لا يسلم على أصحاب النردشير والشطرنج . قال ابن كثير : والأحاديث المروية فيه لا يصح منها شيء ويؤيد هذا ما تقدم من أن ظهوره كان في زمن الصحابة وأحسن ما تقدم ما هو عن علي ثم قال : المجوزون وقالوا : ان فيه فائدة وهي معرفة تدبير الحروب ومعرفة المكايد فأشبهه السبق والرمي : قالوا : واذا كان على عوض فهو كمال الرهان الى قوله وعن علي عليه السلام أنه

أمر بتحريق رقعة الشطرنج وإقامة كل لاعب معقولا الى صلاة الظهر (أ هـ)
وقال العمرائي في البيان : الشطرنج موضوع على تعلم تدبير الحرب ،
وربما يتعلم الانسان بذلك القتال ، وكل لعب يعلم به أمر الحرب والقتال
كان مباحا قالت عائشة رضي الله عنها « مررت ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقوم من الحبشة يلعبون بالحرب فوقف رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينظر اليهم ووقفت خلفه فكنت اذا أعيت جلست ، واذا قمت أتقى
برسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ولأن الشطرنج أخف ممن يرى استحابة نكاح المتعة وبيع الدرهم
بالدهمين وإتيان النساء في أدبارهن ، فاذا لم ترد الشهادة بهذه الأسباب
فلان لا ترد باللعب بالشطرنج أولى . وان لعب به ونسى الصلاة حتى خرج
وقتها فان كان ذلك نادرا من أفعاله لم ترد به الشهادة ، وان أكثر ردت
شهادته ، وان لعب به على الطريق وتكلم في لعبه يذىء القول وسخيف
اللفظ ونابى القول فان أكثر منه ردت شهادته بذلك ، وان قل منه ذلك
كان من الصفات ولم ترد به شهادته .

فروع اذا لعب بالشطرنج على عوض فان أخرج كل واحد
منهما عوضا على أن من غلب منها أخذه فسق بذلك وردت شهادته لأنه
قمار ، والقمار محرم ، وان أخرج أحدهما الموضع دون الآخر على أن من
غلب منها أخذه لم يصح لأنه ليس من آلات الحرب وحكم رد الشهادة
حكم ما لو لم يخرج فيه عوضا على ما مضى لأنه ليس بقمار والله
تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل في ويحرم اللعب بالنرد وترد به الشهادة ، وقال أبو اسحق

رحمه الله : هو كالشطرنج . وهذا خطأ لما روى أبو موسى الأشعري رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لعب بالنرد فقد عصى
الله ورسوله » وروى بريدة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال « من لعب بالنرد فكانما غمس يده في لحم الخنزير ودمه ، ولأن المعول فيه على ما يخرج الكعبان فشابه الأتلام ويخالف الشطرنج ، فإن المعول فيه على رايه ويحرم اللعب بالأربعة عشر لأن المعول فيها على ما يخرج الكعبان فحرم كالنرد » .

الشرح حديث أبى موسى رضى الله عنه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك ورجاله ثقات وأخرجه أيضا الحاكم والدارقطنى والبيهقى . وحديث بريدة رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

أما اللغات فالنرد ليس عربيا وصورته أن يكون ثلاثون قرصا مع كل واحد من اللاعبين خمسة عشر ويكون فيه ثلاثة كعاب مربعة تكون في أرباع كل واحدة في ربع ست نقط وفي المقابلة نقطة وفي الربع الثانى خمس نقط وفي المقابلة نقطتان ، وفي الربع الثالث أربع نقط وفي المقابلة ثلاث نقط وقال النووي : النرد شير عجمى معرب وشير معناه حلو . ويقال هو خشبة قصيرة ذات فصوص يلعب بها وقيل انما سمي بذلك الاسم لأن واضعه أردشير بن بابك والأربعة عشر هى قطعة من خشب يحفر فيها ثلاثة أسطر فيجعل في تلك الحفر حصى صغار يلعبون بها . هكذا أفاده في البيان قال فى الطراز المذهب : ويسمى العامة شارده وهو أربعة عشر بالفارسية ، لأن شار أربعة وده عشرة وهو خفيرات تجعل فى لوح سطر فى أحد جانبيه وسطرا فى الجانب الآخر » وتجعل فى الحفر حصى صغار يلعبون بها وقال ابن الصباغ فى الشامل : ثلاثة أسطر .

أما الأحكام فقد قال الشافعى رضى الله عنه : « وأكره اللعب بالنرد للخبر » واختلف أصحابنا فيه قال أبو اسحاق لا يحرم اللعب به الا أنه يكره كراهة تنزيه أشد من الكراهة بالشطرنج ، والحكم فى القسق باللعب به ورد الشهادة حكم اللعب بالشطرنج على ما مضى . وقال أكثر أصحابنا : يحرم اللعب به وهو المنصوص فى الأم ، وينسق به وترد شهادته لما روى أبو موسى الأشعري رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من لعب بالنردشير فكانما غمس يده فى لحم خنزير ودمه » وقد أورد

صاحب البيان حديثا لا أحفظه » أن النبي صلى الله عليه وسلم مر يقوم يلعبون بالنرد فقال : قلوب قاسية وألسن لاغية وأيد عاملة ، وأورد أيضا أثرا عن عائشة رضى الله عنها أنه كان لها دار فيه سكان قبلها أن عندهم نردا فأنفذت اليهم ان أخرجتموه والا أخرجتكم فأخرجوه » ولأن أصل النرد وضع على القمار والقمار محرم ، ويخالف الشطرنج فإنه موضوع على تدير الحرب وترويض الذهن على التركيز في السيطرة العقلية على الأمور وذلك مباح والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل في ويجوز اتخاذ الحمام لما روى عبادة بن الصامت

رضي الله عنه « أن رجلا شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الوحشة فقال : اتخذ زوجا من حمام » ولأن فيه منفعة لأنه يأخذ بيضه وفرخه ويكره اللعب به ، لما روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسعى بحمامة فقال شيطان يتبع شيطانه » وحكمه في رد الشهادة حكم الشطرنج وقد بيناه .

الشرح

حديث عبادة بن الصامت أخرجه الطبراني في الكبير قال صاحب تنزيه الشريعة : ولا يصح قال ابن عدي : لا أعلم يرويه عن ثور إلا الصلت بن الحجاج وعامة ما يرويه منكرو كما أخرج ابن عدي عن علي ونصه « شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحشة فقال : لو اتخذت زوجا من حمام فأتسك وأصبت من فراخه ، أو اتخذت ديكاً فأتسك وأيقظك للصلاة ، وفي إسناده الحارث الأعور ويحيى بن ميسون التمار أما الحارث فقد قال في الميزان : وروى مغيرة عن الشعبي : حدثني الحارث الأعور - وكان كذابا ، وقال ابن المديني : كذاب وقال جرير بن عبد الحميد : كان زيفا ، وقال ابن معين : ضعيف وعن ابن معين : ليس به بأس وكذا قال النسائي وعنه قال : ليس بالقوى . وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ . وقال عثمان الدارمي : سألت يحيى بن معين عن الحارث الأعور فقال : ثقة قال عثمان : ليس يتابع يحيى على هذا . وروى محمد بن شيبة الضبي عن أبي اسحاق قال : زعم الحارث الأعور - وكان كذابا . وقال ابن حبان : كان الحارث

غالياً في التشيع. واهيا في الحديث • وأما يحيى التمار فقد قال الفلاس :
كتبته عنه وكان كذابا • وقال أحمد : خرقنا حديثه • وقال النسائي : ليس
بثقة • وقال الدارقطني وغيره : متروك •

وأخرج الخطيب عن ابن عباس رواية أخرى بلفظ « جاء رجل فشكى
الوحشة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اتخذ زوج حمام يؤنسك
بالليل » ولا يصح. اذ فيه محمد بن زياد اليشكري قال أحمد : كذاب
أعور يضع الحديث وقال أبو زرعة : كان يكذب وقال الدارقطني : كذاب •

أما الحديث الثاني فقد أخرجه أبو داود في كتاب الأدب (باب اللعب
بالحمام) عن أبي هريرة بلفظ المصنف وكذلك أحمد في مسنده عنه
٣٤٥/٢ وأخرجه ابن ماجه في الأدب عن عائشة ، وأبي هريرة ، وعثمان بن
عفان ، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين •

قال السندی في شرحه على ابن ماجه : أى هو شيطان لا اشتغاله بما
لا يعنيه يقفو أثر شيطان أورثه الغفلة عن ذكر الله تعالى وقيل اتخذ الحمام
للبيض والأنس ونحو ذلك جائز غير مكروه واللعب بها بالتطير مكروه ومع
القمار يصير مردود الشهادة ، ثم الحديث لا ينزل عن درجة الحسن كما
حققه الحافظ ابن حجر فزعم أنه موضوع باطل وفي الزوائد في حديث
عائشة : هذا اسناد صحيح رجاله ثقات رواه أبو داود وابن حبان في
صحيحه من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمر عن أبي أمامة عن
أبي هريرة • وأما رواية عثمان ففي مجمع الزوائد : رجال الاسناد ثقات
غير أنه منقطع فإن الحسن لم يسمع من عثمان • قاله أبو زرعة وأما رواية
أنس فقال في الزوائد : في اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف •

أما الأحكام فانه اذا اتخذ رجل الحمام للأنس به جاز ولم ترد
شهادته لحديث عبادة بن الصامت الذي ساقه المصنف وهو على ضعفه فان
له شواهد أو هو شاهد على الروايات الأخرى فيكون العمل به مقدما على
الرأى والقياس وقد حسنه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان واعتبره شاهدا

لغيره . وان اتخذ الحمام لحمل الكتب ونقل الرسائل والاستفراخ جاز ، لأن الحاجة ندعو الى ذلك . فان اتخذها للتطير والمسابقة عليها كان حكمها في القمار حكم الشطرنج على ما مضى آتفا . وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : يفسق بذلك كله ، وترد به الشهادة ، وقد مضى اندليل عليهما لذلك كله في الشطرنج .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل « ومن شرب قليلا من النبيذ لم يفسق ولم ترد شهادته ، ومن اصحابنا من قال : ان كان يعتقد تحريمه فسق ، وردت شهادته . والمذهب الأول لأن استحلل الشيء أعظم من فعله بدليل ان من استحل الزنا كفر ، ولو فعله لم يكفر . فاذا لم ترد شهادة من استحل القليل من النبيذ فلان لا يرد شربه أولى . ويجب عليه الحد . وقال المزني رحمه الله : لا يجب كما لا ترد شهادته . وهذا خطأ لأن الحد للردع والنبيذ كالخمر في الحاجة الى الردع لأنه يشتهي كما يشتهي الخمر ، ورد الشهادة لارتكاب كبيرة لأنه اذا اقدم على كبيرة اقدم على شهادة الزور . وشرب النبيذ ليس بكبيرة لأنه مختلف في تحريمه ، وليس من اقدم على مختلف فيه اقدم على شهادة الزور وهي من الكبائر . »

الشرح ومن شرب شيئا من الخمر (وهو عصير العنب) الذي قد اشد وأسكر فسق وردت شهادته لأنه محرم بالنص والاجماع ، ومن اشتراها أو باعها فسق وردت به شهادته لأن النبي صلى الله عليه وسلم لمن بائعها ومشتريها ، وأما عاصرها ومسكها فقال الشيخ أبو حامد الاسفراييني : لا يفسق بذلك ولا ترد شهادته لجواز أن يرجع عن ارادته فيتخذها خلا - وقال ابن الصباغ في الشامل : ويحتمل أنه اذا اعترف أنه قصد بمصرها أنها تصير خمرًا فيشربها كان محرما وترد به شهادته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لمن عاصرها ومعتصرها .

واما ما عدا الخمر من النبيذ فعلى ضربين مسكر وغير مسكر ، فأما المسكر فانه يحرم شربه قليله وكثيره ، فان شرب نبيذا مسكرا وسكر

فسق وردت شهادته ، لأنه معصية بالاجماع . وان لم يسكر لم يفسق
ولم ترد شهادته سواء اعتقد تحليله أو تحريره . وحكى القاضى فى المجرّد
أنه اذا كان يعتقد تحريره ردت شهادته ، والمذهب الأول . وقال مالك :
ترد به الشهادة بكل حال ، دليلنا أنه مختلف فى إباحته ، ومن أقدم على
مختلف فيه لم ترد شهادته ، كمن تزوج امرأة من ولى فاسق ، ولأن استحلاله
أعظم من شربه بدليل من قال : انه من يحل شرب الخمر يحكم بكفره .
ومن شربها معتقداً لتحريرها لم يكفر ، وقد ثبت أن من قال : يحل شرب
النبيذ المسكر من غير أن يسكر لا ترد شهادته بذلك ، فلأن لا ترد شهادة
من شرب منه ولم يسكر به أولى ويجب به الحد . وقال المزنى : لا يجب به
الحد . وقد مضى ذلك فى الحدود .

وقال الشافعى رضى الله عنه : والمستحل للأبنة ويحضر مع أهل
السفّه الظاهر ، ويترك لها حضور الصلوات وغيرها ، وينادم عليها ترد
شهادته بطرح المروءة وإظهار السفّه ، وأما ما لا يسكر من عصير العنب
ونبيذ التمر والزبيب فلا يحرم شربها الا أنه يكره شرب المنصف والخلطين ،
فالمنصف النبيذ من التمر والرطب والخلطين ، ولأن كل شرب اذا قارب
الاسكار تبين فيه مرارة يعلم بها مقارنة الاشتداد ، فيجتنب ، الا المنصف
والخلطين فانهما يشندان وهما حلوان ، فلا يتميز للشارب هل هو مسكر
أم لا ، فكره شربه لأنه لا يؤمن ان صار مسكراً والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويكره الفناء وسماعه من غير آلة مطربة لما روى
ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الفناء ينبت النفاق فى القلب
كما ينبت الماء البقل » ولا يحرم لما روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم
مر بجارية لحسان بن ثابت وهى تقول :

هل على ويحكما ان لهوت من حرج

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا حرج أن شاء الله » وروى أم المؤمنين
عائشة رضى الله عنها قالت : « كان عندى جارتان تفنيان فدخل أبو بكر

رضى الله عنه فقال : مزمار الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهما فانها أيام عيد » فان غنى لنفسه او سمع غناء جاريته ولم يكثر منه لم ترد شهادته لأن عمر رضى الله عنه كان اذا دخل في داره ترنم بالبيت والبيتين ، واستؤذن عليه لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وهو يترنم فقال اسمعتنى يا عبد الرحمن قال : نعم قال : انما اذا خلونا في منازلنا نقول كما يقول الناس » وروى عن ابي الدرداء رضى الله عنه وهو من زهاد الصحابة وفقهائها انه قال : انى لأجم قلبى شيئا من الباطل لاستعين به على الحق » فاما اذا أكثر من الغناء أو اتخذته صنعة يقشاه الناس للسمع . أو ينسب الى المواضع ليفنى ردت شهادتها لأنه سفه وترك للمروءة وان اتخذ جارية ليجمع الناس لسماعها ردت شهادته لأنه سفه وترك مروءة ودناءة .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أخرجه أبو داود بدون التشبيه والبيهقى وفيه شيخ لم يسم ورواه البيهقى أيضا موقوفا وفي الباب أيضا عن أبي هريرة رواه ابن عدى وقال ابن طاهر أصح الأسانيد في ذلك أنه من قول ابراهيم . هكذا أفاده الحافظ بن حجر في التلخيص قلت : و ابراهيم يعنى النخعي أما خبر جارية حسان واسمها عزة الميلاء فليس له ذكر الا في سنن البيهقى . أما حديث عائشة رضى الله عنها فقد أخرجه الشيخان في صحيحهما ولفظهما : « دخل على أبو بكر وعندى جارتان من جوارى الأنصار تغنياتنى بما تقاولت به الأنصار يوم بعث وليستا بمغنياتين فقال أبو بكر : مزامير الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك في يوم عيد فقال يا أبا بكر لكل قوم عيد وهذا عيدنا » أما أثر عمر رضى الله عنه فقد رواه المبرد في الكامل (وهو من كتب الأدب) والبيهقى في المعرفة عن عمر أنه اذا كان داخلا في بيته ترنم بالبيت والبيتين . روى أن البيت الذى أنشده عمر رضى الله عنه .

وان ثوائى بالمدينة بعد ما قضى وطرا فيها جميل بن معمر

قال في الطراز المذهب : أراد جميل بن معمر الجمحى لا البذرى فانه

متأخر .

أما اللغات فالآلة المطربة أى التى تكسب سامع ايقاعها طربا وهو خفة تصيب الانسان لشدة من حزن أو سرور وقيل : حلول الفرح وذهاب الحزن • وقال النابغة الجعدي :

سألتنى أمتى عن جارتى وإذا ما عى ذو اللب سأل
سألتنى عن أفاس هلکوا شرب الدهر عليهم وأكل
وأرأنى طربا فى ائرمهم طرب الواله أو كالمختبل

أما بيت الجارية :

هل على ويحكمما ان لهوت من حرج

فقال الجوهرى : ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وهما مرفوعتان بالابتداء بالابتداء يقال : ويح لزيد وويل لزيد ، ولك أن تقول : ويح وويلا ونحو ذلك ولك أن تقول ويحك وويح زيد وويلك وويل زيد بالاضافة فتتصبهما باضمار فعل وكأفك قلت : الزمه الله ويح وويلا ونحو ذلك وقد قال أكثر أهل اللغة : ان الويل كلمة تقال لكل من وقع فى هلكة وعذاب ، والفرق بين ويل وويح أن ويلا تقال لمن وقع فى هلكة أو بليّة لا يترحم عليه ، وويح تقال لكل من وقع فى بليّة يرحم ويدعى له بالتخلص منها قال ابن كيسان : اذا قالوا ويل له وويح له وويس له فالكلام فيهن الرفع على الابتداء واللام فى موضع الخبر ، فان حذفت اللام لم يكن الا النصب كقوله ويحة وويسه أما قوله صلى الله عليه وسلم « لا حرج » أى لا ضيق أو لا اثم • وقوله « يرئم بالبيت والبيتين » الرئم بالتحريك الصوت وقد رئم بالكسر وترئم اذا رجع صوته والترئم مثله ، وترئم الطائر فى هديره قال ذو الرمة •

كأن رجليه رجلا مقطف عجل اذا تجاوب من برنيه ترئم

وقوله : (انى لأجمل قلبى) أى أريحه والجمام بالفتح الراحة •

أما الأحكام فان الفناء وهو التغنى بالألحان ، فان لم يكن معه آلة مطربة فهو مكروه عندنا غير محرم ولا مباح • قال الشافعى رحمه الله :

هو مكروه لشبه الباطل وبه قال مالك وأبو حنيفة وذهب سعيد بن إبراهيم الزهري وعبيد الله بن الحسن العنبري الى أنه مباح وسألتني على حجج كل فريق فيما يأتي :

أخرج البخاري عن أبي مالك الأشقرى أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكون من أمتي قوم يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف » وفي لفظ لابن ماجه « ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها يعزف على رعوسهم بالمعازف ، والمغنيات يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة والخنازير » وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه عن قافع « أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول : يا نافع أسمع ؟ فأقول : نعم فيمضي حتى قلت لا فرفع يده وعدل راحلته الى الطريق وقال : رأيت رسول الله سمع زمارة راع فصنع مثل هذا » وأخرج الترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب عن أبي هريرة (رضى الله عنه) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا اتخذ الفئء دولا ، والأمانة مغنما والزكاة مغرما وتعلم لغير الدين وأطاع الرجل امرأته وعق أمه وأدنى صديقه وأقصى أباه وظهرت الأصوات في المساجد وساد القبيلة فاستقم وكان زعيم القوم أذلهم وأكرم الرجل مخافة شره وظهرت القيآن والمعازف وشربت الخمر ولمن آخر هذه الأمة أولها فليرتقبوا عند ذلك ريحا حمراء وزلزلة وخسفا ومسحا وقذفا وآيات تتابع كنظام بال قطع سلكه فتتابع بعضه بعضا » وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود باسناد صحيح أنه قال في قوله تعالى : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » قال : « هو والله الغناء » وأخرجه الحاكم والبيهقي وصحاه وأخرجه البيهقي أيضا عن ابن عباس بلفظه (هو الغناء وأشباهه) وعن ابن مسعود عند أبي داود والبيهقي مرفوعا « الغناء يثبت النفاق في القلب » وفيه مجهول .

وفي الطبراني من حديث ابن عمر مرفوعا « ثمن القينة سحت وغناؤها حرام » وأخرج القاسم بن سلام عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم

فهي عن ضرب الدف والطبل وصوت الزمارة « أما الفريق الآخر فقد قال ابن حزم : انه لا يصح في الغناء حديث أبدا وكل ما فيه فموضوع • وزعم أن حديث أبي عامر وأبي مالك الأشعري المذكور هنا منقطع فيما بين البخاري وهشام بن عروة •

وقد ذهب أهل المدينة وجماعة من أهل الظاهر وجماعة من الصوفية الى الترخيص في السماع ولو مع العود واليراع وقد حكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي^(١) في مؤلفه في السماع ولم يذكر في الطبقات أن عبد الله بن جعفر كان لا يرى بالغناء بأسا ، ويصوغ الألحان لجواريه ويسمها منهن على أو تاره وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين على رضي الله عنه • وحكى مثل ذلك عن القاضي شريح وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والزهرى والشعبي • وقال امام الحرمين في النهاية وابن أبي الدم : نقل الأثبات من المؤرخين أن عبد الله بن الزبير كان له جوار عوادات وأن ابن عمر دخل عليه والى جنبه عود فقال : ما هذا يا صاحب رسول الله ؟ فناوله اياه فتأمله ابن عمر فقال : هذا ميزان شامي قال ابن الزبير : يوزن به العقول وروى الحافظ أبو محمد بن حزم في رسالته في السماع بسنده الى ابن سيرين قال : ان رجلا قدم المدينة بجوار فخل على عبد الله بن عمر وفيهن جارية تضرب فجاء رجل فساومه فلم يهو منهن شيئا قال : أنطلق الى رجل هو أمثل لك يعا من هذا ، وقال : من هو ؟ قال : عبد الله بن جعفر فعرضن عليه فأمر جارية منهن فقال : لها خذي العود فأخذته فغنت فبايعه ثم جاء الى ابن عمر • وروى صاحب العقد الفريد أبو عمر الأندلسي أن عبد الله بن عمر دخل على أبي جعفر فوجد عنده جارية في حجرها عود ثم قال لابن عمر : هل ترى بذلك بأسا ؟ قال : لا بأس بهذا •

وحكى الماوردي عن معاوية وعمرو بن العاص أنهما سمعا العود عند ابن جعفر • وروى أبو الفرج الأصبهاني أن حسان بن ثابت سمع من عزة الملياء الغناء بالزهر بشر من شعره • وذكر أبو العباس المبرد

(١) عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي الاصولي الشافعي الاديب تفقه على أبي اسحق الاسفراييني وخلفه في الحلقة •

نحو ذلك ، والمزهر عند أهل اللغة العود ، وذكر الادفوى أن عمر بن عبد العزيز كان يسمع من جواريه قبل الخلافة . ونقل ابن السمعاني الترخيص عن طاوس ونقله ابن قتيبة وصاحب الامتاع عن قاضي المدينة سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن الزهري من التابعين ، ونقله أبو يعلى الخليلي في الارشاد عن عبد العزيز بن سلمة الماجشون مغني المدينة وحكي الروياني عن القفال أن مذهب مالك بن أنس إباحة الفناء بالمعازف ، وحكي الفوزاني عن مالك جواز العود ، وذكر أبو طالب المكي في قوت القلوب عن شعبة أنه سمع طنبورا في بيت المنهال بن عمرو المحدث المشهور .

وحكى أبو الفضل بن طاهر في مؤلفه في السماع أنه لا خلاف بين أهل المدينة في إباحة العود . قال ابن النحوي في العمدة قال ابن طاهر : هو اجماع أهل المدينة . قال ابن طاهر ، واليه ذهب الظاهرية قاطبة . قال الادفوى : يختلف النقل في نسبة الضرب الى ابراهيم بن سعد المتقدم الذكر وهو من أخرج له الجماعة . هكذا أفاده في نيل الأوطار ومنه نقلته .

وحكى الماوردي إباحة العود عن بعض الأصحاب من الشافعية .

وحكاه أبو الفضل بن طاهر عن أبي اسحاق الشيرازي ، وحكاه الاسنوي في المهمات عن الروياني والماوردي . ورواه ابن النحوي عن الأستاذ أبي منصور الفوراني ، وحكاه ابن الملقن في العمدة عن ابن طاهر . وحكاه الادفوى عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وحكاه صاحب الامتاع عن أبي بكر بن العربي ، وجزم بالإباحة الادفوى . قال الشوكاني : هؤلاء جميعا قالوا بتحليل السماع مع آلة من الآلات المعروفة . وأما مجرد الفناء من غير آلة فقال الادفوى في الامتاع : ان الغزالي في بعض تأليفه الفقيه نقل الاتفاق عليه ونقل ابن طاهر اجماع الصحابة والتابعين عليه . ونقل التاج الغزالي وابن قتيبة اجماع أهل الحرمين عليه ، ونقل ابن طاهر وابن قتيبة أيضا اجماع أهل المدينة عليه . وقال

المأوردى • لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه في أفضل أيام السنة
المأوردى فيه بالعبادة والذكر •

قال ابن النجاشي في العمدة : وقد روى الغناء وسامعه عن جماعة
من الصحابة والتابعين ، فمن الصحابة عمر كما زواه ابن عبد البر وغيره
وعثمان كما نقله المأوردى والعمرائي في البيان والرافعي وعبد الرحمن
ابن عوف كما رواه ابن أبي شيبة وأبو عبيدة بن الجراح ، كما أخرجه
البيهقي وسعد بن أبي وقاص كما أخرجه ابن قتيبة وأبو مسعود
الأنصاري كما أخرجه البيهقي وبلال وعبد الله بن الأرقم وأسامة بن زيد
كما أخرجه البيهقي أيضا وحمزة كما في الصحيح وابن عمر كما رواه
وأخرجه ابن طاهر والبراء بن مالك كما أخرجه أبو نعيم ، وعبد الله بن
جعفر كما رواه ابن عبد البر وعبد الله بن الزبير كما نقله أبو طالب المكي
وحسان كما رواه أبو الفرج الأصبهاني ، وعبد الله بن عمرو كما رواه
الزبير بن بكار وقرظة بن كعب رواه ابن قتيبة وخوات بن جبير ورباح
المعترف كما أخرجه صاحب الأغاني والمغيرة بن شعبة كما حكاه أبو طالب
المكي وعمرو بن العاص حكاه المأوردى وعائشة والربيع كما في صحيح
البخاري وغيره •

وأما التابعون فسميد بن المسيب وسالم بن عمرو بن حسان وخارجة
ابن زيد وشريح القاضي وسميد بن جبير وعامر الشعبي وعبد الله بن أبي رباح
ومحمد بن شهاب الزهري وعمر بن عبد العزيز وسمد بن إبراهيم الزهري •
وأما تابعوهم فخلق لا يحصون منهم الأئمة الأربعة وابن عيينة وجمهور
الشافعية انتهى كلام ابن النجاشي •

واختلف عوّل المجوزون فمنهم من قال بكراته ومنهم من قال
بامتنابه ، قالوا : لكونه يرق القلب ويهيج الأحزان والشوق الى الله
قال المجوزون : انه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في مقولها
من القياس والاستدلال ما يقتضى تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة
الموزونة مع آلة من الآلات •

وأما المانعون من ذلك فقد ذكرنا أصح ما ورد مما رويوه قال ابن حزم وأبو بكر بن العربي : لم يصح حديث في التحريم ، وخلص الشوكاني في آخر هذا الباب إلى ما يأتي :

وإذا تقرر جميع ما حررنا من حجج الفريقين فلا يخفى على الناظر أن محل النزاع إذا خرج عن دائرة الحرام لم يخرج عن دائرة الاشتباه والمؤمنون وقافون عند الشبهات كما صرح به الحديث الصحيح ومن تركها فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ولا سيما إذا كان مشتملا على ذكر القدود والحدود والجمال والدلال والهجر والوصال ومعاقرة العقار وخلع العذار والوقار فإن سامع ما كان كذلك لا يخلو عن بلية وإن كان من الصلب في ذات الله على حد يقصر عنه الوصف وكم لهذه الوسيلة الشيطانية من قتيل دمه مطلول وأسير بهوم غرامه وهيامه مكبول نسأل الله السداد والثبات ومن أراد الاستيفاء للنكت في هذه المسألة فعليه بالرسالة التي سميتها إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع أ هـ .

(أما بعد) فإن الغناء وهو التغنى بالألحان - فإن لم يكن معه آلة مطربة - فهو مكروه عندنا غير محرم ولا مباح . وقال الشافعي رضي الله عنه : هو مكروه لشبهه الباطل ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وذهب سعيد بن إبراهيم الزهري وعبد الله بن الحسن الضبري إلى أنه مباح لما روته عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « دخل على أبو بكر الصديق وعندي جارتان تغنيان فقال : مزموه الشيطان ؟ وروى مزمار الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهما فانها أيام عيد » - فلولا أنه مباح لما أقرهما النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « الغناء زاد الرأكب » وعن عثمان رضي الله عنه أنه كان عنده جارتان تغنيان فلما كان وقت السحر قال : « أمسكا هذا وقت الاستغفار » حكى الأثرين المعمراني في البيان ثم قال : وقال محمد بن الحنفية رضي الله عنه قول الزور هو الغناء . وقوله تعالى : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله »

قال ابن مسعود : « لهو الحديث هو الغناء » وقال ابن عباس : « لهو الحديث هو الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل » . ومن الأخبار التي سقناها يتضح أنها تفسد الكراهة على أقل ما تقتضيه من الأحكام . وروى أن رجلا سأل ابن عباس رضى الله عنهما عن الغناء أحلال هو ؟ قال : لا قال : أحرام هو ؟ قال لا قال : فما هو ؟ قال إذا كان يوم القيامة وجمع الله الحق والباطل أيكون الغناء مع الحق ؟ قال : لا قال : فإذا لم يكن مع الحق يكون مع الباطل ؟ قال : لا قال : أفئتت نفسك . وهذا تصريح منه أنه ليس بمباح قال القاضي العمراني : وأما الأخبار التي استدلووا بها على إباحته أنها لا تدل على أنه مباح بدليل ما ذكرنا بل تدل على أنه غير محرم ، وعلى أنا حملها على نشيد الأعراب دون التغني بالألحان التي تطرب .

إذا ثبت هذا فإن اتخذ الغناء صناعة يغشاه الناس الى منزله ليسمعوا وليدعوه الى منازلهم يسمعون ذلك ردت شهادته لأن ذلك ترك مروءة . فإن كان لا يسعى اليه وإنما يترنم لنفسه ولا يغنى للناس لم ترد شهادته بذلك لأن مروءته لا تذهب بذلك .

وان اتخذ غلاما مغنيا أو جارية مغنية — فإن كان يدعو الناس الى سماعها — ردت شهادته بذلك لأن ذلك سفه وترك مروءة والجارية أشد كراهة من الغلام لأنه دقاءة . وأما سامع الغناء فإن كان يغشى ييوت المغنين أو يستمعهم الى بيته ليغنوا له فإن كان في خفية لم ترد شهادته لذلك ، لأن مروءته لا تسقط بذلك . وإن أكثر من ذلك ردت شهادته بذلك لأن ذلك سفه . قال ابن الصباغ في الشامل : ولم يفرق أصحابنا بين سماع الغناء من الرجل والمرأة قال : وينبغي أن يكون سماع الغناء من المرأة الأجنبية أشد كراهة من سماعه من الرجال . ومن جاريته وزوجته أو ذات رحم محرم لأنه لا يؤمن الافتتان بصوتها وإن كان صوتها ليس بعورة كما أن وجهها ليس بعورة ، ولا يجوز له النظر اليه .

إذا ثبت هذا فالغناء من التغنى ممدودة مكسور الغين ، وأما الغنى بالمال قال كسر الغين كان مقصورا وإن فتحها كان ممدودا والله تعالى أعلم بالصواب وله الحمد والمنة على كل حال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم استعمال الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والعزفة والطبل والمزمار ، والدليل عليه قوله تعالى « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله » قال ابن عباس إنها الملهى وروى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله حرم على أمتي الخمر والميسر والمزدر والكوبة والقنين « فالكوبة الطبل والقنين الهربط وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تمسخ أمة من أمتي بشربهم الخمر وضربهم بالكوبة والمعازف » ولأنها طرب وتدعو إلى الصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة ، وإلى اتلاف المال ، فحرم كالخمر ويجوز ضرب الدف في العرس والختان دون غيرهما لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف » ويكره القصيب الذي يزيد الغناء طربا ولا يطرب إذا انفرد ، لأنه تابع للغناء ، فكان حكمه حكم الغناء وأما رد الشهادة فما حكمنا بتحريمه من ذلك فهو من الصفائر فلا ترد الشهادة بما قل منه ، وترد بما كثر منه كما قلنا في الصفائر وما حكمنا بكراهيته وإباحته فهو كالشطرنج في رد الشهادة وقد بيناه .

الشرح أثر ابن عباس رواه البيهقي بلفظ « هو الغناء وأشباهه » وحديث عبد الله بن عمر أخرجه أبو داود وزاد (والغبراء) وأخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عباس وزاد فيه (وهو الطبل) وقال : (كل مسكر حرام) وبين في رواية أخرى أن تفسير الكوبة من كلام داوية على بن بذيمة ، ورواه أحمد من حديث قيس بن سعد بن عبادة . وأما حديث « تمسخ أمة من أمتي » فإن لفظه عند الترمذي عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « في هذه الأمة خسف ومسح وقذف فقال رجل من المسلمين : يا رسول الله ومتى ذلك ؟ : قال إذا ظهرت القيان والمعازف وشربت الخمر » وقال : هذا حديث غريب وأخرج أحمد عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« تبيت طائفة من أمتي على أكل وشرب ولهو ولعب ثم يصبحون قردة وخنازير » وتبعث على أحياء من أحيائهم زيج فتسفهم كما نسف من كان قبلكم باستحلالهم الخمر وضربهم بالدخوف واتخاذهم القينات » رواه أحمد وفي إسناده فرقد السنجي قال أحمد : ليس بالقوى ، وقال ابن معين : هو ثقة وقال الترمذي : تكلم فيه يحيى بن سعيد وقد روى عنه الناس . أما حديث أعلنوا النكاح الخ فقد أخرجه الترمذي وابن ماجه والبيهقي عن عائشة يلفظ « أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالقرمال » أي الدف وفي إسناده خالد بن الياس وهو منكر الحديث قاله أحمد . وفي روايه الترمذي عيسى بن ميمون وهو يضعف قاله الترمذي ، وضعفه ابن الجوزي من الوجهين قال ابن حجر : نعم روى أحمد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير : « أعلنوا النكاح » وروى أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث محمد بن حاطب : « فصل ما بين الحلال والحرام ضرب الدف » .

أما اللغات فقد قال ابن بطال الركني : المعزفة بكسر الميم من آلات الملامى والمعازف الملامى ، والعزيف صوت الجن يعزف عزيفا . قوله (لهو الحديث) فسر بالغناء وسمى لهوا لأنه يلهى عن ذكر الله تعالى ، يقال : لهوت عن الشيء إذا أعرضت عنه . قوله : « إن الله حرم على أمتي الخمر والميسر والمزر والكوبة والقنين » الخمر يكون من العنب ويقال لها سواها مجازا واتساعا . والميسر القمار وقد ذكر ، والمزرة خمرة الذرة . وأما الكوبة والقنين فقد فسرهما الشيخ في الكتاب وفسر القنين بالبريط وهو عود الغناء . قال الزمخشري : القنين بوزن السكيت الطنبور عن ابن الأعرابي ، وقن إذا ضرب به يقال قننته بالمصا قنا إذا ضربته قال : وقيل لعبة للروم يتقارمون بها وهو قول ابن قتيبة قال ابن الأعرابي : وهو الطنبور بالحشة والكوبة لنرد ويقال : الطبل وقال في الوسيط : هو طبل المخين دقن الوسط غليظ الطرفين ، وقال الجوهري : الكوبة الطبل الصغير المنحصر وهو قريب مما قاله في الوسيط وقال في العين : هن قصبات يجتمعن قطعة من أديم ويخرز عليهن ثم ينفخ فيها اثنان يزمران فيها

وسميت كوبة لأن بعضها كوب على بعض أى ألزم • قوله : (نسخ) المسخ تحويل صورته الى ما هو أقبح منها يقال : مسخه الله قردا والمسوخ من الرجال الذى لا ملاحه له ومن اللحم الذى لا طعم له • قوله : « أعلنوا النكاح واضربوا بالدف » الاعلان والعلاقة ضد الاسرار وهو اظهار الشئ وترك اخفائه ليخالف الزنا الذى عادته أن يستسربه ويخفى والدف بالضم وحكى أبو عبيد أن الفتح فيه لغة •

أما الأحكام فإن الأصوات المكتسبة بالآلات على ثلاثة أضرب •
 ١ - ضرب محرم ٢ - ضرب مكروه ٣ - ضرب مباح •
 فأما الضرب المحرم فهي الآلة التي تضرب من غير غناء كالعيدان والطناير والطبول والمزامير والمعارف والنايات والأكبار والرباب لقوله تعالى : « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » قال ابن عباس : هي الغناء وشراء المعارف وما أشبهها وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تمسخ أمة من الأمم بشربهم الخمر وضربهم الكوبة والمعارف » وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا ظهر في أمتي خمس عشرة خصلة جل بهم البلاء : إذا كافت الغنيمة دولا والأمانة مغنما والزكاة مغرما وأطاع الرجل زوجته وعق أمه ، وأطاع صديقه وجفا أباه وارتفعت الأصوات في المساجد وكان زعيم القوم أرذلهم وأكرم الرجل محافة شره ولبسوا الحرير وشربوا الخمر ، واتخذوا القينات والمعارف ولعن آخر الأمة أولها فليرنقبوا عند ذلك رباط حمراء وخسفا أو مسخا » وحكى أن أبا عبد الله رضي الله عنهما كان يسير راكبا في الطريق ومعه نافع فسمع زممارا فأدخل أصبعه في أذنيه وعدل عن الطريق وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ، ثم جعل يقول لنافع : أسمع ؟ حتى قال : لا أسمع فرجع ابن عمر الى الطريق •

والمستحب لمن سمع ذلك أن يفعل كما فعل ابن عمر ، فإن سمع ذلك من غير أن يقصد الى سماعه لم يأنم بذلك ، لأن ابن عمر لم ينكر على نافع سماعه لذلك • وأما رد الشهادة بذلك فإن كثر منه ذلك ردت شهادته ، وإن كان نادرا من أفعاله لم ترد شهادته لأنه من الصغائر ، ففرق فيه بين القليل والكثير •

وأما الصرب المكروه فهو التقصيب الذي يزيد الغناء طربا ولا يطرب بانتراده ولا يحرم لأنه تابع للغناء فلما كان الغناء مكروها غير محرم فكذلك ما ينبع وحكمه في رد الشهادة حكم الشطرنج على ما مضى .

وأما الضرب المباح فهو الدف ويجوز ضربه في العرس والختان ، ولا يجوز ضربه في غيرهما لقوله صلى الله عليه وسلم : « أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال » يريد به الدف لما روى عنه صلى الله عليه وسلم : « فصل ما بين الحلال والحرام ضرب الدف » وروى أن عمر رضى الله عنه كان : اذا سمع صوت الدف سأل عنه فان كان لعرس أو ختان أمسك ، وان كان في غيرهما عمد اليهم بالدرة . ومن أصحابنا من قال : ان صح ما روى « أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله انى نذرت أن أضرب بين يديك ان رجعت سالما فقال لها : ان كنت نذرت فافعلى فأخذت تضرب قائلة :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وكانت جاريه لحفصة رضى الله عنها وكان معه صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعلى ولما دخلوا بيت حفصة دخل عمر في اثرهم فلما رأتها الجارية وضعت الدف تحت استمها فضحك النبي صلى الله عليه وسلم وقال : ان الشيطان ليها بك يا عمر « أخرجه أحمد والترمذى وصححه ابن خبان والبيهقى فان الضرب بالدف لا يكره في جميع الأحوال والمشهور هو الأول والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الحناء فهو مباح لما روى ابن مسعود رضى الله عنه قال « كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة نام بالواوى حاديان » وروت عائشة رضى الله عنها قالت « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكان عبد الله بن رواحة جيد الحناء وكان مع الرجال ، وكان انجشه

مع النساء فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن رواحة : حرك بأقوم فاندفع يرتجز فتبعه أنجشة فاعنت في الأبل في السير فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أنجشة رويدك رفقا بالقوارير » ويجوز استماع نشيد الأعراب لما روى عمرو ابن الشريد عن أبيه قال : أردفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءه ثم قال : أمعك شيء من شعر أمية بن أبي الصلت ؟ فقلت نعم فأنشدته بيتا فقال : هيه فأنشدته بيتا آخر فقال : هيه فأنشدته الى أن بلغ مائة بيت » •

الشرح حديث عبد الله بن مسعود قال ابن القيم في فصل عقده في زاد المعاد في أسماء حداته صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن رواحة وأنجشة وعامر بن الأكوع وعمه سلمة بن الأكوع وفي صحيح مسلم « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حاد حسن الصوت فقال صلى الله عليه وسلم رويدا يا أنجشة لا تكسر القوارير » يعنى ضعفة النساء أ ه • وقد أورده العمراني في البيان معزوا الى عبد الله بن عباس • وقد ثبت في رواية ابن عبد البر أن من حداته صلى الله عليه وسلم البراء ابن مالك •

أما حديث عمرو بن الشريد عن ابنه فقد أخرجه مسلم قال : « ردفت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء ؟ قلت : نعم قال : هيه ، فأنشدته مائة بيت » •

وأخرجه أحمد في مسند شريد بن سويد الثقفي قال « استشدني رسول الله صلى الله عليه وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت وأنشدته فكلما أنشدته بيتا قال : هي ، حتى أنشدته مائة قافية فقال • ان كاد ليسلم » وفي رواية أخرى له فيها « فلم أنشده شيئا الا قال : ايه ايه حتى اذا استفرغت من مائة قافية قال : كاد أن يسلم » • وأخرى له أيضا قال لى : « أنشدني فأنشدته بيتا فقال : هيه فلم يزل يقول : هيه حتى أنشدته مائة بيت » •

وأخرجه ابن ماجه في أبواب الأدب عن الشريد قال : « أنشدت رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة قافية من شعر أمية بن أبي الصلت يقول بين كل قافية : هيه وقال : كاد أن يسلم » •

أما اللغات فالحداء من حدا الابل وحدا بها يحد وحدو أو حدا مدود زجرها خلفها ، وتحادت هي حدا بعضها بعضا ، ورجل حاد وحداء قال :

وكان حداء قراقيا

والحدا والحدو سوق الابل والغناء لها . قوله : « أغنقت الابل » أى أسرعت والعنق بالتحريك ضرب من السير سريع كأن الابل ترفع أعناقها فيه . قوله « روبدك » تصغير رود وقد أرود به أى رفق به وقد وضع موضع الأمر أى أرود بمعنى أرفق قيل أصله من رادت الريح تروود اذا تحركت خفيفه قال تعالى : « أمهلهم رويدا » أى امهالا رويدا . وقوله : « رققا بالقوارير » شبههن بها لضعفهن ورقتهن والقوارير يسرع اليها الكسر ، وكان ينشد من الرجز ما فيه نصيب فلم يأمن أن يصيبن أو يوقع في قلوبهن حلاوة ، أمر بالكف عن ذلك ، يقال : الغناء رقية الزنا ، ويقال : ان سليمان بن عبد الملك سمع في معسكره مغنيا فدعا به فخصاه فقال : ان الغناء رقية الزنا وكان شديد الغيرة ، قال ابن بطال الركبي : وأنشد بعض أهل العصر :

يا حادى العيس رققا بالقوارير فقد أذاب سراها بالقوارير
وشفها السير حتى ما بها رفق فى مهمه ليس فيه للقوارير

جمع قارية وهى الفاتحة . قوله : (فأنشده بيتا فقال : هيه) معناه زد وهو اسم فعل يؤمر به أى زد فى انشادك ينون فمن نون فمعناه زدنى حديثا لأن التنوين للتكثير ومن لم ينون فمعناه زدنى من الحديث المعروف منك وأصله ايه والهاء مبدلة من الهمزة تقوله للرجل اذا استزده من حديث أو عمل قال ذو الرمة :

وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع
وأما ايه فمعناه كف ولم يجيء الا منكرا قال النابغة :
ايها فدالك الأقوام كلهم وما أثمر من مال ومن ولد

هكذا أفاده ابن بطلال الركبى في غريب المذهب .

أما الأحكام فإن الحداء الذى يقوله الحمالون ليحشوا الابل على السير حكمه الاباحة ، لما روى عن ابن عباس وابن مسعود - ولم يتحقق عندنا الى الآن استناده - أنه كان مع النبى صلى الله عليه وسلم في الليلة التى نام فيها عن الصلاة حاديان : ولحديث عائشة رضى الله عنها قالت : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكان عبد الله بن رواحة جسد الحداء ، وكان مع الرجال ، وكان أنجشة مع النساء فقال النبى صلى الله عليه وسلم لابن رواحة : حرك بالقوم ، فاندفع يرتجز ، فتبعه أنجشة فأعنت الابل يعنى أسرعته قال النبى صلى الله عليه وسلم رويدك يا أنجشة رفقا بالقوارير - يعنى النساء - وروى ابن عبد البر قال : أخبرنا أحمد بن عبد الله حدثنا سلمة بن قاسم حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصبهاني حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كان أنجشة يحدو بالنساء وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال وكان إذا حدا أعنت الابل فقال صلى الله عليه وسلم يا أنجشة رويدك سوقك بالقوارير « وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان في سفر فلقى ركبا من تميم فقال لهم : مرو أحاديكم أن يحدو أول الليل فإن جاديننا ينام أوله ويحدو آخره فقالوا : فنحن أول العرب حداء فقال : ولم ذلك ؟ قالوا : كان بعضنا يغير على بعض فأغار رجل منا على قوم فاستاق ابلهم فندت الابل عليه ف ضرب غلامه على يده فصاح وأيداه وأيداه ، فاجتمعت الابل لصوته ، فاتخذ الحداء من ذلك فتبسم النبى صلى الله عليه وسلم لذلك ، وقال ممن أتم ؟ قالوا : من مضر . قال : وآنا من مضر « رواه الشافعى في الأم في شهادة اللقاذف .

فروع ويجوز استماع نشيد الأعراب وهو الشعر اذا لم يكن فيه لحن ولا كذب ولا مدح مفروط ، لما روى عمرو بن الشريد في حديث روايته مائة بيت من شعر أمية بن أبى الصلت الذى مر آقا . وروى عن جابر بن سرة رضى الله عنه قال : « حضرت عند النبى صلى

الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة وأصحابه ينشدون الأشعار ويتذكرون
أمر الجاهلية والنبي صلى الله عليه وسلم ربما سكت وربما أنشد « وروى
أن النبي صلى الله عليه وسلم أنشد بيتا لطرفة بن العبد :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا
ويأتيك من لم تزود بالأخبار

فقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : ما هو هكذا يا رسول الله
وانما هو :

ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فقال : يا أبا بكر مالي وللشعر وأين الشعر منى •

وقد أشهر أن النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل دار الهجرة
قادما من مكة استقبله شبابها منشدين •

طلع البدر علينا	من ثيات الوداع
وجب الشكر علينا	ما دعا الله داع
أيها المبعوث فينا	جئت بالأمر المضاع

والذى ينتهى اليه التحقيق أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل
المدينة من ثنية الوداع ، وانما دخلها من ثنية بنى النجار وقد مر بك أن
هذا من قول جارية حفصة بنت عمر حين نذرت أن تضرب بين يدي
النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يسمعه ولا ينكره
فدل ذلك على جوازه •

ويجوز قول الشعر اذا لم يكن فيه فحش ولا هجو ولا مدح
مفرط ولا كذب لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الشعر
منزلة كلام حسنه كحسن الكلام وقيحه كقيح الكلام » وكان
صلى الله عليه وسلم يقول فى غزوة حنين :

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

فمن الناس من قال : ليس هذا شعرا وانما هو كلام موزون ،
ومنهم من قال : انه شعر . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وفد عليه
الشعراء ومدحوه : وأعطاهم ، وأعطى كعب بن زهير برقة كان قد ابتاعها
منه معاوية رضى الله عنه عشرة آلاف درهم . قال الشيخ أبو اسحق
الشيرازي هنا في المذهب : وهى التى مع الخلفاء الى اليوم .

فان هجا انسانا فى شعر - فان هجا مسلما - فسق بذلك وردت
شهادته ، لأن هجوهم محرم . وان هجا مشركا فلا بأس به . لما ثبت
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحسان : « اهج وجبريل معك »
أو « ان روح القدس ثويدك » وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لحسان
أيضا : « اهج قريشا فان الهجو أشد عليهم من رشق النبل » .

فروع اذا شب بامرأة - فان ذكرى ما بفحش - فسق بذلك
وكان قاذفا وان لم يذكرها بفحش ولكن وصفها - فان كانت امرأة معينة
وكانت غير زوجته وجاريتها - فسق بذلك لأنه ليس له تعريفها ، وان
ذكر امرأة مطلقا لم ترد شهادته لأنه يحتمل أنه أراد زوجته أو جاريتها .
وان مدح انسانا وأفرط فى ذلك ردت شهادته لأنه كذب . قال الشافعى
فى الأم فى شهادة الشعراء : من شب بامرأة بعينها ليست ممن يحل له
وطؤها حين شب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشب وان لم يكن
زنا ردت شهادته وان شب فلم يسم أحدا لم ترد شهادته . أ . هـ

فروع فى تنزهه صلى الله عليه وسلم عن قرض الشعر لقبوله
تعالى : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » وفيه أربع مسائل .
(الأولى) أحبر تعالى عن حال نبيه صلى الله عليه وسلم ورد قول
من قال من الكفار انه شاعر وان القرآن شعر بقوله : « وما علمناه الشعر
وما ينبغي له » وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول الشعر
ولا يزنه ، وكان اذا حاول انشاء بيت قديم متمثلا كبر وزنه وانما يعجز
المعاني فقط صلى الله عليه وسلم . من ذلك ما أنشده يوما من قول طرقة
للذى صححه له أبو بكر وقد ذكرناه آنفا وقد قيل له من أشعر الناس
فقال الذى يقول :

ألم ترياني كلما نجئت طارقا . وجدت بها وان تطيب طيبا
والصواب : وجدت بها طيبا وان لم تطيب .
وأنشده يوما :
أتجعل نبي ونهب العبيد بين الأقرع وعينه .
والصواب :

أتجعل نبي ونهب العبيد بين عينة والأقرع .
وربما أنشد صلى الله عليه وسلم البيت المستقيم في النادر ، وروى
أنه أنشد بيت عبد الله بن رواحة :
بيت يحافى جنبه عن فراشه اذا استقلت بالمشركين المضاجع
وقال الحسن بن أبي الحسن : أنشد النبي صلى الله عليه وسلم :

كفى بالإسلام والشيب للمرء ناهيا
فقال أبو بكر رضي الله عنه : يا رسول الله انما قلل الشاعر :
هريرة ودع أن تجزئ غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
فقال أبو بكر أو عمر : أشهد أنك رسول الله يقول الله عز وجل
« وما علمناه الشعر وما ينبغي له » وعن الخليل بن أحمد : كان الشعر
أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثير من الكلام ولكن
لا يتأتى له .

(الثانية) اصابته الوزن أحيانا لا يوجب أنه يعلم الشعر ، وكذلك
ما يأتي أحيانا من ثر كلامه ما يدخل في وزن كقوله يوم حنين وغيره :
هل أنت الا أصبع دمت وفي سبيل الله ما لقيت
وقوله :

أنا البني لا كذب أنا ابن عبد المطلب

فقد يأتي مثل ذلك في آيات القرآن ، وفي كل كلام ، وليس ذلك
شعرا ولا في معناه كقوله تعالى : « لن تالوا البر حتى تنفقوا
مما تحبون » وقوله : « نصر من الله وفتح قريب » وقوله : « وجفان
كالجواب وقدور راسيات » الى غير ذلك من الآيات وقد ذكر ابن العربي

منها آيات وتكلم عليها وأخرجها عن الوزن على أمر أن الحسن الأخفش قال في قوله : « أنا النبي لا كذب » ليس بشعر . وقال الخليل في كتاب العين : ان ما جاء من السجع على جزئين لا يكون شعرا . وروى عنه أنه منهوك الرجز . وقد قيل : لا يكون من منهوك الرجز إلا بان وقف على الباء من قوله (لا كذب) ومن قوله : (عبد المطلب) ولم يعلم كيف قاله صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي : والأظهر من حاله أنه قال (لا كذب) بالباء المرفوعة ويخفض الباء من عبد المطلب على الإضافة : وقال النحاس قال بعضهم : إنما الرواية بالاعراب وإذا كانت بالاعراب لم يكن شعرا ، لأنه إذا فتح الباء من البيت الأول أو ضمها أو نوحها ، وكسر الباء من البيت الثاني خرج عن وزن الشعر . وقال بعضهم : ليس هذا الوزن من الشعر . وهذا مكابرة للبيان ، لأن أشعار العرب على هذا قد رواها الخليل وغيره . وأما قوله .

هل أنت إلا اصبح دميت

فقيل : انه من بحر السريع ، وذلك لا يكون إلا اذا كسرت التاء من دميت فإن سكن لا يكون شعرا بحال ، لأن هاتين الكلمتين على هذه الصفة تكون فعول ، ولا مدخل لفعول في بحر السريع ولعل النبي صلى الله عليه وسلم قالها ساكنة التاء أو متحركة من غير اشباع . والمعول عليه في الانفصال على تسليم أن هذا شعره ويسقط الاعتراض ، ولا يلزم منه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عالما بالشعر ولا شاعرا أن التمثيل بالبيت النزر واصابة القافيتين من الرجز وغيره ، لا يوجب أن يكون قائلها عالما بالشعر ، ولا يسمى شاعرا باتفاق العلماء كما أن من خاط خطأ لا يكون خياطا .

قال أبو اسحاق الزجاج : معنى « وما علمناه الشعر » وما علمناه أن يشعر أى ما جعلناه شاعرا ، وهذا لا يمنع أن ينشد شيئا من الشعر . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في هذا . وقد قيل : إنما أخبر

الله عز وجل أنه ما علمه الله الشعر ولم يخبر أنه لا ينشد شعرا . وهذا ظاهر الكلام .

وقيل فيه قول بين . زعم صاحبه أنه اجماع من أهل اللغة ، وذلك أنهم قالوا : كل من قال قولاً موزوناً لا يقصد به إلى شعر فليس بشعر وإنما وافق الشعر . وهذا قول بين . قالوا : وإنما الذي تفاه الله عن نبيه عليه الصلاة والسلام فهو العلم بالشعر وأصنافه وأعارضه وقوافيه والانصاف بقوله ، ولم يكن موصوفاً بذلك بالاتفاق . ألا ترى أن قرشياً تراوشت فيما يقولون للعرب فيه إذا قدموا عليهم الموسم فقال بعضهم : نقول : أنه شاعر فقال أهل الفطنة منهم : والله لتكذبنكم العرب . فانهم يعلمون أصناف الشعر ، فوالله ما يشبه شيئاً منها ، وما قوله بشعر . وقال أنيس أخو أبي ذر : « لقد وضعت قوله على أقرأء^(١) الشعر فلم يلتئم أنه شعر » أخرجه مسلم ، وكان أنيس من أشعر العرب . وكذلك عتبة بن أبي ربيعة لما كلمه قال : والله ما هو بشعر ولا كهانة ولا سحر ، وكذلك قال غيرهما من فصحاء العرب العرياء واللسن البلقاء . ثم إن ما يجري على اللسان من موزون الكلام لا يعد شعراً وإنما يعد منه ما يجري على وزن الشعر مع القصد إليه . فقد يقول القائل : حدثنا شيخ لنا وينادي يا صاحب الكسائي ولا يعد هذا شعراً . وقد كان رجل ينادي في مرضه وهو من عرض العامة العقلاء :

اذهبوا بي إلى الطبيب وقولوا : قد اكوى

(الثالثة) روى ابن القاسم عن مالك أنه سئل عن انشاد الشعر فقال : لا تكثرون منه فمن عييه أن الله يقول : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له » قال : ولقد بلغني أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري ، وأحضر ليبدأ ذلك ، قال : فجمعهم فسألهم فقالوا أنا لنعرفه ونقوله . وسأل ليبدأ فقال : ما قلت شعراً منذ سمعت الله

(١) أقرأء الشعر أنواعه وطرقه وبحوره ومقاصده .

عز وجل يقول : « الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه » قال ابن العربي : هذه الآية ليست من عيب الشعر ، كما لم يكن قوله : « وما كنت تلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك » من عيب الكتابة ، فلما لم تكن الأمية من عيب الخط ، كذلك لا يكون قبي النظم عن النبي صلى الله عليه وسلم من عيب الشعر .

روى أن المأمون قال لأبي على المنقري : بلغني أنك أحمى ، وأنت لا تقيم ، وأنت تلحن فقال : يا أمير المؤمنين ، أما اللحن فربما سبق لساني منه شيء ، وأما الأمية وكسر الشعر فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكتب ولا يقيم الشعر . فقال له : سألتك عن ثلاثة عيوب فيك فردتني زابعا وهو الجهل ، يا جاهل إن ذلك كان للنبي صلى الله عليه وسلم فضيلة وهو فيك وفي أمثالك نقيصة وإنما منع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لنفي الظنة عنه .

(الرابعة) قوله تعالى : « وما ينبغي له » أى وما ينبغي له أن يقوله . وجعل الله جل وعز ذلك علما من أعلام نبيه عليه السلام لئلا تدخل الشبهة على من أرسل إليه ، فيظن أنه قوى على القرآن بما في طبعه من القوة على الشعر ، ولا اعتراض للمحد على هذا بما يتفق الوزن فيه من القرآن وكلام الرسول ، لأن ما وافق وزنه وزن الشعر ، ولم يقصد به إلى الشعر ليس بشعر ، ولو كان شعرا لكان كل من نطق بحوزون من العامة الذين لا يعرفون الوزن شاعرا على ما تقدم بيانه . وقال الزجاج : معنى « وما ينبغي له » أى ما يتسهل له قبول الشعر لا الانشاء هكذا أفاده القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ومنه نقلته والله تبارك وتعالى أعلم وله الحمد والمنة وبه الثقة سبحانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويستحب تحسين الصوت بالقرآن لما روى الشافعي رحمه الله بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما أذن الله بشيء كآذنه لنبي حسن الترنم بالقرآن » وروى « حسن الصوت بالقرآن » وروى

البراء بن عازب رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « حسنوا القرآن بأصواتكم » وقال عليه السلام « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وحمله الشافعى على تحسين الصوت وقال : لو كان المراد به الاستغناء بالقرآن لقال من لم يتغن بالقرآن ، واما القراءة بالالحن فقد قال فى موضع : أكرهه وقال فى موضع آخر : لا أكرهه : وليست على قولين وانما هى على اختلاف حالين ، فالذى قال : أكرهه أراد اذا جاوز الحد فى التطويل ، وادغام بعضه فى بعض .
والذى قال : لا أكرهه اذا لم يجاوز الحد » .

الشرح حديث : « ما أذن الله بشيء كاذنه لنبى حسن الترمذ بالقرآن » ساقه الشافعى فى الأم فى شهادة القاذب بقوله : « فالجداه مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ ، واذا كان هذا هكذا فى الشعر كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون مجبوا فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشيء اذنه لنبى حسن الترمذ بالقرآن . » وأنه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال : لقد أوتى هذا من مزامير آل داود ، ثم قال الشافعى (رحمه الله : ولا بأس بالقراءة بالالحن وتحسين الصوت بها بأى ما كان ، وأحب ما يقرأ الى حدرا وتحزيننا أ ه على أن هذا الحديث أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة من حديث أبى هريرة من طريق عمرو النافذ وزهير بن حرب وحرمة بن يحيى صاحب الشافعى وبشر بن الحكم وبشر بن الحكم والحكم بن موسى ويحيى بن أيوب . »

وأما حديث البراء بن عازب فقد أخرجه الدارمى حدثنا محمد بن بكر ثنا صدقة عن ابن أبى عمران عن علقمة بن مرثد عن زاذان أبى عمير ، عن البراء بن عازب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « حسنوا القرآن بأصواتكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا » ورواه عنه أيضا بلفظ « زينوا القرآن بأصواتكم » .

وأما حديث : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » فقد رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارمى وسند الدارمى . حدثنا أبو الوليد الطيالسى ثنا ايث بن سعد ثنا ابن أبى مليكة عن ابن أبى نعيم عن سعد بن أبى وقاص أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » قال ابن عيينه : يستغنى ، قال أبو محمد : الناس يقولون عبيد الله بن أبي نهيك أه .

أما اللغات قال ابن بطلال الركبى : « فى الحديث ما أذن الله لشيء أذنه لنبي يتغن بالقرآن » يريد ما استمع الله لشيء والله تعالى لا يشغله سمع عن سمع يقال : أذن يأذن أذفا إذا سمع . ومنه قوله تعالى : « وأذنت لربها وحقت » أى استمعت قال عدى :

أيها القلب تمتع بددن ان همى فى سماع وأذن

ومن ذلك سميت الأذن . قوله : « من لم يتغن بالقرآن » مفسر فى الكتاب ، والأولى الجمع بين التفسيرين الاستغناء به والتأدب بأدابة وتحسين الصوت به وترقيقه ليتعظ به من يسمعه ، ويتعظ هو . قوله : « وأما القراءة بالألحان » الألحان واللحن وأحدهما اللحن وهو الغناء والتطريب ، وقد لحن فى قراءته إذا طرب بها وغرد . وفى الحديث : « اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها » .

أما الأحكام فقد قال السيوطى فى كتابه الاتقان : يسنن تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها لحديث ابن جبان وغيره « زينوا القرآن بأصواتكم » وفى لفظ عند الدرامى « حسنوا القرآن بأصواتكم » ، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا » وأخرج البزار وغيره حديث « حسن الصوت زينة القرآن » . وفيه أحاديث صحيحة كثيرة فإن لم يكن حسن الصوت حسنه ما استطاع بحيث لا يخرج الى حد التمطيط ، وأما القراءة بالألحان فنص الشافعى فى المختصر أنه لا بأس بها . وعن رواية الربيع الجيزى أنها مكروهة قال الرافعى : فقال الجمهور : ليست على قولين ، بل المكروه أن يفرط فى المد وفى اشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء يدغم فى غير موضع الإدغام فإن لم ينته الا هذا الحد فلا كرامة وفى زوائد الروضة : والصحيح أن الافراط على الوجه المذكور حرام يفسق به القارىء ويأثم المستمع

لأنه عدل به عن نهجه القويم قال : وهذا مراد الشافعي بالكراهة
قلت : وفيه حديث « اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم
ولحون أهل الكتابين وأهل الفسق فإنه سيجيء أقوام يرجعون بالقرآن
ترجيح الفناء والرهانية لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من
يمحبهم شأنهم » أخرجه الطبراني والبيهقي . قال النووي : ويستحب
طلب القراءة أولا من حسن الصوت والاصغاء اليها للحديث الصحيح ،
ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة ولا بإدارتها وهي أن يقرأ بعض
الجماعة قطعة ثم البعض قطعة بعدها .

وقال الصراني في البيان :

ويستحب تحسين الصوت في القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم :
« زينوا القرآن بأصواتكم » وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « ما أذن الله لشيء كآذنه لنبي حسن الترميم
بالقرآن » ومعنى قوله : أذن أى استمع كقوله تعالى : « وأذنت لربها
وجئت » أى استمعت من ربها قال الشاعر وهو عدى بن زيد :
أيا القلب تملل بددن أن هي في سماع وأذن

وروى عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » قال أبو عبيد : أراد به الاستغناء
بالقرآن . وقال الشافعي رحمه الله : « أراد به تحسين الصوت بالقرآن
ولو أراد به الاستغناء لقال : من لم يتغن ، والمستحب لمن يقرأ القرآن
أن يقرأ ترتيلا وحدا وتحزينا من غير تطريب لقوله تعالى : « ورتل
القرآن ترتيلا » قال ابن الصباغ : وينبغي ألا يشجع الحركات حتى تصير
حروفا . وأما القراءة بالألحان فقد قال الشافعي رحمه الله : أكره ذلك .
وقال في موضع : أكرهه . قال أصحابنا : ليست على قولين وإنما هي
على اختلاف حالين . فحيث قال : لا يكره إذا لم يبطط ويفرط في المد
ولم يدغم حرفا في حرف ، وحيث قال : أكرهه أراد إذا أفرط في المد وأدخل
حرفا في حرف وأسقط بعض الحروف .

كلام العلامة ابن القيم في الهدى

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم (في قراءة القرآن واستماعه وخشوعه وبكائه عند قراءته واستماعه وتحسين صوته به وتوابع ذلك ، كان له صلى الله عليه وسلم حزب يقرؤه ولا يخل به وكانت قراءته ترتيلا لا هذا بل قراءة مفسرة حرفا وحرفا وكان يقطع قراءته آية آية ، وكان يمد عند حروف المد فيمد الرحمن ويمد الرحيم وكان يستعيز بالله من الشيطان الرجيم في أول قراءته فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وربما كان يقول : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونهته ، وكان تعوذه قبل القراءة وكان يحب أن يسمع القرآن من غيره ، وأمر عبد الله بن مسعود فقرأ وهو يسمع وخشع صلى الله عليه وسلم لسماع القرآن منه حتى ذرفت عيناه وكان يقرأ القرآن قائما وقاعدا ومضطجعا ومتوضعا ومحدثا ولم يكن يمنعه من قراءته إلا الجنبات ، وكان يتغنى به ويرجع صوته به أحيانا كما رجع يوم الفتح في قراءته : انا فتحنا لك فتحا مبينا وحكى عبد الله بن مغفل ترجيعه ١١١ ثلاث مرات . ذكره البخاري .

وإذا جمعت هذه الأحاديث الى قوله : « زينوا القرآن بأصواتكم » وقوله : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وقوله : « ما أذن الله لشيء كآذنه لنبي حسن الصوت يتغن بالقرآن » علمت أن هذا الترجيع منه صلى الله عليه وسلم كان اختيارا لا اضطرارا لهز الناقة له ، فإن هذا لو كان لأجل هز الناقة ، لما كان داخل تحت الاختيار ، فلم يكن عبد الله بن مغفل يحكيه ويفعله اختيارا ليتأسى به وهو يرى هز الراحلة له حتى ينقطع صوته ثم يقول : كان يرجع في قراءته فنسب الترجيع الى فعله ولو كان من هز الراحلة لم يكن منه فعل سمي ترجيعا ، وقد استمع ليلة لقراءة أبي موسى الأشعري فلما أخبره بذلك قال : لو كنت أعلم أنك تسمعن لي خبرته لك تحيرا . أي لحسنه وزينته بصوتي ترينا . وروى أبو داود في سننه عن عبد الجبار ابن الورد قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال عبد الله بن أبي يزيد : « مر بنا أبو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته فاذا رجل رث الهيئة فسمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس منا من لم يتغن

بالقرآن قال : فقلت لابن أبي مليكة با أبا محمد أرايت اذا لم يكن حسن الصوت ؟ قال : « يحسنه ما استطاع » .

قلت : لابد من كشف هذه المسألة وذكر اختلاف الناس فيها واحتجاج كل فريق ومالهم وعليهم في احتجاجهم وذكر الصواب في ذلك بحول الله تبارك وتعالى ومعوته فقالت طائفة : تكره قراءة الألحان ومن نص على ذلك أحمد ومالك وغيرهما فقال أحمد في رواية على بن سعيد في قراءة الألحان : ما تعجبنى وهو محدث ، وقال في رواية المروزي : القراءة بالألحان بدعة لا تسمع . وقال في رواية عبد الرحمن المتطبب : قراءة الألحان بدعة . وقال في رواية ابنه عبد الله ويوسف بن موسى ويعقوب بن لحيان والأثرم وإبراهيم بن الحارث : القراءة بالألحان لا تعجبنى الا أن يكون ذلك حزنا فيقرأ بحزن مثل صوت أبي موسى وقال في رواية صالح : زينوا القرآن بأصواتكم ، معناه أن يحسنه وقال في رواية المروزي : ما أذن الله لشيء كأذنه لنبى حسن الصوت أن يتغنّى بالقرآن . وفي رواية قوله : ليس منا من لم يتغن بالقرآن فقال : كان ابن عيينة يقول : يستغنى به وقال الشافعى : يرفع صوته وذكر له حديث معاوية بن قرّة في قصة قراءة سورة الفتح والترجيع فيها فأفكر أبو عبد الله أن يكون على معنى الألحان وأنكر الأحاديث التي يحتج بها في الرخصة في الألحان وروى ابن القاسم عن مالك أنه سئل عن الألحان في الصلاة فقال : لا تعجبنى وقال : انما هو غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدراهم ، ومن رويت عنه الكراهة أنس بن مالك وسعيد ابن المسيب وسعيد بن جبير والقاسم بن محمد والحسن البصرى وابن سيرين وإبراهيم النخعي وقال عبد الله بن يزيد المكبرى : سمعت رجلا يسأل أحمد ما تقول في القراءة بالألحان ؟ فقال : ما اسمك ؟ قال محمد : قال : يسرك ما يقول لك يا محمد ممدودا ؟ قال القاضي أبو يعلى : هذه مبالغة في الكراهة . وقال الحسن بن عبد العزيز الحولى : أوصى الى رجل بوصية وكان فيما خلف جارية تقرأ بالألحان

• كانت أكثر تركته أو عامتها فسألت أحمد بن حنبل والحرث بن مسكين وأبا عبيد : كيف أبيعها ؟ فقالوا : بعها ساذجه فأخبرتهم بما في بيعها من النقصان فقالوا : بعها ساذجة قال القاضي : وإنما قالوا ذلك لأن سماع ذلك منها مكروه فلا يجوز أن يعاوض عليه كالغناء •

قال ابن بطل : وقالت طائفة : التغنى بالقرآن هو تحسين الصوت به والترجيع بقراءته والتغنى بما شاء من الأصوات واللحن ، قال : فهو قول ابن المبارك والنضر بن شميل قال : وممن أجاز الألحان في القرآن ذكر الطبري عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول لأبي موسى : ذكرنا ربنا فيقرأ أبو موسى ويتلاحن • وقال : من استطاع أن يتغنى بالقرآن غناء أبي موسى فليفعل • وكان عقبة بن عامر من أحسن الناس صوتا بالقرآن فقال له عمر : اعرض على سورة كذا فعرض عليه فبكى عمر وقال : ما كنت أظن أنها نزلت قال : وأجازه ابن عباس وابن مسعود وروى عن عطاء بن أبي رباح قال : وكان عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد يتبع الصوت الحسن في المساجد في شهر رمضان وذكر الطحاوي رحمه الله عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله أنهم كانوا يستمعون القرآن بالألحان •

وقال محمد بن عبد الحكم : رأيت أبي والشافعي ويوسف بن عمر يستمعون القرآن بالألحان وهذا اختيار ابن جرير الطبري قال المجوزون واللفظ لابن جرير : الدليل على أن معنى الحديث تحسين الصوت والغناء المعقول الذي هو تحزين القارئ سامع قراءته كما أن الغناء بالشعر هو الغناء المعقول الذي يطرب سامعه ما روى سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الترنم بالقرآن » ومعقول عند ذوى الحجى أن الترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه الترنم وطرب به وروى في هذا الحديث « ما أذن الله لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به » قال الطبري : وهذا : وهذا الحديث من آيين البيان أن ذلك كما قلنا ،

قال : ولو كان كما قال ابن عيينة يعني يستغنى به عن غيره لم يكن لذكر حسن الصوت والجهر به معنى ، والمعروف في كلام العرب أن التغنى انما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيع قال الشاعر :

تغن بالشعر ان ما كنت قائله ان الغناء لهذا الشعر مضمار

قال : وأما ادعاء الزاعم أن تغنيت بمعنى استغنيت فاش في كلام العرب فلم نعلم أحدا قال به من أهل العلم بكلام العرب . وأما احتجاجة لصحيح قوله بقول الأعشى :

وكنتم أمراء زمنا بالعراق عفيف المناخ طويل التغنى

وزعم أنه طويل التغنى طويل الاستغناء ، فانه غلط ، وانما غنى الأعشى بالتغنى في هذا الموضع الاقامة من قول العرب غنى فلان بمكان كذا اذا اقام به ، ومنه قوله تعالى : « كأن لم يغنر فيها » واستشهاده بقول الآخر .

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن اذا متنا أشد تغانيا

فانه اغفال منه ، وذلك لأن التغاني تفاعل من تغنى اذا استغنى كل واحد منهما عن صاحبه ، كما يقال : تضارب الرجلان اذا ضرب كل واحد منهما صاحبه وتقاتلا ومن قال هذا في فعل اثنين لم يجز أن يقول مثله في فعل الواحد فيقول تغاني زيد وتضارب عمرو وذلك غير جائز أن يقول : تغنى زيد بمعنى استغنى الا أن يريد به قائله أنه أظهر الاستغناء وهو غير مستغن كما يقال : تجلد فلان اذا أظهر جلدا من نفسه وهو جليد ، وتشجع وتكرم ، فان وجه توجه التغنى بالقرآن الى هذا المعنى على بعده من مفهوم كلام العرب كانت المصيبة في خطئه في ذلك أعظم لأنه يوجب من تأوله أن يكون الله تعالى ذكره لم يأذن لنبيه أن يستغنى بالقرآن وانما أذن له أن يظهر من نفسه لنفسه خلاف ما هو من الحال وهذا لا يخفى فساد . قال :

ومما يبين فساد تأويل ابن عيينة أيضا أن الاستغناء عن الناس بالقرآن من المحال أن يوصف أحد أنه يؤذن له فيه ، أو لا يؤذن إلا أن يكون الاذن عند ابن عيينة بمعنى الاذن الذي هو اطلاق وإباحة ، وإن كان كذلك فهو غلط من وجهين (أحدهما) من اللغة (الثاني) من إحالة المعنى عن وجهه . (أما اللغة) فإن الاذن مصدر قوله أذن فلان فهو يأذن له إذا استمع له وأنصت ، كما قال تعالى : « وأذنت لربها وحقت » بمعنى سمعت لربها وحق لها ذلك كما قال عدى بن زيد .

ان هي في سماع وأذن

بمعنى في سماع واستماع . فمعنى قوله : « ما أذن الله لشيء » إنما هو ما استمع الله لشيء من كلام الناس ما استمع لنبي يتغنى بالقرآن . وأما الاحالة في المعنى فلأن الاستغناء بالقرآن عن الناس غير وصفه بأنه مسموع وماذون له انتهى كلام الطبري .

فرع قال أبو الحسن بن بطلال : وقد وقع الاشكال في هذه المسألة أيضا بما رواه ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب حدثني موسى بن أبي رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا القرآن وغنوا به واكثبوه ، فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفصيا من المخاض من العقل » قال : وذكر عمر بن أبي شيبة قال : ذكر لأبي عاصم النبيل تأويل ابن عيينة في قوله : يتغنى بالقرآن يستغنى به فقال : لم يصنع ابن عيينة شيئا ، حدثنا ابن جريج عن عطاء بن عبيد بن عمير قال : كانت لداود عليه السلام معزفة يتغنى عليها ييكي وييكي . وقال ابن عباس : انه كان يقرأ الزبور لسبعين لحنا يكون فيهن ، ويقرأ قراءة يطرب منها الجموح .

وسئل الشافعي عن تأويل أبو عيينة فقال : نحن أعلم بهذا لو أراد به الاستغناء فقال : من لم يستغن بالقرآن ، ولكن لما قال : يتغنى بالقرآن ، علمنا أنه أراد به التغنى .

قالوا : ولأن تزيينه وتحسين الصوت به والتطريب بقراءته أوقع في النفوس وادعى الى الاستماع والاصغاء اليه ففيه تنفيذ للفظه التي الأنساع ومعانيه الى القلوب ، وذلك عون على المقصود وهو بمنزلة الحلاوة التي تجعل في الدواء لتنفذه الى موضع الداء ، وبمنزلة الأفاويه والطيب الذي يجعل في الطعام لتكون الطبيعة أدعى له قبولا ، وبمنزلة الطيب والتحلّى وتجمل المرأة لبعلمها ليكون أدعى الى مقاصد النكاح ، قالوا : ولا بد للنفس من طرب واشتياق الى الغناء فعوضت عن طرب الغناء بطرب القرآن ، كما عوضت عن كل محرم ومكروه بما هو خير لما منه ، كما عوضت عن الاستقسام بالألزام بالاستخارة التي هي محض التوحيد والتوكل ، وعن السفاح بالنكاح ، وعن القمار بالمراهنة بالفصال وسباق الخيل وعن السماع الشيطاني بالسماع الرحماني القرآني ونظائره كثير جدا قالوا : والمحرم لا بد أن يشتمل على مفسدة راجحة أو خالصة ، وقراءة التطريب والألحان لا تتضمن شيئا من ذلك فإنها لا تخرج الكلام عن وضعه . ولا تحول بين السامع وبين فهمه ولو كانت متضمنة لزيادة الحروف كما ظن المانع منها لأخرجت الكلمة عن موضعها ، وحالت بين السامع وبين فهمها ولم يدر معناها والواقع بخلاف ذلك ، قالوا : وهذا التطريب والتلحين أمر راجع الى كيفية الأداء وتارة يكون سليقة وطبيعة وتارة يكون تكلفا وتعملا ، وكيفيات الأداء لا تخرج الكلام عن وضع مفرداته بل هي صفات لصوت المؤدى حارية مجرى ترقية وتفخيمه وامالته ، وجارية مجرى مدود القراء الطويلة والمتوسطة ، لكن تلك الكيفيات متعلقة بالحروف وكيفيات الألحان والتطريب متعلقة بالأصوات والآثار في هذه الكيفيات لا يمكن نقلها بخلاف كيفيات أداء الحروف فلماذا نقلت تلك بألفاظها ولم يمكن نقل هذه بألفاظها بل نقل منها ما أمكن نقله كترجيع النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يمد صوته بالقراءة يمد الرحمن ويمد الرحيم وثبت عنه الترجيع كما تقدم . قال المانعون من ذلك : الحجة لنا من وجوه (أحدها) ما رواه حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أقرءوا القرآن-

يلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل الكتاب والفسق ، فانه
سيجيء من بعدى أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والنوح
لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يحبهم شأنهم ، رواه
أبو الحسن ورزين في تجويد الصحاح رواه أبو عبد الله الحكيم الترمذي
في نوادر الأصول ، واحتج به القاضي أبو يعلى في الجامع ، واحتج معه
بحديث آخر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائط الساعة وذكر أشياء
منها أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم
الا ليغنيهم غناء قالوا :

وقد جاء زياد النهدي الى أنس رضى الله عنه مع القراء فقليل له :
أمرأ فرفع صوته وطرب وكان رفيع الصوت فكشف أنس عن وجهه
وكان على وجهه خرقة سوداء وقال : يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون ،
وكان اذا رأى شيئاً ينكره رفع الخرقة عن وجهه قالوا : وقد منع النبي
صلى الله عليه وسلم المؤذن المطرب في أذانه من التطريب كما روى
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : كان لرسول الله صلى الله عليه
وسلم مؤذن يطرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الأذان سهل
سمح ، فان كان أذانك سهلاً سمحاً والا فلا تؤذن ، رواه الدارقطني
وروى عبد الغنى بن سعيد الحافظ من حديث قتادة عن عبد الرحمن
ابن أبى بكر عن أبيه قال : « كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
المد ليس فيها ترجيع » قالوا : والترجيع والتطريب يتضمن همز ما ليس
بهموز ومد ما ليس بسمدود ، وترجيع الألف الواحد ألفات والواو
واوات والياء ياءات . فيؤدى الى زيادة في القرآن وذلك غير جائز ،
قالوا : ولا حد لما يجوز من ذلك وما لا يجوز منه ، فان حد بعد
معين كان تحكما في كتاب الله ودينه ، وان لم يحد بحد أفضى الى أن
يطلق لفاعله ترديد الأصوات وكثرة الترجيعات والتتبع في أصناف
الايقاعات والألحان المشبهة الغناء كما يفعل أهل الغناء بالأبيات وكما
يفعله كثير من القراء أمام الجنائز . ويفعله كثير من قراء الأصوات

مما يتضمن تغيير كتاب الله والفناء به على نحو ألحان الشعر والفناء .
ويوقعون الإيقاعات عليه مثل الفناء سواء اجترأ على الله وكتابيه
وتلعبا بالقرآن وركبوا إلى تزوين الشيطان ، ولا يجوز ذلك أحد من
علماء الإسلام . ومعلوم أن التطريب والتلحين ذريعة مفضية إلى هذا
افضاء قريبا فالمنع منه كالمنع من الذرائع الموصلة إلى الحرام ، فهذا
نهاية أقدام الفريقين ومنتهى احتجاج الطائفتين .

فروع فصل النزاع أن يقال :

التطريب والتغنى على وجهين (أحدهما) ما اقتضته الطبيعة وسمحت
به من غير تكلف ولا تمرين وتعليم بل إذا خلى وطبعه واسترسلت طبيعته
جاءت بذلك التطريب والتلحين فذلك جائز ، وإن أعان طبيعته فضل تزوين
وتحسين كما قال أبو موسى للنبي صلى الله عليه وسلم : « لو علمت أنك
تسمعنى لجبرته لك تحبيرا » والحزين ومن هاجه الطرب والحب والشوق
لا يملك من نفسه دفع التحزين والتطريب في القراءة ، ولكن النفوس
وتستميله لموافقته الطبع وعدم التكلف والتصنع فهو مطبوع لا منطبع ،
وكلف لا متكلف ، فهذا هو الذي كان السلف يفلطونه ويستمعونه ، وهو
التغنى الممدوح المحمود ، وهو الذي يتأثر به السامع والتالى وعلى هذا
الوجه تحمل أدلة أرباب هذا القول كلها .

(الوجه الثانى) ما كان من ذلك صناعة من الصنائع وليس فى الطبع
السماحة به ، بل لا يحمل الا بتكلف وتصنع وتمرن كما يتعلم أصوات
الفناء بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان
مختصرة لا تحصل الا بالتعليم والتكلف فهذه هى التى كرهها السلف
وعابوها وذنموا ومنعوا القراءة بها وأنكروا على من قرأ بها وأدلة أرباب
هذا القول إنما تتناول هذا الوجه وبهذا التفصيل يزول الاشتباه
ويتبين الصواب من غيره ، وكل من له علم بأحوال السلف يعلم قطعا
أنهم برآء من القراءة بالألحان الموسيقية المتكلفة التى هى إيقاع وحركات

موزونة معدودة محدودة ، وأنهم أتقى لله من أن يقرأوا بها ويسوغوها ، ويعلم قطعاً أنهم كانوا يقرأون بالتحزين والتطريب ويحسنون أصواتهم بالقرآن ويقرأونه بشجي تارة وبطرب تارة وبشوق تارة وهذا أمر في الطبع تقاضيه ولم ينه عنه الشارع مع شدة تقاضى الطبع له ، بل أرشد إليه ونادى إليه وأخبر عن استماع الله لمن قرأ به وقال : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وفيه وجهان (أحدهما) أنه أخبر بالواقع الذي كنا نعمله (والثاني) أنه نفى لهدى من لم يمله عن هديه وطريقته صلى الله عليه وسلم أه والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز قول الشعر لأنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم شعراء منهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة ولأنه وفد عليه الشعراء ومدحوه وجاءه كعب بن زهير وأنشده .
بانت سعادة فقلبي اليوم متبول متيم عندما لم يفد مكبول
فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة كانت عليه فابتاعها منه معاوية بعشرة آلاف درهم وهي التي مع الخلفاء إلى اليوم . وحكمه حكم الكلام في حظره وإباحته وكراهيته واستحبابه ورد الشهادة به والدليل .
عليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشعر بمنزلة الكلام حسنه كحسن الكلام وقبيه كقبح الكلام » .

الشرح في صحيح البخاري وأبي داود والترمذي من حديث عائشة قالت : « كالأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع لحسان منبراً في المسجد يقول عليه قائماً يفاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ينافح ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يؤيد حسان بروح القدس ما فافح أو فافخر عن رسول الله » .

وفي سنن الترمذي والنسائي من حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة يمشي بين يديه ويقول :

خلوا بنى الكفار عن سبيله اليوم نضر بكم على تنزيله
ضربا يزيل الهام عن مقيله ويذهل الخليل عن خليله
فقال له عمر : يا ابن رواحه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
حرم الله تقول الشعر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خل عنه يا عمر
فلهم أسرع فيهم من نضح النبل •

قال الترمذى : وقد روى في غير هذا الحديث « أن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء وكعب بن مالك بين يديه » وهذا
أصح عند بعض أهل الحديث ، لأن عبد الله بن رواحه قتل يوم مؤتة وإنما
كان عمرة القضاء بعد ذلك من جامع الأصول لابن الأثير الجزرى •

قال محمد نجيب المطيعى غفر الله له ولآبائه وذريته : إن عمرة القضاء
كانت في السنة السابعة في ذي القعدة وإنما كانت غزوة مؤتة في جادى
الآخرة من السنة الثامنة أى بعد عمرة القضاء بأكثر من ستة أشهر
فكيف يقال إن عمرة القضاء بعد مؤتة ؟ وإنما الذى كان بعد مؤتة غزوة
الفتح فقد وقعت في رمضان من السنة الثامنة وعلى هذا فإن عبد الله
ابن رواحه كان بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قبل
استشهاده في مؤتة ، وليس ثمة مانع أن يكون كل منهما سار بين يديه
صوفة أو طوفات ، فمن رأى ابن رواحه قال عنه انه الذى كان بين يديه
ومن رأى كعب بن مالك قال : انه الذى كان بين يديه صلى الله عليه وسلم •

في صحيح البخارى من حديث الهيثم بن أبى سنان أنه سمع
أبا هريرة قصصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أن أخوا لكم
لا يقول الرفث - يعنى بذلك ابن الرواحه - قال :

أنا رسول الله يتلو كتابه إذا انشق معروف من الفجر طالع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع
بيت يجافى جنبه عن فراشه إذا استقلت بالمشركين المضاجع

وفي الصحيحين « استأذن حسان بن ثابت في هجاء المشركين فقال صلى الله عليه وسلم فكيف بنسبي ؟ فقال لأسلك منهم كما تسلك الشجرة من العجين » وفي رواية « قال حسان : يا رسول الله أئذن لي في أبي سفيان قال : كيف بقرابتي منه ؟ قال : والذي أكرمك لأسلك كما تسلك الشجرة من الخمير ، فقال حسان :

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بيت مخزوم ووالدك العبد

قصيدته هذه وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اهجوا قرشاً فانه أشد عليها من رشق النبل ، فأرسل الى ابن رواحة فقال : اهجهم فهاجم فلم يرض ، فأرسل الى كعب بن مالك ثم أرسل الى حسان بن ثابت فلما دخل عليه قال حسان : قد آن لكم أن ترسلوا الى هذا الأسد الضارب بذنيه ، ثم ادلع لسانه فجعل يحركه فقال : والذي بعثك بالحق لأفرنهم بلساني فرى الأديم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمجل فان أبا بكر أعلم قرشاً بأنسائها وان لي فيهم نسبا حتى يلخص لك نسبي فأتاه حسان ثم رجع فقال : والذي بعثك بالحق لأسلك منهم كما تسلك الشجرة من العجين قالت عائشة فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لحسان : ان روح القدس لا يزال يؤيدك ما فاضت عن الله ورسوله » وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هجاء حسان فثنى واشتفى قال حسان قصيدته :

هجوت محمداً فأجبت عنه وعند الله في ذاك الجزاء
هجوت محمداً براً تقياً رسول الله شيمته الوفاء
فان أبى ووالده وعرضي لعرض محمد منكم وقاه

وفي آخرها :

وجبريل رسول الله فينا وروح القدس ليس له كفاه
وفي الصحيحين وجامع الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
أصدق كلمة قالها شاعر لبيد . وكاد ابن أبي الصلت يسلم ، وفي رواية

قال « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لييد : ألا كل شيء ما خلا
الله باطل » .

وقد أخبر تعالى عن حال نبيه صلى الله عليه وسلم ورد قول من قال
من الكفار : انه شاعر ، وان القرآن شعر بقوله : (وما علمناه الشعر
وما ينبغي له) وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول الشعر
ولا يزنه ، وكان اذا حاول انشاد بيت قديم متمثلا كسر وزنه وانما كان
يعزز المعاني فقط . من ذلك أنه أنشد يوما قول طرفة :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك من لم تزوده بالأخبار
وانما هو :

وأنشد يوما وقد قيل له : من أشعر الناس فقال الذي يقول :
ألم تراني كلما جئت طارقا وجدت بها وان لم تطيب طيبا
وانما هو :

وأنشد يوما :

أتجمل فني ونهب العبيد بين الأفرع وعينة
وانما هو :

وقد كان صلى الله عليه وسلم ربما أنشد البيت المستقيم في النادر .
روى أنه أنشد بيت عبد الله بن رواحة :

بيت يجافي جنبه عن فراشه اذا استثقلت بالمشركين المضاجع
وقال الحسن بن أبي الحسن أنشد النبي عليه السلام
كفى بالاسلام وشيب للمرء فاهيا

فقال أبو بكر رضي الله عنه : يا رسول الله انما قال الشاعر
هريرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
فقال أبو بكر أو عمر : أشهد أنك رسول الله يقول الله عز وجل
(وما علمناه الشعر وما ينبغي له) ويقول القرطبي في جامعه : اصابت

الوزن أحيانا لا يوجب أنه يعلم الشعر ، وكذلك ما يأتي أحيانا من نثر كلامه ما يدخل في وزن كقوله يوم حنين :

هل أتت الا اصبح دमित وفي سبيل الله ما لقيت
أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

فقد يأتي مثل ذلك في آيات القرآن وفي كل كلام ، وليس ذلك شعرا ولا في معناه كقوله تعالى ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ وقوله ﴿ نصر من الله وفتح قريب ﴾ وقوله ﴿ وجفان كالجوارب وقصور واسيات ﴾ الى غير ذلك من الآيات وقد ذكر ابن العربي منها آيات وتكلم عليها وأخرجها عن الوزن ، على أن أبا الحسن الأخفش قال في قوله « أنا النبي لا كذب » ليس بشعر وقال الخليل في كتاب العين : ان ما جاء من السجع على جزءين لا يكون شعرا وروى عنه أنه من منهوك الرجز وقد قيل : لا يكون من منهوك الرجز الا الوقف على الباء من قوله « لا كذب » ومن قوله « عبد المطلب » ولم يعلم كيف قاله النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي : والأظهر من حاله أنه قال « لا كذب » الباء مرفوعة ويخف الباء من عبد المطلب على الاضافة أ ه .

فروع والخلاصة أن كل من قال قولاً موزوناً لا يقصد به الى شعر فليس بشعر وانما وافق الشعر . وهذا قول بين وانما الذي نفاه الله عن نبيه صلى الله عليه وسلم فهو العلم بالشعر وأصنافه وأغراضه وقوافيه والاتصاف بقوله ولم يكن موصوفاً بذلك بالاتفاق . ولقد تراوحت قريش فيما يقولون للعرب فيه اذا قدموا عليهم الموسم فقال بعضهم قول : انه شاعر فقال أهل الفطنة منهم : والله لتكذبنكم العرب فانهم يعرفون أصناف الشعر فوالله ما يشبه شيئاً منها وما قوله بشعر . وقال أنيس الغفاري أخو أبي ذر الغفاري : « لقد وضعت قوله على أقرأء الشعر فلم يلتئم أنه شعر ، أخرجه مسلم . وكان أنيس من أشعر العرب وكذلك عتبة ابن أبي ربيعة لما كلمه : والله ما هو بشعر ولا كهافة ولا سحر » .

أما قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى فقد كان كعب قال :

ألا أبلغا عنى بجيرا رسالة
فبين لنا ان كنت لست بفاعل
على خلق لم تلف أما ولا أبا
فإن أنت لم تفعل فلست بآسف
سقاك بها المأمون كأساروية
فهل لك فيما قلت وينحك هل لك
على أى شىء غير ذلك ذلكا
عليه ولا تلفى عليه أخا. لك
ولا قائل اما عثرت لعلكا
فأنهلك المأمون منها وعلكا

وبعث بها الى بجير فلما أتت بجيرا كره أن يكتبها رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأنشده إياها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« سقاك بها المأمون » صدق والله انه لكذوب وأنا المأمون . ولما
سمع : على خلق لم تلف أما ولا أبا عليه . فقال : أجل قال : لم يلف عليه
أباه ولا أمه ثم قال بجير لكعب :

من مبلغ كعبا فهل لك فى التى
الى الله لا العزى ولا اللات وحده
لدى يوم لا ينجو وليس بمنفلت
فدين زهير وهو لا شىء دينه
تلوم عليها باطلا وهى أحزم
فتنجو اذا كان النجاء وتسلم
من الناس الا طاهر القلب مسلم
ودين أبى سلمى على محرم

فلما بلغ كعبا الكتاب ضاقت به الأرض وأشفق على نفسه وأرجف
به من كان حاضره من عدوه فقال : هو مقتول فلما لم يجد من شىء بدا
قال قصيدته هذه التى يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر
خوفه وإيجاف الوحشة به من عدوه ثم خرج حتى قدم المدينة فنزل على
رجل كانت بينه وبينه معرفة من جهينه ففدا به الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين صلى الصبح فصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم أشار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هذا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقم اليه واستأمنه فقام الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى جلس اليه فوضع يده فى يده وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يعرفه فقال : يا رسول الله ان كعب بن زهير قد جاء ليستأمنك
تائبا مسلما فهل أنت قابل منه ان أنا جئت بك به قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم نعم قال : أنا يا رسول الله كعب بن زهير قال ابن اسحق فحدثنى

عاصم بن عمر بن قتادة أنه وثب عليه رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله دعني وعدو الله أضرب عنقه فقال صلى الله عليه وسلم دعه عنك فقد جاء تائباً نازعاً ، فغضب كعب على هذا الحي من الأنصار لما صنع به صاحبهم وذلك انه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين الا بخير فقال هذه اللامية التي يصف فيها محبوبته وفاقته قال :

<p>متميم اثرها لم يفد مكبول اذك يا ابن أبي سلمى لمقتول لا الهنيك انى عنك مشغول فكل ما قدر الرحمن مفعول يوما على آله حذباء محمول والعفو عند رسول الله مأمول القرآن فيها مواعظ وتفصيل أذب ولو كثرت الأقاويل أرى وأسمع ما لو يسمع الغيل ان لم يكن من رسول الله تنويل فى كف ذى ثقبات قوله القيل وقيل : اذك منسوب ومستول فى عثر غيل دوة غيل لحم من الناس معقول خراويل أن يترك القرن الا وهو مفلول ولا تمشى بواديه الأراجيل مطرح البز والدرسان مأكول مهند من سيوف الله مسلول يبطن مكة لما أسلموا زولوا عند اللقاء ولا ميل معازيل ضرب اذا عرد السود التنايل</p>	<p>بانت سعاد فقلبي اليوم مبتول تمشى الغواة جنايها وقولهم وقال كل صديق كنت آمله فقلت خلوا طريقي لا أبا لكم كل ابن أئى وان طالت سلامته فيئت أن رسول الله أوعدنى مهلا هداك الذى أعطاك نافلة لا تأخذنى بأقوال الوشاة ولم لقد أقوم مقاما لو يقوم به اظل ترعد من خوف بواديه حتى وضعت يمينى ما أفازعها لذلك أخوف عندى اذ أكلمه من ضيفم من ليوث الأسد مسكنه يغدو فيلحم ضرغامين عيشهما اذا يسور قرنا لا يحل له منه تظل سباع الجو نافرة ولا يزال بواديه أخو ثقة ان الرسول لنور يستضاء به فى عصبة من قرش قال قائلهم زالوا فما زال أفكاس ولا كشف يشنون مشى الجمال الزهر يعصمهم</p>
--	--

شم المرائين أبطال لبوسهم من نسج داود في الهيجا سرايل
 ييض سوانج قد شكت لها حلق كأنها حلق القفعاء مجدول
 ليسوا معاريج ان نالت رماحهم قوما وليسوا مجازيما اذا نيلوا
 لا يقطع المطمن الا في نحورهم وما لهم عن حياض الموت تهليل
 وقد خص الأنصار بقوله : اذا عرد السود التنايل ومدح المهاجرين
 فغضب عليه الأنصار فقال بعد أن أسلم يمدح الأنصار :
 من سره كرم الحياة فلا يزل في منقب من صالحى الأنصار
 ورثوا المكارم كابرا عن كابر ان الخيارهم بنو الأخيار
 وكان كعب شاعرا وكذلك أبوه زهير وابنه عقبة وابن ابنه العوام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن شهد بالزور فسق وردت شهادته لانها من
 الكبائر ، والدليل عليه ما روى خريم بن فاتك قال : « صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ولما انصرف قام قائما قال : عدلت
 شهادة الزور بالاشراك بالله ثلاث مرات ثم تلا قوله عز وجل فاجتنبوا
 الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » وروى محارب بن دثار عن عمر
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « شاهد الزور لا يزول
 قدماه حتى يتبوا مقعده من النار » ويثبت انه شاهد زور من ثلاثة أوجه
 (أحدها) أن يقرانه شاهد زور (والثاني) أن تقوم البينة انه شاهد زور
 (والثالث) أن يشهد بما يقطع بكذبه بأن شهد على رجل انه قتل او زنى
 في وقت معين في موضع معين والمشهود عليه في ذلك الوقت كان في بلد
 آخر . واما اذا شهد بشيء أخطأ فيه لم يكن شاهد زور لانه لم يقصد
 الكذب وان شهد لرجل بشيء وشهد به آخر انه لغيره لم يكن شاهد
 زور ، لانه ليس تكذيب أحدهما بأولى من تكذيب الآخر فلم يقدر ذلك
 في عدالته واذا ثبت انه شاهد زور ورأى الامام تعزيره بالضرب او الحبس
 او الزجر فعلم وان رأى أن يشهر أمره في سوقه ومصلاه وقبيلته
 وينادى عليه انه شاهد زور فاعرفوه فعلم لما روى بهز بن حكيم عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذكروا الفاسق
 بما فيه ليحذر الناس » ولأن في ذلك زجرا له ولغيره عن فعل مثله وحكى
 عن أبي على بن أبى هريرة انه قال : ان كان من اهل الصيانة لم يناد عليه
 لقوله عليه السلام : « اقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم » وهذا غير صحيح
 لأن بشهادة الزور يخرج عن أن يكون من اهل الصيانة .

الشرح حديث خريم بن فاتك الأسدي أخرجه الترمذى في الشهادات وقال : وهنا عندي أصح ، وخريم بن فاتك له صحبة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وهو مشهور وابن ماجه في باب شهادة الزور من كتاب الأحكام وأخرجه أحمد في مسند أيمن بن خريم ولم يسند إلى أبيه وفيه « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال الحديث » ثم ساقه أحمد في مسند خريم بن فاتك واسناده حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن عبيد حدثني سفيان العصفري عن أبيه عن حبيب بن النعمان الأسدي ثم أحد بنى عمرو بن أسد عن خريم ابن فاتك الحديث . وأخرجه أبو داود حدثنا يحيى بن موسى البلخي ثنا محمد بن عبيد حدثني سفيان - يعني العصفري - عن أبيه عن حبيب ابن النعمان الأسدي عن خريم بن فاتك قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح الحديث وأخرجه الترمذى أيضاً من حديث أيمن ابن خريم بن فاتك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إنما عرفه من حديث سفيان بن زياد خريم بن فاتك ولا تعرف إلا من بن خريم سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلامه . قال في عون المعبود وذكر غيره أن له صحبة وأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين اختلف في أحدهما ورجح يحيى بن معين حديث خريم بن فاتك كما ذكره الترمذى .

وقال صاحب تحفة الأحوذى : قوله : عن سفيان بن زياد الأسدي ويقال : ابن دينار العصفري ويكنى أبا الورقاء الأحمري أو الأسدي كوفي ثقة من السادسة عن فاتك بن فضالة بن شريك الأسدي الكوفي مجهول الحال من السادسة عن أيمن بن خريم بالمعجزة مصفراً ابن الأخرم الأسدي هو ابن عطية الشامي الشاعر مختلف في صحبته وقال العجلي : تابعي ثقة وقال في تهذيب التهذيب : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شهادة الزور عن أبيه وعنه فاتك بن فضالة ثم قال بعد نقل كلام الترمذى المار آنفاً : هذا لفظه وقد رواه جماعة عن سفيان بن زياد عن أبيه عن حبيب بن النعمان عن خريم بن فاتك واستصوبه ابن معين

وقال : ان مروان بن معاوية لم يقيم اسناده اه وخريم صحابي شهد الجديية ولم يصح أنه شهد بدرا مات في الرقة في خلافة معاوية .

أما حديث محارب بن دثار عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقد أخرجه ابن ماجه حدثنا سويد بن سعيد حدثنا محمد بن الفرات عن محارب بن دثار عن ابن عمر الحديث وقد تبين أن المصنف ساقه مسندا الى عمر ولم يسنده روايه الا عن ابن عمر كما وضع أن في اسناده محمد بن الفرات متفق على ضعفه وأبو على الكوفي متفق على ضعفه وقد كذبه أحمد بن حنبل . أما حديث « أقبلوا ذوى الهيئات عبراتهم » فأخرجه أحمد وأبو داود والبخارى فى الأدب بزيادة (الا فى الحدود) وكل أسانيده ضعيفة لم يصح منها واحد وأما حديث بهز بن حكيم فقد أخرجه بإسناد ضعيف بلفظ « أترعون الفاجر متى يعرفه الناس اذكروا الخ » ابن عدى والبيهقى والخطيب والطبرانى فى الكبير .

أما اللغات فقلوه : عدلت بالبناء للمجهول أو ساوته وما ثلته . وقوله : يشهر أمره أى يكشفه للناس ويوضحه والشهرة وضوح الأمر يقال شهرت الأمر أشهره شهرا وشهر فلان فاشتهر وكذلك شهرته تشهيرا .

أما الأحكام فانه اذا شهد بالزور فسق وردت شهادته ، لأنه من أكبر الكبائر ، والدليل عليه حديث خريم بن فاتك وروى بن عمر حديث « لا تزول قدما شاهد الزور حتى يتبوا مقعده من النار » وانما يثبت أنه شاهد زور باقراره أنه شاهد زور ، أو يشهد بما يتقن الحاكم كذبه فيه مثل أن يشهد على رجل أنه قتل فلانا فى وقت كذا والمشهود عليه فى ذلك الوقت عند الحاكم فأما اذا شهد لرجل بشيء ثم قال : أخطأت فى الشهادة لم يكن شاهد زور ، لأنه يحتمل أنه أخطأ ، وكذلك اذا شهد لرجل بملك عين وشهد آخر بملكها لآخر لم يكن أحدهما شاهد زور لأن كل واحد منهما يقول : أنا صادق فاذا ثبت أنه شاهد زور عزره الحاكم كما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « شاهد الزور عليه أربعون سوطا »

ولأنه فعل كبيرة لا حد فيها فشرع فيها التعزير وتعزيره إلى اجتهد الحاكم فان رأى أن يضربه ضربه دون الأربعين لأن التعزير عند فادون أقل الحدود ، وإن كان كبير أو ضعيفا ورأى أن يحبسسه فعل ، لأن الردع يحصل بذلك ويشهر أمره ، وتشهير أمره هو أن يعرف الناس حالة ، قال الشافعي رحمه الله : فان كان من قبيلة ففى قبيلته والقبيل هم الجماعة من آباء مفترقين ، وإن كان من أهل العلم والحديث شهره بين أهل العلم والحديث وإن كان من أهل المساجد شهره فى المساجد وتشهيره أن يأمر معه الحاكم رجلا ثقة إلى الجماعة الذين يذكر تشهيره فيهم فيقول : التسلم عليكم ان القاضى فلانا يقرأ عليكم السلام ويقول لكم : ان هذا شاهد زور فاعرفوه ، قال أبو على بن أبى هريرة : ان كان من أهل الصيانة لم يناد عليه لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم فى الحدود » وليس بشيء . وقال أبو حنيفة : لا يعزر ولا يشهر أمره .

دليلنا ما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « أترعون الفاجر متى يعرفه الناس اذكروا الفاجر فيه يحذره الناس » ولأنه إذا أشهر أمره تجنبه الناس فى الاشهاد ، وإذا لم يشهره اغتر الناس به فأشهدوه ، وما ذكره أبو على غير صحيح لأنه قد خرج بشهادة الزور عن أن يكون من أهل الصيانة ، هذا مذهبا ، وقال شريح : يركب على حمار وينادى على نفسه : هذا جزءا من شهد بالزور ، وحكى عن عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة أنه أمر بخلق نصف رؤوسهم وشحم وجوههم وطاق بهم فى الأسواق . وقال عمر رضى الله عنه : يجلد أربعين سوطا ويشحم وجهه ويطاق به ويطال حبسه . دليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن المثلة » كسائر المعاصى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تقبل شهادة جار إلى نفسه نفعا ولا دافعا عن نفسه ضررا لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ولا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى احنة » والظنين المتهم

والجاء الى نفسه نفعا والدافع عنها ضررا متهمان فان شهد المولى لمكاتبه بمال لم تقبل شهادته لانه يشهد لنفسه حقا لأن مال المكاتب يتعلق به حق المولى وان شهد الوصي لليتيم والوكيل للموكل فيما فوض النظر فيه اليه لم تقبل لانهما يشهدان لأنفسهما حق المطالبة والتصرف وان وكله في شيء ثم عزله لم يشهد فيما كان النظر فيه اليه فان كان قد خاصم فيه لم تقبل شهادته وان لم يكن قد خاصم فيه ففيه وجهان (احدهما) انه تقبل لانه لا يلحقه تهمة (واثنى) انه لا تقبل لانه بمقد الوكالة يملك الخصومة فيه وان شهد الغريم لمن له عليه دين وهو محجور عليه بالفلس لم تقبل شهادته لانه يتعلق حقه بما ثبت له بشهادته . وان شهد لمن له عليه دين وهو موسر قبلت شهادته لانه لا يتعين حقه فيما شهد به ، وان شهد له وهو معسر قبل الحجر ففيه وجهان (احدهما) انه لا يقبل لانه يشهد له حق المطالبة (الثاني) انه يقبل لانه يقبل لانه لا يتعلق بما يشهد به له حق .

الشرح حديث عبد الله بن عمر أخرجه الدارقطني حدثنا محمد ابن اسماعيل الفارسي نا الحسن بن علي بن خلف الدمشقي نا سليمان بن عبد الرحمن نا عبد الأعلى بن محمد نا يحيى بن سعيد نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فقال : « ألا لا تجوز شهادة الخائن ولا الخائنة ولا ذى غمر على أخيه ولا الموقوف على حد » ثم قال : يحيى بن سعيد هو الفارسي متروك وعبد الأعلى ضعيف أ هـ قلت : وأخرجه الترمذى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو عبد الله بن عمرو « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد شهادة الخائن والخائنة وذى الغمر على أخيه ورد شهادة القانع لأهل البيت وأجازها لغيرهم » ثم أردفه برواية أخرى عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذى غمر على أخيه » وأخرجه الترمذى بسنده عن الزهري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذى غمر ولا حنة ولا مجرب شهادة ولا القانع أهل البيت لهم ولا ظنين في ولاء ولا قرابة » ثم قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من

حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد بضعف في الحديث ، ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري الا من حديثه وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ولا نعرف معنى هذا الحديث ولا يصح عندها من قبل اسناده والمعل عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقربته الخ أ هـ من سنن الترمذي .

وقال في تحفة الأحوذى : يزيد بن أبي زياد القرشي متروك ثم قال وأخرجه الدارقطني والبيهقي الى أن قال : قال أبو زرعة في العلل : هو حديث منكر وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي قلت : ورأيت في علل أبي حاتم الرازي حدثنا إبراهيم بن موسى عن مروز بن معاوية عن يزيد بن أبي زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود في حد ولا ذي غير لأخيه ولا مجرب عليه شهادة زور ولا القانع من أهل البيت ولا ظنين في ولاء ولا قرابة » قال أبو زرعة : هذا حديث منكر ولم يقرأ علينا أ هـ . ورواه ابن ماجه في اسناده الحجاج ابن أرطاة وهو مدلس ، قال شمس الحق في التعليق المغنى على الدارقطني : ورواه الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة وفيه يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف وقال الترمذي : لا يعرف هذا من الزهري الا من هذا الوجه ولا يصح عندها اسناده الى أن قال : ورواه البيهقي وقال : لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : وفي الرواية الأخرى لعمر بن شعيب عند المؤلف -- يعني الدارقطني -- آدم بن قائد وهو ضعيف صرح به الزيلعي قال ابن القطان : ومحمد بن راشد الراوى عن سليمان بن موسى وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرها وتكلم فيه بعض الأئمة وقد تابعه غيره عن سليمان أ هـ .

وقال امام الحرمين في النهاية : اعتمد الشافعي خبرا صحيحا هو أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقبل شهادة خصم على خصمه » قال الحافظ في التلخيص : قلت : ليس له اسناد صحيح لكن له طرق يقوى

بعضها ببعض ثم ساق بعضا مما أوردها هنا والحمد لله. وله المنة سبحانه .

أما اللغات وله : « شهادة خصم ولا ظنين » الظنين المتهم ومنه قوله تعالى : « وما هو على الغيب بظنين » أى يمتهم فى قراءة من قرأ بالطاء ، والظنة التهمة ، قال ابن سيرين : لم يكن على بظن فى قتل عثمان : أى يمتهم . وأما من قرأ بالضاد فقد أراد يخبيل

قوله : « ذى احنة » يقال فى صدره على احنة أى حقد ولا تقل حنة والجمع احن وقد أحنت عليه بالكسر قال : إذا كان فى صدر ابن عمك احنة فلا يستشرها سوف يبدو دفينها

أما الأحكام فإنه لا تقبل شهادة من يجر الى نفسه نقما بشهادته ولا شهادة من يدفع عن نفسه ضررا بشهادته لحديث ابن عمرو وابن عمرو وعائشة وقد مضت طرقها وعللها القادحة آتيا . والظنين المتهم . ومن جر الى نفسه نقما بشهادته أو دفع عنه ضررا فمتهم فلم يقبل .

إذا ثبت هذا فالجار الى نفسه نقما هو أن يشهد السيد لعامله المأذون له فى التجارة بماله فلا يقبل لأن المال اذا ثبت استحققه السيد فكذلك اذا شهد الموكل لوكيله فيما وكله فيه لم يقبل لأنه شهادة لنفسه . وان شهد الوكيل لموكله فيما وكله فيه أو شهد الوصى لليتيم بشئ لم تقبل شهادته لأنه يجر بذلك الى نفسه نقما ، لأنه اذا ثبت ما شهد به استحق التصرف فيه ، وان وكله فى شئ ثم عزله ثم شهد به الوكيل الى موكله فان كان الوكيل قد خاصم فيه قبل العزل لم تقبل شهادته ، وان كان لم يخاصم ففيه وجهان (أحدهما) يقبل لأنه لا يلحقه تهمة (والثانى) لا تقبل لأن بعقد الوكالة ملك الخصومة فيه .

فرع وان حزر على رجل الفليس فشهد بعض غرمائه له بدين على رجل لم تقبل شهادته ، وكذلك اذا مات وعليه ديون

تحيط بتركه فشهد بعض غرماؤه له يدين لم تقبل شهادته ، لأن الدين اذا ثبت تعلق به حق الشاهد ، فان شهد لمن له عليه دين قبل أن يحجر عليه وكان من عليه الدين موسرا قبلت شهادته له لأن دين الشاهد لا يتعلق به .

فروع وان كان من عليه الدين معسرا ففيه وجهان (أحدهما) لا يقبل لأنه ثبت له حق في المطالبة (والثاني) يقبل لأنه لا يتعلق بما شهد به حقه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ان شهد رجلان على رجل انه جرح اخاهما وهما وادناه قبل الاندمال لم تقبل ، لأنه قد يسرى الى نفسه فيجب الدم به لهما وان شهدا له بمال وهو مريض ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول ابو اسحاق انه لا تقبل لانهما متهمان لأنه قد يموت فيكون المال لهما فلم تقبل ، كما لو شهد بالجراحة (والثاني) وهو قول ابي الطيب ابن سلمة انه تقبل لان الحق يثبت للمريض ثم ينتقل بالموت اليهما وفي الجناية اذا وجبت الدية لهما لأنها تجب بموته فلم تقبل وان شهدا له بالجراحة وهناك ابن قتل شهادتهما لأنهما غير متهمين ، وان مات الابن وصار الاخوان وارثين نظرت فان مات الابن بعد الحكم بشهادتهما لم تسقط الشهادة لأنه حكم بها ، وان مات قبل الحكم بشهادتهما سقطت الشهادة كما لو فسقا الحكم ، وان شهد المولى على غريم مكاتبه والوصى على غريم الصبي او الوكيل على غريم الموكل بالابراء من الذين ، او بفسق شهود الدين لم تقبل الشهادة ، لأنه دفع بالشهادة عن نفسه ضررا وهو حق المطالبة وان شهد شاهد ان من عاقلة القاتل بفسق شهود القتل فان كانا موسرين لم تقبل شهادتهما لأنهما يدفعان بهذه الشهادة عن أنفسهما ضررا وهو الدية ، وان كانا فقيرين فقد قال الشافعي رضي الله عنه ردت شهادتهما وقال في موضع آخر اذا كانا من اباعد العصبات بحيث لا يصل العقل اليهما حتى يموت من قبلهما قبلت شهادتهما فمن اصحابنا من نقل جواب احدهما الى الأخرى وجعلهما على قولين (أحدهما) انه تقبل لأنهما في الحال لا يحملان العقل (والثاني) انه لا تقبل لأنه قد يموت القريب قبل الحول ويوسر الفقير فيصيران من المارقة ، ومنهم من حملهما على ظاهرهما فقال : تقبل شهادة الأباعد

ولا تقبل شهادة القريب الفقير ، لأن القريب معدود في العاقلة ، واليسار يعتبر عند الحول وربما يصير موسرا عند الحول ، والبعيد غير معدود في العاقلة وإنما يصير من العاقلة إذا مات الأقرب .

الشرح الأحكام : إذا ادعى على رجل أنه جرحه فأبكر فشهد له بذلك رجلان من ورثته من غير الوالدين والمولودين ، فإن كانت الجراحة قد اقدمت قبلت شهادتهما ، لأنهما لا يجبران إلى اتصهما تقعا بشهادتهما ، وإن كانت لم تندمل لم تقبل شهادتهما لجواز أن تسرى الجراحة إلى نفسه فيجب الدية لهما .

فروع إذا ادعى المريض مالا على رجل فأبكره فشهد له بذلك رجلان من ورثته من غير الوالدين والمولودين ففيه وجهان (أحدهما) لا تقبل شهادتهما كما قلنا في الجراحة (والثاني) تقبل لأن المال ثبت للمريض بخلاف الدية فانها تثبت للورثة ، فإن شهد رجلان الأخيما بجراحة لم تندمل وللجروح وارث يحجبهما قبلت شهادتهما فإن مات من يحجبهما قبل موت المشهود له نظرت فإن مات من يحجبهما قبل الحكم بشهادتهما لم تجز الحكم بشهادتهما ، لأنهما صارا مستحقين للميراث ، فلم يجز الحكم بشهادتهما كما لو فسقا بعد الحكم بشهادتهما .

فروع وأما الشاهد الذي يدفع عن نفسه ضررا بشهادته فمثل أن يشهد الضامن على المضمون له أن اقتضى الدين ضمن به من رجل لرجل باستحقاق عين في يده فشهد وكيل المشهود عليه بجرح المضمون عنه أو أبرأه منه فإنه لا يقبل لأنه يدفع هذه الشهادة ضررا عن نفسه وهو مطالبة المضمون له وكذلك إذا شهد شاهدان على الشاهدين عليه ، أو شهد الوصي بجرح الشهود على الصبي باستحقاق عين في يده فلا تقبل شهادتهما لأن العين إذا استحققت انقطع تصرف الوكيل والوصي بها ، وكذلك إذا شهدا بإبراء الغريم لم تقبل شهادتهما لما ذكرناه .

فروع وإن ادعى على رجل أنه جرحه فأبكره فأقام عليه شاهدين وأقام عليه المدعى عليه من عاقلته شاهدين بجرح شاهدي

الجراحه عليه فان كانت الدعوى في جنابة العمد قبلت شهادتهما لأتهما لا يجزان بهذه الشهادة الى أنفسهما نعماً ولا يدفعان بها ضرراً • وان كانت في الخطأ أو عمد الخطأ - فان كان الشاهدان بالجرح موسرين - لم تقبل شهادتهما لأتهما يدفعان بشهادتهما عن أنفسهما ضرراً وهو تحمل البدية • وانه كانا فقيرين فقد قال الشافعي رحمه الله في موضع : لا تقبل شهادتهما وقال في موضع آخر : ان كان في عاقلته من هو أقرب منهما بحيث لا يحلان إلا بعد عدم من هو أقرب منهما قبلت شهادتهما •

واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قل جوابه في كل واحدة منهما الى الأخرى وخرجها على قولين (أحدهما) تقبل شهادتهما لأتهما لا يحلان المقد في هذه الحال فلم يلحقهما تهمة في الشهادة (والثاني) لا تقبل شهادتهما لأنه يجوز أن يكونا عند الحول ممن يحمل البدية، والتهمة تلحقهما في الشهادة فلم يقبل ، ومنهم من حملها على ظاهرهما فقال : تقبل شهادتهما اذا كان هناك من العاقلة من هو أقرب منهما لأتهما غير معدودين في العاقلة فلم تقبل شهادتهما اذا لم يكن هناك أقرب منهما لأتهما معدودان في العاقلة ولا اعتبار بقرعها لأن المال غاد ورائع ويجوز أن يكونا غنيين عند الحول •

فروع وان شهد شاهدان على رجل بحق فسميها الحاكم فقتل المشهود عليه الشاهدين بعد الشهادة وقبل الحكم بها لم يجز الحكم بشهادتهما ، والفرق بينهما أن الفسق بعد الشهادة يورث تهمة في الشهادة وقبل الحكم لا يورث تهمة في الشهادة •

فروع قال الشافعي رحمه الله : ولا خصم لأن الخصومة موضع عداوة • وقال أصحابنا : والمداوة على ضربين عداوة دينية وعداوة دنيوية فأما المداوة الدينية فنقل عداوة المسلمين للكفار وعداوة أهل الحق لأهل الباطل فهذه لا تمنع قبول الشهادة • وأما العداوة الدنيوية فاتها تمنع قبول الشهادة وذلك مثل أن يقتل رجل فيشهد القاذف على المقتول فلا تقبل شهادته ، وكذلك اذا قطع رجل على رجل الطريق

فشهد المقطوع عليه على القاطع فلا تقبل شهادته وبه قال مالك وأحمد ،
وقال أبو حنيفة : العداوة لا تمنع قبول الشهادة .

دلينا قوله صلى الله عليه وسلم : « تقبل شهادة خصم ولا ظنين
ولا ذى غمر على أخيه ولا القانع لأهل البيت » والعدو خصم والظنين
المتهم وذو الغمر أى الخقد والقانع لأهل البيت فقيل : هو السائل
وقيل : هو الوكيل للموكل ، فأما إذا كانت بينهما خصومة على مال
أو ميراث فشهد أحدهما على الآخر بحق قبلت شهادته عليه ، لأننا
لو قلنا : لا تقبل شهادته عليه لكان من عليه حق شهادة شهود
بذهب فيدعى الشهود بمال لأن لا تقبل شهادتهم عليه فيؤدى ذلك
الى ابطال فائدة الشهود .

فرع قال الشافعى ومن ثبت عليه أنه يغشى الدعوة بغير
دعاء من غير ضرورة ولا يستحل صاحب الطعام ويتابع ذلك منه رددت
شهادته لأنه يأكل طعاما حراما ، إذا كانت الدعوة لرجل بعينه ، فأما ان
كان طعام سلطان أو رجل يتشبه بالسلطان فيدعو الناس اليه فهذا
طعام عام مباح ولا بأس به أه .

(قلت) فإذا تكرر ذلك منه صار دفاة منه وسقوط مروعة .

فرع قال فى الأم : وان شر على الناس فى الفرح وأخذ منه
إنسان لم ترد شهادته بذلك ، لأن من الناس من يحل ذلك . قال
الشافعى : وأنا أكرهه .

فرع إذا أصابت ماله جائحة أو لزمه غرم غسال الناس
حلت له المسألة ولم ترد به شهادته ، وان كان سؤاله أكثر عمره
لأنه يجوز له السؤال . وان كان سأل بخير حاجة وبشكوى ردت
شهادته لأنه يكذب ويأخذ مالا حراما ، وان أعطى من غير السؤال
فأخذ وكان غنيا فان كان تطوعا لم ترد شهادته ، وان كان فرضا -
فان كان جاهلا - لم ترد شهادته ، وان كان عالما ردت شهادته .

فرع وتقبل شهادة ولد الزنا اذا كان عدلاً ، واذا تاب
المحدود في الزنا والقذف أو الشرب ويشهد به أو يغيره قبلت شهادته .
وقال مالك رحمه الله : لا أقبل شهادة المحدود في الزنا والقذف
والشرب فيما حد فيه ولا أقبل شهادة ولد الزنا .

دليلاً قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم » الآية ولم يفرق بين أن يشهد به ولد الزنا أو غيره ،
ولأن كل من قبلت شهادته بالقتل قبلت شهادته في سائر الحقوق
كولد الحلال ، ولأن من غصب ثم قاب من الغصب قبلت شهادته في الغصب
وكذلك القاذف والزاني والشارب .

فرع وتقبل شهادة القروي على القروي والبدوي بلا خلاف
وتقبل شهادة البدوي على القروي والبدوي عندنا وقال مالك رحمه الله :
لا تقبل شهادة البدوي على القروي إلا في القتل والجراح . دليلاً
أن أعرابياً شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال ، فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم منادياً أن ينادى بالصوم ، وذلك قبول شهادة
على أهل الحضر ، ولأن من قبلت شهادته في القتل والجراح قبلت شهادته
على غيره كالقروي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تقبل شهادة الوالدين للأولاد وان سفلوا ولا شهادة
والأولاد للوالدين وان علوا وقال المزني رحمه الله وأبو ثور : تقبل ، ووجهه
قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » فعم ولم يخص ، ولأنهم
كغيرهم في العدالة فكانوا كغيرهم في الشهادة وهذا خطأ لما روى ابن عمر
رضي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقبل شهادة خصم
ولا ظنين ولا ذي أحنة » والظنين المتهم وهذا متهم لأنه يميل إليه ميل
الطبع ولأن الولد بضعة من الوالد ولهذا قال عليه السلام : « يا عائشة
إن فاطمة بضعة مني يربني ما يربها » ولأن نفسه بنفسه وماله كماله
ولهذا قال عليه السلام لأبي معشر الدارمي « أنت ومالك لأبيك » وقال

صلى الله عليه وسلم : « ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه ، وان ولده من كسبه » ولهذا يعتق عليه اذا ملكه ويستحق عليه النفقة اذا احتاج ، والآية تخصصها بما ذكرناه ، والاستدلال بانهم كفيهم في العدالة يبطل بنفسه فانه كفيهم في العدالة ثم لا تقبل شهادته لنفسه ، وتقبل شهادة احدهما على الآخر في جميع الحقوق ، ومن اصحابنا من قال لا تقبل شهادة الولد على الوالد في ايجاب القصاص وحد القذف لانه لا يلزمه القصاص بقتله ولاحد القذف بقذفه فلا يلزم بقوله والمذهب الاول لانه انما ردت شهادته له للتهمة ولا تهمة في شهادته عليه ، ومن عدا الوالدين والأولاد من الاقارب كالاخ والعم وغيرهما تقبل شهادة بعضهم لبعض لانه لم يجعل نفس احدهما كنفس الآخر في العتق ولا ماله كماله في النفقة وان شهد شاهدان على رجل انه قذف ضرة امهما ففيه قولان قال في القديم لا تقبل لانهما يجران الى امهما نفعا لانه يجب عليه بقذفها الحد فيحتاج أن يلاعن وتقع الفرقة بينه وبين ضرة امهما ، وقال في الجديد تقبل وهي الصحيح لان حق امهما لا يزيد بمفارقة الضرة وان شهدا انه طلق ضرة امهما ففيه قولان (احدهما) انه تقبل (والثاني) انه لا تقبل وتعليقهما ما ذكرناه .

الشرح قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » مضى الكلام عليه في غير موضع أما حديث ابن عمر فقد مضى الكلام عليه بافاضة في الفصل السابق ، أما حديث « يا عائشة » فقد أخرجه - وليس عن عائشة بهذا اللفظ - البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود عن محمد بن شهاب الزهري أن علي بن الحسين بن علي حدثهم أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين بن علي لقيه المسور فقال له : هل لك الى حاجة تأمرني بها الي أن قال : ان علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس في ذلك على منبره هذا - وأنا يومئذ محتلم - فقال : ان فاطمة مني وأنا أتخوف أن تفتن في دينها ثم ذكر صهرا له من بنى عبد شمس فأتى عليه في مصاهرته قال : حدثني فصدقتني ووعدني فوفاني وانى لست أحرم حلالا ولا أحل حراما ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكانا واحدا أبدا - وفي رواية - وان فاطمة بضعة مني وأنا أكره أن يسوءوها وأن يفتنوها -

وفى أخرى - ان بنى هشام بن المغيرة استأذنونى فى أن ينكحوا ابنتهم على بن أبى طالب فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم الا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم فانما من بضعة منى يربىنى مارا بها ويؤذنى ما آذاها » وعند الترمذى « وينصبني ما أنصبها » وأخرجه أحمد فى مسنده من حديث المسور بنحو ما مضى •

أما حديث « أت ومالك لأبيك » • فان سميته أن رجلا قال : « يا رسول الله ان لى مالا وولدا وان أبى يريد أن يحتاح مالى » فذكره حملا له على بر أبيه وعدم عقوبة رواه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله والطبرانى عن سمرة بن جندب وعبد الله بن مسعود •

أما حديث « ان أطيبكم سبكم » فقد أخرجه الترمذى والبيهقى وابن ماجه عن عائشة واسناده صحيح •

أما اللغات فالبضعة بفتح الباء هى القطعة من اللحم هذه وحدها بالفتح وأخواتها بالكسر كالغلة والقدرة والخرقه والكسفة وقوله : « يربىنى ما يربها » أى يدخل على الشك كما أدخل عليها الشك والتهمة • يقال : رابى فلان اذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه والريبة الشك • قال الهروى يقال : رابنى الشئ أى شككنى وأوهمنى الريبة ، واذا استيقنته قلت : رابنى بغير همزة وقال الفراء : راب وأراب بمعنى واحد (والضرة) هى احدى الزوجتين سميت بذلك لادخال الضرر عليها •

أما الأحكام فانه لا تقبل شهادة الوالدين وان علوا - للمولودين ، ولا شهادة المولودين - وان سلفوا - للوالدين ، وبه قال شريح والجبين والشعبى والثورى ومالك وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله ، وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر بن العزيز رضى الله عنه : تقبل شهادة بعضهم لبعض ، وبه قال داود وأبو ثور والمزنى وابن المنذر وحكاه ابن القاص عن الشافعى رحمه الله فى القديم ، وعن أحمد ثلاث روايات (احدا من) لا تقبل كمذهبننا (والثانية) تقبل شهادة الولد للوالد ولا تقبل شهادة الوالد للولد (والثالثة) تقبل شهادة بعضهم

ليعض اذا لم تكن فيها تهمة كشهادة له بالنكاح والكلأ والمال اذا كان الشاهد مستغنيا عنه ، ولا تقبل شهادته له بالمال اذا كان فقيرا .

دليلنا ما روى الساجي باسناده عن عائشة أم المؤمنين عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقبل شهادة الوالد لوالده ولا لوالده » وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمرة على أخيه ولا ظنين فى عيذاء ولأولاء ، والظنين المتهم وكل واحد منهما متهم فى الشهادة للأخر فليم يقبل .

وتقبل شهادة الوالد على ولده فى كل شىء لأنه لا يتهم فى ذلك ، وقيل شهادة الولد على الوالد فى غير الحدود والقصاص ، وهل تقبل شهادته عليه فى الحدود والقصاص ؟ فيه وجهان . ومن أصحابنا من حكاهما قولين (أحدهما) لا يقبل لأن الأب لا يلزمه الحد يقذف الولد ولا القصاص بجناية عليه فلم يلزم ذلك بقوله (والثانى) يلزمه وهو الأصح لأن التهمة لا تلحقه بذلك ولا تمنع ألا يلزمه ذلك بفعله به ويلزمه بقوله ، ألا ترى أن الإنسان لو قذف نفسه أو قطع عضوا من نفسه لم يلزمه بذلك حد ولا قصاص . ولو أقر على نفسه بما يوجب الحد والقصاص لزمه ، فان شهد رجلان على زوج أمهما أنه قذف ضرة أمهما ففيه قولان . قال فى القديم : لا تقبل شهادتهما ، لأنهما يجرآن بذلك نفعا إلى أمهما لأنه يلزمه بذلك حد القذف فيحتاج أن يلاعن لاسقاط الحد عنه فتقع الفرقة بينه وبين ضرة أمهما وقال فى الجديد : تقبل شهادتهما ، لأن حق أمهما لا يزداد بمفارقة ضرتهما . وان شهدا عليه أنه طلق برة أمهما فهل تقبل شهادتهما ؟ على القولين ووجهه ما ذكرناه .

فرع فمن عدا الوالدين والمولودين من الأقارب كالأخ والعم وابن العم ومن أشبههم تقبل شهادة بعضهم لبعض ، وبه قاله أبو حنيفة . وقال الثورى : لا تقبل شهادة كل ذى رحم محرم من

النسب ، وقال مالك : لا تقبل شهادة الأخ لأخيه في النسب وتقبل في غير النسب . دليلنا قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية » وقوله تعالى « أشهدوا ذوى عدل منكم » ولم يفرق .

وروى عن عمر وابن عمر رضى الله عنهما أنهما قالوا : تقبل شهادة الأخ لأخيه في النسب ولا مخالف لهما ، ولأنه لو ملكه لم يعتق عليه فقبلت شهادته له كابن العم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر لأن النكاح سبب لا يعتق به أحدهما على الآخر بالملك فلم يمنع من شهادة أحدهما للآخر كقراءة ابن العم ، ولا تقبل شهادة الزوج على الزوجة في الزنا لأن شهادته دعوى خيانة في حقه ، فلم تقبل كشهادة المودع على المودع بالخيانة في الوديعة ، ولأنه خصم لها فيما يشهد به فلم تقبل كما لو شهد عليها أنها جنت عليه .

فصل ولا تقبل شهادة العدو على عدوه لقوله عليه السلام « ولا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى احنة » وذو الاحنة هو العدو ولأنه متهم في شهادته بسبب منهى عنه فلم تقبل شهادته .

الشرح الأحكام وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر وبه قال الحسن وأبو ثور وقال مالك وأبو حنيفة : لا تقبل شهادة أحدهما للآخر وحكاهما المسعودى قولاً للشافعى وليس بمشهور وقال النخعي وابن أبى ليلى والثوري : تقبل شهادة الزوج للزوجة ولا تقبل شهادة الزوجة للزوج . دليلنا قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » وقوله : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » ولم يفرق .

وروى سويد بن غفلة « أن يهوديا كان يسوق امرأة على حماره فنخسها فرمت بها فوقعت عليها فشهد عليه أخوها وزوجها فقتله عمر وصلبه ، وقال سويد وهو أول مصلوب صلب بالشام ، ولأن كل واحد منهما لو ملك الآخر لم يعتق عليه فقبلت شهادته كابن العم .

فرع وتقبل شهادة الصديق لصديقه سواء كان بينهما مهادة وملاطفة أو لا مهادة بينهما ولا ملاطفة وبه يقول أبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وقال مالك رحمه الله : إذا كانت بينهما مهادة وملاطفة لم تقبل شهادته له . دليلنا قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية » وقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » ولم يفرق ولأنه لا يعتق أحدهما على الآخر إذا ملكه فقبلت شهادته له كما لو لم تكن بينهما مهادة وملاطفة .

فرع ان كان الرحاء يحب عشيرته وقومه وأهل مذهبه وأهل بلده فليس بمكروه . قال أبو حنيفة : « لا تحاسدوا ولا تبغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الغل عنكم » رواه ابن عساكر عن أبي هريرة وقال صلى الله عليه وسلم « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي عن أبي موسى الأشعري . وأخى صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة وأما العصبية المذمومة أن يبغض الرجل قوما للأسهم بنو فلان من غير إساءة منهم إليه ، فإن أبغضهم بقلبه دون أن يظهر ذلك على لسانه لم يؤثر ذلك في شهادته عليهم لأن ما في القلب لا يمكن الاختراز منه ، وإن ظهر ذلك على لسانه بأن يؤلب عليهم ويدعو إلى عداوتهم من غير أن يظهر منه فيهم فحش ولا شتم . وقال ابن الصباغ : وإن كان في أمر الدين لم ترد شهادته بذلك ، وإن كان في أمر الدنيا فهو عدو لهم ولا تقبل شهادتهم عليه خاصة لأجل العداوة . وقال الشيخ أبو حامد : إذا تكرر ذلك منه فسق وردت شهادته وإن كان يشتمهم وينحش عليهم بالقول فهو فاسق لا تقبل شهادته على أحد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن جمع في الشهادة بين امرين فردت شهادته في أحدهما نظرت فإن ردت للعداوة بينه وبين المشهود عليه مثل أن يشهد على

رجل أنه قذفه وأجنبيا ردت شهادته في حقه وفي حق الأجنبي لأن هذه الشهادة تضمنت الإخبار عن عداوة بينهما وشهادة العدو عن عدوه لا تقبل فان ردت شهادته في أحدهما لتهمة غير العداوة بأن شهد على رجل أنه اقترض من أبيه ومن أجنبي مالا ردت شهادته في حق أبيه وهل ترد في الأجنبي؟ فيه قولان (أحدهما) أنها ترد كما لو شهد أنه قذفه وأجنبيا (والثاني) أنها لا ترد لأنها ردت في حق أبيه للتهمة ولا تهمة في حق الأجنبي فقبلت .

الشرح الأحكام : إذا جمع في شهادته بين أمرين فردت شهادته في أحدهما فهل ترد في الآخر؟ ينظر فيه فان ردت للعداوة مثل أن يشهد على رجل أنه قذفه وأجنبيا أو قطع عليه وعلى غيره ردت شهادته عليه ، لأن هذه الشهادة يتضمن الإخبار عن عداوة ، وان ردت لغير العداوة بأن شهد على رجل أنه غصب من أبيه ومن أجنبي عينا فان شهادته ترد في حق أبيه ، وهل ترد في حق الأجنبي؟ فيه قولان (أحدهما) ترد كما لو شهد أنه قذفه وأجنبيا (والثاني) لا ترد في حق الأجنبي لأنها ردت في حق أبيه للتهمة ولا تهمة عليه في شهادته للأجنبي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن ردت شهادته بمعصية فتأبى قبلت شهادته لقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلبوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا » والتوبة توبتان توبة في الباطن وتوبة في الظاهر فاما التوبة في الباطن فهي ما بينه وبين الله عز وجل فينتظر في المعصية فان لم يتعلق بها مظلمة لآدمي ولا حد لله تعالى كالاستمتاع بالأجنبية فيما دون الفرج فالتوبة منها ان يقلع عنها ويندم على ما فعل ، ويعزم على ان لا يعود الى مثلها ، والتبيل عليه قوله تعالى : « والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا للنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين »

وان تعلق بها حق آدمي فالتوبة منها ان يقلع عنها ويندم على ما فعل ويعزم على ان لا يعود الى امثلها وان يبرا من حق الآدمي اما ان يؤديه

او يسأله حتى يبرئه منه لما روى ابراهيم النخعي « ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي مع النساء فضربه بالدرّة فقال الرجل والله لئن كنت احسنت فقد ظلمتني وان كنت اسأت فما علمتني . فقال عمر اقتص قال : لا اقتص قال : فاعف قال لا اعفو فافترقا على ذلك ، ثم لقيه عمر من الغد فتغير لون عمر فقال له الرجل : يا امير المؤمنين ارى ما كان مني قد اسرع فيك قال : اجل قال : فاشهد اني قد عفوت عنك ، وان لم يقدر على صاحب الحق نوى انه ان قدر اوفاه حقه وان تعلق بالمعصية حد لله تعالى كحد الزنا والشرب فان لم يظهر ذلك فالأولى ان يستره على نفسه لقوله عليه السلام « من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله تعالى ، فان من ابدي لنا صفحته اقمنا عليه حد الله » وان طهره لم ياثم « لان ما عزا والغامدية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجهما ولم ينكر عليهما » واما التوبة في الظاهر وهي التي تعود بها العدالة والولاية وقبول الشهادة فينظر في المعصية فان كانت فعلاً كالزنا والسرقة لم يحكم بصحة التوبة حتى يصلح عمله مدة لقوله تعالى : « الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا » قدر اصحابنا المدة بسنة لانه لا تظهر صحة التوبة في مدة قريبة فكانت أولى المدد بالتقدير سنة لانه تمر فيها الفصول الأربعة التي تهيج فيها الطباع وتتغير فيها الأحوال ، وان كانت المعصية بالقول فان كانت ردة فالتوبة منها ان يظهر الشهادتين وان كانت قدفاً فقد قال الشافعي رحمه الله « التوبة منه اكذابه نفسه » واختلف اصحابنا فيه فقال ابو سعيد الاصطخري رحمه الله : هو ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله ووجهه ما روى عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « توبة القاذف اكذابه نفسه » وقال ابو اسحق وابو علي ابن ابي هريرة هو ان يقول : قنيت له كان باطلا ، ولا يقول : اني كنت كاذباً لجواز ان يكون صادقاً فيضرب بتكذيبه نفسه عاصياً كما كان بقذفه عاصياً .

ولا تصح التوبة منه الا باصلاح العمل على ما ذكرناه في الزنا والسرقة فاما اذا شهد عليه بالزنا ولم يتم المدد فلنا انه لا يجب عليه الحد فهو على عدالته ولا يحتاج الى التوبة ، وان قلنا انه يجب عليه الحد وجبت التوبة ، وهو ان يقول ندمت على ما فعلت ولا اعود الى ما اتهم به ، فاذا قال هذا عادت عدالته ، ولا يشترط فيه اصلاح العمل لان عمر رضي الله عنه قال لابي بكر : « تب اقبل شهادتك » وان لم يتب لم تقبل شهادته ويقبل خبره لان ابا بكر ردت شهادته وقبلت اخباره ، وان كانت معصية بشهادة زور فالتوبة منها ان يقول : كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله ولا يشترط في صحة توبته اصلاح العمل على ما ذكرناه .

الشرح قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا » مضى كلام مستفيض في تفسير هذه الآية في كتاب الحدود من باب حد القذف وجملة المقصود من سياق الفصل وأحكامه :

(أولا) هذه الآية نزلت في القاذفين وكان سببها ما قيل في عائشة رضي الله عنها .

(ثانيا) قوله : « يرمون » أى يسبون واستعير اسم الرمي لأنه اذابة بالقول كما قال النابغة .

وخرج اللسان كجرح اليد

(ثالثا) ذكر النساء في الآية من حيث أذهن ورميهن بالفاحشة أشنع وأتكى للنفوس ويدخل الرجال بالمعنى والاجماع وحكى الزهراوى أن للمعنى « والأنتس المحصنات » ويدل على ذلك قوله تعالى : « والمحصنات من النساء » فكان المحصنات يكن في النساء والرجال بدلالة مفهوم القيد بقوله « من النساء » فكانه اذا أطلق شمل النوعين .

(رابعا) للقف شروط تسعة شرطان في القاذف العقل والبلوغ ، شرطان في القذف المقذوف به وهو القذف بوطء يلزمه فيه الحد لو صح كالزنا واللواط أو بنفيه من أيه وخمسة في المقذوف وهى العقل ، البلوغ والاسلام والحرية والعفة عن الفاحشة التى رمى بها .

(خامسا) اذا صرح بالزنا كان قذفا ورميا موجبا للحد ، فان عرض ولم يصرح لم يكن قذفا الا مفسرا منه بارادته قذفا وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : هو قذف أراد أو لم يرد ودليل مالك قوله تعالى حكاية عن مريم : « يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا » فمدحوا أباهم ونفوا عن أمها البغاء وعرضوا لها بذلك حتى قال تعالى : « وبكفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً » فاعتبر التعريض بهتانا عظيما ،

وجيب بأن التعريض الذى يكون قذفا هو التعريض الذى أراد صاحبه به القذف وفسر ذلك بقوله « والدليل على أنهم فسروا هذا التعريض قوله تعالى : » وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً « .

(سادسا) لا حد على من قذف كتابيا أو كتابية وهو مذهب الجمهور حاشا الزهرى وسعيد بن المسيب وابن أبى لىلى فانهم قالوا : عليه الحد اذا كان لها ولد من مسلم .

(سابعا) يجلد العبد اذا قذف أربعين .

(ثامنا) لا يجلد الحر اذا قذف عبدا أو أمه وفى الصحيحين مرفوعا « من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة » لارتفاع الملك يوم القيامة واستواء الشريف والوضيع والحر والعبد .

(تاسعا) من قذف من يظنه عبدا فكان حرا فعليه الحد وبه قال مالك والحنبل البصرى واختاره ابن المنذر . ومن قذف أم الولد حد وهو قياس المذهب وهو قول مالك وروى عن ابن عمر وقال الحسن البصرى : لا حد عليه .

(عاشرا) لا حد على من قال : يا من وطئ بين الفخذين وقال ابن القاسم من أصحاب مالك : عليه الحد لأنه تعريض وخالفه أشهب لأنه نسب إلى فعل لا حد فيه .

(حادى عشر) لا يحد من رمى صبية وانما يعزر وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور اذا لا حد عليها وقال مالك : يحد لأنه قذف والفرق بين المذهبين أن مالكا طلب حماية عرض المقدوف وغيره راعى حماية ظهر القاذف قال القرطبى : وحماية عرض المقدوف أولى لأن القاذف كشف ستره يظرف لسانه فلزمه الحد . وقال أحمد فى بنت تسع يجلد قاذفها ، والصبي اذا بلغ عشرة ضرب قاذفه .

(ثانى عشر) قوله تعالى : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الذى يقتصر إلى أربعة شهداء دون سائر الحقوق هو الزنا رحمة بعباده وسترا لهم .

(ثالث عشر) قوله تعالى : « الا الذين تابوا » في موضع نصب على الاستثناء ويجوز أن يكون في موضع خفض على البدل والمعنى : لا تقبلوا لهم شهادة أبدا الا الذين تابوا وأصلحوا من بعد القذف ، فتضمنت الآية ثلاثة أحكام في القاذف : جلده ورد شهادته وفسقه ، فلاستثناء غير عامل في جلده بإجماع الا ما روى عن الشعبي . وعامل في فسقه بإجماع .

فروع في مذاهب العلماء في رد الشهادة .

مذهبنا أنه اذا قذف الرجل محصنة أو محصنا وجب عليه الحد ولم يسقطه عن نفسه بينة ولا لعان ، فقد ذكرنا أنه يفسق بذلك وترد شهادته ، واذا تاب فانه لا يسقط عنه الحد وينزل عنه القسق بلا خلاف . ثم تقبل شهادته عندنا وبه قال عمر رضى الله عنه في الصحابة ، وفي التابعين عطاء وطاوس والشعبي رحمهم الله ومن الفقهاء ربيعة الرأي ومالك والأوزاعي وأحمد واسحق بن راهوية رحمهم الله . وقال شريح والنخعي والثوري وأبو حنيفة : لا تقبل شهادته أبدا ، الا أن أبا حنيفة يقول : لا ترد شهادة القاذف حتى يجلد ، فان جلد ثمانين جلدة كانت شهادته مقبولة ، والدليل على أن شهادته ترد بنفس القذف قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الآية . فذكر القذف وعلق عليه حكيم : الجلد ورد الشهادة . والظاهر أنهما متملقان به وحده كما لو قال قائل من دخل الدار فأعطه دينار أو أكرمه فالظاهر أنه يلزمه أن يعطيه الدينار ، ويلزمه بنفس البخل فمن علق رد الشهادة بمعنى غير القذف فقد خالف ظاهر الآية ، ولأن الحد كفارة وتطهير لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحدود كفارات لأهلها » أخرجه أحمد عن خزيمة بن ثابت وأخرجه الطبراني بمعناه في الأوسط وفيه ياسين الزيات وفيه مقال ولما أمر صلى الله عليه وسلم برجم الغامدية فرجمت فسبها رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تسبها فلقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبيل منه » واذا كان الحد كفارة لم يكن سببا لرد الشهادة كاستيفاء الديون منه ، والدليل على أن شهادة القاذف تقبل اذا تاب قوله تعالى : « ولا تقبلوا لهم شهادة

أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا » فذكر الله عز وجل الاستثناء عقيب رد الشهادة والتفسيق فاقضى الظاهر رجوعه الى كل واحد منهما لأنه يصلح لكل واحد منهما كما لو قال رجل امرأته طالق وعنده حر ان شاء الله فان الاستثناء يرجع اليهما ، وعود الاستثناء الى رد الشهادة أقوى لأنه حكم ، والتفسيق خرج مخرج الخبر ، والاستثناء انما يرجع الى الحكم دون الخبر ، كما قال رجل : أعط زيدا درهما وقد قدم عمرو ، الا أن يدخل الدار فان الاستثناء يرجع الى الحكم دون الخبر . وقال عمر رضى الله عنه : « توبة القاذف اكذابه نفسه فاذا تاب قبلت شهادته » وهذا نص وقد قال بهذا الشعبي ، وحكى هذا القول النحاس عن أهل المدينة وقال الشعبي : الاستثناء من الأحكام الثلاثة اذا تاب وظهرت توبته لم يحد وقبلت شهادته وزال عنه التفسيق ، لأنه قد صار ممن يرضى من الشهداء ، وقد قال تعالى : « واني لغفار لمن تاب » الآية .

فروع في اختلاف علماء المالكية : متى تسقط شهادة القاذف ؟ فقال ابن الماجشون بنفس قذفه وقال ابن القاسم وأشهب وسحنون : لا تسقط حتى يجلد فان منع من جلده مانع عفو أو غيره لم ترد شهادته . وقال الشيخ أبو الحسن اللخمي : شهادته في مدة الأجل موقوفة ورجح القول الذي ذهب اليه أصحابنا الشافعية رحمهم الله تبعا له بأن التوبة تكون بالتكذيب في القذف ، ولكنه لا يقبل شهادة من حد ، ويقول : وأى رجوع لعدل ان قذف وحد وبقي على عدالته .

فروع اختلفت المالكية على القول بجواز شهادته بعد التوبة في أى شيء تجوز فقال مالك : تجوز في كل شيء مطلقا وكذلك كل من حد في شيء من الأشياء حكاه عنه نافع وابن عبد الحكم وهو قول ابن كنانة ، وذكر زكريا بن يحيى الوقار^(١) عن مالك أنه لا تقبل شهادته فيما حد فيه خاصة وتقبل فيما سوى ذلك وهو قول مطوف

(١) الوقار كسحاب هو لقب زكريا بن يحيى الفقيه المصري المالكي .

وابن الماجشون ، وروى العتبي عن أصبغ وسخون مثله واتفقوا على أن ولد الزنا لا تجوز شهادته في الزنا .

فـ في أقوال العلماء في الاستثناء . فتقول : مذهبنا أن الاستثناء إذا تعقب جملاً معطوفة عاد إلى جميعها وبهذا قال مالك وأصحابه ، وقال أبو حنيفة وأكثر أصحابه : يرجع الاستثناء إلى أقرب مذكور وهو الفسق ، ولهذا لا تقبل شهادته ، فإن الاستثناء إلى الفسق خاصة لا إلى قبول الشهادة .

وسبب الخلاف بيان (أحدهما) هل هذه الجملة في حكم الجملة الواحدة للعطف الذي فيها أو لكل جملة حكم نفسها في الاستقلال بحرف العطف مخسن لا مشرك وهو الصحيح في عطف الجملة لجواز عطف الجملة المختلفة بعضها على بعض .

(السبب الثاني) يشبه الاستثناء بالشروط في عده إلى الجملة المتقدمة ، فإنه يعود إلى جميعها عند الفقهاء أو لا يشبهه به ، لأنه من باب القياس في اللغة وهو فاسد على ما يعرف في أصول الفقه ، والأصل أن كل ذلك محتمل ولا ترجيح فتعين ما قاله القاضي أبو بكر ابن العربي من الوقف ، ويتأيد الأشكال بأنه قد جاء في كتاب الله عز وجل كلا الأمرين ، فإن آية المحاربة فيها عود الضمير إلى الجميع باتفاق ، وآية قتل المؤمن خطأ فيها رد الاستثناء إلى الأخيرة باتفاق ، وآية القذف محتملة للوجين ، فتعين الوقف من غيرمين ، قال القرطبي : قال علماءنا : وهذا نظر كلّي أصولي .

وترجح قول الشافعي ومالك رحمهما الله من جهة نظر الفقه الجزئي بأن يقال : الاستثناء راجع إلى الفسق والنهي عن قبول الشهادة جنهما إلا أن يفرق بين ذلك بخبر . التسليم له . وأجمعت الأمة على أن التوبة تمحو الكفر فيجب أن يكون ما دون ذلك أولى والله أعلم .

قال أبو عبيد : الاستثناء يرجع إلى الجملة السابقة قال : وليس من نسب إلى الزنا بأعظم حرماً من مرتكب الزنا ، ثم الزاني إذا تاب قبلت

شهادته ، لأن « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » وإذا قبل الله التوبة من العبد كان العباد بالقبول أولى مع أن مثل هذا الاستثناء موجود في مواضع من القرآن منها قوله تعالى : « انما جزاء الذين يطاربون الله ورسوله - الى قوله - الا الذين تابوا » ولا شك أن هذا الاستثناء الى الجميع . وقال الزجاج : وليس القاذف بأشد جرما من الكافر فحقه اذا تاب وأصلح أن تقبل شهادته .

وقال الشعبي للمخالفين فيها : يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته ؟ ثم ان كان الاستثناء يرجع الى الجملة الأخيرة عند أقوام من الأصوليين فقوله : « وأولئك هم الفاسقون » تعليل لا جملة مستقلة بنفسها . أى لا تقبلوا شهادتهم لنفسهم ، فاذا زال الفسق فلم لا تقبل شهادتهم ؟ ثم توبة القاذف اكذابه نفسه كما قال عمر لقذفة المغيرة بحضرة الصحابة من غير تكير ، مع اشاعة القضية وشهرتها من البصرة الى الحجاز وغير ذلك من الأقطار . ولو كان تأويل الآية ما تأوله الكوفيون لم يكن يجوز أن يذهب علم ذلك عن الصحابة ولقالوا لعمر : لا يجوز قبول توبة القاذف أبدا ولم يسمعهم السكوت عن القضاء بتحريف تأويل الكتاب فسقط قولهم والله المستعان . أفاده في الجامع الأحكام القرآن .

فروع اذا لم يجلد القاذف بأن مات المقدوف قبل أن يطلب القاذف بالحد أو لم يرفع الى السلطان أو عفا المقدوف فالشهادة مقبولة لأن عند الخصم في المسألة النهى عن قبول الشهادة معطوف على الجدة ، قال تعالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » وعند هذا قال الشافعي : هو قبل أن يعد شر منه حين حد لأن الحدود كفارات ، فكيف ترد شهادته في أحسن حاله دون أخيهما .

قال القرطبي : ولا خلاف وقال ابن الماحشون بنفس القذف ترد شهادته ، وبه قال الليث والأوزاعي . لشافعي : ترد شهادته وان لم يحد ، لأنه بالقذف يفسق لأنه من الكبائر فلا تقبل شهادته حتى تصح براءته باقرار المقدوف له بالزنا أو بقيام البينة عليه .

مسألة كل من فعل معصية فانه يلزمه التوبة منها لقوله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر : « يا أيها الناس توبوا الى ربكم من قبل أن تموتوا » فإذا تاب قبل الله توبته لقوله تعالى : « والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب ألا الله ، ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « التوبة تجب ما قبلها » .

إذا ثبت هذا فالتوبة توبتان ، توبة في الباطن وتوبة في الظاهر ، فأما التوبة في الباطن وهي التوبة فيما بينه وبين الله تعالى فينظر في المعصية التي فعلها ، فإن لم يجب بها حق آدمي بأن قبل امرأة أجنبية أو مسها شبهة وما أشبه ذلك فالتوبة من ذلك أن يندم على ما فعل ويعزم على ألا يعود الى مثل ذلك في المستقبل فإذا أتى بذلك فقد أتى بما يجب عليه ، ثم القبول الى الله تعالى . والدليل عليه قوله تعالى : « والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم » فجعل التوبة من ذلك الاستغفار وألا يصروا على ما فعلوا .

وان وجب بها حق فلا يخلو اما أن يكون لآدمي أو لله ، فإن كان لآدمي فالتوبة من ذلك أن يندم على ما فعل ويعزم على ألا يعود الى مثل ذلك في المستقبل ، ويؤدي حق الآدمي ، فإن كان مالا باقيا رده ، وان كان تالفا وجب عليه ضماته ، وان لم يقدر عليه سأل صاحبه أن يبرئه منه وان لم يبرئه منه أو لو وجد المال ولم يقدر على صاحبه فوى أنه اذا لقيه وفاة أيامه .

فروع اذا كان الحق على البدن كحد القذف والتقصاص اشترط مع الندم والعزم على ألا يعود الى مثله أن يمكن صاحب الحق من استيفاء الحق منه ، وعرض ذلك عليه لما روى النخعي « أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلا يصلى مع النساء فضربه بالدرة فقال له الرجل : ان كنت أحسنت فقد ظلمتني ، وان كنت أسأت فما علمتني ، فقال له عمر رضى الله عنه : اقتص قال : لا قال : اعف قال :

لا ، فافترقا على ذلك • ثم لقيه عمر من الغد فتغير لون عمر فقال له الرجل : يا أمير المؤمنين ما كان منى قد أسرع فيك قال أجل قال فاشهد أنى قد عفوت عنك •

فان لم يقدر على صاحب الحق نوى أنه اذا قدر عليه سلمه نفسه لحقه ، وان وجب بالمعصية حق لله تعالى كحسد الزنا واللواط والشرب والسرقة فان لم يظهر ذلك فالأولى أن يسره في نفسه ولا يظهره لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله ، فان أبان لنا صفحته أقمنا عليه الحد » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « هلا سترته بشوبك يا هزال » فان لم يستر ذلك بل أظهره على نفسه لم يكن محرما لأن ماعزا والغامدية أقرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا ولم ينكر عليهما فاذا ظهر ذلك عليه احتاج أن يظهر نفسه ، ويحضر الى الامام ويعرف به حتى يستوفى منه التحد ، لأنه لا معنى لستره مع ظهوره عليه •

فروع في التوبة الظاهرة التي يتعلق بها قبول الشهادة وعود الولاية :

قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني : فلا تخلو المعصية اما أن تكون فعلا أو قولاً ، فان كانت فعلا كالزنا واللواط وشرب الخمر والغصب والتوبة من ذلك بالفعل ، لأن فسقه لما كان بالفعل كانت التوبة منه بالفعل فتتمضي مدة يصلح بها عمله فيأتى بضد تلك المعصية من العمل الصالح وقدر أصحابنا هذه المدة بسنة ومن الناس من قدرها بستة أشهر ، وما ذكرناه أولى ، لأن السنة قد تطلق بها أحكام الشرع ، وهي انزكاة والدية والجزية ومدة العنة •

وان كانت المعصية قولاً نظرت ، فان كانت كفراً فالتوبة منها أن يأتي بالشهادتين ، فاذا فعل ذلك حكم بتوبته وعاد الى حالة عدالته ، لأنه انما حكم بنفسه بالقول ، فاذا أتى بما يضاد ذلك فقد أتى التوبة ، وان كانت المعصية قذفا صريحا قال الشافعي رحمه الله فالتوبة منه

اكذابه لنفسه . واختلف أصحابنا فيما يحصل به تكذيب نفسه فقال أبو سعيد الاصطخرى : يحتاج أنه يقول : كذبت فيما قلت ولا أعود لمثله ، وبه قال أحمد بن حنبل رحمه الله لما روى عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « توبة القاذف اكذابه لنفسه » ولأنه قد تقدم منه القذف فاحتاج أن يرجع عنه بأن يكذب نفسه فيه . وقال أبو اسحق وأبو علي ابن أبي هريرة يقول : « القذف محرم ولا أعود إليه » لأنه قد تقدم منه القذف . فإذا قال : هو محرم كان مضادا له ولا يقول : وكذبت فيما قلت ، لأنه قد يكون صادقا فلا يؤمر بالكذب ، والخبر محمول على الأمر بالطلاق ، فإنه نوع اكذاب أيضا ، وهل يحتاج الى اصلاح العمل مع ذلك سنة ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يفتقر الى ذلك وبه قال أحمد لحديث عمر ، ولأن المعصية قبول فكفى بالتوبة منها بالقول كالردة (والثاني) يفتقر مع ذلك الى اصلاح العمل سنة ، ولم يذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق غيره ، لقوله تعالى : « فأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم » وهذا نص .

فروع اذا شهد على غيره بالزنا ولم يتم العمد فان قلنا : لا يجب عليه العمد فهو على عدائه . وان قلنا : يجب عليه العمد فالتوبة منه بالقول وهو أن يقول : نسيت على ما كان مني ولا أعود الى ما أتهم فيه ، فاذا قال ذلك قبلت شهادته ولا يشترط فيه اصلاح العمل لأن عمر رضي الله عنه قال لأبي بكر حين شهد على المغيرة بالزنا ولم يتم العمد : تب أقبل شهادتك ولم يشترط عليه اصلاح العمل ، ولم ينكر عليه أحد . والفرق بينه وبين القذف الصريح أن بالقذف الصريح علم نص ، والفسق ما هنا بالشهادة علم بالاجتهاد ، وتقبل أخباره قبل توبته ، لأن أبا بكر كانت أخباره مقبولة . ولأن الخبر أوسع من الشهادة بدليل أن الخبر يقبل من الرقيق ولا تقبل منه الشهادة ، وان كانت المعصية بشهادة الزور ، فالتوبة منه أن يقول : كذبت فيما قلت ولا أعود الى مثله ، قال المصنف هنا : ويشترط

اصلاح العمل على ما ذكرناه ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ
الاصلاح .

فصل في تخريج أحاديث الفصل « حديث : من أتى من هذه
القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله الخ » رواه مالك في الموطأ من حديث
طويل عن زيد بن أسلم « أن رجلاً اعترف على نفسه بإثماً على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسوط مكسور فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد لم تقطع
ثمرته . فقال : دون هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول
الله صلى الله عليه وسلم فجلد ثم قال : أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا
عن حدود الله من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله
فانه من يبد لنا صفحته تقم عليه كتاب الله » وأخرج رزين من حديث
ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد
شرب فقال : أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله فمن
أصاب من هذه القاذورة شيئاً فليستتر بستر الله فانه من يبدله
صفحته تقم عليه كتاب الله . وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم :
والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا
بالحق ولا يزنون ، وقال : قرن الله الزنا مع الشرك وقال : لا يزنى الزانى
حين يزنى وهو مؤمن » وخبر رجم ما عز والغامدية أخرجه مسلم وأبو داود
عن بريدة والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود عن ابن عباس وأخرجه
مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود من حديث جابر . وأما خبر الغامدية
فقد أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي عن عمران بن الحصين
وعند أبي داود أيضاً من حديث أبي بكره وخالد بن اللجاج وحديث
عمر مرفوعاً « توبة القاذف اكذابه نفسه » ضمن خبر شهادة أبي بكره
واخوته على المغيرة بن شعبه واقامته الحد على أبي بكره وطلب منه
التوبة باكذابه نفسه فأبى وقد مضى في الحدود من الجزء الثامن عشر .
وأما أثر عمر في ضربه مخالط النساء فقد أخرجه البيهقي . والله
تعالى أعلم وله الحمد والمنة سبحانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل

وان شهد صبي أو عبد أو كافر لم تقبل شهادته ، فان بلغ الصبي أو اعتق العبد أو أسلم الكافر وأعاد تلك الشهادة قبلت ، وان شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعاد تلك الشهادة لم تقبل . وقال المزني وأبو ثور رحمهما الله : تقبل كما تقبل من الصبي إذا بلغ ، والعبد إذا اعتق ، والكافر إذا أسلم وهذا خطأ لأن هؤلاء لا عار عليهم في رد شهادتهم فلا يلحقهم تهمة في إعادة الشهادة بعد الكمال والفاسق عليه عار في رد شهادته فلا يؤمن أن يظهر التوبة لازالة العار فلا تنفك شهادته من التهمة ، وان شهد المولى لمكاتبه بمال فردت شهادته ثم أدى المكاتب مال الكتابة وعتق وأعاد المولى الشهادة له بالمال فقد قال أبو العباس فيه وجهان (أحدهما) أنه تقبل لأن شهادته لم ترد بمعرة وإنما ردت لأنه ينسب لنفسه حقاً بشهادته ، وقد زال هذا المعنى بالعتق (والثاني) أنها لا تقبل وهو الصحيح لأنه ردت شهادته للتهمة فلم تقبل إذا أعادها كالفاسق إذا ردت شهادته ثم تاب وأعاد الشهادة ، وان شهد رجل على رجل أنه قذفه وزوجته فردت شهادته ثم عفا عن قذفه وحسنت الحال بينهما ثم أعاد الشهادة للزوجة لم تقبل شهادته ، لأنها شهادة ردت للتهمة فلم تقبل ، وان زالت التهمة ، كالفاسق إذا ردت شهادته ثم تاب وأعاد الشهاد ، وان شهد لرجل أخوان له بجراحة لم تدمل وهما وارثان له فردت شهادتهما ثم اندملت الجراحة فأعاد الشهادة ففيه وجهان (أحدهما) أنه تقبل لأنها ردت التهمة وقد زالت التهمة (والثاني) وهو قول أبي إسحاق وظاهر المذهب أنها لا تقبل لأنها شهادة ردت للتهمة فلم تقبل كالفاسق إذا ردت شهادته ثم تاب وأعاد .

الشرح الأحكام : إذا شهد صبي أو عبد أو ذمي بشهادة

لم يسمعها الحاكم ، فان سمعها ثم بان حالهم ردها ، فان بلغ الصبي وأعتق العبد وأسلم الكافر ثم أعادوا تلك الشهادة قبلت ، وبذلك قال أبو حنيفة . وقال مالك : لا تقبل . دليلنا أن هؤلاء لا عار عليهم في رد شهادتهم ، فإذا زال نقصهم وأعادوا تلك الشهادة لم تلحقهم التهمة في أعادتها فقبلت .

الشرح إذا شهد فاسق بشهادة فردت شهادته ثم تاب وأعاد

تلك الشهادة فان كان فسقه غير ظاهر - فهل تقبل شهادته إذا

أعادها بعد التوبة ؟ - فيه (وجهان) أحدهما لا تقبل كما لو كان فسقه غير ظاهر (والثاني) تقبل لأنه كان يظهر فقبلت شهادته بعد زواله كالعبد إذا أعاد شهادته بعد العتق ، وقال داود : تقبل شهادته بعد التوبة بكل حال . دليلنا أن الفاسق لحقه العار والنقص يرد شهادته ، فإذا تاب وأعاد تلك الشهادة كان متبهاً أنه إنما تاب لتقبل شهادته ليُزول عنه للعار الذي لحقه ، وكل شهادة فيها تهمة لم تقبل كشهادة الوالد للولد .

فروع فإن شهد المولى لمكاتبه فردت شهادته ثم أدى المكاتب مال المكاتب فعتق ثم أعاد تلك الشهادة فهل تقبل ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تقبل لأنها إنما ردت للتهمة ، فإذا أعادها لم تقبل كالفاقد إذا أعاد شهادته بعد التوبة (والثاني) أنها تقبل لأنها إنما ردت لأنه إنما يجر بها إلى نفسه فقط وقد زال هذا المعنى ، فإذا أعادها قبلت ، والأول أصح .

فروع قال المصنف هنا : فإن شهد رجل على رجل أنه قذف زوجته فردت شهادته ثم عفا عن قذفه وحسنت الحال بينهما ثم ادعى تلك الشهادة للزوجة لم تقبل لأنها شهادة ردت للتهمة فلم تقبل ، وإن زالت التهمة كالفاقد إذا ردت شهادته ثم تاب وأعاد الشهادة ، وقال المسعودي إذا رد شهادته لعداوة ظاهرة فزالت تلك العداوة وأعاد تلك الشهادة فهل تقبل ؟ فيه وجهان كالفسق الظاهر ، وإن شهد لرجل أخوان له بجراحة لم تشمل وهما وارثاه فردت شهادتهما ثم اندمجت الجراحة وأعاد تلك الشهادة ففيه وجهان (أحدهما) تقبل لأنها ردت للتهمة وقد زالت التهمة (والثاني) لا تقبل وهو ظاهر المذهب لأنها ردت للتهمة فلم تقبل كالفاقد إذا أعاد الشهادة بعد التوبة والله تعالى أعلم .

حكم المصورين وأحكام التصوير والنحت

كثر الكلام حول الصور والمصورين فعلى بعض المانعين حتى

حرم الصورة الفوتوغرافية التي أصبحت من ضرورات الحياة ، فلا يستطيع أحد أن يتعامل مع الهيئات الا اذا تخطت هويته بصورته ، ولا يستطيع طالب علم أن يحضر مجالس الامتحانات الا اذا كانت صورته تسم أوراقه وأقنوط بعض المجيزين حتى أباح التماثيل العارية والمسح الكريه الذى أشعاه فى أذواق الشباب المراهق فنان متحل فاسد الفطرة مختل العقل يدعى (ييكاسو) بما أسماه بالسير يالزم أو الفن التشكيلي للمختلط .

ولكى نصل الى القول الفصل فى هذا هؤل : أن الشارع أجاز لنا النظر فى المرأة لحكم كثيرة لا تخفى ، وما المرأة الا ظهور صورة المائل أمامها بشكله ورسه وحركاته وسكناته ، وما الصورة الا تثبيت هذا الشكل المتحرك على ورقة ، أو بحركته على شريط ، فهو كالمرأة مع تشيته ، اذ المرأة تتماثل منها الصورة بمجرد الميل عنها .

وقد عرفت المجتمعات الاسلامية التصوير منذ كان موسوما على خاتم عن صورة طائر وقد زعم بعضهم أن تحريم التصوير فى الاسلام أثر تأثرا مباشرا على هذا الفن ، فجعله متأخرا عنه فى بلاد غير اسلامية . وسنأتى بمد استيعاب هذا البحث فى التصوير والنحت على من نبغ من المسلمين فى هذا الفن وما تركوه من آثار .

قال تعالى : « يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسبات اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادى الشكور » .

فقوله تعالى : « تماثيل » هو جمع تمثال (بكسر التاء) وهو كل ما صور على مثل صورة حيوان أو غيره قال القرطبي : وذكر أنها صور الأنبياء والعلماء وكانت تصور فى المساجد ليراهها الناس فيزدادوا عبادة واجتهادا قال صلى الله عليه وسلم : « ان أولئك كان اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور » أى ليتذكروا عبادتهم فيجتهدوا فى العبادة . هذا يدل على أن التصوير

كان مباحا في ذلك الزمان ، ونسخ ذلك بشرع محمد صلى الله عليه وسلم أه وقال تعالى في سورة نوح : « وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا » قال عروة بن الزبير وغيره : اشتكى آدم عليه السلام وعنده بنوه ود وسواع ويغوث ويموق ونسر وكان ود أكبرهم وأبرهم به قال محمد بن كعب : كان لآدم عليه السلام خمس بنين (وذكر هؤلاء) وكانوا عبادا فمات واحد منهم فحزنوا عليه فقال الشيطان : أنا أصور لكم مثله اذا نظرتم اليه ذكرتموه قالوا : افعل فصوره في المسجد من صفر ورصاص ثم مات آخر فصوره حتى ماتوا كلهم فصورهم ، وتنقصت الأشياء كما تنقص اليوم الى أن تركوا عبادة الله تعالى بعد حين . فقال لهم الشيطان : مالكم لا تعبدون شيئا ؟ قالوا : وما نعبد ؟ قال : آلهتكم وآلهة آبائكم ألا ترون في مصالكم فعبدوها من دون الله حتى يعث الله نوحا فقالوا : « لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا سواعا » الآية .

وقال محمد بن كعب : بل كانوا قوما صالحين بين آدم ونوح ، وكان لهم تبع يقتدون بهم فلما ماتوا زين لهم ابليس أن يصوروا صورهم ليتذكروا بها اجتهادهم ولتسلوا بالنظر إليها فصورهم فلما ماتوا وجاء آخرون قالوا : ليت شعرنا هذه الصور ما كان آباءنا يصنعون بها فجاءهم الشيطان فأوحى اليهم أن آباءكم كانوا يعبدونها فترحمهم وتسقيهم المطر فعبدوها وقال القرطبي : وبهذا المعنى فسر ما جاء في صحيح مسلم من حديث عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبيشة تسمى مارية فيها تصاوير لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم : « ان أولئك اذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » أه .

وأما تائيل سليمان فقبل انهم عملوا له أسدين في أسنل كرسية ونسرين فوقه ، فاذا أراد أن يصعد بسط الأسدان له ذراعيهما واذا قعد أطلق الأسران أجنتهما .

وحكى مكي أن فرقة تجوز التصوير وتحتج بهذه الآية قال ابن عطية : وذلك خطأ وما أحفظ عن أحد من أئمة العلم من يجوزته قال القرطبي : ما حكاه مكي ذكره النحاس قبله قال النحاس : قال قوم : عمل الصور جائز لهذه الآية ولما أخبر الله عز وجل عن المسيح وقال قوم قد صرح النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها والتوعد لمن عملها أو اتخذها فنسخ الله عز وجل بهذا ما كان مباحا قبله وكانت الحكمة في ذلك لأنه بمت عليه السلام والصور تعبد فكان الأصلح إزالتها إلى أن قال وعن أبي العالينة : لم يكن اتخاذ الصور إذ ذاك محرما أه .

ومقتضى الأحاديث يدل على أن الصور متنوعة سواء أكانت تماثيل أو تصاوير لحديث : « أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير » متفق عليه وفي لفظ لمسلم « تماثيل » وقال الدكتور يوسف القرضاوى في كتاب (الحلال والحرام) .

« وحرم الاسلام على المسلم أن يشتغل بصناعة التماثيل وإن كان يعملها لغير مسلمين قال عليه السلام « ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور » وفي رواية « الذين يضاهون يخلق الله » متفق عليه وأخبر صلى الله عليه وسلم أن « من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس ينافخ فيها أبدا » رواه البخارى وغيره . ومعنى هذا أنه يطلب إليه أن يجعل فيها حياة حقيقية . وهذا التكليف إنما هو للتمجيز والتقريع . ثم تكلم عن صلة صناعة التماثيل بالوثنية وأن الاسلام شديد الحساسية فسارع إلى سد ذريعة الوثنية بالضرب على صناعة التماثيل فحرمها وجعل تخليد المعظماء بما هو أسمى وأعظم من تحت الحجارة إلى أن قال : الرخصة في لعب البنات :

وإذا كان هناك نوع من التماثيل لا يظهر فيه قصد التعظيم ولا الترف ولا يلزم منه شيء من المحظورات السابقة فالاسلام لا يضيق به صدرا ولا يرى به بأسا .

وذلك ك لعب الأولاد الصغار التي تصنع على شكل عرائس أو قطط

أو غير ذلك من السباع والحيوانات لأن هذه الصور تمتهن باللعب وعبث الأولاد بها . قالت أم المؤمنين عائشة : « كنت ألعب بالبنات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأتيني صواحب لى فكن ينقمعن (يختفين) خوفا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسر لمجيئتهن الى فيلعبن معى » متفق عليه وفي رواية « قال لها يوما : ما هذا ؟ قالت : بناتى قال : ما هذا الذى وسطهن ؟ قالت : فرس قال : وما هذا الذى عليه قالت : جناحان قال : فرس له جناحان ؟ قالت : أو ما سمعت أنه كان لسليمان بن داود خيل لها أجنحة ؟ فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذهم . » رواه داود والبنات المذكورة فى الحديث هى العرائس التى يلعب بها الجوارى والولدات وكانت السيدة عائشة حديثة السن فى أول زواجها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشوكانى :

فى هذا الحديث دليل على أنه يجوز تمكين الصغار باللعب بالتمثيل ، وقد روى عن مالك أنه كره للرجل أن يشتري لبته ذلك ، وقال القاضى عياض : أن اللعب بالبنات للبنات الصغار رخصة اهـ ومثل لعب الأطفال التماثيل التى تصنع من الحلوى وتباع فى الأعياد ونحوها ثم لا تلبث أن تؤكل .

التمثيل الناقصة والمشوهة

ورد فى الحديث أن جبريل عليه السلام امتنع عن دخول بيت الرسول صلى الله عليه وسلم لوجود تمثال على باب يته ولم يدخل فى اليوم التالى حتى قال له : « مر برأس التمثال فيقطع حتى يصير كهيئة الشجرة » ثم قال :

وقد استدل فريق من العلماء على أن المحرم من الصور هو ما كان كاملا أما ما فقد عضوا لا تكنه الحياة بدونه فهو مباح . ولكن النظر الصحيح الصادق فيما طلبه جبريل من قطع رأس التمثال حتى يصير كهيئة شجرة ، يدلنا على أن العبرة ليست بتأثير المصو ناقص فى

حياة الصور أو موتها بدونه • وانما العبرة في تشويهها بحيث لا يبقى منظرها موجيا بتعظيمها من نقص هذا الجزء منها •

ولا ريب ألتا اذا تأملنا وأنصفنا نحكم بأن التماثيل النصفية التي تقام في الميادين تخليدا لبعض الملوك والعظماء أشد في الحرمة من التماثيل الصغيرة الكاملة التي تتخذ للزينة في البيوت أ هـ •

وقال القرطبي الجزء ١٤ ص ٢٧٣ مقتضى الأحاديث يدل على أن الصور متنوعة ثم جاء « الا ما كان رقما في ثوب » مخص من جملة الصور ثم ثبتت الكراهية فيه بقوله عليه السلام لعائشة في الثوب « أخريه عنى فأنى كلما رأيته ذكرت الدنيا » ثم بهتته الثوب المصور على عائشة منع منه ثم بقطعه له وسادتين تغيرت الصورة وخرجت عن هيئتها ، فان جواز ذلك اذا لم تكن الصورة فيه متصلة الهيئة ولو كانت متصلة الهيئة لم يجز لقولها في التمرقة المصورة : اشتريتها لك لتعمد عليها وتوسدها فمنع وتوعد عليه ، وتبين بحديث الصلاة الى الصور أن ذلك جائز في الثوب ثم نسخه المنع منه ، فهكذا استقر الأمر فيه والله أعلم قاله ابن العربي •

وروى مسلم عن عائشة قالت : « كان لنا ستر فيه تمثال طائر وكان الداخل اذا دخل استقبله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حولي هذا فاني كلما دخلت فرأيت ذكرك الدنيا » قالت : وكانت لنا قطيفة قول عليها حرير فكنا نلبسها ، وعنها قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفا مستتره بقرام فيه صورة قتلون وجهه ثم تناول الستر فهتكه ثم قال : ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله عز وجل » وعنها : « أنه كان لها ثوب فيه تصاوير مندود الى نسوة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى اليه فقال : أخريه منى قالت : فأخترته فجعلته وسادتين » قال بعض العلماء ويمكن تهتيكه عليه السلام الثوب وأمره بتأخير ورعا لأن محل النبوة والرسالة الكمال • فتأمله •

وقال الشافعي في الأم : ان دعى رجل الى عرس فرأى صورة ذات روح أو صورا ذات أرواح لم يدخل ان كانت منصوبة ، وان كانت توطأ فلا بأس . وان كانت صورا لشجر . ولم يختلفوا أن الصور في الستور المعلقة مكروهة غير محرمة . وكذلك عندهم ما كان خرطا أو نقشاً في البناء ، واستثنى بعضهم « ما كان رقماً في ثوب » لحديث سهل بن حنيف . وقد عقد البخاري في صحيحه باباً ترجمه (باب عذاب المصورين) يوم القيامة عن أبي الضحى مسلم بن صبيح قال : كنا عند مسروق في دار يسار بن نثير فرأى في صنته تماثيل فقال : سمعت عبد الله قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ان أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون » .

وقد نقل القسطلاني كلام القاضي أبي بكر بن العربي في شرح حديث عبد الله ربيب ميمونة أم المؤمنين : « ألم تسمعه حين قال : الا رقماً في ثوب » قال : وحاصل ما في اتخاذ الصور أنها ان كانت ذات أجسام حرم بالاجماع وان كانت رقماً فأربعة أقوال^(١) : الجواز مطلقاً لظاهر حديث الباب ، والمنع مطلقاً حتى الرقم والتفصيل فان كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم ، وان قطعت الرأس وتفرقت الأجزاء جاز ، قال : وهذا هو الأصح . والرابع ان كان مما يستهن جاز وان كان معلقاً فلا . والدكتور يوسف القرضاوى بحث في التصاوير في كتابه (الحلال والحرام) نفيس قال :

أما الصور التي ترسم في لوحات أو تنقش على الثياب والبسط والجدران ونحوها فليس هناك نص صحيح صريح سليم من المعارضة يدل على حرمتها . نعم هناك أحاديث صحيحة أظهر فيها النبي صلى الله عليه وسلم كراهيته فقط لهذا النوع من التصاوير لما فيه من مشابهة

(١) الأقوال هنا عند ابن العربي المالكي أي مذاهب يعني أقوالاً منسوبة لأربابها كل قول قاله فقيه وهذا طبعاً يختلف عن مذهبنا حيث ان الأقوال لا تضاف الا الى الشافعي رحمه الله واختلاف أصحابه يسمى أوجهاً (راجع مقدمة المجموع للإمام النووي رحمه الله تعالى) .

المترفين وعشاق المتاع الأدنى • روى مسلم عن زيد بن خالد الجنى عن
أبي طلحة الأنصاري : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل فأنت عائشة فقلت :
إن هذا يخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تدخل الملائكة
بيتا فيه كلب ولا تماثيل فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر ذلك ؟ فقالت : لا ولكن سأحدثكم ما رأيته فعل : رأيته خرج في
غزاته فأخذت نمطا فسترته على الباب فلما قدم فرأى النمط عرفت
الكراهية في وجهه فجذبه حتى هتكه أو قطعه وقال : إن الله لم يأمرنا أن
نكسو الحجارة والطين • قالت : فقطعنا منه وسادتين وحشوتهما ليفا
فلم يعب ذلك علي » •

ولا يؤخذ من الحديث أكثر من الكراهية التنزيهية لكسوة الحيطان
وفحوها بالستائر ذات التصاوير • قال النووي : وليس في الحديث
ما يقتضي التحريم لأن حقيقة اللفظ أن الله لم يأمرنا بذلك ، وهذا يقتضي
أنه ليس بواجب ولا مندوب ، ولا يقتضي للتحريم • ومثل هذا ما رواه
مسلم أيضا عن عائشة قالت : « كان لنا ستر فيه تماثيل طائر
وكان الداخل إذا دخل استقبله فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
حولى هذا فاني كلما دخلت فرأيت ذكرت الدنيا » أخرجه مسلم • فلم
يأمرها عليه السلام بقطعه وإنما أمرها بتحويله من مكانه في مواجهة
الداخل الى البيت وذلك كراهية منه صلى الله عليه وسلم أن يرى في
مواجهته هذه الأشياء التي تذكر عادة بالدنيا وزخارفها • ولا سيما أنه
عليه السلام كان يصلي السنن والنوافل كلها في البيت • ومثل هذه
الأنماط والامتناع ذات التصاوير والتماثيل من شأنها أن تشغل القلب عن
التزام الخشوع والاقبال الكامل على مناجاة الله سبحانه وقد روى
البخاري عن أنس : « كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم أميطيه عني فانه لا تزال تصاويره تعرض لي
في صلاتي » •

وبهذا يتبين أنه صلى الله عليه وسلم أقر في بيته وجود ستر فيه

تمثال طائر ووجود قرام فيه تصاوير . ومن أجل هذه الأحاديث وأمثالها قال بعض السلف : انما ينهى عما كان له ظل ، ولا بأس بالصور التي ليس لها ظل .

وقد اعترض النوى في شرحه لسلم على هذا قائلا انه مذهب باطل ، وتعقبه الحافظ في الفتح بأنه مروي بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أحد فقهاء المدينة ومن أفضل أهل زمانه .

وقال الشيخ بخيت الميمني عن الخطابي قوله : « الذي يصور أشكال الحيوان والنقاش الذي ينقش أشكال الشجر ونحوها فاني أرجو ألا يدخل في هذا الوعيد وان كان جملة هذا الباب مكروها وداخلها فيما يشغل القلب بما لا يحرم ،

وقد علق الشيخ بخيت : على هذا بقوله : وما ذلك الا لأن مصور شكل الحيوان لا يوجد صورة الحيوان ، بل انما يرسم شكله وصورته ، والصورة التي على هذا الوجه قد فقدت أعضاء كثيرة لا تمش بدونها ، بل هي فاقدة للجرم فليست هي صورة الحيوان التي يكلف مصورها يوم القيامة نفخ الروح فيها وليس بنافخ لأن الظاهر أن الصورة التي يقال فيها ما ذكر هي الصورة المجسمة ذات الظل التي لم تفقد عضوا لا تمش بدونه ، حتى تكون قابلة بذاتها لنفخ الروح فيها فيكون عجز المصور عن النفخ راجعا اليه لا لعدم قابلية الصورة للحياة أ هـ .

ومما يؤيد هذا الرأي ما جاء في الحديث عن الله تعالى : « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي فليخلقوا ذرة فليخلقوا شعيرة » فان خلق الله تعالى - كما هو مشاهد - ليس رسما على سطح بل هو خلق صور مجسمة ذات جرم كما قال تعالى : « هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ولا يمتكر على هذا المذهب الا حديث عائشة في احدى روايات الشيخين أنها اشترت غرفة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقالت :

يا رسول الله أتوب الى الله والى رسوله ماذا أذنبت ؟ فقال : ما بال هذه النمرقة ؟ فقالت : اشتريتها لك اتقعد عليها وتتوسدها ، فقال صلى الله عليه وسلم ان أصحاب هذه الصور يعذبون ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم ، ثم قال : ان البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة ، وزاد مسلم في رواية عن عائشة قالت : فأخذته فجعلته مرفقتين ، فكان يرتفق بهما في البيت » •

ولكن هذا الحديث يعارضه جملة أمور •

١ - أنه قد روى بروايات مختلفة ظاهرة التعارض ، بعضها يدل على أنه صلى الله عليه وسلم استعمل الستر الذي فيه للصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وبعضها يدل على أنه لم يستعمله أصلا •

٢ - أن بعض رواياته يدل على الكراهة فقط وإن الكراهة انما كانت لستر الجدران بالصور وذلك نوع ترف لا يرضاه ولهذا قال في رواية مسلم « ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين » •

قلت : منطوق الحديث عام في الكسوة سواء كانت مرقومة بصور أو غير مرقومة •

٣ - وحديث مسلم عن عائشة في الستر الذي فيه تمثال طائر وقوله صلى الله عليه وسلم : « جولى هذا فانى كلما رأيته ذكرت الدنية » لا يدل على الحرمة مطلقا •

٤ - أنه معارض بحديث القرام الذي كان في بيت عائشة أيضا وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم باماطته عنه لأن تصاويره تعرض له في صلاته قال الحافظ : وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة في النمرقة • فهذا يدل على أنه أقره وصلى وهو منصوب الى أن أمر بتزعه من أجل ما ذكر من رؤيته لصورته حالة الصلاة ولم يتعرض لخصوص كونها صورة ، وجمع الحافظ بينهما بأن الأول كانت تصاويره ذات أرواح وهذا كانت تصاويره من غير الحيوان • • ولكن يمكن على هذا الجمع حديث القرام الذي كان فيه تمثال طائر •

٥ - أنه معارض بحديث أبي طلحة الأنصاري الذي استثنى ما كان رقما في ثوب وقد قال القرطبي : « يجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة ، وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز ، وهو لا ينافي الكراهة » واستحسنه الحافظ ابن حجر .

٦ - أن راوى حديث النمرقة عن عائشة - وهو ابن أخيها القاسم ابن محمد بن أبي بكر - كان يجوز اتخاذ الصور التي لا ظل لها ، فمن ابن عون قال : دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة وفي بيته حجلة فيها تصاوير الفندس والعنقاء قال في الفتح : نقله ابن أبي شيبة عن القاسم ابن محمد بسند صحيح .

والقاسم بن محمد أحد الفقهاء السبعة في المدينة وكان من أفضل أهل زمانه وهو راوى حديث النمرقة ، فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استبجاز استعمالها .

وقال الشيخ بخيت في الجواب الشافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي عن الطحاوي من أئمة الصنعية قوله : « إنما نهى الشارع أولا عن الصور كلها وإن كانت رقما لأنهم كانوا حديثي عهد بعبادة الصور ، فنهى عن ذلك جملة ، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك أباح ما كان رقما في ثوب للضرورة إلى اتخاذ الثياب ، وأباح ما يمتن لأنه يأمن على الجاهل تعظيم ما يمتن وبقي النهي فيما لا يمتن » .

قال محمد نجيب المطيعي : إن النهي عن التصوير وعن اتخاذ آلات لضرب حفظ على المسلمين دينهم من اقتحام فن التصوير وفنون الطرب والغناء قدس الدين في مساجده وعباداته ، فبقى الاسلام بعباداته وشعائره منزها عن مظاهر الوثنية ، وهذا يرجع أول ما يرجع إلى هذه التحذيرات ، وهذه من حكم اللطيف الخبير والتصوير والنحت فانه يخرج عن بساطته وبراءته إلى شتى مظاهر الوثنية .

وخلاصة البحث أن أخذ الصورة بالفوتوغرافيا الذي هو عبارة

عن حبس الظل بالوسائط المملومة لأرباب هذه الصناعة ليس من التصوير المنهى عنه في شيء . لأن التصوير المنهى عنه هو ايجاد صورة وصنع صورة لم تكن موجودة ولا مصنوعة من قبل يضاهى بها حيوانا خلقه الله تعالى وليس هذا المعنى موجودا في أخذ الصورة بتلك الآلة ، وإن من منافع التصوير مالا ينكره أحد كالاستدلال منها على الخطرين والجرمين وكذلك حفظ صور المسافرين وأبناء السبيل ليستدل منها أهله وذووه على ما عساه يحدث من مفاجآت ، وإن كان النظر في المرأة مباحا ، وهو احداث صورة للمرء تتحرك بحركته وتسكن بسكونه ، فاذا أمكن اختراع آلة لتثبت صورة المرء في المرأة كان ذلك مباحا بناء على اباحة النظر في المرأة لأن جواز انعكاس الصورة زمنا ما يعطينا حق حق الجواز في انطباعها إذ لو حرم ذلك لحرم النظر في المرأة البتة ولم يقل به أحد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(باب عند الشهود)

فصل لا يقبل في الشهادة على الزنا اقل من اربعة انفس ذكور لقوله تعالى : « واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا الآية » وروى أن سعد بن عبادة قال يا رسول الله ارايت ان وجدت مع امرأتى رجلا امهله حتى آتى باربعة شهداء ؟ قال نعم وشهد على المفيرة بن شعبة ثلاثة ابو بكر ونافع وشبل بن معبد . وقال زياد رايت امسا تنبور ونفسا يعلو ورجلان كأنهما اذنا حمار لا ادرى ما وراء ذلك ، فجلد عمر رضى الله عنه الثلاثة ولم يجلد المفيرة ولا يقبل في اللواط الا اربعة لانه كالزنا في الحد فكان كالزنا في الشهادة فاما اتيان البهيمة فاننا ان قلنا انه يجب فيه الحد فهو كالزنا في الشهادة لانه كالزنا في الحد فكان كالزنا في الشهادة ، وان قلنا انه يجب فيه التعزير ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبى على بن خيران واختيار المزني رحمه الله انه يثبت بشاهدين لانه لا يلحق بالزنا في الحد فلم يلحق به في الشهادة (والثاني) وهو الصحيح انه لا يثبت الا باربعة لانه فرج حيوان يجب بالبلع فيه المقربة فاعتبر في الشهادة عليه اربعة كالزنا ونقصانه

عن الزنا في العقوبة لا يوجب نقصانه عنه في الشهادة كزنا الأمة ينقص عن زنا الحرة في الحد ولا ينقص عنه في الشهادة واختلف قوله في الاقرار بالزنا فقال في أحد القولين : يثبت بشاهدين لأنه اقرار فثبت بشاهدين كالاقرار في غيره (والثاني) انه لا يثبت الا بأربعة لأنه سبب يثبت به فعل الزنا فاعتبر فيه أربعة كالشهادة على القتل . وان كان المقر أعجميا ففي الترجمة وجهان (أحدهما) انه يثبت باثنين كالترجمة في غيره (والثاني) انه كالاقرار فيكون على قولين كالاقرار .

الشرح الآية ١٥ من سورة النساء ومعها الآيتان الرابعة

والخامسة من سورة النور سيأتي الكلام عليهما في اللغات والأحكام .
أما حديث سعد بن عبادة فقد أخرجه مسلم وأبو داود ومالك في موطئه وفي رواية مسلم وأبي داود « رأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقته ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال سعد : بلى والذي أكرمك بالحق » وفي رواية لمسلم : « كلا والذي بالحق ان كنت لأعاجله بالسيف فقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم » وعند أحمد في مسنده من حديث طويل وفيه أبو معشر نجيع وهو قال : « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد غيور وأما غير منه والله أغير مني قال رجل : على أي شيء يغار الله تعالى ؟ قال : على رجل مجاهد في سبيل الله يخالف الى أهله » .

أما خبر الشهادة على المغيرة فقد أخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي وأبو نعيم في المعرفة وأبو موسى في الذيل من طرق وعلق البخاري طرفا منه وأفاد الواقدي أن ذلك كان سنة سبع عشرة وكان المغيرة أسيرا يومئذ على البصرة فعزله عمر وولى أبا موسى الأشعري وأفاد البلاذري أن المرأة بها أم جميل بنت محجن بن الأقم الهلالية « وقيل ان المغيرة تزوج بها سرا وكان عمر لا يجيز فكاح السر ويوجب الحد على فاعله ، وهذا لم أره منقولا باسناد ، وان صح كان عذرا لهذا الصحابي .

أما اللغات فقولها (واللاتي) جمع التي وهو اسم مبهم للمؤنث وهو معرفة ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتكثير ، ولا يتم الا بصلته ، وفيه ثلاث لغات ، ويجمع أيضا (اللات) بحذف الياء وإبقاء الكسرة

و (اللاتى) بالهمز واثبات الياء (اللاء) بكسر الهمزة وحذف الياء
و (اللا) بحذف الهمزة فان جمعت الجمع قلت فى اللاتى • اللواتى • وفى
اللاتى : اللواتى • وقد روى عنهم (اللوات) بحذف الياء وابقاء
الكسرة • حكاه ابن الشجرى وأفاده القرطبى فى الجامع • قال الجوهري :
أنشد أبو عبيد :

من اللواتى والتى واللات زعمن أن قد كبرت لدات
واللوا باسقاط التاء وتصغير التى اللتى بالفتح والتشديد قال المعاج:
بعد اللتى واللتى والتى اذا علتها نفس تردت

وقوله : « رأيت استا » الأست العجز ، وقد يراد به حلقة الدبر ،
وأصلها أستة على وزن فعل بالتحريك يدل على ذلك أن جمعه أستاه مثل
جمل وأجمال • ولا يجوز أن يكون مثل جذع وقيل للذين يجمعان على
أفعال لأنك اذا زدت الهاء التى هى لام الفعل وحذفت العين قلت : سه
بالفتح قال الشاعر :

شألك قعين غثها وسمينها وأنت السه اذا ذكرت نصر
بقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس • قوله (تنبو) أى ترتفع
أراد هنا العجز دون حلقة الدبر •

اما الأحكام فان الحقوق على ضربين حقوق الله تعالى وحقوق
للادى ، فأما حقوق الله تعالى فعلى ثلاثة أضرب : ضرب لا يثبت الا بذريعة
شهود وهو حد الزنا ، لقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا بأربعة شهداء • الآية » فأخبر أنه لا يسقط حد القذف عن
القاذف الا بأن يأتى بأربعة شهداء على الزنا ، فدل على أن الزنا لا يثبت
بأقل من أربعة شهداء ، ولقوله تعالى : « واللاتى يأتين الفاحشة من
نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » الآية • فذكر الله تعالى ثبوت
الزنا بأربعة شهداء أوجب فيه حكما ثم نسخ ذلك الحكم ولم ينسخ
الشهادة فيه ، فبقى عدد الشهود على مقتضى الآية • ولحديث أبى هريرة

وغيره « أن سعدا قال : يا رسول الله أرأيت لو وجدت مع امرأتى رجلا فأمله حتى أتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم » فثبت أنه لا يثبت الا بأربعة شهداء ، ولأن الزنا لا يتم الا من نفسين فتصير كالشهادة على فعلين فاعتبر فيه أربعة أنفس ، ولا مدخل للنساء في الشهادة بذلك . وحكى عن عطاء وحماد بن أبى سليمان أنهما قالوا : يجوز ثلاثة رجال وامرأتان . دليلنا قوله تعالى : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » والهاء بعد الثلاثة الى العشرة انما تدخل في عدد المذكر دون المؤنث . وروى عن الزهري أنه قال : مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده رضى الله عنهما ألا تقبل شهادة النساء في الحدود . وأما اللواط فلا يثبت الا بأربعة شهداء . وقال أبو حنيفة : يثبت بشاهدين ، وبه ، ذلك على أصله أن اللواط لا يوجب الحد .

دليلنا أن الله تعالى سماه فاحشة لقوله تعالى : « أتأتون الفاحشة » وأثبت أن الفاحشة لا تثبت الا بأربعة شهداء بقوله تعالى : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم » ولا تأتين على أصلنا وأنه يوجب الزنا وأغلظ منه ، فلم يثبت الا بأربعة كالزنا . وأما اتیان البهيمة فان قلنا : ان الواجب فيه القتل أو حد الزنا لم يثبت الا بأربعة شهود كحد الزنا . وإن قلنا : ان الواجب فيه التعزير ففيه وجهان (أحدهما) لا يثبت الا بأربعة لأنه فرج حيوان يجب بالايلاج فيه العقوبة ، فاعتبر في الشهادة عليه أربعة كالزنا (والثاني) أنه يثبت بشاهدين لأنه لا يلحق بالزنا في الحد فلم يلحق به الشهادة . والأول أصح .

(القسم الثاني) من حقوق الله تعالى هو حد الضر والقتل في المحاربة والردة فلا يثبت الا بشاهدين لأنه يتم به من فرد فجاز اثباته بشهادة رجلين بخلاف الزنا .

(القسم الثالث) هو الاقرار بالزنا وفيه قولان (أحدهما) يثبت بشاهدين لأنه اثبات اقرار فقبل من اثنين كالاقرار بسائر الحقوق (والثاني) لا يثبت الا بأربعة لأنه سبب يثبت به حد الزنا فاعتبر فيه أربعة شهود كالشهادة على الفعل ، وان كان المقرأ عجميا ففي عدد

المرجعين عنه وجهان بناء على القول في الاقرار في الزنا ولا تدخل لشهادة النساء في هذين لما ذكرناه من حديث الزهري .

فروع تقبل الشهادة على حقوق الله مثل الزنا وشرب الخمر والقتل في المحاربة والردة من غير دعوى لأن الحق لله تعالى وليس هناك مدع . وإذا شهد أربعة على الزنا بعد تطاول الزمان من وقت الزنا إلى وقت الشهادة قيلت شهادتهم . وقال أبو حنيفة : لا تقبل . دليلنا قوله تعالى : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الآية ولم يفرق ، ولأنه حق يثبت بالشهادة على القول فوجب أن يثبت مع تطاول الزمان كسائر الحقوق .

فروع وإذا شهد أربعة على الزنا وجب الحد على المشهود عليه سواء شهدوا في مجلس واحد أو في مجالس . وقال أبو حنيفة : إذا شهدوا في مجالس لم يثبت الزنا وكانوا قدفة ، وحد المجلس عنده ما دام الحاكم جالساً وإن طال جلوسه . دليلنا قوله تعالى : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الآية ولم يفرق ، ولأن كل حق يثبت بالشهود إذا شهدوا به في مجلس ثبت . وإن شهدوا به في مجالس كسائر الحقوق — فإن شهد أربعة بالزنا ثم غابوا أو ماتوا قبل الحكم بشهادتهم — جاز للحاكم أن يحكم بشهادتهم . وقال أبو حنيفة : لا يجوز الحكم بشهادتهم .

دليلنا أن كل شهادة جاز للحاكم أن يحكم بها مع حضور الشهود جاز مع موتهم وغيبتهم كسائر الشهادات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن شهد ثلاثة بالزنا ففيه قولان (أحدهما) أنهم قدفوه ويحدون وهو أشهر القولين ، لأن عمر رضي الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة وروى ابن الوصي « أن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا وقال الرابع رأيتهما في ثوب واحد فإن كان هذا زناً فهو ذلك ، فجلد على بن أبي طالب رضي الله عنه الثلاثة وعزر الرجل والمرأة » ولأننا

لو لم نوجب الحد جعل القذف بلفظ الشهادة طريفا الى القذف (والقول الثاني) أنهم لا يحدون لأن الشهادة على الزنا أمر جائز فلا يوجب الحد كسائر الجائزات ولأن إيجاب الحد عليهم يؤدي الى أن لا يشهد أحد بالزنا خوفا من أن يقف الرابع عن الشهادة فيحصلون فتبطل الشهادة على الزنا وأن شهد أربعة على امرأة بالزنا وإحدهم الزوج ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي إسحق وظاهر النص أنه يحد الزوج قولا واحدا لأنه لا تجوز شهادته عليها بالزنا فجعل قاذفا ، وفي الثلاثة قولان (والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أن الزوج كالثلاثة لأنه أتى بلفظ الشهادة فيكون على القولين •

الشرح لم أعثر على خبر أو أثر ابن الوصي هذا •

أما الأحكام فإذا شهدوا على الزنا ولم يتم العدد فإن شهد على الزنا ثلاثة أو أقل لم يجب حد الزنا على المشهود عليه ، وفي الشهود قولان (أحدهما) أنهم ليسوا بقذفة ، ولا يفسقون ولا ترد به شهادتهم ولا يحدون لقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » الآية فذكر الله تعالى القاذف وبين حكمه ، وإذا لم يأت بأربعة شهداء جلد ثمانين جلدة وكان فاسقا وردت شهادته ، وهذه الآية لا تتناول الشاهد في الزنا لأنه قد لا يحد ولا يفسق ولا ترد شهادته وأن لم يأت بأربعة شهداء ، وهو إذا أتى بثلاثة شهداء معه ، فدل على أنه ليس بقاذف إذ لو كان قاذفا لما خالف سائر القذفة ، ولأنه أضاف الزنا إليه بلفظ الشهادة عند الحاكم فلم يكن قاذفا كما لو تم عدد الأربعة ، ولأننا لو قلنا : يجب عليهم الحد إذا لم يتم العدد لأدى الى ألا تقام الشهادة على الزنا أصلا ، لأن الشهود لا يمكنهم التلطف بالشهادة على الزنا دفعة واحدة ، وإنما يشهد واحد بعد واحد وكل واحد منهم يتوقف عن الشهادة خوفا من ألا يتم العدد ، فيجب عليهم الحد وإذا كان ذلك يقضي الى هذا لم يصح (والقول الثاني) أنهم قذفة ويجب عليهم حد القذف ويفسقون وترد شهادتهم وهو المشهور من المذهب وبه قال مالك وأبو حنيفة لما روى أن أربعة حضروا عند علي رضي الله عنه ليشهدوا على رجل بالزنا فصرح ثلاثة منهم بالشهادة بالزنا عليه ولم يصرح الرابع بل قال : « رأيته في ثوب واحد ، فإن كان

هذا زنا فهو زان ، فجلد على رضى الله عنه الثلاثة الذين صرحوا بالشهادة بالزنا وعزر الرجل والمرأة » ولم تصح عندي هذه الرواية وابن الوصي لعله ابن وهب فصحف .

ورواية « أن المغيرة بن شعبة استخلفه عمر على البصرة فكان نازلا في سفل دار وكان أبو بكر ونافع ومعبد وزياد في علو الدار فهبت الريح وفتحت الأبواب ورفعت الستر فأروا المغيرة بين رجلى امرأة ، فلما كان من الغد تقدم المغيرة ليصلى بهم فأخره أبو بكر وقال : تنج عن مصلانا فكتب بذلك الى عمر فأشخص عمر رضى الله عنه المغيرة اليه والشهود فلما قدموا على عمر شهد أبو بكر ونافع ومعبد على المغيرة بالزنا ، وصرخوا ، فلما أراد زيادة أن يشهد قال عمر : هذا رجل شاب ولا يشهد الا بحق ان شاء الله فقال زياد : أما زنا فلا أشهده ، ولكنى رأيت أمرا منكرا قبيحا ، رأيت استا تنبو ونفسا يعلو ورجلين كأنهما أذفا حمار ولا أدري ما وراء ذلك . فقال عمر : الله أكبر وجلد الثلاثة الذين صرحوا بالزنا » وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضى الله عنهم ولم ينكر عليه أحد .

ولأنهم أدخلوا المغيرة عليه باضافة الزنا اليه بسبب لم يسقطوا به احصانه فجاز أن يجب عليهم الحد كما لو قذفوه صريحا . وقولنا : بسبب لم يسقطوا به احصانه احترازا من العدد اذا تم ، ولأننا لو لم نوجب عليهم الحد لجعلت الشهادة بالزنا طريقا الى القذف ، لأنه يؤدي الى أن الانسان يقذف انساا بالزنا ولا يجب عليه الحد حتى ولو شهد عليه عند الحاكم ، ولا سبيل الى ذلك شرعا .

فان قيل : فالصحابه كلهم عدول لا فاسق فيهم ولا بد ها هنا من تفسق المغيرة أو الشهود عليه .

(الجواب) أنا لا قطع بنفسق أحدهم لأنه يجوز أن يكون المغيرة — على ما ألمح اليه الحافظ فى التلخيص — قد تزوج هذه المرأة سرا فلما رآه قالوا : هذه زوجتك ؟ قال : لا خوفا . من عمر أن يجلده لأن عمر

كان يجلد من تزوج سرا . والمغيرة أراد ما تزوجها ظاهرا وحمل الشهود الأمر على الظاهر أن الفعل بامرأة ليست بزوجة ، وهذا لا يكون الا زنا .

لعل له عذرا وأنت تلوم

فسرع وان شهد أربعة على امرأة بالزنا وأحدهم الزوج فان شهادة الزوج لا تقبل عليها . ولا يجب عليها الحد . وهل يجب حد القذف على الشهود الثلاثة غير الزوج ؟ على القولين . وأما الزوج فاختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : فيه قولان ، لأنه أضاف الزنا إليها بلفظ الشهادة فهو كالثلاثة ، ومنهم من قال : يجب عليه الحد قولاً واحداً ، لأنه ممن لا تقبل شهادته عليها ، فهو كما لو قذفها صريحا .

فسرع وان شهد أربعة على رجل بالزنا فرد الحاكم شهادة أحدهم فان الحد لا يجب على المشهود عليه بالزنا لأن عدم العدالة كعدم العدد ، وهل يجب الحد على الثلاثة المدلول ؟ ينظر في الرابع الذي ردت شهادته فان ردت بسبب ظاهر كالصغر والرق والكفر والأنوثة ففى الحد عليهم قولان ، لأنهم مقرطون في الشهادة معه . قال الشيخ أبو حامد : وينبغي أن يجب الحد على الرابع مع هذه الأسباب قولاً واحداً ، لأنه لما شهد مع علمه أنه لا يقبل فكأنه قصد قذفه صريحا ، فان ردت شهادته بأمر خفي بأن كان عدلا في الظاهر فلما بحث الحاكم حاله وجده فاسقا في الباطن ففى وجوب الحد على الثلاثة طريقان من أصحابنا من قال : فيهم قولان لأن العدالة الباطنة معتبرة كالعدالة الظاهرة ، ومنهم من قال : لا يجب عليهم الحد قولاً واحداً ، لأنهم غير مقرطين في الشهادة ، لأن العدالة الباطنة لا يعملها الا الحاكم عند البحث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان شهد أربعة على رجل بالزنا فرد الحاكم شهادة أحدهم ، فان كان بسبب ظاهر بأن كان عبداً او كافراً او مظاهراً بالفسق كان كما لو لم يتم العدد ، لأن وجوده كعدمه . وان كان بسبب خفي

كالفسق الباطن ففيه وجهان (أحدهما) أن حكمه حكم ما لو نقص بالعدد ، لأن عدم المدالة كعدم العدد (والثاني) أنهم لا يحدون قولاً واحداً ، لأنه إذا كان الرد بسبب في البطن لم يكن من جهتهم تفريط في الشهادة ، لأنهم معذورون فلم يحدوا ، وإذا كان بسبب ظاهر كانوا مفرطين فوجب عليهم الحد وإن شهد أربعة بالزنا ورجع واحد منهم قبل أن يحكم بشهادتهم لزم الرجوع حد القذف ، لأنه اعترف بالقذف . ومن أصحابنا من قال : في حده قولان لأنه أضاف الزنا إليه بلفظ الشهادة ، وليس بشيء وأما الثلاثة فالمنصوص أنه لا حد عليهم قولاً واحداً لأنه ليس من جهتهم تفريط ، لأنهم شهدوا والعدد تام ، ورجوع من رجع لا يمكنهم الاحتراز منه . ومن أصحابنا من قال : في حدهم قولان ، وهو ضعيف ، فإن رجعوا كلهم وقالوا : تعمدنا الشهادة وجب عليهم الحد . ومن أصحابنا من قال : فيه قولان ، وليس بشيء وإن شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد أربع نسوة أنها بكر ، لم يجب عليها الحد ، لأنه يحتمل أن تكون البكارة أصلية لم تزل ، ويحتمل أن يكون عائدة لأن البكارة تعود إذا لم يبالغ في الجماع ، فلا يجب الحد مع الاحتمال ، ولا يجب الحد على الشهود لأننا إذا درأنا الحد عنها لجواز أن تكون البكارة أصلية وهم كاذبون وجب أن ندرا الحد عنهم لجواز أن تكون البكارة عائدة وهم صادقون .

فصل وبثب المال وما يقصد به المال كالبيع والإجارة والهبة والوصية والرهن والقسمان بشاهد وامرأتين لقوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فنص على ذلك في السلم وقسنا عليه المال وكل ما يقصد به المال .

فصل وما ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال كالنكاح والرجعة والطلاق والعنق والوكالة والوصية إليه وقتل العمد والحدود سوى حد الزنا ، لا يثبت إلا بشاهدين ذكرين لقوله عز وجل في الرجعة : « واشهدوا ذوى عدل منكم » ولما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » وعن الزهري أنه قال : « جرت السنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود » فدل النص على الرجعة والنكاح والحدود وقسنا عليها كل ما لا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال ، وإن انفق الزوجان على النكاح واختلعا في الصداق ثبت الصداق بالشاهد والمرأتين ، لأنه أثبت مال . وإن ادعت المرأة الخلع وانكر الزوج لم يثبت إلا بشهادة رجلين ، وإن ادعى الزوج الخلع وانكرت المرأة ثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، لأن

بينه المرأة لاثبات الطلاق وبينه الرجل لاثبات المال . وان شهد رجل وامرأتان بالسرقة ثبت المال دون القطع . وان شهد رجل وامرأتان بقتل العمد لم يثبت القصاص ولا الدية ، والفرق بين القتل والسرقة ان قتل العمد في أحد القولين يوجب القصاص ، والدية بدل عنه ، تجب بالعفو عن القصاص . واذا لم يثبت القصاص لم يثبت بدله وفي القول الثاني يوجب احد البديلين لا بعينه ، وانما يتغير بالاختيار . فلو اوجبنا الدية دون القصاص اوجبنا معينا وهذا خلاف موجب القتل ، وليس كذلك السرقة ، فانها توجب القطع والمال على سبيل الجمع وليس احدهما بدلا عن الآخر فجاز ان يوجب احدهما دون الآخر .

الشرح قوله تعالى : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » في هذه الآية بحث واف في كتاب الطلاق ، ومحل الشاهد هنا في « ذوى عدل » قال الحسن البصرى : « من المسلمين » وعن قتادة « من أحراركم » وذلك يوجب اختصاص الشهادة على الرجعة بالذكور دون الاثبات لأن « ذوى » يذكر ، ولذلك قال جمهور العلماء لا مدخل للنساء فيما عدا الأموال .

اما الأحكام فاذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجع واحد منهم قبل أن يحكم بشهادتهم ، لم يلزم المشهود عليه حد الزنا ، لأن البينة عليه بالزنا لم تتم وهل يجب حد القذف على الراجع ؟ اختلف أصحابنا فيه فقال القاضى أبو الطيب فيه قولان لأنه أضاف بالزنا اليه بلفظ الشهادة عند الحاكم . وقال أكثر أصحابنا يجب عليه الحد قولاً واحداً وهو الأصح ، لأنه ان قال : عملت الى الشهادة فقد اعترف بالقذف ، وان قال : أخطأت فهو مفرط كاذب .

وأما الثلاثة لم يرجعوا فالمنصوص أنهم لا يحدون . ومن أصحابنا من قال في وجوب الحد عليهم قولان . قال الشيخ أبو حامد : وينبغي ألا يحكى هذا لأنه لا شيء . وان رجعوا كلهم وجب عليهم الحدة قولاً واحداً . ومن أصحابنا من قال : فيهم قولان والأول أصح . وان شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد أربع نسوة . أنها بكر لم يجب الحد على المرأة . وقال مالك رحمه الله : يجب عليه الحد . دليلنا أنه يحتمل أن البكارة أصلية ، وذلك شبهة في سقوط الحد عنها ولا يجب

الحمد على الشهود لجواز أن تكون البكارة عائدة ، وذلك شبهة في
دبره الحمد عنهم والله أعلم .

فرع تنقسم حقوق الآدميين الى ثلاثة أقسام (أحدها)
ما هو مال والمقصود منه المال مثل البيع والرهن والضمان والغصب
والشفعة والعارية والاجارة والوصية وما أشبهه ، فهذا يثبت بشاهدين
أو شاهد وامرأتين لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين
الى أجل مسمى فاكتبوه » الآية . والدين المؤجل لا يكون الا الثمن
في البيع ، والمسلم فيه ، والأجرة والصدق ، وعوض الخلع ، وإذا
ثبت ذلك في الدين ثبت في غيره من المال .

(القسم الثاني) ما ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه
الرجال كالنكاح والرجعة والطلاق والعتاق والوكالة والوصية اليه وقتل
العمد والحدود وما أشبه فلا يثبت الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد
وامرأتين ، وبه قال الزهري والنخعي ومالك رحمهم الله تعالى ، وقال
أبو حنيفة : النكاح يثبت بشاهد وامرأتين . وقد مضى الدليل عليه
وقال الحسن البصري : لا يثبت القصاص في النفس الا بأربعة . دليلنا
أنه أحد نوعي القصاص حيث يثبت بالشاهدين كالقصاص في الطرف .

فرع وان اتفق الزوجان على النكاح واختلفا في الصداق
فانه يثبت بالشاهد والمرأتين لأنه مال ، وان ادعت المرأة الخلع وأنكر
الزوج لم يثبت الا بشاهدين لأنه ليس بمال وان ادعى الزوج الخلع
وأنكرت المرأة ثبت ما ادعاه الزوج عليها بشاهد وامرأتين لأنه يدعى
المال .

فرع وان ادعى العبد على سيده أنه كاتبه وأنكر السيد لم
يحكم عليه بشاهد وامرأتين لأنه يتضمن العتق ، وان اتفقا على الكتابة
واختلفا في قدر المال أو ادعى المكاتب أنه قد ادعى النجم الأخير
أو أبراه منه وأنكر السيد ثبت ذلك بالشاهد والمرأتين لأنه شهادة
على المال . وان ادعى المكاتب أنه أدى النجم الأخير أو أبراه منه وأنكر

فأقام المكاتب على ذلك شاهدا وامرأتين فقيه وجهان (أحدهما) يحكم بذلك لأنها شهادة على المال (والثاني) لا يحكم بذلك لأنه في الحقيقة شهادة على العتق .

فروع وإن ادعى على رجل أنه سرق منه نصيبا من حرز مثله ممن يقطع بسرقة ماله وأفكر السارق فأقام عليه شاهدا وامرأتين لم يجب على السارق قطع لأنه ليس بمال ، ويحكم على السارق بالمال المشهود به . وحكى المسعودي قولا آخر أنه يحكم عليه بالمال كما يحكم عليه بالقطع ، والمشهور هو الأول ، لأن هذه البيئة ، تعلق بها حكمان : القطع والعزم ، وقد انفرد الغرم على القطع ، وهو إذا سرق من مال أبيه ، فإن ادعى رجل على رجل أنه غصب منه مالا فأفكر وحلف المدعى عليه بطلاق امرأته أنه ما غصب منه ، وأقام المدعى شاهدا وامرأتين قال الشافعي : فإنه يحكم للمدعى بالمال الذي شهد به الرجل والمرأتان ، ولا يحكم على المدعى عليه بالطلاق ، ولأنه ليس بمال قال أبو العباس ، هذا إذا حلف بطلاق امرأته قبل ثبوت الصب ، فأما إذا أقام المدعى شاهدا وامرأتين أنه غصب منه ثم حلف المدعى عليه . مرأته أنه ما غصب منه فإنه يحكم عليه بالطلاق ، ولأننا قد حكمنا عليه بالنصب قبل الطلاق فإذا حلف حكمنا عليه بالحث .

فروع وإن ادعى على رجل قتلا يقتضي القود فأفكر المدعى شاهدا وامرأتين لم يثبت القصاص ولا الدية ، فإن قيل : فهلا أوجبتم الدية كما قلتم فيمن أقام شاهدا وامرأتين أنه سرق منه نصيبا أنه لا يجب عليه القطع ويجب عليه الغرم ؟ قلنا : الفرق بينهما أنه الشهادة بالسرقه توجب القطع والغرم على سبيل الجمع ، فإذا كانت البيئة مما لا يثبت به القطع بقي الغرم والجناية التي يجب بها القود في أحد القولين والأرض بدل عنه (والثاني) يجب أحدهما لا بعينه وإنما يجب أحدهما بالاختيار فلو أوجبنا الدية أوجبنا في العمد حقا معينا ، وهذا خلاف مقتضى الجناية التي يجب بها القود . وإذا ادعى

عليه جناية لا يجب بها القصاص وإنما يجب بها المال كقتل الخطأ وعمد الخطأ وقتل المسلم للكافر وما أشبه ذلك ، فإن ذلك يثبت بالشاهد والمرأتين لأنه مال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يقبل في موضحة العمد الا شاهدان ذكران لأنها جناية توجب القصاص وفي الهاشمة والمنقلة قولان أحدهما أنه لا يثبت الا بشاهدين ذكرين لأنها جناية تتضمن القصاص والثاني أنها تثبت بالشاهد والمرأتين لأن الهاشمة والمنقلة لأقصاص فيهما وإنما القصاص في فمئهما فثبت بالشاهد والمرأتين فعلى هذا يجب أرش الهاشمة والمنقلة ولا يثبت القصاص في الموضحة وإن اختلف السيد والمكاتب في قدر المال أو صفته أو أدائه ففيه بالشاهد والمرأتين لأن الشهادة على المال وإن أففى الى العتق الذى لا يثبت بشهادة الرجل والمرأتين كما تثبت الولادة بشهادة النساء . وإن أففى الى النسب الذى لا يثبت بشهادتهن .

الشرح الأحكام . قلنا : أنه إذا ادعى عليه جناية لا يجب بها القصاص ، وإنما يجب بها المال كقتل الخطأ وعمد الخطأ وقتل المسلم للكافر وما أشبه ذلك فإن ذلك يثبت بالشاهد والمرأتين لأنه مال وهل تثبت في الهاشمة والمنقلة بالشاهد والمرأتين ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يثبتان لأنها شهادة تتضمن اثبات الموضحة والموضحة يثبت فيها القصاص فانها لا تثبت بالشاهد والمرأتين (والثاني) يثبتان لأنه لا قصاص فيهما وإنما القصاص في ضمهما .

فصل وإن ادعى على رجل أنه برحه جراحة يثبت بها القصاص أو قتل وليه قتل يثبت به القصاص فأفكر المدعى عليه وقال المدعى : قد عفوت عن القصاص وأقام على الجناية شاهدا وامرأتين . قال في الأم : فإنه لا يحكم له بهذه الشهادة لأن عفوه عن القصاص كلاً عفوه ، لأنه عفا عنه قبل ثبوته ، وإذا لم يصح عفوه فهو مدع جناية تقتضى القصاص فلم تثبت بالشاهد والمرأتين .

فرع إذا رمى رجل رجلاً بسهم فأصابه ونفذ فيه السهم

فأصاب رجلا وقتله ، فادعى ولى الرجلين على الرامى أنه قتلها وأقام عليه شاهدان وامرأتين فان كانت الدعوى عليه على الأول جناية لا تقتضى القود ، فان الجنايتين على المقتولين خطأ مثبتتان بالشاهد والمرأتين ، ولكن اذا شهد له الرجل والمرأتان كان ذلك لوثا فثبت به الايمان فى جنبه الوالى . وأما الجناية على الثانى فالمنصوص فى الأم أنها جناية خطأ فيقضى فيها بالشاهد والمرأتين . وحكى ابن الصباغ قولاً آخر أنها لا تثبت الا بعد ثبوت جنايته على الأول لأنها جناية واحدة ، فلا يثبت بعضها دون بعض ، والأول أصح لأن الجناية على الثانى خطأ محض ففى فيها بالشاهد والمرأتين والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن كان فى يد رجل جارية لها ولد فادعى رجل انها أم ولده ولدها منه وأقام على ذلك شاهدا وامرأتين قضى له بالجارية لأنها مملوكة ففى فيها بشاهد وامرأتين واذا ماتت عتقت باقراره ، وهل يثبت نسب الولد وحرية ؟ فيه قولان (أحدهما) انه لا يثبت لأن النسب والحرية لا تثبت بشاهد وامرأتين ، فيكون الوالد باقيا على ملك المدعى عليه (والقول الثانى) انه يثبت لأن الولد نماء الجارية ، وقد حكم له الجارية فحكم له بالولد ، فعلى هذا يحكم بنسب الولد وحرية لأنه اقر بذلك ، وان ادعى رجل ان العبد الذى فى يد فلان كان له وأنه اعتقه وشهد له شاهد وامرأتان فقد اختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال فيه قولان (أحدهما) أنه لا يحكم بهذه البينة لأنها تشهد له بملك متقدم فلم يحكم بها كما لو ادعى على رجل عبدا وشهد له شاهد وامرأتان انه كان له (والثانى) أنه يحكم بها لأنه ادعى ملكا متقدما وشهدت له البينة فيما ادعاه ومن اصحابنا من قال : يحكم بها قولاً واحدا والفرق بينه وبين المسئلة قبلها ان هناك لا يدعى ملك الولد وهو يقر أنه حر الأصل فلم يحكم بينته فى أحد القولين وههنا ادعى ملك العبد وأنه اعتقه فحكم بينته .

الشرح الأحكام : اذا كان فى يد رجل جارية لها ولد فادعى رجل أنها مملوكة استولدها فى ملكه هذا الولد فأكثر المدعى عليه وأقام المدعى شاهدا وامرأتين فانه يحكم له بالجارية لأن أم الولد فى حكم المملوكة ، بدليل أنه يجوز له وطؤها واستخدامها واجارتها وترد اليه وبحكم بأنها أم ولد له فتمتق بموته . وأما الولد فانه لا يدعى ملكه ،

وانما يدعى حريته وثبوت نسبه منه . وهل يحكم بذلك بالشاهد والمرأتين ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يحكم بذلك لأن الحرية والنسب لا يثبتان بالشاهد والمرأتين فعلى هذا يكون باقيا على ملك المدعى عليه (والثانى) يحكم بذلك وهو اختيار المزنى ، لأنه قد حكم بملك الجارية والولد من نمائها ، ومن ثبت له ملك عين حكم له بنمائها

وان ادعى رجل أن العبد الذى فى يد فلان كان له وأنه كان قد اعتق وأفكر من هو يده فأقام المدعى بذلك شاهدا وامرأتين فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) لا يحكم بهذه الشهادة لأنها شهادة بملك متقدم فلم يقبل كما لو ادعى ملك عين وأقام بينة أنها كانت له (والثانى) يحكم بها لأن البينة شهدت موافقة لدعواه فحكم بها ويفارق اذا ادعى ملك العين فى الحال وشهدت له البينة أنها كانت ملكا له فان البينة لم تشهد موافقة لدعواه .

ومنهم من قال : يحكم بها ها هنا قول واحد ، وهو المنصوص فى المختصر . واحتج بها المزنى على ما اختاره فى الأولى . والفرق بينهما وبين الأولى أنه ها هنا ادعى أن العبد كان ملكا له ، وانما قد اعتقه فحكم فيه بالشاهد والمرأتين وفى التى قبلها لم يدع ملك الولد وانما ادعى حريته ونسبه فلم يحكم بالشاهد والمرأتين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال من الولادة والرضاع والميئون التى تحت الثياب شهادة النساء منفردات لأن الرجال لا يطلعون عليها فى العادة فلو لم تقبل فيها شهادة النساء منفردات بطلت عند التجاحد ولا يثبت شيء من ذلك الا بتعدد لأنها شهادة فاعتبر فيها العدد ولا يقبل اقل من أربع نسوة لأن اقل الشهادات رجلان وشهادة امرأتين شهادة رجل والدليل عليه قوله تعالى : « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فأقام المرأتين مقام الرجل وروى عبد الله بن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب على لب منكن قالت امرأة : يا رسول الله ما ناقصات العقل والدين ؟ قال اما نقصان العقل فشهادة امرأتين كشهادة رجل فهذا نقصان

العقل واما نقصان الدين فان احداً من تمكث الليالي لا تصلي وتفطر في شهر رمضان فهذا من نقصان الدين « فقبل فيها شهادة الرجلين وشهادة الرجل والمرأتين لانه اذا اجيز شهادة النساء منفردات لتعذر الرجال فلان تقبل شهادة الرجال والرجال والنساء اولى وتقبل في الرضاع شهادة المرضعة لما روى عقبه بن الحارث انه « تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب فجاءت امرأة سوداء فقالت قد أرضعتكما فجئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال كيف وقد زعمت انها أرضعتكما فنهاه عنها « ولانها لا تجز بهذه الشهادة نفعا الى نفسها ولا تدفع عنها ضررا ولا تقبل شهادة المرأة على ولادتها لانها تثبت لنفسها بذلك حقا وهو النفقة وتقبل شهادة النساء منفردات على استهلال الولد وانه بقي متاملا الى ان مات وقال الربيع رحمه الله : فيه قول آخر انه لا يقبل الا شهادة رجلين والصحيح هو الاول لأن الغالب انه لا يحضرها الرجال »

الشرح قد ذكرنا أن حقوق الآدميين على ثلاثة أقسام ومضى الكلام على قسمين وبقي الكلام على القسم الثالث وهو ما ليس بمال ، ولا المقصود منه المال ، ولا يطلع عليه الرجال وهو مثل الرضاع والولادة واستهلال الولد وعيوب النساء تحت الثياب كالارتق والقرن . فهذا كله وما أشبهه يثبت بشاهدين أو بشاهد وامرأتين أو بأربع نسوة مفردات ، وبه قال أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى : يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات دليلنا أن الرجال لا يطلعون على ذلك في العادة ، فلو لم يقبل فيه شهادة النساء مفردات لبطل . والدليل على أن شهادة النساء مفردات تقبل في الرضاع أنها شهادة على عورة يثبت بها تحريم ، فقبل فيها شهادة النساء مفردات كالولادة وفيه احتراز من الشهادة على الزنا ، وكل موضع تقبل به شهادة النساء مفردات فاختلف أهل العلم في عددهن فمذهبنا أنه لا يقبل الا من أربع نسوة عدول وبه قال عطاء . وقال عثمان البتي : قبل من ثلاث . وقال مالك رحمه الله والأوزاعي : قبل شهادة الواحدة في الرضاع لما روى عقبه بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب فجاءت امرأة سوداء فذكرت أنها قد أرضعتكما فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كيف شهدت السوداء أنها قد أرضعتكما » .

دليلنا قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » الآية قَالَ صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدى لب منك فقالت امرأة : يا رسول الله ما ناقصات العقل والدين ؟ أما ناقصات العقل فشهادة امرأتين بشهادة رجل ، وأما نقصان الدين فإنها تمكث نصف دهرها لا تصلى ، فأخبر الله ورسوله أن شهادة اثنتين بشهادة رجل ، وقد ثبت أن هذه الحقوق لا تقبل فيها من الرجال الا رجلا فثبت ألا يقبل فيها من النساء الا أربع .

وأما الخبر الذى احتج به لابن عباس رضى الله عنهما فإنما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بترك المرأة استحبابا لا وجوبا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « كيف وقد شهدت السوداء » أى اترك ذلك كيف وقد انضاف الى ما قلت ذلك من الترك شهادة السوداء ، أو لو أمره بتركها موجبا لقال : اتركها لأن السوداء قد شهدت بأنها أرضعتكما .

فروع فإن شهدت المرضعة بأنها أرضعت طفلا مع ثلاث نسوة معها وهن عدول حكم بكونه أبنا لها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كيف وقد شهدت السوداء فسامها شهادة ولأنها لا تجزى بهذه الشهادة الى نفسها فعا ولا تدفع عنها ضررا فقبلت . هذا قتل أصحابنا المراقين . وقال الخراسانيون : ان شهدت المرضعة على أنها أرضعته طفلا - فإن ادعت أجره - لم تقبل ، وان لم تدع أجره نظرت - فإن شهدت على فعل نفسها بأن قالت : أشهد أنى أرضعتكما - لم تقبل لأنها تشهد على فعل نفسها ، وان قالت : أشهد بأنها ارتضعا منى قبلت شهادتها

فروع اذا تزوج الرجل امرأة واتفقا على أن بينهما رضاعا يحرم انفسخ النكاح ، فإن كان قبل الدخول وجب لها نصف المسمى وان كان بعد الدخول وجب لها المسمى ، وان أقام عليها بينة بالرضاع - فإن كان قبل الدخول - فلا شيء لها عليه ، وان كان بعد الدخول قال أصحابنا : حكم لها بمهر مثلها ، ويحتمل وجه آخر أنه يحكم لها بأقل الأمرين من المسمى أو مهر المثل ، لأن مهر المثل ان كان أقل لم يحكم بأكثر منه لأنها

قد حكمنا ببطلان النكاح . وان كان المسمى أقل لم يحكم لها بأكثر منه لأنها لا تدعيه ، وان أقام الزوج عليها ابنتها أو أمها قبلها لأنهما شهدان عليهما . وان ادعت الزوجة رضاعا يحرم وأنكر الزوج ولا بينة فالتقول قوله مع يمينه ، فإذا حلف لم يحكم بانفساخ النكاح عليه .

قال المسعودي : ويحلف الزوج أنه لا يعلم أن بينهما رضاعا ، فان نكل ردت اليمين عليها وتحلف على البت والقطع

فروع كل حق يثبت بالشاهد والمرأتين فانه يثبت بالشاهد ويمين المدعى وبه قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم وأبو سلمة بن عبد الرحمن والشعبي وشريح وفقهاء المدينة وربيعة ومالك وأحمد واسحق رحمهم الله وقال النخعي والزهري وابن شبرمة والأوزاعي والنوري وأبو حنيفة وأصحابه لا يقضى بالشاهد واليمين بحال .

دليلنا ما روى عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد مع اليمين قال عمرو بن دينار : وكان ذلك في الأموال . وروى على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشهادة الشاهد الواحد مع يمين صاحب الحق .

وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن أقضى باليمين مع الشاهد » . ولأنه أحد المتداعين فجاز أن يثبت اليمين في جنبه ابتداء كالمدعى عليه .

فروع وان ادعى مالا أو ما المقصود منه المال ، وأقام على ذلك أربع نسوة مفردات لم يحكم له بذلك بلا خلاف ، وان أقام امرأتين وأراد أن يحلف معهما لم يكن له ذلك . وقال مالك : له ذلك ، دليلنا أنها بينة لا تقبل في النكاح فلم تقبل مع اليمين كالنساء مفردات

قال المسعودي في الإبانة كما نقل ذلك صاحب البيان عنه^(١) : وكيفية
اليمن مع الشاهد أن يحلف المدعى أن شاهده لصادق وأنه لحق .

فروع وإن ادعى عليه أنه قطع يده من الساعد عمدا فأفكر
وأقام عليه شاهدا وأراد أن يحلف معه فحكى ابن الصباغ فيها وجهين
(أحدهما) وهو للشيخ أبي حامد أن له أن يحلف ويحكم له بما ادعاه
لأنها جناية لا قصاص فيها فهي كالجائفة (والثاني) وهو للقاضي أبي الطيب

(١) قال الشيخ ابن الصلاح : كل ما يوجد في كتاب البيان للعمرائي
منسوبا إلى المسعودي فإنه غير صحيح النسبة إليه ، وإنما المراد به صاحب
الإبانة أبو القاسم الفوراني قال : وذلك أن الإبانة وقعت في اليمن منسوبة
إلى المسعودي على جهة الغلط لتباعد الديار ونقل ابن السبكي في الطبقات
الكبرى عن أبي عبد الله الطبري صاحب العدة : وما ذكره ابن الصلاح
من أن كل ما يوجد عن المسعودي في البيان فهو عن الإبانة مشكل بموضع
ذكرها ابن السبكي هكذا :

” منها أن صاحب البيان نقل أن المسعودي قال : إذا اشتري ما لا شفعة
فيه أصلا لا بالأصالة ولا بالتبعية كالسيف ، وما فيه شفعة أنه لا تثبت
الشفعة في الشقص لتفرق الصفقة في الشقص على المشتري وقد كشفت
الإبانة فلم أجد ذلك فيها .

ومنها نقل في البيان عن المسعودي : (أنه إذا ابتاع بثمن مؤجل فله أن
يبيع ولا يخير بالأجل) وهذا يوافقه قول سليم في المجرى : أنه يكره له أن
يبيعه ولا يذكر الأجل قال : وقد صرح الروياني في البحر بحكايته وجها عن
الخراسانيين إلا أنني كشفت الإبانة للفوراني فلم أر ذلك فيها .

ومنها قال في البيان : قال المسعودي : في الأب هل يزوج ابنه
الصغير ؟ وجهان (الأصح) لا ، لأنه لا حاجة له إليه ، وهذا لم يوجد
في الإبانة ثم قال مستدركا على ما يذكره النووي في المجموع من كل ما يذكره
في الإبانة منسوبا إلى الفوراني قال :

قلت : ما أظن النووي أنى إلا من قبل ابن الصلاح ، فإنه لما استقر
في نفسه ما ذكره من أن كل ما ينسب في البيان إلى المسعودي فهو إلى
الفوراني ووجد هذا منسوبا إلى المسعودي نسبه إلى الفوراني وهو مكان
كيس ، قد ذكرناه مع نظائر له في الكتاب الذي لقيناه (خادم الرافعي)
في باب (وهم على وهم) .

أنه ليس له أن يحلف لأن من قطعت يده من الساعد له أن يقتص من الكوخ . وكل جناية وجب فيها القصاص فأثما لا تثبت بالشاهد واليمين ، ويشبه أن يكون هذان الوجهان مأخوذان من القولين في الهاشمية والمنقلة هل يثبتان بالشاهد والمأثمين ؟

فرع اذا مات رجل وخلف جماعة ورثة فادعوا أن لأبيهم على رجل ديناً فأثمروا شاهداً فإن حلفوا استحقوا الدين ، فإن كان على الميت دين قضى منه دينه ، وإن وصى بوصية ففدت عنه وصيته . وإن حلف بعضهم دون البعض استحق الحالف قدر نصيبه من الدين ولا يشاركون من لم يحلف من الورثة . وحكى ابن الصباغ أن ابن القاص قال : وفيها قول آخر أنهم يشاركونه لأن الشافعي رحمه الله قال : إذا ادعى رجلان داراً ورثاها من أبيهما في يد رجل فآقر الإحتمال ينصفها شاركة الآخر فيه وهذا وليس بصحيح لأن الذي لم يقر له بالدار لم يسقط حقه فكذلك شارك أخاه وأما هنا الذي امتنع عن اليمين أسقط حقه فلم يستحق يمين غيره ، فإن امتنع جميع الورثة عن اليمين — فإن كان على الميت دين ، وكان للميت دين — فإن كان للميت مال غير هذا المال المدعى به يفي بالدين لم يكن لصاحب الدين أن يحلف مع الشاهد لأنه يمكنه استيفاء حقه من تركة الميت ، وإن كان لا يمكنه استيفاء دينه إلا من المال الذي شهد به الشاهد فهل له أن يحلف مع الشاهد ؟ فيه قولان . قال في القديم : له أن يحلف معه لأن حقه متعلق به ، لأنه إذا ثبت استوفى منه دينه . وقال في الجديد : ليس له أن يحلف مع الشاهد ، لأن المال إذا ثبت استحققه الورثة ، ولا يجوز أن يحلف لأثبت الملك لغيره .

قال ابن الصباغ : فإذا قلنا له أن يحلف فحلف ثم أبرأ الميت من دينه ، فإن المال الذي حلف عليه يرد إلى المدعى عليه ، ولا يرد إلى ورثة الميت ، وإن لم يكن على الميت دين ، ولكنه أوصى بوصايا تتعلق بالمال المشهود به فهل للموصى له أن يحلف مع الشاهد عند

امتناع الورثة عن اليمين ؟ فيه قولان كما قلنا في الغريم ، وان حلف بعض الورثة وعلى الميت دين فهل يقضى بجميع الدين مما يستحقه الحالف ؟ قال ابن الصباغ : عندي أنه يبنى على يمين الغريم ، فان قلنا : انه يحلف اذا امتنع الورثة لم يلزم الحالف من الورثة الا قدر نصيبه من الدين وان قلنا : ان الغريم لا يحلف ، فان قلنا : القول الذي حكاه ابن القاص أن الورثة يشاركونه قضاء جميع الدين منه ، لأنه تركه . وان قلنا : الورثة لا يشاركونه بنى على أن بعض الورثة اذا أقر بدين على مورثهم ، وجحد الباقيون فهل يلزمه جميع الدين ؟ فيه قولان ، ويأتى بيانهما في موضعهما ، وان كان في الورثة صغير أو معتوه قال الشافعي رحمه الله : وقف حقه ، قال أبو اسحق : أراد وقت يمينه حتى يبلغ الصغير ويعقل المعتوه لأن يمينه لا تصح وولي لا ينوب عنه باليمين وقال أبو علي في الاقتصاح : يعنى أن يوقف حقه في المال ، كما قال الشافعي رحمه الله في أحد القولين اذا ادعى مالا وأقام شاهدا وطلب أن يحبس له الخصم أو الكفيل الى أن يقيم الآخر ، فان مات الصغير أو المعتوه فأقام وارثه مقامه فاذا حلف استحق قصية ، وان كان لجماعة حق على رجل فأقام بعضهم شاهدا وكان بعضهم صغيرا أو غائبا فهل يحتاج الصغير اذا بلغ ، أو الغائب اذا حضر الى إعادة الشاهد ؟

قال المسعودي : ان كان الحق من جهة واحدة كالارث عن شخص واحد لم يفتقر الى إعادة الشاهد والا فيعاد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وما يشهد بالشاهد والمراتين يشهد بالشاهد واليمين لما روى عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قضى بيمين وشاهد » قال عمر : ذلك في الأموال واختلف اصحابنا في الوقف فقال أبو اسحاق وعامة اصحابنا يبنى على القولين فان قلنا ان الملك للموقوف عليه قضى فيه بالشاهد واليمين لأنه نقل مالك فقضى فيه بالشاهد واليمين كالبيع وان قلنا انه ينتقل الى الله عز وجل لم يقض فيه بالشاهد واليمين لأنه ازالة ملك الى غير الأدمى فلم يقض فيه

بالشاهد واليمين كالمعتق وقال ابو العباس رحمه الله يقضى فيه بالشاهد واليمين على القولين جميعا لأن القصد بالوقف تملك المنفعة فقضى فيه بالشاهد واليمين كالأجارة » .

الشرح حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والشافعي وزيادة (وذلك في الأموال) هي رواية الشافعي قال الشافعي : وهذا الحديث ثابت لا يردّه أحد من أهل العلم ، لو لم يكن فيه مع أن معه غيره مما يشده . وقال النسائي : اسناده جيد ، وقال البزار : في الباب أحاديث حسنة أصحها حديث ابن عباس ، وقال ابن عبد البر : لا مطعن لأحد في اسناده ، كذا قال ، وقد قال عباس النوري في تاريخ يحيى بن معين عنه : ليس بمحفوظ . وقال البيهقي : أعله الطحاوي بأنه لا يعلم قيسا يحدث عن عمرو بن دينار بشيء . قال : وليس ما لا يعلمه الطحاوي لا يعلمه غيره ، ثم روى بأسناده حديثا من طريق وهب بن جرير عن أبيه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار بحديثه عن الذي وقسته ناقته وهو محرم .

قال : وليس من شرط قبول الأخبار كثرة رواية الراوي عن روى عنه ، بل إذا روى الثقة عن لا ينكر سماعه منه حديثا واحدا وجب قبوله ، وإن لم يروه عنه غيره ، على أن قيسا قد توبع عليه ، رواه عبد الرازق عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار ، أخرجه أبو داود وتابع عبد الرزاق أبو حذيفة وقال الترمذي في العلل : سألت محمدا عن هذا الحديث فقال : لم يسمعه عمرو عندي من ابن عباس : قال الحاكم : قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث ، وسمع من جماعة من أصحابه ، فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثا وسمعه من بعض أصحابه عنه ، وأما رواية عصام البلخي وغيره ممن زاد فيه بين عمرو وابن عباس طاووسا فهم ضعفاء قال البيهقي ورواية الثقات لا تعلل برواية الضعفاء . حكاه الحافظ في التلخيص .

أما الأحكام فانه اذا ادعى رجل وقف عين عليه وأقام شاهدا فأراد أن يحلف معه فهل له ذلك ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو اسحاق وأكثر أصحابنا يبنى على القولين في الوقف هل ينتقل الى الله تعالى أو الى الموقوف عليه - فان قلنا : ينتقل الى الله تعالى - لم يكن له أن يحلف مع الشاهد كما قلنا في العتق ، وان قلنا : ينتقل الى الموقوف عليه كان له أن يحلف مع الشاهد كالبيع ، وقال أبو العباس ابن سريج : له أن يحلف مع الشاهد قولاً واحداً وان قلنا : انه ينتقل الى الله تعالى الا أن القصد بالوقف تمليك الموقوف عليه منفعة الوقف فهو كالأجارة بخلاف العتق ، فان المقصود منه تكميل أحكام العبد دون المال .

فروع قال الشافعي رحمه الله : ولو أقام شاهداً أن أباه تصدق عليه بهذه الدار صدقة لحرمة موقوفة وعلى أخوين له ، فان اقترضوا فعلى أولادهم ثم على المساكين فمن حلف منهم ثبت حقه وصار ما بقي ميراثاً ، فان حلفوا معه خرجت الدار من ملك صاحبها .
واختلف أصحابنا في صورتها فقال أبو اسحق وغيره من أصحابنا : صورتها أن يموت رجل يخلف داراً وثلاثة أولادهم ومعهم وارث غيرهم ، فاذا ادعى أحد الأولاد أن أباه وقف الدار عليه وعلى اخوته ثم على أولادهم بعدهم ثم على الفقراء والمساكين وصدقة أخواه على ذلك وأفكر الوارث الذي معهم فأقام المدعى شاهداً فهل للمدعى أن يحلف مع الشاهد ان قلنا : لا يقضي بالشاهد مع اليمين في الوقف ، وان قلنا : يقضي بالشاهد مع اليمين في الوقف نظرت - فان حلف الأولاد الثلاثة صار جميع الدار وقفاً عليهم ، فان لم يحلف واحد منهم لم يحكم بالوقف قبل القسمة بل تكون موروثه . فان كان على الميت دين قضى منها دينه ، وان كانت له وصية قُضت منها وصيته . وان لم يكن دين ولا وصية قُسمت الدار على الورثة مما أصاب سائر الورثة الذين أنكروا الوقف يكون مطلقاً يتصرفون فيه ما شاءوا ، وما أصاب الأولاد الذين ادعوا الوقف حكم بالوقف عليهم باقرارهم .

فأما إذا حلف واحد من الأولاد ولم يحلف الآخرين فثلث الدار وقفا على الحالف ، والثلاثان الباقيان من الدار موروثة يقضى منه دين الميت ، وينفذ منه وصاياه ، وما بقى بعد ذلك يقسم بين الأولاد الثلاثة ، والوارث معهم المنكر للوقف ، فما أصاب المنكر للوقف من الدار يكون مطلقا يتصرف فيه كما يشاء ، وما أصاب الأولاد الثلاثة من الدار يكون وقفا على الولدين اللذين لم يحلفا لأن الحالف يعترف لهما بذلك ، لأنه لا يدعى الا ثلث الدار وقد حصل له ذلك يمينه . قال أبو اسحق : فأما إذا خلف الميت ثلاثة أولاد وادعوا أن أباهم وقف عليهم دارا يملكها وقد صارت في يد رجل فادعوا أنه غصبها وأقاموا شاهدا فان لهم أن يحلفوا مع الشاهد قولا واحدا لأنهم ادعوا الغصب ، والغصب يحكم فيه بالشاهد واليمين فإذا حلفوا مع شاهدهم نزع الدار ممن هي بيده وصارت وقفا عليهم قولا واحدا باقرارهم . وهذا كما لو أقر رجل أن أباه أعتق عبدا وأن فلانا غصبه وأقام عليه شاهدا وحلف معه فانه يحكم على الغاصب بالعبد ويحكم بعتق العبد . ومن أصحابنا من قال : صورتها أن يسوت رجل ويخلف ثلاثة أولاد فادعى أحد الأولاد الثلاثة على رجل أجنبى في يده دار أن أباه وقف عليه الدار وعلى اخوته ثم على أولادهم ثم على الفقراء وأفكر من بيده الدار فأقام المدعى شاهدا - فان قلنا : لا يحكم بالشاهد واليمين في الوقف فلا كلام ، وان قلنا : يحكم بالشاهد واليمين في الوقف نظرت فان حلف الأولاد الثلاثة حكم بجميع الدار وقفا عليهم ، وان لم يحلف واحد منهم كانت الدار ميراثا لمن هي بيده ، وان حلف أحد الأولاد وامتنع الآخرين من اليمين حكم بثلث الدار وقفا على الحالف ، وكان ثلثا ميراثا لمن هي بيده .

قال : والدليل على أن هذه صورتها قوله : فمن حلف منهم ثبت نصيبه وقفا وصار ما بقى ميراثا وهذا انما يتصور على هذه الطريقة ، فأما على الطريقة الأولى فمن لم يحلف من الأولاد صار نصيبه وقفا

بأقراره ، وقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : الصحيح أن صورتها ما ذكره أبو اسحق والدليل عليه قوله : وأقام شاهداً أن أباه تصدق عليه . وهذا كناية ترجع إلى المذكور ، وليس ما هنا مذكور إلا المدعى ، فأما ما احتج به الأول وهو قوله : صار ما بقى ميراثاً فله تأويلان (أحدهما) أنه أراد أن نصيب من حلف يحكم بأنه وقف من الواقف . ونصيب من لم يحلف لا يحكم بأنه وقف منه وإنما يصير وقفاً بأقراره (والثاني) أنه أراد أن نصيب من أنكر الوقف من الورثة ، وأما نصيب الأولاد فلم يعرض له .

إذا ثبت هذا وحلف الأولاد الثلاثة مع الشاهد ثم ماتوا دفعة واحدة وخلفوا أولاداً وقد كان الواقف شرط انتقال الوقف إلى أولادهم بعدهم ، فهل يحتاج أولاد الأولاد أن يحلفوا ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي اسحاق وأكثر أصحابنا أنهم لا يحتاجون أن يحلفوا وهو ظاهر المذهب لأن الوقف إذا ثبت للأصل يمينه مع الشاهد لم يحتاج في انتقاله إلى من هو دونه إلى اليمين كما لو ادعى رجل حقاً وأقام عليه شاهداً وحلف معه ثم مات وخلف ولداً ، فإن ولده لا يحتاج إلى اليمين بعده (والثاني) وهو قول أبي العباس أنه لا بد أن يحلف ولد الولد لأنه يأخذ الوقف عن الواقف ، فإذا لم يستحق الولد إلا باليمين فكذلك ولد الولد كما لو شرك بين الولد وولد الولد في الوقف ، وهذا الوجهان مأخوذان من القولين في البطن (الثاني) هل يتلقون الوقف من الواقف أو من البطن الأول ؟ وفيه قولان حكاهما المسعودي .

فسرع فإن مات الأولاد متفرقين بعد أن حلفوا فإن الأول لما مات لا ينتقل نصيبه إلى ولده لأن الواقف شرط ألا ينتقل الواقف إلى أولاد الأولاد إلا بعد انقراض الأولاد ، فيصرف نصيبه إلى أخوته الباقين . وهل يحتاجان أن يحلفا ثانياً على نصيب الميت - إن قلنا : إن الأولاد إذا ماتوا كلهم وانتقل الوقف إلى أولادهم ولا يحتاجون أن يحلفوا لم يحتاج الأخوان أن يحلفا على نصيب أخيهما الذي مات قبلهما .

وان قلنا : ان أولاد الأولاد يحتاجون أن يحلفوا فهل يحلف الولدان الباقيان ها هنا ؟ فيه وجهان (أحدهما) يطفان لأن نصيب أخيهما اتقل اليهما بموته كما ينتقل الوقف الى أولاد الأولاد (والثاني) لا يحتاجان أن يحلفا لأنهما قد حلفا وحكم بأتهما من أهل الوقف بأيمانهما بخلاف أولاد الأولاد ، فانه لم يحكم بأنهم من أهل الوقف .

فروع وان حلف الأولاد الثلاثة وماتوا زفعلوا الوقف الى الفقراء والمساكين . فان مات أولاد الأولاد بعدهم أو لم يخلف الأولاد أولادا - فان قلنا بظاهر المذهب وأن أولاد الأولاد لا يحتاجون أن يحلفوا بعد موت الأولاد حكم بالوقف ها هنا على الفقراء والمساكين . وان قلنا بقول أبى العباس وأن أولاد الأولاد لا بد أن يحلفوا فلا يمكن ايجاب اليمين ها هنا على الفقراء والمساكين . لانهم لا يتعينون ولا ينحصرون .

وما الحكم بالوقف ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) يحكم بيطلان الوقف لانا قد قلنا : لا يمكن الحكم بالوقف الا بعد يمين المستحق له ، واليمين متعذرة من جهة الفقراء والمساكين فحكم بيطلان الوقف (والثاني) أنه يحكم بالوقف للفقراء والمساكين لانه قد ثبت كونه وقفا وانما يحكم باطلاله بامتناع الموقوف عليه من اليمين اذا كان الموقوف عليه معينا . فأما اذا كان أهل الوقف غير معينين لم يكن ايجاب اليمين عليهم فسقط اعتبارها في حقهم (والثالث) ذكره القاضى أبو الطيب أنها تكون وقفا وتصرف الى أقرب الناس بالواقف ، لأن اليمين شرط في استحقاق الوقف ، واليمين متعذرة من جهة الفقراء والمساكين فخرجوا من الوقف ، وقد حكم بكونه وقفا فيصير كالمنقطع الانتهاء فيرجع الى أقرب الناس بالواقف .

والذى يقتضى المذهب أنه يعتبر يمين أقرب الناس بالواقف على هذا اذا حلف جميع الأولاد فأما اذا حلف واحد منهم وامتنع الأخران من اليمين فقد ذكرنا أن ثلث الدار يصير وقفا على الحالف ، وتقسم ثلثا الدار على الأولاد الثلاثة ومن معهم من الورثة . فما خص الأولاد الثلاثة

صار وفقا على الولدين الآخرين اللذين لم يحلفا ، فإن مات الحالف نظرت ، فإن مات بعد موت اخوته ، فإن نصيبه ينقل الى ولد الولد ، وهل يحلف ؟ فيه وجهان مضي ذكرهما .

وان مات الحالف قبل موت اخوته فالى من ينقل ثلث الدار الذى حكم بوقفه عليه ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدهما) ينتقل الى اخوته لأنه لا ينتقل الى ولد الولد الا بعد اقراض الأولاد ولم ينقضوا فعلى هذا هل يقتصر الأخوان أن يحلفا على ذلك ؟ فيه وجهان كما قلنا فى الوجهين فى أولاد الأولاد والوجه الثانى أنه ينتقل الى أقرب الناس بالواقف لأنه لا يمكن نقله الى الولدين الباقيين ، لأنه قد أسقط حقهما فى الوقف بامتناعهما من اليمين فيصير كالوقف المنقطع الوسط ، فعلى هذا هل يحلف الأقرب ؟ قال ابن الصباغ : على الوجهين المذكورين فى أولاد الأولاد بعد إيمان الأولاد (والوجه الثالث) أنه ينتقل الى ولد الولد لان الولدين أسقطا حقهما من الوقف بامتناعهما عن اليمين فصارا كالمعدومين ولو عدما لنقل الوقف الى ولد الولد . فعلى هذا هل يحلف ولد الولد ؟ على الوجهين .

فروع فإن امتنع جميع الأولاد عن اليمين فقد ذكرنا أن جميع الدار تقسم بين جميع الورثة وما خص الأولاد منها تكون وقفا ، وما خص الوارث معهم تكون طلقا ، فإن خلف الأولاد أولادا فقبالوا : نحن نحلف مع الشاهد ليكون جميع الدار وقفا علينا ففيه قولان (أحدهما) ليس لهم ذلك ، لأن الولد أصل ، وولد الولد تابع ، فإذا لم يحلف الأصل لم يثبت الوقف للأصل فلم يثبت البيع (والقبول الثانى) لهم أن يحلفوا - وهو اختيار الشافعى رحمه الله - وهو الأصح ، لأن الولد يأخذ الوقف من الواقف كما يأخذه من الولد ، فإذا امتنع الولد أسقط به حقه دون حق ولد الولد ، وكان له أن يحلف عليه فلا فائدة لو قلنا : لا يحلفون لكننا قد جعلنا للولد ابطال الوقف على من يعبده ، وهذا لا سبيل اليه وهكذا لو حلف أحد الأولاد وامتنع

الآخران ثم ماتا وخلفا أولادا وأرادوا أن يحلفوا مع الشاهد فهل لهم ذلك ؟ على القولين ، وهذا انما يكون بعد موت الولد الحالف ، فأما قبل موت الحالف فليس لهم أن يحلفوا لان الوقف انما ينتقل الى ولد الولد بعد انقراض جميع الأولاد ، وهل لهذا الحالف أن يحلف على نصيب اخوته ؟ يحتمل أن يكون على هذين القولين .

واختلف أصحابنا في أصل هذين القولين فمنهم من قال : أصلهما الوقف اذا كان متصل الابتداء منقطع الانتهاء فهل يصح ؟ فيه قولان . اذا قلنا : انه صحيح كان الأولاد الأولاد أن يحلفوا . وان قلنا : انه باطل لم يكن لهم أن يحلفوا ، ومنهم من قال : القولان أصل في أنفسهما غير مبنيين على غيرهما . هذا كله اذا رتب الواقف على الأولاد ثم أولادهم بعدهم . فأما اذا أشرك بينهم مثل أن ادعى الأولاد أنه قال : وقت هذه الدار على أولادى وأولاد أولادى ما تناسلوا ، ثم على الفقراء والمساكين فجاء الأولاد الثلاثة وادعوا ذلك وأقاموا شاهداً فان كان هناك ولد ولد معهم - فانه لا يستحق شيئاً من غير يمين وجهاً واحداً ، لأنهم يستحقون الوقف من جهة الواقف من غير واسطة بخلاف الأولى . وان لم يكن هناك غير الأولاد الثلاثة فحلفوا استحقوا الوقف .

فروع اذا حدث ولد ولد عزل له وبنع غلة اوقف من حين ولد ، لأن الأولاد قد أقروا أنه شريك لهم فوقف الى أن يبلغ ، فان حلف استحقه ولا يحتاج الى اعادة الشاهد ، وان لم يحلف رد على الأولاد الثلاثة . فان قيل : هلا قلتم : ان نصيب ولد الولد من الغلة يسلم الى وليه ، لأن الأولاد قد اعترفوا له به ؟

(فالجواب) أنهم انما أقروا بذلك اقراراً مضافاً الى سبب وهو الوقف . وقد ثبت أن أهل الوقف لا يستحقون شيئاً منه الا بعد اليمين . وان مات ولد الولد قبل بلوغه كان ما عزل من الغلة لورثته اذا حلفوا ، ويقسم غلة الوقف بعد موت ولد الولد بين الأولاد الثلاثة

لأنه ليس هناك من يشاركونهم . فان مات أحد الأولاد الثلاثة قبل بلوغ ولد الولد فانه يعزل لولد الولد قبل موت الولد من غلة الوقف الربيع ، ويعزل له من غلة الوقف بعد موت الولد الثلث ، فان بلغ ولد الولد وحلف استحق ما عزل له من غلة الوقف . وان مات قبل أن يبلغ كان لوارثه أن يحلف ويستحقه ولا يستحق شيئا من غلة الوقف بعد موته ، بل يكون للولدين الباقيين ، وان بلغ ولد الولد وامتنع من اليمين فان الربيع المعزول من غلة الوقف قبل موت الولد يقسم بين الأولاد الثلاثة أثلاثا ، فما خص الولد الميت يكون لورثته ، والثلث المعزول من غلة الوقف بعد موت الولد يرد على الولدين الباقيين .

وان كان هناك حين الدعوى ولد وولد صغير فان الأولاد الثلاثة اذا حلفوا استحقوا ثلاثة أرباع الوقف ، ويعزل ربع الموقوف الى أن يبلغ ولد الولد فان حلف استحقه ، وان لم يحلف فحكي ابن الصباغ أن الشيخ أما جامد والقاضي أبا الطيب قالا : يرد ذلك على الأولاد الثلاثة كما قلنا فيما عزل لولد الولد الحادث . قال ابن الصباغ : وهذا غير صحيح . لأن الواقف شرك في الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد . وقد ثبت أن الأولاد الثلاثة اذا كانوا بالغين فحلف اثنان منهم وامتنع الثالث فان نصيبه يكون مقسوما بين الورثة ولا فرق بين الممتنع والصغير ، ويفارق ولدا الولد الحادث ، لأن بايمان الأولاد الثلاثة مع شاهدهم حكمتنا بأن جميع الدار وقف ولا يبطل بامتناع من حدث ، وفي حق الموجود لا ينكح الحكم بوقف جميعه بين بعض الموقوف عليهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

« باب تحمل الشهادة وادائها »

لا يجوز تحمل الشهادة وادائها الا عن علم والتبليغ عليه قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » وقوله تعالى : « الا من شهد بالحق وهم يعلمون » فامر الله تعالى ان يشهد عن علم وقوله عز وجل : « سنكتب شهادتهم ويسألون » وهذا الوعيد يوجب التحفظ في الشهادة وان لا يشهد الا عن علم وروى طاوس عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال :

« سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال هل ترى الشمس ؟ قال : نعم قال فعلى مثلها فاشهد أو دع » وإن كانت الشهادة على فعل كالجنابة والفصص والزنا والسرقة والرضاع والولادة وغيرها مما يترك بالعين لم تجز الشهادة به إلا عن مشاهدة لأنها لا تعلم إلا بها ، وإن كانت الشهادة على عورة ووقع بصره عليها من غير قصد جاز أن يشهد بما شاهد ، وإن أراد أن يقصد النظر ليشهد فالمنصوص أنه يجوز وهو قول أبي إسحاق المروزي لأن أبا بكرة وناقصا وشبل بن معبد شهدوا على المغيرة بالزنا عند عمر رضى الله عنه فلم ينكر عمر ولا غيره نظرهم ، وقال أبو سعيد الاصطخري : لا يجوز أن يقصد النظر لأنه في الزنا مندوب إلى السترو في الولادة والرضاع تقبل شهادة النساء فلا حاجة بالرجال إلى النظر للشهادة ومن أصحابنا من قال : يجوز في الزنا دون غيره لأن الزاني هتك حرمة الله تعالى بالزنا فجاز أن تهتك حرمة بالنظر إلى عورته ، وفي غير الزنا يوجد من المشهود عليه هتك حرمة فلم يجز هتك حرمة ومنهم من قال : يجوز في غير الزنا ولا يجوز في الزنا لأن حد الزنا يبني على الدرع والاسقاط فلا يجوز أن يتوصل إلى اثباته بالنظر وغيره لم يبن على الدرع والاسقاط فجاز أن يتوصل إلى اثباته بالنظر . »

الشرح قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم الآية » سنتكلم عليها في الغات أما قوله تعالى : « أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم الآية » قال القرطبي : قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم سألهم وقال : فما يدريكم أنهم آث ؟ فقالوا : سمعنا بذلك من آبائنا ونحن تشهد أنهم لم يكذبوا في أنهم آث فقال الله تعالى : « سكتب شهادتهم ويسألون » أى يسألون عنها في الآخرة .

وأما قوله تعالى : « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » قيل : إنها نزلت بسبب أن النضر بن الحارث وقرش قالوا : إن كان ما يقول محمد حقاً فنحن نتولى الملائكة وهم أحق بالشفاعة لنا منه ، فأنزله الله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق » .

أما حديث ابن عباس « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة » الحديث . قال الحافظ في التلخيص : أخرجه العقيلي والحاكم وأبو نعيم في الحلية وابن عدي والبيهقي من حديث طلوس

عن ابن عباس ، وصححه الحاكم ، وفي اسناده محمد بن سليمان بن مسمول ، وهو ضعيف ، وقال البيهقي : لم يرو من وجه يعتمد عليه .

أما خبر الشهادة على المغيرة فقد مضى في الحدود في غير موضع .
أما اللغات فقله : « ولا تقف » أى لا تتبع ما لا تعلم ولا يعينك .
 قال قتادة : لا تقبل رأيت وأنت لم تر ، وسمعت وأنت لم تسمع ، وعلمت وأنت لم تعلم ، وبه قال ابن عباس أيضا وقال محمد بن الحنفية : هى شهادة الزور ، وقال القتبى : لا تتبع الحس والظنون وكلها متقاربة ، وأصل القفو البهت والقذف بالباطل ، ومنه قوله عليه السلام : « نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمانا ولا نقتفى من أينا » أى لا نسب أمانا .
 وقال الكمي :

فلا أرمى البريء بغير ذنب ولا أقفو الحواصن ان قمينا

يقال : قفوته أقفوه وقفته أقفوه ، وقميته اذا اتبعت أثره ، وقافية كل شيء آخره ، ومنه قافية الشعر لأنها تقفو البيت ومنه اسم النبى صلى الله عليه وسلم المقفى لأنه جاء آخر الأنبياء ومنه الباطل .

أما الأحكام فانه لا يجوز لأحد أن يتحمل الشهادة على شيء ولا يؤديها الا بعد حصول العلم له بذلك لقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » الآية وعن قتادة في تفسيرها أنه قال : لا تقل ما لم تسمع وما لم تر وما لم تعلم . وقوله تعالى : « الا من شهد بالحق وهم يعلمون » فمدح من شهد بالحق بما يعلم فثبت أن العلم شرط . وقوله تعالى : « ستكتب شهادتهم ويسألون » وهذا وعيد يوجب التحفظ في الشهادة ، وروى « أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال : هل ترى الشمس ؟ على مثلها فأشهد أو دع » .

إذا ثبت هذا فالأشياء التى يحصل من جهتها العلم بالشهادة ثلاثة أشياء (أحدهما) ما لا يحصل العلم به الا بالمشاهدة (والثانى) ما لا

يحصل العلم به الا بالمشاهدة والسما (١٠ الثالث) ما لا يحصل العلم به الا بالسمع .

فأما الذى لا يحصل العلم به الا بالمشاهدة فهي الشهادة على الأفعال ، مثل القتل والغصب واتلاف المال والزنا والسرقة والولادة ، فهذه الأسباب وما أشبهها اذا شهدها الانسان حصل له العلم بالشهود عليه قطعا و يقينا ، وجازت له الشهادة بذلك ، ولا يجوز تحمل الشهادة عليها بالسمع من طريق الاستفاضة ، لأنه يمكن مشاهدتها يقينا ، فلا يجوز الرجوع فيها الى الظن .

فرع اذا وقع بصر الرجل على فرج رجل وامرأة وهما يزنيان أو على فرج امرأة في حالة الولادة أو على ثديها وهي ترضع ، أو على عيب في بدنها تحت ثيابها من غير أن يقصد الى النظر الى ذلك جاز له أن يشهد بما شاهد من ذلك .

فرع وان أراد أن يقصد الى النظر في ذلك الى العورة لتحمل الشهادة على ذلك فهل يجوز له ذلك ؟ فيه أربعة أوجه . قال أبو اسحق : يجوز له أن يعتمد الى النظر في ذلك لتحمل الشهادة وهو المنصوص لما ثبت أن أبا بكره وفاقما وشبل بن مبيد رضى الله عنهم تعدوا أن ينظروا الى فرج المغيرة بن شعبة والمرأة وشهدوا بذلك عند عمر رضى الله عنهم ولم ينكر عليهم عمر ولا غيره من الصحابة ذلك فدل على أنه اجماع ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : لا يجوز له أن يعتمد النظر الى العورة في جميع ذلك ، لأن الزنا مندوب الى ستره والولادة والرضاع والعيوب تحت الثياب يقبل فيه شهادة النساء منفردات ، فلا حاجة به الى تحمل الشهادة في ذلك ومن أصحابنا من قال : يجوز له النظر الى فرج الزاني لتحمل الشهادة عليه ، ولا يجوز له الاعتماد الى النظر الى الفرج عند الولادة ولا الى الثدي عند الرضاع ، ولا الى ما تحت الثياب من العيوب لأن الزنا لا يثبت بشهادة النساء ، فكان بالرجال حاجة الى النظر الى ذلك ليشهدوا .

وفي غير الزنا يجوز فيه شهادة النساء منفردات ، فلا حاجة بالرجال الى النظر فيها ، ولأن الزاني هتك حرمة الله تعالى فجاز أن يعتمد النظر الى فرجه ليهتك حرمة ، وغير الزاني لم يهتك حرمة الله تعالى ، فلم يجوز الاعتماد الى النظر الى عورته ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز النظر بتمد الى فرج الزاني ، ويجوز تتمد النظر الى عورة غيره ، لأن الحق في الزنا لله تعالى ، وبحقوق الله تعالى مبنية على المسامحة ومندوب الى سترها ، والحق في تلك الأشياء للادمي وهي مبنية على التأكيد ولا تقبل المسامحة ، وأما الذي لا يحصل العلم به الا بالمشاهدة والسمع فهي الشهادة على العقود مثل البيع والرهن والصلح والاجارة والنكاح ، فلا يحصل له العلم بالمشاهدة في ذلك الا بشهادة الشاهد للعاقلين وسماعه لقولهما .

وكذلك الشهادة على الطلاق والقذف والاقرار وغير ذلك من الأقوال لا تحصل الا بمشاهدة القائل وسماعه لقوله ، ولا يجوز له أن يتحمل الشهادة على ذلك بالاستفاضة ، لأنه يمكنه أن يرجع في ذلك الى اليقين والاحاطة ، فلا يجوز له الرجوع فيها الى الظن .

فروع وأما الذي يحصل العلم به بالسمع من غير أن يشاهد المشهود عليه فهي ثلاثة أشياء : النسب والموت والملك المطلق ، فأما النسب فانه اذا استفاض في الناس أن فلان بن فلان وسمع رجل هذه الاستفاضة جاز له أن يشهد أن فلانا ابن فلان ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى ، لأن الحاق النسب بالأب انما يكون من طريق الظاهر أيضا . وأما الموت فانه اذا استفاض في الناس أن فلانا مات ، وسمع رجل هذه الاستفاضة جاز له أن يشهد أن فلانا مات ، لأنه قد يموت بالسفر والحضر ، فيشق أن يشهد على موته الشهود ، لأنه مأمور بتعجيل وقته ، ولا ينتظر به الشهود ، ولأنه يتعذر معرفة موته قطعاً ، لأنه قد يموت بيلة معروفة وغير معروفة ، والموت يشبه السكنة ، فجاز تحمل الشهادة على ذلك من طريق الظن .

فرع وأما الملك المطلق فيجوز تجمل الشهادة على ذلك
بالسمع ، لأنه شهادة بمال فلم يجوز تحملها بالسمع من غير المشهود
عليه كالدين .

دلينا أن الملك يقع بأسباب مختلفة مثل البيع والهبة والارث
والاحياء والاصطياد وغير ذلك ، وقد يتعذر معرفة سببه فجازت الشهادة
عليه بالاستقاضة كالنسب والموت .

فرع قال ابن الصباغ في الشامل : وأما الدين فان أصحابنا
لا يسلمونه ويمكن أن يفرق بينهما بأن قدره لا يقع فيه استقاضة ،
وانما يستفيض الدين في الجملة من حيث المطالبة والملازمة بخلاف الأعيان .
فان قيل : فقد يمكنه أن يعلم الملك بمشاهدة سببه فلا حاجة به الى
الشهادة عليه بالاستقاضة .

(فالجواب) أن وجود السبب لا يثبت به الملك قطعا ويقينا لأنه
يجوز أن يشترى من انسان شيئا لا يملكه ، أو يصطاد صيدا قد
صاده غيره واتلفت عنه ، وانما يتصور ذلك قادرا ، مثل أن يشاهد
رجل ماء نزل من السماء فأخذه انسان ولم يغب عن عين الشاهد من
حين نزل الى أن أخذه من أخذه ، وكذلك اذا شاهد رجلا أخذ
ماء من دجلة أو من البحر - وقد قال بعض أصحابنا : يجوز أن يكون
هذا الماء أخذه غيره قبله ثم رده الى دجلة أو الى البحر بعد أن
ملكه الأول . وهذا ضعيف .

ولا يجوز أن يشهد بملك مضاف الى سبب ، كالبيع والهبة
وما أشبهها بالاستقاضة . فيقول : أشهد أنه ملكه بالبيع أو الهبة ،
لأنه يمكنه مشاهدة العاقلين الا الميراث ، فانه يجوز له اذا سمع الناس
يقولون : ورث فلان هذه الدار جاز أن يشهد أنها ملكه ميراثا ، لأن
الموت يثبت بالاستقاضة ، وكل ما يتعلق بسببه بخلاف سائر أسباب

الملك ، مثل البيع والهبة وغيرهما من العقود فإنه لا يجوز الشهادة فيها بالاستفاضة ، وكذلك ما يتعلق بسببها .

فروع وكل موضع قلنا : يجوز تحمل الشهادة فيه بالسمع في الاستفاضة اختلف أصحابنا في أقل عدد يجوز للشاهد الرجوع اليهم ، قال الشيخ أبو حامد : أقل ذلك أن يسمع الشاهد ذلك من رجلين عدلين ، قال ابن الصباغ : ويسكن قلبه الى خبرهما عن هذا ، فإن الحقوق تثبت بشهادة اثنين .

وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي في الحاوي : لا تقبل الا من عدد يقع العلم بخبرهم لأن ما دون ذلك من أخبار الآحاد ، فلا يقع من جتهم .

فظاهر كلامه أنه ما يقع به خبر التواتر ، وهذا بعيد . وقال ابن الصباغ : ظاهر كلام الشافعي رحمه الله يقتضي أن يكثر به الأخبار ، لأن الشافعي رحمه الله قال : والعلم من ثلاثة أوجه منها ما عينه فيشهد به وأراد به الشهادة على الأفعال ، ومنها ما تظاهرت به الأخبار وثبتت معرفته في القلوب ، وأراد بذلك ما يعلم بالاستفاضة ، ومنها ما أثبتته سمعا مع حضور من المشهود عليه وأراد به الشهادة على العقود . فشرط في الاستفاضة بظاهر الأخبار ، وذلك يكون باتسارها وكثرتها ، وظاهر قول ابن الصباغ أنه أراد أنه إذا سمع ذلك من عدد فوق الاثنين ووقع في نفسه صدقهم جاز له أن يشهد بذلك ، وإن كان دون العدد الذي يقع به خبر التواتر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كانت الشهادة على قول كالبيع والنكاح والطلاق والأقارب لم يجز التحمل فيها الا بسمع القول ومشاهدة القائل . لأنه لا يحصل العلم بذلك الا بالسمع والمشاهدة . وان كانت الشهادة على ما لا يعلم الا بالخبر وهو ثلاثة : النسب والملك والموت جاز أن يشهد فيه بالاستفاضة ، فان استفاض في الناس أن فلانا ابن فلان أو أن فلانا

هاشمى أو أموى جاز أن يشهد به لأن سبب النسب لا يعرفه بالمشاهدة ،
وان استفاض في الناس أن هذه البار وهذا العبد فلان جاز أن يشهد
به لأن أسباب الملك لا تضبط فجاز أن يشهد فيه بالاستفاضة . وان
استفاض أن فلانا مات جاز أن يشهد به لأن أسباب الموت كثيرة منها
خفية ومنها ظاهرة ويتعذر الوقوف عليها ، وفي عدد الاستفاضة وجهان
(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفراينى رحمه الله أن أقله أن
يسمع من اثنين عدلين ، لأن ذلك بينة (والثانى) وهو قول أقصى القضاة
أبى الحسن الساوردى رحمه الله أنه لا يثبت إلا بعدد يقع العلم بخبرهم ،
لأن ما دون ذلك من أخبار الأحاد فلا يقع العلم من جهتهم . فان سمع
إنسانا يقر بنسب أب أو ابن فان صدقه المقر له جاز له أن يشهد به
لأنه شهادة على اقرار ، وان كذبه لم يجز أن يشهد به لأنه لم يثبت النسب
وان سكوت فله أن يشهد به لأن السكوت في النسب رضى بدليل أنه
إذا بشر بولد فسكت عن نفيه لحقه نسبه . ومن أصحابنا من قال :
لا يشهد حتى يتكرر الاقرار به مع السكوت ، وان رأى شيئا في يد
إنسان مدة يسيرة جاز أن يشهد له باليد ولا يشهد له بالملك ، وان
أراه في يده مدة طويلة يتصرف فيه جاز أن يشهد له باليد وهل يجوز
أن يشهد له بالملك ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبى سعيد
الاصطخرى رحمه الله : أنه يجوز لأن اليد والتصرف يدلان على الملك
(الثانى) وهو قول أبى اسحق رحمه الله أنه لا يجوز أن يشهد له
بالملك لأنه قد تكون اليد والتصرف عن ملك وقد تكون عن اجارة
أو وكالة أو غصب فلا يجوز أن يشهد له بالملك مع الاحتمال واختلاف
أصحابنا في النكاح والعتق والوقف والولاء فقال أبو سعيد الاصطخرى رحمه
الله : يجوز أن يشهد فيها بالاستفاضة لأنه يعرف بالاستفاضة أن عائشة
رضى الله عنها زوجة النبى صلى الله عليه وسلم وان نافعا مولى ابن عمر
رضى الله عنه ، كما يعرف أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال أبو اسحق رحمه الله لا يجوز لأنه عقد فلا يجوز أن يشهد فيه
بالاستفاضة كالبيع .

الشروح الأحكام : إذا سمع رجلا يقول لصبي مجهول النسب :
هذا ابنى ، وكان الابن مما يجوز أن يكون ابنا له أو سمع رجلا
مجهول النسب يقول لرجل : هذا أبى فسمعه الأب وسكت ، وهو
مما يجوز أن يكون ابنا له جاز له أن يشهد بذلك النسب ، لأن سكوت
الأب بمنزلة اقراره ، والاقرار جهة يثبت بها النسب . ومن أصحابنا من
قال : لا يجوز أن يشهد بالسبب حتى يتكرر الدعوى من أحدهما .

وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز في الولا إذا اشتهر مثل عكرمة مولى ابن عباس •

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز في النكاح والدخول لأن ذلك يستفيض في الناس • دليلنا عليهم ما مضى •

فرع يجوز لمن ليس من أهل الشهادة أن يحملها كالصبي والعبد والفاسق والكافر ، لأن الاعتبار بالحكم بالشهادة حال الأداء لا حال التحمل ، فلم يعتبر حال الشاهد حال التحمل •

وان رأى الشاهد رجلا قتل انسانا أو أتلّف عليه مالا ، أو تباع رجلان عند رجل وسمعهما جاز أن يشهد عليهما وان لم يشهداه • وكذلك لو حضر شاهد عند رجلين فتبايعا أو تحاسبا عنده وقال له : لا تشهد علينا فله أن يشهد عليهما ، لأن الاعتبار بحصول العلم للشاهد بالذي شهد به والعلم قد حصل له ، فجاز له أن يشهد • وان أقر رجل عند رجل بحلى ولم يشهد على نفسه فهل له أن يشهد عليه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز له أن يشهد عليه كما لو سمعه يشهد بحق مطلق ، فلا يجوز له أن يشهد على شهادته من غير أن يستدعيه (والثاني) يجوز له أن يشهد عليه وهو المشهور ، لأن العلم قد حصل له بذلك بخلاف الشهادة على الشهادة فانه يجوز أن يكون شهد عليه بحق وعده به •

فرع ويجوز شهادة المختفي عندنا ، وهو أن يكون لرجل عند رجل حق يقر له به في الباطن ويجعله في الظاهر فأحضر من له الحق شاهدين وأخفاهما في موضع وأحضر من عليه الحق وسأله أن يقر له بما عليه بينه وبينه ولم يعلم المقر بالشاهدين فأقر له بالحق والشاهدان ينظران الى المقر ويسمان اقراره فيجوز لهما أن يشهدا عليه بإقراره ، وبه قال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة ، وقال شريح والشعبي والنخعي : لا تقبل شهادتهما • وقال مالك : ان كان المشهود عليه

حلدا باطشا لا يمكن أن يخدع ليقر صبح تحمل الشهادة عليه بذلك
 ، ان كان ضعيفا يمكن أن يخدع بالاقرار لم يصح تحمل الشهادة عليه .

هذا نقل أصحابنا المراقبين ، وقال الخراسانيون وهو مذهب مالك
 رحمه الله أنه لا تقبل شهادة المختفى بكل حال ، وهو قول الشافعي رحمه
 الله تعالى في القديم والمشهور من المذهب هو الأول ، لأن طريق تحمل
 الشهادة حصول العلم للشاهد وقد حصل له العلم بما شهد به فقبلت
 شهادته كما لو شهد المختفى بالقتل والفصب فانه يقتل بلا خلاف .

إذا ثبت هذا فالمستحب للشاهدين المختفين أن يظهرهما للمقر ويخبراه
 بأننا قد شهدنا على اقرارك حتى لا يكذبهما فيعزر الأجل ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز ان يكون الأعمى شاهدا فيما يشب بالاستفاضة
 لأن طريق العلم به السماع والأعمى كالبصير في السماع ، ويجوز ان يكون
 شاهدا في الترجمة لأنه يفسر ما سمعه بحضرة الحاكم ، وسماعه كسماع
 البصير ، ولا يجوز ان يكون شاهدا على الافعال كالقتل والفصب والزنا
 لأن طريق العلم بها البصر ولا يجوز ان يكون شاهدا على الاقوال كالبيع
 والاقرار والنكاح والطلاق اذا كان المشهود عليه خارجا عن يده ، وحكى
 من المزي رحمه الله أنه قال : يجوز ان يكون شاهدا فيها اذا عرف الصوت
 ووجهه انه اذا جاز ان يروى الحديث اذا عرف الحديث بالصوت ويستمتع
 بالزوجة اذا عرفها بالصوت جاز ان يشهد اذا عرف المشهود عليه
 بالصوت وهذا خطأ لأن من شرط الشهادة العلم وبالصوت لا يحصل
 له العلم بالتكلم لأن الصوت يشبه الصوت ويخالف رواية الحديث
 والاستمتاع بالزوجة لأن ذلك يجوز بالظن وهو خبر الواحد وأما اذا جاء
 رجل وتركه فمه على أذنه وطلق أو أوعق أو أقر ويد الأعمى على رأس
 الرجل فضبطه الى ان حضر عند الحاكم فشهد عليه بما سمعه منه
 قبلت شهادته لأنه شهد عن علم وان تحمل الشهادة على فعل أو قول
 وهو بصير ثم عمى نظرت فان كان لا يعرف المشهود عليه إلا بالعين وهو
 خارج عن يده لم تقبل شهادته عليه لأنه لا علم له بمن يشهد عليه وان
 تحمل الشهادة ويده في يده وهو بصير ثم عمى ولم تفارق يده يده

حتى حضر الى الحاكم وشهد عليه قبلت شهادته لانه يشهد عليه عن علم وان تحمل الشهادة على رجل يعرفه بالاسم والنسب وهو بصير ثم عمى قبلت شهادته لانه يشهد على من يعلمه .

الشرح الأحكام : كل موضع قلنا : لا يصح تحمل الشهادة الا بمشاهدة المشهود عليه كالشهادة على القتل والنصب والزنا وما أشبه ذلك فلا يجوز أن يكون الأعمى شاهدا في ذلك بلا خلاف ، لأن العلم بهذه الأشياء يحصل من طريق حاسة البصر ، والبصر معلوم منه .

وأما الأشياء التي يحصل العلم بها للشاهد من طريق الاستفاضة كالشهادة على النسب والموت والملك المطلق فهل يصح للأعمى أن يتحمل الشهادة في ذلك في حال العمى ويؤديها به ؟ فيه وجهان .

قال أكثر أصحابنا : يصح للأعمى أن يتحمل الشهادة في ذلك في حال العمى ويشهد به ، لأن العلم يحصل بذلك من طريق السماع ، والأعمى كالصير في السماع وقال الشيخ أبو حامد : لا يصح منه ذلك وهو اختيار ابن الصباغ وقول أبي حنيفة . لأنه لا يصح له تحمل الشهادة بالسماع الا ممن تعرف عدالته ، والأعمى لا يمكنه معرفة المدل بالمشاهدة ، فلم يجز أن يتحمل الشهادة عن قول من لا يعرفه . وأما ما لا يحصل العلم به للشاهد الا بمشاهد المشهود عليه وسماع قوله ، كالشهادة على البيع وغيره من العقود فلا يصح أن يكون الأعمى شاهدا في شيء من ذلك ، وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه والحسن البصري وسعيد بن جبير والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وسوار القاضي وعثمان البتي . وذهب طائفة الى أنه اذا عرف العاقد وميزه على غيره صح أن يكون شاهدا في هذه الأشياء ، وهو قول ابن عباس وشريح وعطاء والزهرى وربيعة ومالك والليث والزنبي ، كما يجوز أن يستمتع بامرأته اذا عرف صوتها . قال ابن الصباغ . وينبغي أن يكون اذا ألف وعرف صوت العاقد أنه يجوز أن يشهد عليه بذلك كما قال أصحابنا في شهادته بما ثبت بالاستفاضة ، والمشهور هو الأول ، لأنها

شهادة على عقد عديم فيه رؤية العاقد فلم يصح كما لو كانت الشهادة على العقد بالاستفاضة ، ويخالف وطء امرأته لأن أمر الواطئ يخالف الشهادة ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى : إذا لمس امرأة فمعرفة أنها امرأته بعلامة فيها حمل له وطؤها ، وإن لم يعرف صوتها وتحمل الشهادة بمثل ذلك لا يصح .

قال أصحابنا : ولأن رجلا لو تزوج امرأة عرفتة اليه بامرأة وقالت له : هذه زوجتك حل له وطؤها ، ومثل هذا في الشهادة لا يجوز ، ويدل على أن الوطء أوسع من الحكم في الشهادة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن شهد بالنكاح ذكر شروطه لأن الناس يختلفون في شروطه فوجب ذكرها في الشهادة . وإن رهن رجل عبدا عند رجل يالف ثم زاده الفأ آخر وجعل العين رهنا بهما واشهد الشهود على نفسه أن العين رهن بالفين ، وعلم الشهود حال الرهن في الباطن . فإن كانوا يعتقدون أنه لا يجوز الحاق الزيادة بالدين في الرهن لم يجوز أن يشهدوا إلا بما جرى الأمر عليه في الباطن ، وإن كانوا يعتقدون أنه يجوز الحاق الزيادة بالدين في الرهن ففيه وجهان لأحدهما يجوز أن يشهدوا بأن العين رهن الفين لأنهم يعتقدون أنهم صادقون في ذلك (والثاني) أنه لا يجوز أن يشهدوا إلا بذكر ما جرى الأمر عليه في الباطن لأن الاعتبار في الحكم باجتهاد الحاكم دون الشهود .

الشرح الأحكام : إذا تحمل الشهادة على رجل بالفعل أو بالقول وهو مبصر ثم عمى وأراد أن يؤدي الشهادة ، فإن كان يعرف المشهود عليه بعينه واسمه ونسبه جاز أن يشهد عليه عند الحاكم ، وإن كان لا يعرفه إلا بعينه وهو خارج عن يده حال الأداء لم يجوز أن يشهد عليه . وقال أبو حنيفة : إذا تحمل الشهادة وهو يبصر ثم عمى بطلت شهادته سواء كان يعرف المشهود عليه بعينه أو باسمه أو نسبه . دلبنا أن البصر معنى لا يزول التكليف بزواله ، فلم يمنع زواله من أداء الشهادة على من يعرفه باسمه ونسبه كحاسة السمع . وأما شهادة

الأعمى على المضبوط - وهو أن يشهد رجل بصير لا يعرفه الا بعينه يفعل أو قول وأمسكه الشاهد بيده - ثم عمى الشاهد ، وجاء به الحاكم فشهد عليه بما فعل أو سمع أو وضع رجل فاه على أذن الأعمى فأقر لرجل بشيء معروف ، أو طلق امرأته ووضع الأعمى يده على رأسه وضبطه الى أن أتى به الى الحاكم فيشهد عليه بما سمع منه فيقبل شهادته بذلك ، ويحكم بها •

وحكى المسعودى في ذلك وجها آخر أن شهادته في ذلك لا تقبل ، وبه قال أبو حنيفة ، والمنصوص هو الأول لأنه شهد بذلك على علم • وتقبل شهادة الأعمى في الترجمة ، لانه يعين ما سمعه عند الحاكم •

وان شهد بصير عند الحاكم شهادة فقبل أن يحكم بها الحاكم عمى الشاهد لم يبطل الحاكم شهادته وقال أبو حنيفة : يبطل • دليلنا أن ذهاب بصره لا يورث شبهة في شهادته كما لو ذهب سمعه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن شهد بالرضاع وصف الرضاع وانه ارتضع الصبي من ثديها أو من لبن حلب منها خمس رضعات متفرقات في حولين ، لاختلاف الناس في شروط الرضاع ، فان شهد انه ابنها من الرضاع لم تقبل لان الناس يختلفوا فيما يصير به ابنا من الرضاع ، وان رأى امرأة أخذت صبياً تحت ثيابها وأرضعته لم يجوز أن يشهد بالرضاع لانه يجوز أن يكون قد أعدت شيئاً فيه لبن من غيرها على هيئة الثدي فزأى الصبي يعض فظنه ثدياً •

الشرح قد مضى الكلام في تحمل الشهادة ، وأما الكلام في أدائها فينظر في الشاهد فان شهد بالنكاح فلا بد أن يقول : أشهد أنه نكحها من ولى مرشد بلفظ النكاح أو التزويج وقبل الزوج على الفور ينعقد به النكاح ، والنظرة في ذلك الى الحاكم •

ومن شهد بالرضاع لم تقبل شهادته حتى يشهد أنه ارتضع
من لبنها أو سقى من لبنها وله دون الحولين خمس رضعات متفرقات ،
ووصل اللبن كل مرة الى جوفه لأن الناس مختلفون في الرضاع الذي
يثبت به التحريم فلم يكن بد من ذكر ذلك ليحكم الحاكم فيه باحتشاده
فإن قيل : كيف اعتبرتم في الشهادة وصول اللبن الى الجوف والشاهد
لا يعلم ذلك بشهادة ؟ قلنا : إنما يعتبر علم الشاهد فيما يشهد به
مشاهدة فيما يمكن مشاهدته وإما ما لا يمكن مشاهدته به فأنما يعتبر
علم الشاهد فيه من طريق الظاهر ، فتى علم الشاهد ان المرأة ذات
لبن ، ورأى الصبي التقم ثديها وحرك شفثيه يمتصه وقتنا يعلم من اللبن
أنه يصل الى جوفه فقد حصل له العلم بذلك من طريق الظاهر •

فروع فإن شهد أن هذه أمه أو أخته من الرضاع أو أن
بينهما رضاعا يجرم له يحكم بهذه الشهادة لجواز أن يعتقد التحريم
بما لا يقع به التحريم عند الحاكم ، وإن رأى امرأة أدخلت صبيا تحت
ثيابها وسمعه يمتص شيئا لم يجز له أن يشهد بالرضاع لجواز أن
تكون قد أعدت له شيئا فيه لبن من غيرها على هيئة الثدي فنسمع
المصبي يمتص ذلك •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن شهد بالجناية ذكر صفتها فإن قلل : ضربه بالسيف
فمات أو قال : ضربته بالسيف فوجدته ميتا لم يثبت القتل بشهادته
لجواز أن يكون مات من غير ضربه ، وإن قال ضربه بالسيف فمات منه
أو ضربه فقتله ثبت القتل بشهادته وإن قال ضربه بالسيف فأنهر دمه فمات
مكانه ثبت القتل بشهادته على النصوص ، لأنه إذا أنهر دمه فمات علم
أنه مات من ضربه ، فإن قال : ضربه فأنضح أو قال : ضربه بالسيف فوجدته
موضعا لم تثبت الموضحة بشهادته لما ذكرناه في النفس ، وإن قال :
ضربه فأنضح ثبتت الموضحة بشهادته لأنه أضساق الموضحة اليه ، وإن
قال : ضربه فسال دمه لم تثبت الدامية بالشهادة لجواز أن يكون سيلان
الدم من غير الضرب وإن قال : ضربه فأسال دمه ومات قبلت شهادته في

الدامية : لانه اضافها اليه ولا تقبل في الموت لانه يحتمل ان يكون الموت من غيره وان قال : ضربه بالسيف فوضحه فوجدت في رأسه موضحتين لم يجز القصاص ، لانا لا نعلم على اي الموضحتين شهدوا يجب أرش موضحة لأن الجهل بعينها ليس بجهل لانه قد اوضحه .

الشرح وان قالوا : ضربه بالسيف فأسال دمه ومات لم تقبل في اثبات القصاص الا مع زوال الشبهة في لفظهما ، فان كانت الشهادة بالقتل فقالا : نشهد أنه ضربه بالسيف فمات أو فوجدناه ميتا لم يثبت القتل بهذه الشهادة لجواز أن يكون ضربه فمات بسبب آخر .

وان قالوا : ضربه بالسيف فمات منه أو ضربه بالسيف فقتله ثبت القتل بشهادتهما لأهما قد صرحا باضافة القتل اليه .

وان قالوا : ضربه بالسيف فأهر دمه ومات مكانه قال الشافعي رحمه الله : يثبت القتل بشهادتهما لأن قوله : فأهر دمه يبين أنه مات ، وان كانت الشهادة بالجراح - فان قالوا : ضربه بالسيف - فأتضح رأسه ، أو فوجدناه موضحا لم تثبت الموضحة بشهادتهما لأنه قد يضربه بالسيف ولا يوضحه ، ثم يتضح رأسه بغير ضربه . وان قالوا : ضربه بالسيف فأوضحه أو ضربه بالسيف فأتضح رأسه منه أو فوجدناه موضحا من ضربة تثبت الموضحة بشهادتهما ، لأهما قد أضافا الايضاح اليه ، ولا بد أن ينعتا الموضحة ليجب القصاص فيها ، فان كان في رأسه موضحتان احتاج الشاهد الى بيان الموضحة التي شهد أنه أوضعه إياها فان قالوا في شهادتهما أوضحة موضحة في موضع كذا من رأسه قدرها كذا وكذا قبلت شهادتهما ، وان قالوا : أوضحه موضحة لا يعلم موضعها ولا قدرها لم يجب القصاص ، لأنه يتمذر مع الجهالة بها ويجب له أرش موضحة ، وان قالوا : ضربه بالسيف فأسال دمه أو فسال دمه من ضربة تثبت الدامية بشهادتهما لأهما أضافا اسالة الدم اليه .

فروع وان قالوا : ضربه بالسيف فأسال دمه ومات لم تقبل شهادتهما بقتله لأهما لم يضيفا القتل اليه . وان قالوا : ضربه بالسيف

فأسال دمه فمات منه ثبت شهادتهما بالقتل لأهما أضافا القتل اليه ،
وان قالوا : ضربه بالسيف فأسال دمه ومات مكانه . قال الشافعي رحمه
الله : لم يثبت القتل بشهادتهما والفرق بين هذه وبين قوله فاضر ومات
مكانه حيث قلنا : يثبت القتل بشهادتهما أن انفار الدم يكون منه
الموت في العادة ، وسيلان الدم لا يكون منه الموت في العادة .

فرع وان قالوا : ضربه فأسال دمه فوجد في رأس المجرور
موضحة لم يلزم الشهود عليه القصاص في الموضحة ولا أرشها لأهما لم
بضيفا الايضاح اليه ، ويجوز أن يكون أوضحة غير الجائي .

فرع وان قالوا : تشهد انه قطع يده ولم يعينا اليد ، وكان
الشهود عليه مقطوع اليدين فان طلب المجنى عليه القصاص لم يكن
له ذلك لان الشاهدين لم يعينا اليد ، وان طلب دية اليد كان له ،
لان ديتها لا تختلف .

فرع وان شهد أنه ضربه ملففا ففقد نصفين فان اثبتنا
الحياة فقد ثبت القتل ولا يشترط أن يقولوا : ضربه وهو حي ، بل
يقولان تلفف وهو حي ثم ضربه ، فان تلفف - فان لم يشهدا بالحياة -
فقد قال في موضع : يثبت القتل ، وقال في موضع : لا يثبت القتل .
فاختلف أصحابنا الخراسانيون فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) .
ثبت القتل لأن الأصل حياة المضرور (والثاني) لا يثبت ، لأن الأصل
برائة ذمة الضارب ، ومنهم من قال : هي على اختلاف خالين ، فان
تلفف في ثياب الأموات فلا يثبت القتل ، وان كان ملففا في ثياب الأحياء
ثبت القتل ، والأول أصح ، لأن الشافعي رحمه الله نص على أنه لو هدم
بيتا على جماعة فاختلفوا هل كانوا أحياء ؟ على قولين وأصل هذا
اعتراض الأصل والظاهر .

فاذا قلنا : القول قول الولي حلف ويستحق الدية ، ولا يجب القصاص
يمينه . وقال القاضي أبو الطيب : ينبغي أن يكون في القصاص قول آخر

كما قلنا في القسامة . قال ابن الصباغ : ويمكن عندى أن يفرق بينهما بأن في القسامة يتكرر فيها الايمان وفي مسألتنا يمين واحد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن شهد بالزنا ذكر الزانى ومن زنى به لانه قد يراه على بهيمة فيعتقد ان ذلك زنا ، والحاكم لا يعتقد ان ذلك زنا ، او يراه على زوجته او جارية ابنه فيظن انه زنى ، ويذكر صفة الزنا ، فان لم يذكر انه اولج او رأى ذكره في فرجها لم يحكم به لان زيادا لما شهد على المغيرة عند عمر رضى الله عنه ولم يذكر ذلك لم يقيم الحد على المغيرة ، فان لم يذكر الشهود ذلك سألهم الامام عنه فان شهد ثلاثة بالزنا ووصفوا الزنا وشهد الرابع ولم يذكر الزنا لم يجب الحد على المشهود عليه ، لان البينة لم تكمل ، ولم يحد الرابع عليه ، لانه لم يشهد بالزنا وهل يجب الحد على الثلاثة ، فيه قولان وان شهد اربعة بالزنا وفسر ثلاثة منهم الزنا وفسر الرابع بما ليس بزنا لم يحد المشهود عليه ، لانه لم تكمل البينة ويجب الحد على الرابع قولاً واحداً لانه قدفه بالزنا ثم ذكر ما ليس بزنا ، وهل يحد الثلاثة ؟ على القولين ، فان شهد اربعة بالزنا ومات واحد منهم قبل ان يفسر ، وفسر الباقيون بالزنا ، لم يجب الحد على المشهود عليه لجواز ان يكون ما شهد به الرابع ليس بزنا ، ولا يجب على الشهود الباقيين الحد ، لجواز ان يكون ما شهد به الرابع زنا فلا يجب الحد مع الاحتمال .

فصل ومن شهد بالسرقة ذكر السارق والمسروق منه والخرز والنصاب وصفة السرقة لان الحكم يختلف باختلافها فوجب ذكرها ومن شهد بالردة بين ما سمع منه لاختلاف الناس فيما يصير به مرتدا فلم يجز الحكم قبل البيان كما لا يحكم بالسهادة على جرح الشهود قبل بيان الجرح . وهل يجوز للحاكم ان يعرض للشهود بالتوقف في الشهادة في حدود الله تعالى . فيه وجهان (أحدهما) انه لا يجوز لان فيه قدحا في الشهود (والثاني) انه يجوز لان عمر رضى الله عنه ((عرض لزيد في شهادته على المغيرة)) فروى انه قال ((أرجو أن لا يفصح الله تعالى على يدك أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)) ولانه يجوز أن يعرض للمقر بالتوقف شجاز ان يعرض للشاهد .

الشرح الأحكام • وان شهد أربعة على رجل بالزنا سألهم الحاكم عن أربعة أشياء عمن زنا به وعن كيفية الزنا وعن المكان الذى زنى به ، وعن الزمان (فأما سؤاله) عمن زنى به فلاهم قد يروونه يظاً جارية ولده أو جارية مشتركة بينه وبين غيره فيعتقدون ذلك زنا وليس ذلك زنا ، أو قد يروونه على تهمة فتعتقدونه زنا ولا يعتقده الحاكم زنا ، فان ذكر أنه وطى امرأة أجنبية سألهم عن (كيفية الزنا) لأنه قد يظوها فيما دون الفرج أو يقبلها أو يلمسها وقد يقع عليه اسم الزنا ولا يجب به الحد • فان قالوا رأيناه أدخل ذكره في فرجها فهذا هو التصريح بالزنا ، وان قالوا مع ذلك مثل المروء في المكحلة والرشا فى البئر فهذا زنا • والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن ماعز بن مالك الأسلمى شهد على نفسه عند النبى صلى الله عليه وسلم أنه أصاب امرأة أجنبية حراماً أربع مرات • والنبى صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ، فلما كان فى الخامسة قال له النبى صلى الله عليه وسلم أنكتما ؟ قال : نعم ، قال : حتى دخل ذاك منك فى ذاك منها مثل المروء فى المكحلة ، والرشا فى البئر ؟ قال : نعم فقال له : أتعرف الزنا ؟ قال : نعم ، فقال : ما هو ؟ قال : هو أن ينال الرجل من امرأة حراماً ما ينال الرجل من امرأته حلالاً ، فلما ذكر ذلك قال له النبى صلى الله عليه وسلم ما تريد ؟ قال : طهرنى فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمه فاستقره النبى صلى الله عليه وسلم فى الاقرار حتى أتى بالصريح الذى لا يحتمل غير الزنا ، واذا وجب ذلك فى الاقرار فلأن يجب فى الشهادة أولى • لما روى أن أبا بكره ونافعا وشبل بن معبد وزياى بن أبيه لما شهدوا على المغيرة بن شعبة عند عمر رضى الله عنهم ، صرح أبو بكره ونافعا وشبل بالزنا عليه ، وأتى زياى ليشهد فقال عمر : وأراك شاباً وأرجو ألا يفضح الله على يدك رجلاً من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فقال زياى : رأيت استأنتبوا ونفسا يعلو ورأيت رجليها على كفيه كأنها أذنا حمار ولا أدرى ما وراء ذلك فقال عمر رضى الله عنه : الله أكبر • ودرأ الحد عن المغيرة ، وذلك لأن زياى لم ير المرأة حتى يتحقق منها ولم ير ذكره يولج فى فرجها ، وانما كل ما رآه هو نصفه

الأعلى ورجليها كأنهما أذفا حمار ، ولم يتحقق من هيئته هذه هيئة ملاعب أم هيئة زان ، لذلك أمر عمر رضى الله عنه بجلد الثلاثة ، وانما لم يجلد المفيرة لأن زيادا لم يصرح بالشهادة في الزنا عليه .

(الشرط الثالث) أن يسألهم عن المكان الذى زنى به ، لأنهم قد يختلفون فيدراً عنه الحد .

(الشرط الرابع) ذكره ابن الصباغ ولم يذكره الشيخ أبو حامد أن يسألهم عن الزمان لأنهم قد يختلفون فيدراً عنه الحد .

إذا ثبت هذا فذكر الشافعى رحمه الله مسائل في ذلك (أحدا من) إذا جاء أربعة ليشهدوا على رجل بالزنا فصرح ثلاثة بالشهادة في الزنا عليه فلا يحسد المشهود عليه لأن البينة لم تكمل عليه ولا يحسد الرابع الذى لم يصرح بالزنا لأنه لم يقذفه ، وهل يحسد الثلاثة ؟ فيه قولان .

(الثانية) إذا شهد أربعة بالزنا على رجل فسألهم الحاكم عن تفسير الشهادة فصرح ثلاثة بالشهادة في الزنا عليه وفسر الرابع ما ليس بزنا فلا يحسد المشهود عليه ، لأن البينة بالزنا عليه لم تكمل ويحسد الرابع قولاً واحداً ، لأنه قاذف ، وهل يحسد الثلاثة ؟ على القولين .

(الثالثة) إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فلما سألهم الحاكم صرح ثلاثة بالشهادة عليه ومات الرابع قبل أن يفسر فلا يحسد المشهود عليه ، لأن البينة لم تكمل ولم يحسد الثلاثة قولاً واحداً لجواز أن يكون ما شهد به الرابع زناً .

(الرابعة) إذا شهد أربعة بالزنا ثم استفسرهم الحاكم ففسروا ما ليس بزنا فلا يحسد المشهود عليه لأنهم لم يصرحوا بالزنا عليه ، ويحسد المشهود قولاً واحداً لأنهم قذفوا .

(الخامسة) إذا لم يشهدوا بالزنا عليه وانما عرضوا بالشهادة

به فلا يحد المشهود عليه ، لأن ما شهدوا به ليس بزنا ، ولا يحد الشهود لأنهم لم يقذفوه بزنا .

فروع ومن شهد بالسرقة فيشترط في وجوب القطع على السارق أن يذكر الشاهدان السارق والمسروق منه ، والحرز والنصاب وصفه السرقة ، لأن الناس مختلفون في ذلك وإن شهد شاهدان على رجل بالسرقة اشترط أن يذكر ما سمعا منه لاختلاف الناس فيما يصير به مرتدا .

فروع وهل يجوز للحاكم أن يعرض الشهود في حدود الله تعالى بالتوقف عن الشهادة ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأن فيه قلحا بالشهادة (والثاني) يجوز لأن عمر رضى الله عنه عرض لزيد في التوقف عن الشهادة على المغيرة ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، ولأنه يجوز للحاكم أن يعرض للمقر في التوقف عن الاقرار بذلك فجاز له التعريض للشاهد بالتوقف . وإن قيل : كيف ساغ لعمر رضى الله عنه أن يعرض لزيد في التوقف عن الشهادة لدراء الحد عن المغيرة وفي ذلك إيجاب للحد على الثلاثة الشهود الذين صرحوا بالزنا قبله ؟ قيل : إنما ساغ لعمر رضى الله عنه الثلاثة معان (أحدهما) أن الحد الذي كان يجب على المغيرة الرجم ، وفيه اتلاف النفس ، والذي يجب على الشهود هو حد القذف وليس فيه اتلاف النفس فجاز دفع أعظم الضررين بأخفهما (والثاني) أن الثلاثة الذين شهدوا على الزنا تركوا أمرا مندوبا إليه وهو الستر بدليل أن معاذا رضى الله عنه لما ذكر لهزال أنه زنى فقال له : بادر الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن ينزل الله عز وجل اليك قرآنا فلما أتى معاذا النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بقول هزال قال له النبي صلى الله عليه وسلم هلا سترته بشوبك يا هزال . فلما خالفوا المندوب غلظ عليهم (الثالثة) أن سكوت الرابع عن الشهادة لم يسقط به الحد عن المشهود عليه لأنه لم يجب بعد ، ولم يجب به الحد ، على الثلاثة ، لأن الحد إنما وجب عليهم بقولهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الشهادة على الشهادة

وتجوز الشهادة على الشهادة في حقوق الأدميين وفيما لا يسقط بالشبهة من حقوق الله تعالى ، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك عند تعذر شهادة الأصل بالموت والمرض والغيبة وفي حدود الله تعالى ، وهو حد الزنا وحد السرقة وقطع الطريق وشرب الخمر قولان (أحدهما) أنه يجوز ، لأنه حق يثبت بالشهادة فجاز أن يثبت بالشهادة على الشهادة كحقوق الأدميين (والثاني) أنه لا يجوز لأن الشهادة على الشهادة تتراد لتأكيد الوثيقة ليتوصل بها إلى إثبات الحق ، وحدود الله تعالى مبنية على البرء والاسقاط ، فلم يجز تأكيدها وتوثيقها بالشهادة على الشهادة ، وما يثبت بالشهادة على الشهادة يثبت بكتاب القاضي إلى القاضي ، وما لا يثبت بالشهادة على الشهادة لا يثبت بكتاب القاضي إلى القاضي ، لأن الكتاب لا يثبت إلا بتحمل الشهادة من جهة القاضي الكاتب فكان حكمه حكم الشهادة على الشهادة .

الشرح الشهادة على الشهادة جائزة لقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » ولم يفرق بين إلا شهادة على أصل الحق أو على شهود الحق ، ولأن الشهادة في الأصل إنما جوزت الحاجة إليها وهو الاستيثاق بالحق لأن من عليه الحق قد يموت أو يغيب أو يجهل ، وكذلك شاهد الأصل قد يغيب أو يموت أو يمرض فعدت الحاجة إلى الإشهاد عليه بالتوثيق .

إذا ثبت هذا فالحقوق على ضربين ، حقوق لله تعالى ، وحقوق للأدميين ، فتقبل الشهادة على الشهادة في جميعها كالمال والنكاح والطلاق والرجعة وحد القذف والقصاص وغير ذلك .

وقال أبو خنيفة : لا تقبل الشهادة على الشهادة في القصاص وتقبل في غيره من الحقوق للأدميين .

وقال المسمودي : وهو قول مخرج لنا من الشهادة على الشهادة

في حقوق الله تعالى وليس بشهور والدليل على أن الشهادة على الشهادة في ذلك تقبل أنه حق لآدمي فقبل فيه الشهادة على الشهادة كالمبال ، ولأن الشهادة على الشهادة انما جوزت للاستيثاق ، وهذا المعنى موجود في القصاص وغيره من حقوق الآدميين . وأما حقوق الله تعالى فذكر المصنف أن الشهادة على الشهادة يقبل منها فيما لا يسقط بالشبهة . ولعله أراد الشهادة على هلال رمضان وهلال ذي الحجة والشهادة على الزكاة فيما يتعلق من الأحكام بالشهادة فيها . وأما حقوق الله تعالى التي تسقط بالشبهة وهي حد الزنا وحد السرقة وجد قطع الطريق وحد الخمر ، فهل تقبل الشهادة على الشهادة ؟ فيه قولان . (أحدهما) لا تقبل وبه قال أبو حنيفة ، لأنها مندوب الي سترها ، وفي الشهادة على الشهادة اثباتها فلم يصح .

(الثاني) يقبل وبه قال مالك رحمه الله واختاره الشيخ أبو حامد لأن كل ما ثبت بالشهادة على الشهادة كحقوق الآدميين ، وما قاله الأول يطل بالشهادة فان لها مدخلا في هذه الحقوق وان كانت تتراد للاستيثاق .

قال ابن القاسم : وفي الشهادة على الشهادة في احصان من ثبت عليه الزنا قولان كالشهادة على الشهادة في حد الزنا (قلته تخريجا) ويجوز الشهادة على الشهادة أن الحاكم حد فلانا قولاً واحداً . لأن هذا حق لآدمي لأنه يسقط به عنه الحد وكل حتى قبلت فيه الشهادة على الشهادة قبل فيه كتاب القاضي الى القاضي . وكل حق لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة لا يقبل فيه كتاب القاضي الى القاضي ، لأن الكتاب لا يثبت الا بتحمل الشهادة من جهة القاضي الكاتب فكان كالشهادة على الشهادة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز الحكم بالشهادة على الشهادة الا عند تعذر حضور شهود الأصل بالموت أو المرض أو الغيبة ، لأن شهادة الأصل أقوى ، لأنها تثبت نفس الحق ، والشهادة على الشهادة لا تثبت نفس الحق ، فلم تقبل مع القدرة على شهود الأصل ، والغيبة التي يجوز بها الحكم بالشهادة على الشهادة أن يكون شاهد الأصل من موضع الحكم على مسافة إذا حضر لم يقدر أن يرجع بالليل الى منزله ، فإن تلحقه المشقة في ذلك . وأما إذا كان في موضع إذا حضر أمكنه أن يرجع الى بيته بالليل لم يجز الحكم بشهادة شهود الفرع ، لأنه يقدر على شهادة شهود الأصل من غير مشقة .

الشرح الأحكام : إذا شهد شاهدان على شهادة رجل بحق فلا يجوز للحاكم أن يسمع شهادة شاهدي الفرع مع حضور شاهدي الأصل ، لأن على الحاكم أن يبحث عن عدالة شاهدي الفرع ، وإن مات شاهد الأصل أو غاب أو مرض مرضا يشق عليه معه الوصول الى مجلس الحاكم أو كان محبوسا في موضع لا يقدر على الوصول الى مجلس الحاكم جاز للحاكم سماع شهادة شاهدي الفرع عليه والحكم بها .

وقال الشعبي : لا تسمع شهادة شاهدي الفرع الا اذا مات شاهد الأصل .

دليلا : أنه قد تعذر حضور شاهد الأصل فجاز سماع شهادة شاهدي الفرع والحكم بها كما لو مات شاهد الأصل . واختلف أصحابنا في حد عينه شاهد الأصل التي يجوز فيها سماع شهادة شاهدي الفرع والحكم بها .

وقال بعضهم : هو أن يكون شاهد الأصل في موضع من موضع الحاكم لو حضر منه الى مجلس الحكم ، وأقام الشهادة فيه لم يمكنه أن يأوى في الموضع الذي خرج منه . غامما بدون ذلك فلا يقبل فيه

شهادة شاهدي الفرع على شاهدي الأصل ، وبه قال أبو يوسف لقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » .

وفي تكليف الشاهد السفر يوما الى الليل أضرار به . وقال القاضي أبو الطيب : إذا كان بين الشاهد وموضع الحاكم مسافة القصر جاز سماع شهادة الفرع ، وإن كان بينهما أقل من ذلك لم يجز سماع شهادة الفرع ، وبه قال أبو حنيفة إلا أن مسافة القصر عنده ثلاثة أيام وعندنا يومان ، لأن ما دون مسافة القصر في حكم الحضر . وقال الشيخ أبو حامد : لا يعتبر في ذلك حد ، وإنما يعتبر لخوف المشقة غالبا ، فإن كان شاهد الأصل لا يلحقه مشقة غالبا في الحضور لم تسمع شهادة شاهدي الفرع عليه ، وإن كان يلحقه مشقة غالبا في الحضور سمعت شهادة شاهدي الفرع عليه ، وقوله قريب من الوجه الأول - أعني قول الشافعي - إلا أنه غير محدود عنده .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يقبل في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي شهادة النساء لأنه ليس بمال ، ولا المقصود منه المال وهو مما يطلع عليه الرجال فلم يقبل فيه شهادة النساء كالنكاح .

الشرح الأحكام : ولا تقبل في الشهادة على الشهادة ولا في كتاب القاضي الى القاضي شهادة النساء في جميع الحقوق . وقال أبو حنيفة رحمه الله : إن كان الحق مما تقبل فيه شهادة النساء على أصل الحق قبل فيه شهادة النساء ، لأن عندنا لا تقبل فيه شهادة النساء فيما ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال ، وعنده تقبل شهادتهم في ذلك وقد مضى الدليل عليه ، والدليل على صحة قولنا ما هنا أن الشهادة على الشهادة ليست بمال ولا المقصود منها المال ، وإنما هي اثبات قول الشاهد ، وذلك مما يطلع عليه الرجال فلم يكن للنساء فيه مدخل كالقصاص والحدود . وحكي

المسعودى وجها آخر ان كان المشهود به ما لا يثبت بشاهد وامرأتين وليس بشيء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يقبل الا من عدد لانه شهادة فاعتبر فيها العدد كسائر الشهادة وان كان شهود الأصل اثنتين فشهد على أحدهما شاهديان وعلى الآخر شاهدان جاز ، لانه يثبت قول كل واحد منهما بشاهدين ، وان شهد واحد على شهادة أحدهما وشهد الآخر على شهادة الثاني لم يجز لانه اثبات قول بشهادة واحد فان شهد اثنتان على شهادة أحدهما ثم شهدا على شهادة الآخر ففيه قولان (أحدهما) انه يجوز لانه اثبات قول اثنتين فجاز بشاهدين ، كالشهادة على اقرار نفسيين (والثاني) انه لا يجوز وهو اختيار المزني رحمه الله تعالى ، لانهما قاما في التحمل مقام شاهد واحد في حق واحد ، فاذا شهدا فيه على الشاهد الآخر صارا كالشاهد اذا شهد بالحق مرتين ، واذا كان شهود الأصل رجلا وامرأتين قبل في أحد القولين شهادة اثنتين على شهادة واحد منهم وان كان شهود الأصل أربع نسوة وهو في الولادة والرضاع قبل في أحد القولين شهادة رجلين على كل واحد منهما ولا يقبل في الآخر الا شهادة ثمانية يشهد كل اثنتين على شهادة واحدة منهن وان كان شهود الأصل أربعة من الرجال وهو في الزنا وقلنا : انه تقبل الشهادة على الشهادة في الحدود فان قلنا يقبل شاهدان على شاهدي الأصل في غير الزنا ففي حد الزنا قولان (أحدهما) انه يكفي شاهدان في اثبات شهادة الأربعة كما يكفي شاهدان في اثبات شهادة اثنتين (والثاني) انه يحتاج الى أربعة لأن فيما يثبت باثنتين تحتاج شهادة كل واحد منهما الى العدد الذي يثبت به أصل الحق وهو اثنتان ، وأصل الحق هنا لا يثبت الا بأربعة فلم تثبت شهادتهم الا بأربعة .

فان قلنا : انه لا يقبل فيما يثبت بشاهدين الا أربعة ففي حد الزنا قولان (أحدهما) انه يحتاج الى ثمانية ليثبت بشهادة كل شاهدين شهادة واحد (والثاني) انه يحتاج الى ستة عشر لأن ما يثبت بشاهدين لا تثبت كل شاهد الا بما يثبت به أصل الحق وأصل الحق لا يثبت الا بأربعة فلا تثبت شهادة كل واحد منهم الا بأربعة فيصير الجميع ستة عشر .

الشرح الأحكام وهي تتعلق بعدد شهود الفرع . وذلك أنهم ان كان عدد شهود الأصل شاهدين فشهد شاهدان على شهادة أحد الشاهدين ثم شهد شاهدان آخران على شهادة الشاهد الآخر نبتت. شهادة شاهدي الأصل بالاجماع لأن كل قول منهما قد ثبت بشاهدين . وان شهد على شهادة كل واحد من شاهدي الأصل شاهد واحد لم تثبت شهادة الأصل ولا أحدهما عندنا ، وبه قال شريح والشعبي والنخعي وربيعة ومالك والثوري وأبو حنيفة . وقال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وعبيد الله بن الحسن العتبري واسحاق بن راهوية : تثبت شهادة شاهدي الأصل .

دلينا أن الشهادة على الشهادة ليست بمال ، ولا المقصود منها المال ، وانما هي اثبات قول الشاهد ، فلا يثبت قول الشاهد الا بشاهدين كالشهادة على الطلاق .

فرع وان شهد شاهدان على شهادة أحد شاهدي الأصل ثم شهد على شهادة الأصل الثاني ففيه قولان (أحدهما) لا يثبتان شهادة شاهدي الأصل وانما يثبتان شهادة أحدهما وهو اختيار المزني ، لأن من ثبت به أحد طرفي الشهادة لم يجز أن يثبت به الطرف الآخر كما لو شهد رجل بحق وكان أصلا في الشهادة ثم شهد مع آخر على شهادة أصل آخر فانه لا يقبل فهكذا هذا مثله (والثاني) يثبتان شهادة شاهدي الأصل ، وبه قال ربيعة ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح ، لأنهما شهدا على قول اثنين فقبلا كما لو شهدا على اقرار رجلين ، ويخالف اذا شهد بشهادة وكان أصلا فيها ثم شهد مع آخر على شهادة آخر فانه لا تقبل ، لأنه يجز بشهادته الثانية فمعا الى نفسه ، وهو تصديق شهادته الأولى .

إذا ثبت هذا فقال الشيخ أبو حامد : أصل هذين القولين هل شهود الفرع يقومون مقام شهود الأصل أو لا يقومون مقام شهود الأصل ؟ ويثبت الحق بشهادة شهود الفرع كما يثبت بشهادة الأصل ، أو لا يقومون

قيام شهود الأصل فلا بد أن يقوم كل واحد من شهود الأصل شاهداً منفردان . ان قلنا : انهم لا يقومون مقام شهود الأصل ، وانما يشتون شهادة شهود الأصل جاز أن يشهد على شهادة شهود الأصل شاهداً . قال ابن الصباغ : ولا معنى لقوله انهم يقومون مقام شهود الأصل ، وما ثبت الحق بشهادة شهود الفرع لأنهم لا يشهدون بالحق ، وانما يشتون شهادة شهود الأصل .

ولو قاموا مقامهم لقام كل واحد منهم مقام واحد .

فرع اذا قلنا : ان شهود الأصل شاهد واحد وامرأتان . فان قلنا : ان قول كل واحد من الشاهدين لا يثبت الا بشاهدين - لم يثبت قول كل واحد من هذين الشاهدين ، فتفتقر الى ستة شهود . ان قول الشاهدين معا يثبت قول الرجل والمرأتين بشاهدين أيضا .

فرع وان كان شهود الأصل أربع نسوة في الرضاع والولادة - فان قلنا : ان قول كل واحد من شاهدي الأصل لا يثبت الا بشاهدين لم يثبت قول كل واحد من النساء الا بشاهدين .

وان قلنا : يثبت قول الشاهدين بشاهدين ثبت قول الأربع بشاهدين .

فرع وان شهد شاهداً على شهادة رجل أن هذه الدار لزيد ثم شهدا على شهادة رجل آخر ان الدار بعينها لعمرو . قال الشيخ أبو حامد : قبل قولاً واحداً ، فيكون قد ثبت لزيد في الدار شاهد ، ولعمرو فيها شاهد لأنهما يشتان قول كل واحد من الشاهدين لواحد ، ولا تناقض في شهادتهما . وان شهد شاهداً أن هذه الدار لزيد ثم شهدا أن هذه الدار لعمرو كان ذلك تناقضاً ورجوعاً عن الشهادة الأولى .

فرع وان أراد اثبات شهادة الشهود في الزنا بالشهادة - فان قلنا : ان الحدود لله تعالى لا تقبل فيها الشهادة على الشهادة -

فلا تفرغ عليه . وان قلنا : تقبل فيها الشهادة على الشهادة . فان قلنا : ان قول شاهدي الأصل في غير الزنا ثبت بشاهدين ففي القدر الذي يثبت به شهاد شهود الزنا قولان (أحدهما) يثبت قول الأربعة بشاهدين كما يثبت قول الشاهد في غير الزنا بشاهدين ، فعلى هذا يكون عدد شهود الفرع أقل من عدد شهود الأصل (والثاني) أنه لا يثبت قول الأربعة الا بأربعة ، لأن أصل الحق ها هنا لا يثبت الا بأربعة ، فافتقر الى ذلك العدد في اثبات قول الأربعة ، كما أن قول الشاهدين في غير حد الزنا لا يثبت الا باثنين . فان قلنا : ان كل واحد من شاهدي الأصل في غير الزنا لا يثبت الا بشاهدين فما هنا قولان (أحدهما) لا يثبت قول كل واحد من الأربعة الا بشاهدين كما قلنا في الشاهدين في غير الزنا ، فيكون عدد شهود الفرع على هذا ثمانية (والثاني) لا يثبت قول كل واحد من الأربعة الا بأربعة لأن الحق الذي ثبت بشاهدين لا يثبت قول كل واحد من الشاهدين الا بالعدد الذي يثبت به أصل الحق ، وأصل الحق ها هنا لا يثبت الا بأربعة ، فلم يثبت قول كل واحد من الأربعة الا بذلك العدد فيكون عدد شهود الفرع ها هنا ستة عشر ، فيحصل في هذه الشهادة على الشهادة في الزنا خمسة أقوال (أحدها) لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة (والثاني) يقبل فيه الشاهدان على شهادة الأربعة (والثالث) لا تقبل الا أربعة على الأربعة (والرابع) لا تقبل الا ثمانية في الشهادة على الأربعة (والخامس) لا تقبل الا ستة عشر على الأربعة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا تقبل الشهادة على الشهادة حتى يسمى شاهد الفرع شاهد الأصل بما يعرف به ، لأن عدالته شرط . فاذا لم تعرف لم عدالته فان سماهم شهود الفرع وعدلوهم حكم بشهادتهم لأنهم غير متهمين في تعديلهم ، وان قالوا : نشهد على شهادة عدلين ولم يسموا لم يحكم بشهادتهم ، لانه يجوز ان يكونوا عدولا عندهم غير عدول عند الحاكم .

الشرح الأحكام : اذا شهد شهود الفرع على شهود الأصل لم يجز الحكم بشهادتهم حتى يعرف الحاكم عدالة شهود الفرع والأصل ، لأن معرفة عدالة الشهود شرط في الحكم بعدالة شهود الفرع قبل الحكم بشهادتهم في ذلك كله بلا خلاف ، لأن شهود الفرع غير متهمين في تعديلهم لشاهدي الأصل . وان قال شهود الفرع : يشهد على شهادة عدلين بكذا ولم يسموها لم يجز الحكم بهذه الشهادة حتى يسموها شاهدي الأصل ، وبه قال أكثر أهل العلم الا شريحا فانه قال يحكم بهذه الشهادة . وهذا خطأ لأن الناس يختلفون في تعديل الشهود وقد يكون شاهدا الأصل عدلين عند شهود الفرع ، ولا يكونان عدلين عند الحاكم ، ولا بد من تسميتهما ليعرفهما الحاكم ، ولأن الشهود عليه قد تجرح شهود الأصل . فاذا لم يعرفهما لم يمكنه جرحهما .

فرع اذا سمى شهود الفرع شاهدي الأصل ولم يعدلوهما فان الحاكم يسمع هذه الشهادة ويسأله عن عدالة شاهدي الأصل وبه قال أكثر أهل العلم . وقال الثوري وأبو يوسف : اذا لم يعدلوهما لم يسمع الحاكم شهادتهم . دليلنا أنها شهادة فجاز سماعها . وان لم يعرف عدالة الشهود كشهود الأصل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح تحمل الشهادة على الشهادة الا من ثلاثة اوجه (أحدها) ان يسمع رجلا يقول : اشهد ان لفلان على فلان كذا مضافا الى سبب يوجب المال من ثمن مبيع او مهر لانه لا يحمل مع ذكر السبب الا الوجوب (والثاني) ان يسمعه يشهد عند الحاكم على رجل يحق لانه لا يشهد عند الحاكم الا بما يلزم الحكم به (والثالث) ان يسترعيه رجل بان يقول : اشهد ان لفلان على فلان كذا فاشهدوا على شهادتي الا على واجب واما اذا سمع رجلا في دكانه او طريقه يقول اشهد ان لفلان بذلك لانه لا يسترعيه الا على واجب لان الاسترعاء وثيقة والوثيقة لا تكون على فلان ألف درهم ولم يقل فاشهد على شهادتي لم يحكم به لانه يحتمل أنه اراد أن له عليه ألفا من وعد وعده بها فلم يجز تحمل الشهادة عليه مع الاحتمال وان سمع رجلا يقول لفلان على ألف درهم فهل يجوز

ان يشهد عليه بذلك فيه وجهان (احدهما) وهو قول ابي اسحاق انه لا يجوز ان يشهد عليه كما لا يجوز ان يتحمل الشهادة عليه (والثاني) وهو المنصوص انه يجوز ان يشهد عليه والفرق بينه وبين التحمل ان المقر يوجب الحق على نفسه فجاز من غير استرعاء والشاهد يوجب الحق على غيره فاعتبر فيه الاسترعاء ولان الشهادة اكيد لانه يعتبر فيها العدالة ولا يعتبر ذلك في الاقرار .

الشرح وتحمل الشهادة على الشهادة يصح من أربعة وجوه « ويحددها المصنف بثلاثة وما عداها لا يصح » (أحدها) أن يسمع رجلان ، رجل يشهد لرجل بحق مضاف الى سبب يقتضى وجوب الحق مثل أن يسمعه يقول : ان لفلان على فلان كذا من ثمن مبيع أو أجرة ، لأن مع ذكر المسبب لا يقتضى غير الوجوب .

(الثاني) أن يسمع رجلان رجلا يشهد عند الحاكم لرجل بحق على آخر ، فيجوز لهما أن يشهدا على شهادته ، وإن لم يسترعهما ولا أضاف الحق الى سبب ، لأن الشهادة عند الحاكم لا تكون الا بحق واجب . قال المسمودي : وكذلك يجوز لهذا الحاكم أن يشهد على شهادته عند حاكم آخر اذا عزل . قال : وكذلك اذا سمع رجلان رجلا يشهد لرجل بحق فحكم لهما سواء قلنا : ينفذ حكمه أو لا ينفذ .

(الثالث) اذا استرعاها على الشهادة بأن يقول رجل لرجلين : أنا أشهد أن لفلان على فلان كذا فاشهدا على شهادتي ، لأن الاسترعاء وثيقة ، والوثائق لا تكون الا على واجب . وحكى ابن الصباغ أن من أصحابنا من قال : لا بد أن تقول في الاسترعاء : أشهدا على شهادتي وعن شهادتي لتكون أدنى في التحمل والأداء . وهذا كاختلاف أصحابنا في الزكي هل يحتاج أن يقول : عدل على ولي . أو يكفي أن يقول : عدل : وقد حكى المسمودي عن بعض العلماء ما يوافق هذا فقال : لا بد أن يقول في الاسترعاء : اشهد على شهادتي ، واذا استشهدت أنت فاشهد ، والأول أصح ، لأن الغرض زوال الشبهة .

وإذا أذن له في التحمل فقد زالت الشبهة لأن التحمل للأداء .

(والرابع) حكاه ابن القاص والمسعودي : أن يسمع رجل رجلا يسترعى غيره على شهادة فيجوز للسامع أن يشهد بها ، وإن لم يسترعه عليها لأنه لما استرعى غيره دل على أنه ما استرعه إلا على واجب فجاز له الشهادة عليها كما سمع رجل رجلين تباعا فله أن يشهد عليهما وإن لم يشهداه ، فأما إذا سمع رجلان رجلا يقول : أشهد أن لفلان على فلان كذا غير مضاف إلى سبب ، ولم يسترعهما ، وكان بغير حضور الحاكم فلا يجوز لهما أن يشهدا على شهادته بذلك وعلله الشافعي : أنه يحتمل أنه يحتمل أنه أراد أن ذلك واجب عليه ويحتمل غير واجب عليه ، بل من وعد وعده به فلم يصح تحمل الشهادة عليه لذلك ، وعلله أصحابنا أن قولنا : أشهد ، يحتمل أنه أراد الشهادة عليه بالحق ، ويحتمل أن قوله : أشهدا علم ذلك بالسمع فلم يجز أن يتحمل الشهادة عليه بذلك . هذا مذهبا . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز أن يتحمل الشهادة على الشهادة إلا أن يسترعيه على الشهادة ، وأما بغير ذلك فلا يصح . ودليلنا عليه ما مضى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا أراد شاهد الفرع أن يؤدي الشهادة أداها على الصفة التي تحملها فإن سمعه يشهد بحق مضاف إلى سبب يوجب الحق ذكره وإن سمعه يشهد عند الحاكم ذكره وإن شهد شاهد الأصل على شهادته أو استرعه قال أشهد أن لفلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته .

فصل وإن رجع شهود الأصل قبل الحكم بشهادة الفرع بطلت شهادة الفرع ، لأنه بطل الأصل فبطل الفرع ، وإن شهد شهود الفرع حضر شهود الأصل قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم لأنه قدر على الأصل فلا يجوز الحكم بالبطل والله أعلم .

الشرح الأحكام : إذا قال شاهد الأصل لرجلين : أشهد

أني أشهد أن لفلان على فلان كذا نص فيه للشافعي رحمه الله الا أن
أنا خيفة قال : لا يشهدان على شهادته الا أن يقول : اشهدا على شهادتي
أن لفلان على فلان كذا فقد أمرهما بالشهادة ولم يسترعهما • وقال
أبو يوسف : يجوز لهما أن يشهدا على شهادته لأن معنى قوله ذلك
اشهدا على شهادتي ، قال ابن الصباغ : وهذا أشبه •

فرع قال في الأم : اذا قال رجل لآخر : أشهد أن لفلان
على فلان كذا فأشهد عليه بذلك لم يضر من الثاني تحمل الشهادة عليه ،
لأنه لم يسترعه على الشهادة •

فرع في كيفية أداء شهود الفرع •
يؤدي شاهد الفرع الشهادة ويضيفها الى الوجه الذي يحملها
منه ، فأن سمع شاهد الأصل يشهد بحق مضاف الى سبب فاته
يقول : أشهد على شهادة فلان أن لفلان على فلان كذا من ثمن مبيع
أو أجرة أو غير ذلك مما يسمعه يضيفه اليه •

وان سمعه يشهد عند الحاكم أو المحكم ذكر ذلك • وكذلك اذا
استرعاه أو استرعى غيره ذكر ذلك في الأداء ليؤدي الشهادة كما يحملها •

فرع واذا شهد شاهدا الأصل على عين رجل وشاهد
الفرع يعرف عينه ولا يعرف نسبه واسمه فاته لا يشهد الا على عينه
فحسب ، وان كان يعرف اسمه ونسبه كان له أن يشهد على اسمه
ونسبه ، وان أشهداه على الاسم والنسب وكان شاهد الفرع لا يعرف
غير المشهود له والمشهود عليه فاته يشهد على الاسم والنسب وكان
شاهد الفرع لا يعرف غير المشهود له والمشهود عليه • فاته لا يعرف
غير الاسم والنسب قال المسعودي : وكل من جاءه وادعى أنه فلان ابن فلان
عليه أن يؤدي الشهادة له ثم ينظر القاضي فان أقر الخصم أنه هو فلا كلام،
وان تناكرا فعلى المدعى اقامة البينة على اسمه ونسبه ، فاذا أقام البينة
على ذلك حكم به •

فـرـع وان شهد شاهدان على شهادة رجل عند غيبته أو مرضه فقبل أن يحكم الحاكم بشهادة شاهدي الفرع حضر شاهد الأصل لم يجر الحكم بشهادة شاهدي الفرع حتى يسأل شاهد الأصل ، لأنه إنما جاز الحكم بشهادة شاهدي الفرع لتعذر سماع الشهادة من شاهدي الأصل وقد قدر عليها كما يجوز التيمم لعدم الماء مع وجوده ، وان شهد رجلان على شهادة رجل فقبل أن يحكم الحاكم بشهادتهما رجع شاهد الأصل أو فسق فلا يجوز الحكم بشهادتهما ، لأن شاهد الأصل لو رجع أو فسق قبل الحكم بشهادته لم يجر بها وكذلك شاهد الفرع .

فـرـع وان خرس شاهد الأصل أو عمى قبل الحكم بشهادة شهود الفرع عليه جاز الحكم بشهادة شهود الفرع عليه ، لأن ذلك لا يؤثر في شهادته والله تعالى أعلم بالصواب وله الحمد والمنة على كل حال .

قال المصنف رحمه الله تعالى باب اختلاف الشهود في الشهادة

إذا ادعى رجل على رجل ألفين وشهد له شاهد أنه أقر له بالف وشهد آخر أنه أقر بالفين ، ثبت له ألف بشهادتهما ، لأنهما اتفقا على اثباتها وله أن يحلف مع شاهد الألفين ويثبت له الألف الأخرى ، لأنه شهد له بها شاهد . وان ادعى ألفا فشهد له شاهد بالف وشهد آخر بالفين ففيه وجهان (أحدهما) أنه يحلف مع الذي شهد له بالألف ويقضى له وتسقط شهادة من شهد له بالألفين لأنه صار مكذبا له فسقطت شهادته له في الجميع (والثاني) أنه يثبت له الألف بشهادتهما ويحلف ويستحق الألف الأخرى ولا يصير مكذبا بالشهادة لأنه يجوز أن يكون له حق ويدعى بعضه ويجوز أنه لم يعلم أن له من يشهد له بالألفين .

الشرح الأحكام : إذا ادعى رجل على رجل ألفين وأضاف كل ألف إلى سبب فأنكر فأقام شاهدين فشهد أحدهما له بالف مضاف إلى سبب كما ادعى ، وشهد الثاني له بالألف الأخرى ، لم تتم الشهادة

على أحد الألفين ، لأن كل واحد منهما شهد بغير الذي شهد به الآخر ، وكذلك إذا ادعى عليه ألفين من سكتين (عملتين مختلفتين) فشهد بكل الألف شاهد فانه يحلف مع كل واحد من الشاهدين يمينا ويستحق الألفين لما ذكرناه .

فأما إذا ادعى عليه ألفين بسبب واحد وأطلق ، فشهد له شاهد بألف وشهد له شاهد بألفين وأضافا الى السبب الذى أضاف الدعوى اليه أو أطلقا أو أضاف أحدهما الى ذلك السبب وأطلق الآخر ، فان البينة قد ثبتت على ألف ويحلف مع الشاهد الثانى الذى شهد بألفين ويستحق الألف الثانى وبه قل مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة : لا تتم له البينة على الألف كما لو أضافا الى سببين مختلفين .

دلينا أنهما مالان من نوع واحد غير مضافين الى سببين مختلفين فاذا شهد به اثنان ثبت الأقل منهما ، كما لو شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة فانه وافقنا على ذلك .

فروع وان ادعى على رجل ألفا فأفكره فأقام شاهدين فشهد أحدهما له بألف وشهد الآخر بألفين فوجهان .

(أحدهما) يصح شهادة من يشهد له بالألف ، لأنه شهد له بمنا ادعاه ، وتبطل شهادة من شهد له بألفين ، لأنه مكذب له فعلى هذا يحلف من شهد بالألف .

(والثانى) يثبت له الألف التى ادعاهما بشهادتهما لأنها اتفقا عليها ، وله أن يحلف مع الذى شهد بالألف الثانية لأنه غير مكذب له ، لأن من له حق يجوز أن يدعى بعضه ويترك بعضه لعلمه أن من له عليه الحق يقر له به ، أو يجوز أنه لم يعلم أن هناك من يشهد له به . قال المسعودى : وان ادعى على رجل ألفا فأفكره فأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه أقر له بألف وشهد آخر أنه أقر له بألف ولكن قضى منهما

خمسائة ففيه وجهان (أحدهما) يثبت خمسمائة لأن شهادتهما اتفقت عليها . (والثاني) لا يثبت لأنهما لم يتفقا على ما يدعيه المدعى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد شاهد على رجل أنه زنى بامرأة في زاوية من بيت وشهد آخر أنه زنى بها في زاوية ثانية وشهد آخر أنه زنى بها في زاوية ثالثة وشهد آخر أنه زنى بها في زاوية رابعة ، لم يجب الحد على الشهود عليه ، لأنه لم تكمل البيعة على فعل واحد ، وهل يجب حد القذف على الشهود ؟ على القولين وان شهد اثنان أنه زنى بها وهي مطاوعة وشهد اثنان أنه زنى بها وهي مكرهة لم يجب الحد عليها لأنه لم تكمل بيعة الحد في زناها ، وأما الرجل فالذهب أنه لا يجب عليه الحد ، وخرج أبو العباس وجهاً آخر أنه يجب عليه الحد لأنهم اتفقوا على أنه زنى وهذا خطأ ، لأن زناه بها وهي مطاوعة غير زناه بها وهي مكرهة ، فصار كما لو شهد اثنان أنه زنى بها في زاوية وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى .

الشرح اذا شهد أربعة على رجل أنه زنى بامرأة في بيت فشهد كل واحد منهم أنه زنى بها في زاوية غير الزاوية التي شهد الآخر أنه زنى بها ، أو شهد اثنان أنه زنى بها في زاوية وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى فإنه لا يجب الحد على الشهود عليه ، وهل يجب حد القذف على الشهود ؟ على قولين .

وقال أبو حنيفة : القياس أنه لا يجب الحد على الشهود عليه ، ولكن يجب عليه الحد استحساناً . دليلنا أن الشهادة لم تتم على فعل واحد . فلم يجب الحد على الشهود عليه كما لو شهد اثنان أنه زنى بها في الغداة وشهد آخران أنه شهد زنى بها في العشي .

فروع وان شهد اثنان أنه زنى بها في البصرة وشهد آخران أنه زنى بها في الكوفة لم يجب الحد على الشهود عليه ، وهل يجب الحد على الشهود ؟ على قولين .

وقال أبو حنيفة : لا يجب الحد على الشهود ، ومذهبه أن الشهود إذا نقص عددهم وجب عليهم الحد ، قال : لأن عددهم ها هنا قد كمل فلم يحدوا - وهذا غلط لأن عددهم لم يكمل على فعل واحد ، وإنما كمل على فعلين ، فهو كما لو نقص عددهم .

فروع وان شهد اثنان على رجل أنه زنى بامرأة وهي مطاوعة ، وشهد آخران أنه زنى بها وهي مكرهة فلا خلاف أنه لا يجب الحد على المرأة ، لأن البينة لم تكمل في حقها . وأما الرجل فنص الشافعي رحمه الله أنه لا يجب عليه الحد ، وبه قال أبو يوسف . وقال أبو العباس بن سريج : يجب عليه الحد ، وبه قال أبو حنيفة ، لأن حكمه إذا طاوعته أو أكرهها لا يختلف . ووجه المذهب أن البينة لم تكمل على فعل واحد ، لأن زناه بها وهي مطاوعة غير زناه بها وهي مكرهة ، فهو كما لو شهد اثنان أنه زنى بها في بيت وشهد آخران أنه زنى بها في بيت آخر . وأما الشهود فالذي يقتضى المذهب أن في وجوب الحد عليهم للمرأة القولين ، وأما وجوب الحد عليهم للرجل - فإن قلنا : لا يجب عليه الحد كان في وجوب الحد له عليهم القولان . وإن قلنا : يجب عليه الحد لم يجب عليهم له حد قولاً واحداً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد شاهد أنه قذف رجلاً بالعربية وشهد آخر أنه قذفه بالمعجمة أو شهد أحدهما أنه قذفه في يوم الخميس وشهد آخر أنه قذفه يوم الجمعة لم يجب الحد ، لأنه لم تكمل البينة على قذف واحد ، وإن شهد أحدهما أنه أقر بالعربية أنه قذفه وشهد آخر أنه أقر بالمعجمة أنه قذفه أو شهد أحدهما أنه أقر بالقذف يوم الخميس ، وشهد الآخر أنه أقر بالقذف يوم الجمعة ، وجب الحد لأن المقر به واحد وإن اختلفت المبرة فيه .

الشرح الأحكام : اذا ادعى على رجل أنه قذفه فأفكر وأقام المدعى شاهدين فشهد أحدهما أنه قذفه بالعربية وشهد الآخر أنه قذفه بالعجمية ، أو شهد أحدهما أنه أقر بقذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر بقذفه يوم الجمعة لم يجب الحد ، لأن البينة لم تكمل على قذف واحد . وان شهد أحدهما أنه أقر بالعربية أنه قذفه وشهد الآخر أنه أقر بالعجمية أنه قذفه أو شهد أحدهما أنه أقر يوم الخميس أنه قذفه وشهد الآخر أنه أقر يوم الجمعة أنه قذفه وجب الحد ، لأن المقر به واحد ، وإن اختلفت العبارة عنه أو اختلف وقت الاقرار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد شاهد أنه سرق من رجل كبشا أبيض غدوة وشهد آخر أنه سرق ذلك الكبش بعينه عشية لم يجب الحد ، لأنه لم تكمل بينة الحد على سرقة واحدة ، وللمسروق منه أن يحلف ويقضى له بالفرم ، لأن الفرم يثبت بشاهد ويمين ، فان شهد شاهدان أنه سرق كبشا أبيض غدوة وشهد آخران أنه سرق منه ذلك الكبش بعينه عشية ، تعارضت البيتان ولم يحكم بواحدة منهما ، وتخالف المسئلة قبلها ، فان كل واحد من الشاهدين ليس بينة والتعارض لا يكون في غير بينة ، وهنا كل واحد منهما بينة فتعارضوا وسقطتا . وان شهد شاهد أنه سرق منه كبشا غدوة وشهد آخر أنه سرق منه كبشا عشية ولم يعينا الكبش لم يجب الحد ، لأنه لم تكمل بينة الحد وله أن يحلف مع أيهما شاء ، ويحكم له ، فان ادعى الكبشين حلف مع كل واحد منهما يمينا وحكم له بهما لأنه لا تعارض بينهما ، وان شهد شاهدان أنه سرق كبشا غدوة وشهد آخران أنه سرق منه كبشا عشية وجب القطع والفرم فيهما ، لأنه كملت بينة الحد والفرم وأن شهد شاهد أنه سرق ثوبا بقيمته ثمن دينار وشهد آخر أنه سرق ذلك الثوب بقيمته ربع دينار ، لم يجب القطع ، لأنه لم تكمل بينة الحد ووجب له الثمن ، لأنه اتفق عليه الشاهدان ، وله أن يحلف على الثمن الآخر ويحكم له لأنه انفرد به شاهد فقضى به مع اليمين وأن أتلّف عليه ثوبا فشهد شاهدان أن قيمته عشرة وشهد آخران أن قيمته عشرون قضى بالعشرة ، لأن البينتين اتفقتا على العشرة وتعارضتا في الزيادة ، لأن أحدهما تثبتها والآخرى تنفيها فسقطت .

الشرح قال الشافعي رحمه الله : « ولو شهد أنه سرق من هذا البيت كبشا لفلان بكرة ، وقال الآخر عشية أو قال أحدهما : الكبش الأبيض وقال الآخر : الأسود لم يقطع » وجملة ذلك أنه إذا شهد رجل أن فلانا سرق من فلان كبشا غدوة وشهد الآخر أنه سرق منه ذلك الكبش عشية أو شهد أحدهما أنه سرق منه كبشا أبيض وقت الزوال وشهد الآخر أنه سرق كبشا أسود ذلك الوقت ، فهما شهادتان بسرقتين مختلفتين ، لأنه لا يمكن أن يسرق كبشا واحدا بالغداة والعشي ، ولا يمكن أن يكون أبيض أسود ، فلا يجب القطع على المشهود عليه ، لأن البينة لم تتم على سرقة كبش ، ولكن يحلف المشهود له مع أي الشاهدين شاء ، ويحكم له بالكبش .

فرع وإن شهد رجلان أنه سرق منه كبشا من صفته كذا وكذا بالغداة وشهد آخران أنه سرق منه ذلك الكبش بعينه بالعشي فهما شهادتان متعارضتان ، فلا يحكم للمشهود بشيء . والفرق بينهما وبين الأولى أن الشاهدين حجة يثبت بها الحق ، وقد عارضها مثلها فسقطتا ، وفي الأولى الشاهد الواحد ليس بحجة فلم يقع فيه تعارض .

فرع وإن شهد رجل أنه سرق منه كبشا بالغداة ولم يصف الكبش وشهد آخر أنه سرق كبشا بالعشي ، ولم يصف الكبش . أو قال أحدهما : أنه سرق منه بالغداة كبشا أبيض وشهد الآخر أنه سرق منه بالعشي كبشا أسود فهما شهادتان بكبشين ، فلا يجب على المشهود عليه القطع ، لأن البينة لم تتم على كبش وللمشهود له أن يحلف مع كل واحد من الشاهدين ويستحق الكبش .

فرع إذا شهد رجلان أنه سرق منه كبشا أبيض بالغداة ولم يصف الكبش ، وشهد شاهدان أنه سرق منه كبشا بالعشي ولم يصف الكبش أو شهد رجلان أنه سرق منه كبشا أبيض بالغداة ، وشهد آخران أنه سرق منه كبشا أسود بالعشي فقد تمت البينتان

على سرقتين ، فيجب على السارق القطع ، ويجب عليه غرم الكبش
قال الشيخ أبو حامد : وان شهد شاهد أنه سرق منه كبشا وشهد
آخر أنه سرق منه كبشين فيجب القطع على السارق ، اذا كان قيمة
كل واحد من الكبشين نصابا ، لأنه قد شهد بسرقة النصاب شاهدان ،
وللمشهود له أن يحلف مع الشاهد الثاني ، وتجب له ضمان الكبش
الثاني .

فروع اذا شهد له شاهدان أنه سرق منه كبشا وشهد
آخر أنه سرق منه كبشين حكم له بالكبشين لأنه شهد بكل واحد منهما
شاهدان ، ويجب القطع على المشهود عليه . ومن أصحابنا من صحف
وقال : أراد الشافعي رحمه الله بذلك كبشا وهذا خطأ ، بل أراد كبشا
بالشين المجبة ، لأنه قال في الأم كبشا أقرن ، والحكم لا يختلف
بالكبش والكبشين الا أن الغالب من قيمة الكبش في أزمانهم أنه لا يلغ
نصابا فيجب به القطع .

فروع وان شهد رجل أنه سرق من رجل ثوبا من صفته
كذا وكذا وقيمه ربع دينار وشهد أنه سرق منه ذلك الثوب بعينه
وقيته ثمن دينار فان القطع لا يجب على المشهود عليه ، لأن البينة لم
تم على سرقة ما قيمته نصاب ، ويجب على المشهود عليه ثمن دينار ،
لأن الشاهدين قد اتفقا عليه للمشهود له أن يحلف مع الشاهد الذي
شهد أن قيمته ربع دينار ، ويجب له ثمن آخر ، وان شهد رجلان على
رجل أنه سرق من رجل ثوبا من صفته كذا وقيمه ثمن دينار ، وشهد
آخران أنه سرق ذلك الثوب بعينه وقيمه ربع دينار ، فان القطع لا يجب
على المشهود عليه ، لأن البينة لم تكمل على سرقة ما قيمته ربع دينار ،
ولا يجب على المشهود عليه الا ثمن دينار ، وبه قال أحمد رحمه الله .
وقال أبو حنيفة رحمه الله . يجب عليه ربع دينار وكذلك الخلاف اذا
أثلف عليه ثوبا فشهد رجلان أن قيمته ثمن دينار وشهد رجلان أن
قيمه ربع دينار دليلنا أن الشاهدين اللذين شهدا أن قيمته ثمن دينار

فإذا أن تكون قيمته دينار فقد تعارضت البيتان في الثمن الثاني فسقط
وثبت ما اتفقا عليه . فأما إذا شهد رجل أنه سرق منه ثوبا أبيض
فإذا أن تكون قيمته ربع دينار ، وأن الشاهدين اللذين شهدا بربع الدينار
قيمتهم ثمن دينار وشهد آخر أنه سرق منه ثوبا أسود قيمته ربع دينار
فهما شهادتان مختلفتان ولا يجب القطع على المشهود عليه ، لأن البينة
لم تتم على سرقة ما فيه نصاب ، وللمشهود له أن يحلف مع الشاهدين
ويحكم له بثن دينار وربع دينار .

فروع إذا شهد رجلان أنه سرق منه ثوبا أبيض قيمته ثمن
دينار ، وشهد آخران أنه سرق ثوبا أسود قيمته ربع دينار فهما بيتان
تامتان على سرتين مختلفتين فيجب له ثمن الدينار وربع الدينار ، ويجب
القطع على المشهود عليه . فأما إذا شهد شاهد واحد أنه سرق منه
ثوبا قيمته ثمن دينار وشهد شاهد أنه سرق منه ثوبا قيمته ربع دينار
قال الشيخ أبو حامد : والذي يجيء على المذهب أن الحكم في هذه
كالحكم فيه إذا عينا الثوب واختلفا في قيمته ، كان له الثمن بشهادتهما
ويحلف مع الشاهد الآخر على ثمن دينار . ولا يجب القطع على
المشهود عليه .

فروع إذا شهد رجلان أنه سرق منه ثوبا قيمته ثمن دينار ،
ويشهد آخران أنه سرق منه ثوبا قيمته ربع دينار لزمه ثمن دينار لا غير ،
ولا يجب القطع عليه لأنه يحتمل أنهما شهدا بشوين مختلفين ويحتمل
أنهما شهدا بثوب واحد ، وإنما اختلفا في قيمته فلم يحكم له إلا
بالمتيقن وهو ثمن دينار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن شهد شاهدان على رجلين أنهما قتلا فلانا وشهد
المشهود عليهما على الشاهدين أنهما قتلاه ، فإن صدق الولي الأولين
حكم بشهادتهما ، وقتل الآخران لأن الأولين غير متهمين فيما شهدا به .
والآخران متهمان لأنهما يدفعان عن أنفسهما القتل ، وإن كذب الولي الأولين
وصدق الآخرين بطلت شهادة الجميع ، لأن الأولين كذبهما الولي والآخران
يدفعان عن أنفسهما القتل .

الشرح وان شهد رجلان على رجلين أنهما قتلا رجلا وشهد المشهود عليهما على الشاهدين أنهما قتلاه ، قال الشافعي رحمه الله : « سألت الولي فان صدق الأولين وكذب الآخرين وجب عليهما القتل ولا يسمع قولهما » لأن الولي يكذبهما ، ولأنهما يدفعان عن أنفسهما ضررا بشهادتهما وان صدق الآخرين وكذب الأولين لم يثبت القتل لأنه كذب الأولين فبطلت شهادتهما والآخرين يدفعان عن أنفسهما ضررا يشهادتهما فلم يقتلا ، وكذلك اذا صدق الأولين والآخرين بطلت شهادة الجميع ، لأنه كذب كل واحد منهما بتصديق الآخران فان قيل : هذا لا يتصور لأن الشهادة لا تسمع الا بعد الدعوى فكيف يسأل الولي بعد شهادتهم ؟

واختلف أصحابنا في الجواب فقال أبو اسحق : انما يفترق الى الدعوى أن يكون قبل الشهادة اذا كانت الدعوى ممن يعبر عن نفسه ، فأما اذا كانت الدعوى لميت أو صغير أو مجنون فيصح أن تكون الشهادة سابقة للدعوى ، والحق ها هنا للميت ، لأنه يقضى دينه من دينه وينفذ منها وصاياه ، ومن أصحابنا من قال : يحتمل أن يكون الولي لم يعلم من قبل وليه ، ولا يعرف من يشهد له بذلك فيصح أن تقدم الشهادة على الدعوى ، ومنهم من قال : يحتمل أن يكون الولي لم يعلم من قبل وليه ، ولا يعرف من يشهد له بذلك فيصح أن تقدم الشهادة على الدعوى ومنهم من قال : يحتمل أن يكون الولي ادعى على الآخرين القتل فيشهد له الأولان ، ثم شهد الآخران على الأولين فأورث ذلك شبهة تؤثر في الدم ، فاحتاط الحاكم بسؤال ليسمع ما يقول . ومن أصحابنا من قال : انما يتصور ذلك في وكيلين للولي ادعى أحدهما القتل على هذين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ادعى رجل على رجل أنه قتل مورثه عمدا وقال المدعى عليه قتلته خطأ فاقام المدعى شاهدين فشهد أحدهما أنه أقر

يقتله عمدا وشهد الآخر على اقراره بالقتل خطأ فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، لأن صفة القتل لا تثبت بشاهد واحد . فإذا حلف ثبتت دية الخطأ فان نكر حلف المدعى انه قتله عمدا ويجب القصاص أو دية مغلظة .

الشرح الأحكام : اذا شهد رجل على رجل أنه أقر بقتل رجل عمدا وشهد آخر أنه أقر بقتله خطأ فقد تمت البيينة على القتل ، ولم تتم على صفة القتل . فيسأل المشهود عليه فان أنكر القتل لم يلتفت الى انكاره ، وان أقر بقتل العمد حكم عليه بموجب قتل العمد باقراره ، وان أقر بقتل الخطأ وصدقه الولي على ذلك وجبت الدية في ماله ، وان كذبه الولي فالقول قول الجاني مع يمينه لأن الأصل عدم العمد . فان حلف ثبت قتل الخطأ وان نكر حلف المدعى ويثبت قتل العمد .

وان أقر المشهود عليه بالقتل العمد وكذبه الولي وقال : بل كان خطأ لم يجب القبول لأن الولي لا يدعيه ، ويجب دية الخطأ . قال ابن الصباغ : وينبغي أن يكون في مال الجاني لأنها لم تثبت بالبيينة .

وان شهد أحدهما أنه قتله عمدا وشهد آخر أنه قتله خطأ ثبت القتل بشهادتهما ، ولم تناف الشهادتان ، لأن الفعل الواحد قد يمتدحه أحدهما عمدا والآخر خطأ ويسأل الجاني فان أقر بقتل العمد حكم عليه بموجبه ، وان أقر بقتل الخطأ صدقه الولي وجبت الدية ، وان كذبه الولي فلمولى أن يحلف لأنه أقام بما يدعيه شاهدا وذلك لو ثبت ويخالف الأولى ، فان الشهادة هناك على الاقرار ولا لو ثبت في الاقرار ، فان لم يحلف الولي حلف الجاني ووجبت الدية في ماله مؤجلة ، لأنها تثبت باقراره ، وان لم يحلف الجاني فهل ترد اليمين على الولي ؟ فيه قولان مضى ذكرهما .

فان قلنا : ترد عليه فحلف ثبت موجب قتل العمد ، وان قلنا : لا ترد عليه أو قلنا : ترد فامتنع من اليمين تثبت دية الخطأ مؤجلة في مال الجاني لأنها متيقنة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قتل رجل عبدا وله وارثان ابنان أو اخوان فشهد احدهما على أخيه أنه عفا عن القود والمال سقط عن القاتل عدلا كان أو فاسقا لأن شهادته على أخيه تضمنت الإقرار بسقوط القود فأما الدية فإن نصيب الشاهد يثبت لأنه ما عفا عنه وأما نصيب المشهود عليه فإنه ان كان الشاهد ممن لا تقبل شهادته حلف المشهود عليه أنه ما عفا ويستحق نصف الدية وان كان ممن تقبل شهادته حلف القاتل معه ويسقط عنه حقه من الدية لأن ما طريقه المال يثبت بالشاهد واليمين وفي كيفية اليمين وجهان (احدهما) ان يحلف أنه قد عفا عن المال (والثاني) أنه قد عفا عن القود والمال وهو ظاهر النص لأنه قد يعفو عن الدية ولا يسقط حقه منها وهو اذا قلنا : ان قتل العمد لا يوجب غير القود فاذا عفا عن الدية كان ذلك كلا عفوا فوجب ان يحلف أنه ما عفا عن القود والدية .

الشرح الأحكام : اذا قتل رجل عبدا وله وارثان ابنان وأخوان فشهد أحدهما أن أخاه عفا عن القود والدية سقط القصاص ، سواء كان الشاهد عدلا أو فاسقا لأن شهادته بعفو أخيه تضمنت سقوط حقه من القصاص ، ويكون نصيب الشاهد من الدية ثانيا . وأما نصيب المشهود عليه من الدية — فان كان الشاهد غير مقبول الشهادة — فالتقول قبل المشهود عليه مع يمينه .

وان كان الشاهد عدلا حلف معه الجاني . قال الشافعي رحمه الله : ويصنف : لقد عفى عن القصاص والمال . واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال بظاهره : يجب أن يحلف أنه عفى عن القصاص والدية ، لأن العفو عن الدية لا يصح الا بعد العفو عن القصاص ، وهو اذا قلنا : ان قتل العمد لا يوجب غير القود ، ومنهم من قال : يكفي أن يحلف : لقد عفى عن الدية ، لأن القصاص قد حكم بسقوطه بكل حال ، فلا معنى ليمينه عليه .

قال في الأم : اذا ادعى رجل عبدا في يد آخر فأنكره فأقام شاهدين

فشهد أحدهما أنه ملكه ، وشهد آخر أنه أقر بنصبه لم يحكم بالشهادة لأنها شهادة بشيئين مختلفين ، يحلف المشهود له مع أيهما شاء ، ويقضى له به ، وهكذا ان شهد أحدهما أنه غصبه وشهد الآخر أنه أقر بنصبه لم يحكم له بالشهادة ، لأنها شهادة على فعلين مختلفين ، ويحلف المشهود له مع أيهما شاء ويحكم له بالمبد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد شاهد انه قال وكلتك شهد آخر انه قال أدبت لك او انت جزئي لم تثبت الوكالة لان شهادتهما لم تتفق على قبول واحد وان شهد أحدهما انه قال وكلتك وشهد الآخر انه أذن له في التصرف او انه ساعده على التصرف ثبتت الوكالة لان أحدهما ذكر اللفظ والآخر ذكر المعنى ولم يخالفه الآخر الا في اللفظ .

فصل وان شهد شاهدان على رجل انه اعتق في مرضه عنده سائنا وقيمته ثلث ماله وشهد آخر انه اعتق غائما وقيمته ثلث ماله فان علم السابق منهما عتق ورق الآخر وان لم يعلم ذلك ففيه قولان (أحدهما) انه يفرع بينهما لانه لا يمكن الجمع بينهما لأن الثلث لا يحتملها وليس أحدهما باولى من الآخر فافرق بينهما كما لو اعتق عبيدين وعجز الثالث عنهما (والقول الثاني) انه يعتق من كل واحد منهما النصف لأن السابق حر والثاني عبد فاذا افرغ بينهما لم يؤمن ان يخرج سهم الرق على السابق وهو حر فيسترق وسهم العتق على الثاني فيعتق وهو عبد فوجب ان يعتق من كل واحد منهما النصف لتساويهما كما لو أوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بالثلث ولم يجز الورثة ما زاد على الثلث فان الثلث يقسم عليهما ، وان شهد شاهدان على رجل انه أوصى لرجل بثلث ماله وشهد آخر ان انه رجع عن الوصية وأوصى لآخر بالثلث بطلت الوصية الاولى وصحت الوصية للثاني وان ادعى رجل على رجلين اتهمنا رهنا عبدا لهما عنده بدين له عليهما فصدقه كل واحد منهما في حق شريكه وكتبه في حق نفسه ففيه وجهان (أحدهما) انه لا تقبل شهادتهما لانه يدعى ان كل واحد منهما كاذب (والثاني) تقبل شهادتهما ويحلف مع كل واحد منهما ويصير العبد رهنا عنده لانه يجوز ان يكون قد نسي فلا يكون كلبه معلوما .

الشرح قال الشافعي رحمه الله تعالى : ولو شهد أجنبيان

لعبد أن فلانا المتوفى أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد وارثان لعبد غيره أنه أعتقه وهو الثلث في وصيته سرا ويعتق من كل واحد منهما نصفه قال المزني : قياس قوله أن يقرع بينهما • واختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة وحكمها فقال أبو العباس وأبو اسحق وأكثر أصحابنا : صورتها أن يشهد أجنبيان أن فلانا المتوفى أوصى بعق عبده غانم وهو ثلث ماله وشهدوا وارثان أنه أوصى بعق سالم وهو ثلث ماله فعبر الشافعي رحمه الله عن الوصية بالعق ، لأن الوصية وقعت بالعق • فإذا كان هذا صورتها فإنه يقرع بينهما كما قال المزني وقول الشافعي رحمه الله فسواء ، ويعتق من كل واحد منهما نصفه لم يرد به تبعض العتق فيهما ، وإنما أراد أن شهادة الأجنبيين كشهادة الوارثين لأمرين لأحدهما على الآخر • وأن العبدين سواء يجب أن يقسم الثالث بينهما كما يقسم في الوصايا غير العتق ، إلا أن السنة منعت من قسم الثلث في العتق ووردت في الاقراع •

ومن أصحابنا من قال : صورتها كما قال أبو العباس وأبو اسحاق ، ولكن الحكم ما ذكر الشافعي رحمه الله وهو أنه يعتق من كل واحد منهما نصفه ، ولكن لا يعتق من كل واحد منهما إلا إذا كان في كلام الموصي ما يدل على أنه قصد تبعض الحرية في العبدين بأن يشهد الأجنبيان أنه قال : اعتقوا هذا العبد ، وإن لم يحتمل الثلث إلا نصفه ، فأعتقوا نصفه وشهد الوارثان بمثل ذلك لعبد آخر ، لأنه قد علم من الموصي أنه أراد تبعض الحرية فيهما ، فإنه يقرع بينهما ومن أصحابنا من خالف أبا اسحاق في صورتها وحكمها • وقال : صورتها أن الشهادتين وقعتا بالعق المنجز لا بالوصية ، والحكم في ذلك أنه إن عرف العتق منهما أولا عتق ورق الثاني ، وإن لم يعرف السابق منهما فيه قولان (أحدهما) يقرع بينهما ، فأيا خرج له سهم العتق ورق الآخر ، لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون هو الذي أعتقه أولا ، فيعتق ويرق الآخر ، وليس لأحدهما مزية على الآخر فأقرع بينهما كما لو أعتقتهما

معا (والثاني) يعتقد من كل واحد منهما نصفه لأننا نعلم أن الواحد منهما حر والآخر رقيق ، فإذا أقرع بينهما لم تأمن أن نخرج الحرية لمن هو رقيق والرق لمن على من هو حر ولا مزية لأحدهما على الآخر فاعتق من كل واحد منهما نصفه لتساويهما ويخالف إذا أعتقهما لأن الحرية لم تقع لأحدهما . قال الشيخ أبو حامد : وهذا الطريق أشبه بالمذهب وعليها يفرع هذا إذا كانت البيعتان عادلتين . فإن كانت أحدهما غير عادلة نظرت فإن كان الأجنيان فاسقين ، والوارثان عدلين فلا تعارض شهادة العدلين شهادة الفاسقين فيرق العبد الذي شهد الأجنيان بعتقه ، ويعتق العبد الذي شهد الوارثان بعتقه وإن كان الأجنيان عدلين ، والوارثان فاسقين فلا تعارض شهادة العدلين شهادة الفاسقين فإن كان الوارثان لم ينفيا ما شهد به الأجنيان عتق العبد الذي شهد بعتقه الأجنيان . وأما الوارثان اللذان شهد الوارثان بعتقه قال الشيخ أبو حامد : فإنه يعتق بصفة عليها ، لأنها يقولان : لو قبلت شهادتنا وشهادة الأجنيين لعتق النصف من كل واحد من العبدین لا غير على القول الذي يقول : يقسم العتق بينهما ، والنصف الثاني من العبد الذي شهد به الأجنيان بعتقه مفضوبا علينا وهو رقيق لنا ، وإنما نصف هذا الذي عهدنا له حر ، فيلزمهما نصف عتق العبد الذي شهدا له بإقرارهما . قال ابن الصباغ : وهذا سهو ، وينبغي كان إذا غصب منهما نصف العبد الذي شهد به الأجنيان أن لا يعتق عليهما إلا خمسة أسداس عبد ، لأن سدس التركة مفضوب عليهما يدخل النقص على ما يستحقه الأول بالوصية فيحصل ما هنا دور ، ويقال عتق من الأول وهو ثلث التركة نصف شيء والباقي منه مفضوب ، وعتق من الثاني نصف شيء تمام الوصية ، وبقي بيد الورثة ثلثا التركة إلا نصف شيء يعدل بشيئين ، فإذا جبرت عدل ثلث التركة شيئين ونصف شيء الشيء الكامل أربعة أخماس عبد ، وهو ثلث التركة ، فيكون قد عتق من العبد الذي أقر له الوارثان خمسا ورق ثلاثة أخماس وعتق من العبد الذي شهد له الأجنيان بأن شهد أنه أعتق عبده غانما وقيمته ثلث التركة ، وقال

الوارثان : لم يعتق غانما وانما اعتق سالما وقيته ثلث التركة ، وكان الأجنبيان عدلين والوارثان فاسقين . فشهادة الوارثين أنه لم يعتق غانما لا قبل لنفسهما ، ولأنها شهادة على قفى فيعتق غانم بشهادة الأجنبيين ، والوارثان يقران بأن المعتق هو سالم وغانم منصوب عليهما . قال الشيخ أبو حامد : فيعتق عليهما سالم بإقرارهما .

قال ابن الصباغ : وهذا سهو أيضا ويجب أن يقال : يعتق ثلثاه لأن غانما المنصوب فلا يجب عليهما كالتركة .

فروع وان اختلف قيمة العبدین فشهد أجنبيان أنه اعتق غانما في مرض موته وقيته ثلث ماله وشهد الوارثان أنه اعتق سالما وقيته سئس ماله والبيئتان عادلتين - فان قلنا : لا يقرع بينهما - عتق منهما من اكل واحد ثلثاه ، وهو ثلث التركة . وان قلنا : يقرع بينهما - فان خرج سهم الحرية للعبد الذي شهد له الوارثان - عتق جميعه ونصف الآخر تمام الثلث .

فروع اذا شهد أجنبيان أن فلانا أوصى بعق عبده غانم وقيته ثلث ماله وشهد وارثان له أنه رجع عن وصيته بعق غانم وأوصى بعق سالم وقيته ثلث ماله والبيئتان عادلتان ، فان شهادة الوارثين تقبل بإبطال عتق غانم وإثبات العتق لسالم لأنهما لا يجزان لنفسهما نفعاً بذلك ولا يدفعان ضرراً لأن قيمة العبدین متساوية ، وان كان الأجنبيان عدلين والوارثان فاسقين لم تقبل شهادة الوارثين بالرجوع عن عتق غانم ، ولكنهما يقولان : غانم لا يستحق العتق ، وانما يستحق العتق سالم ، فيكون غانم كالمقصوب عليهما ، قال الشافعي رحمه الله : فيعتق عليهما ثلثا سالم وهو ثلث التركة فما بقي من المال في أيديهما وهذا يؤيد قول ابن الصباغ في الأوله ، وان كان الأجنبيان فاسقين ، والوارثان عدلين فلا تعارض شهادة الأجنبيين الفاسقين شهادة العدلين فيعتق العبد الذي شهد به الوارثان بالوصية .

فـرـع فان شهد أجنبيان أنه أوصى بعق غانم وقيمته سدس التركة وشهد الوارثان أنه رجع عن عتق غانم وأوصى بعق سالم وقيمته ثلث التركة وهم عدول عتق سالم ورق غانم . وان كان الوارثان فاسقين عتق غانم لأن الوارثين لا تقبل شهادتهما في الرجوع عن وصيته وهما يقران أن غانما ملكهما وهو منصوب عليهما ، ويقران أن الوصية انما هي لسالم فيعتق منه ثلث التركة التي حصلت في أيديهما وهي خمس أسداس سالم . وان كان قيمة غانم ثلث التركة وقيمة سالم سدس التركة والوارثان عدلان فان شهادتهما لا تقبل في نصف سالم لأنهما يجبران بها الى أنفسهما فمما بالرجوع عن الوصية بالسدس . وهل تقبل شهادتهما في نصفه الآخر ؟ فيه قولان ، لأنها شهادة اشتملت على شيئين فردت في أحدهما للتهمة فان قلنا : ترد شهادتهما في الجميع حكم بعق العبد الذي شهد له الأجنبيان ، الا أن الوارثين يقولان : هو منصوب علينا ، وانما الموصى بعقه هو سالم فيعتق عليهما أيضا باقرار لأنه هما ثلث ما بقي في أيديهما من التركة وان قلنا : انها ترد في نصفه وتقبل في نصفه عتق نصف غانم ورق نصفه وعتق جميع سالم لأن الثلث يحتمله ، وان كان الوارثان فاسقين عتق غانم بشهادة الأجنبيين وعتق سالم باقرار الوارثين .

فـرـع وان شهد أجنبيان أنه أوصى بعق غانم وقيمته ثلث التركة وشهد الوارثان أنه أوصى بعق سالم وقيمته ثلث التركة ولم يشهدا برجوعه عن عتق غانم وهم عدول أقرع بين العبدین ، فمن خرج له سهم الحرية عتق ورق الثاني ، وان كانت قيمة غانم ثلث التركة وقيمة سالم سدس التركة أقرع بينهما ، فان خرج سهم العتق على غانم عتق ورق سالم ، فان خرج سهم العتق على سالم عتق جميعه وعتق من غانم نصفه وهو تمام الثلث .

وان شهد أجنبيان أنه أوصى لزيد بثلث ماله وشهد الوارثان أنه

أوصى عمرو ثبت له ولم يشهد على رجوعه عن وصيته لزيد قسم الثلث بين زيد وعمرو نصفين •

وان شهد أجنبيان أنه أوصى بثلث ماله لزيد وشهد الوارثان أنه رجع عن وصيته لزيد وأوصى بثلث ماله لعمرو وهم عدول بطلت وصيته زيد وثبتت وصية عمرو • فان كانت بحالها وشهد آخران أنه رجع عن وصية زيد وعمرو ووصى بثلثه لخالد بطلت وصية زيد وعمرو وثبتت وصية خالد •

وان شهد أجنبيان أنه أوصى بثلثه لزيد وشهد الوارثان أنه رجع عن وصيته لزيد ووصى بثلثه لعمرو ، وشهد آخران أنه رجع عن إحدى الوصيتين ولم يعينا بطلت شهادة من شهد بالرجوع من غير تعيين وثبتت الوصية لعمرو •

فروع وان شهد رجلان أنه وصى لزيد بثلث ماله وشهد واحد أنه رجع عن وصيته لزيد ووصى بثلث ماله لعمرو فلمرو أن يحلف مع شاهده ويحكم ببطالان وصية زيد وثبوت وصية عمرو قولاً واحداً ، لأن البيتين ها هنا لم يتعارضا ، وانما الشاهدان شهدا بالوصية ، والشاهد شهد بالرجوع وهو يشهد بغير ما شهدا به والمقصود بالرجوع •

فروع وان ادعى رجل على رجلين أنهما رهنما عندهما عبده يدين له عليهما فصدقه كل واحد منهما في حق شريكه وكذبه في حق نفسه ففيه وجهان (أحدهما) لا تقبل شهادتهما لأنه يدعى أن كل واحد منهما كاذب (والثاني) تقبل شهادتهما ويحد كل واحد منهما ويصير العبد رهنا عنده لأن كذب كل واحد منهما غير معلوم لجواز أن يكون نسي رهنه ليصية •

فروع في سقوط الشهادة عن أصحاب المهن اللهيية •

سبق الكلام في شهادة الشعراء والحدادة وجواز الشهادة منهم ما لم يقع منهم هجاء أو فحش أو اثاره للشهوات ويلتحق بمن لا تجوز شهادتهم انقاصات ومن في حكمهن من الممثلين والمثالات ممن يجيدون خداع الأبصار بالحركات المصطنعة وتغيير الهيئات كذبا حتى ليخيل للرأى أنه ييكى وهو في غير حاجة الى البكاء الا أنه يؤدى دوره كاذبا فيما يدعيه من مظاهر الحزن وأحسن التمثيل أقواء في اجادة الكذب واتقائه ، حتى ان أحدهم ليمثل دور المعتوه أو الزمن أو القائد وما هو من ذلك في شيء .

فروع وتسقط عدالة الحواة وأصحاب الألعاب السيمائية ولاعبى الورق المرقم (الكوتشينة) وملاعبى القردة والشحاذين والجبوالين بالمباخر لأنها أعمال شائنة يلحق العار مرتكبها فلا تصح شهادته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الرجوع عن الشهادة

إذا شهد الشهود بحق ثم رجعوا عن الشهادة لم يخل اما ان يكون قبل الحكم او بعد الحكم وقبل الاستيفاء او بعد الحكم وبعد الاستيفاء فان كان قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم ، وحكى عن أبى ثور أنه قال يحكم وهذا خطأ لأنه يحتمل أن يكونوا صادقين في الشهادة كاذبين في الرجوع ويجوز ان يكونوا صادقين في الرجوع كاذبين في الشهادة ولم يحكم مع الشك كما لو جهل عدانة الشهود فان رجعوا بعد الحكم وقبل الاستيفاء - فان كان في حد او قصاص لم يجز الاستيفاء لأن هذه الحقوق تسقط بالشبهة والرجوع شبهة ظاهرة فلم يجز الاستيفاء بالشبهة معها وان كان مالا او عقدا فالمنصوص أنه يجوز الاستيفاء ومن اصحابنا من قال : لا يجوز لأن الحكم غير مستقر قبل الاستيفاء وهذا خطأ لأن الحكم نفذ والشبهة لا تؤثر فيه فجاز الاستيفاء وان رجعوا بعد الحكم والاستيفاء لم ينقض الحكم ولا يجب على المشهود رد ما اخذه ، لأنه يجوز ان يكونوا صادقين ويجوز ان يكونوا كاذبين وقد اقترن باحد الحائزين الحكم والاستيفاء فلا ينقض برجع مختمل .

الشرح الأحكام : إذا شهد الشهود بحق عند الحاكم ثم رجعوا في الشهادة لم يخل رجوعهم من ثلاثة أحوال - اما أن يكون قبل

الحكم بشهادتهم أو بعد الحكم وقبل استيفاء ما شهدوا به أو بعد الحكم وبعد استيفاء ما شهدوا به . فان كان قبل الحكم لم يجز للحاكم أن يحكم بشهادتهم .

قال الشيخ أبو حامد : وهو اجماع الا ما حكى عن أبي ثور أنه قال : يحكم بشهادتهم ، لأن الشهادة قد حصلت فلم تبطل بالرجوع كما لو رجعوا بعد الحكم ، وهذا خطأ ، لأن الحاكم انما يحكم بشهادتهم ، لأن الشهادة قد حصلت فلم يبطل بالرجوع كما لو رجعوا بعد الحكم ، وهذا خطأ لأن الحاكم انما يحكم بشهادتهم ، فاذا رجعوا لم يبق هناك شهادة يحكم بها ، ولأن الحاكم انما يجوز له أن يحكم بشهادة يغلب على ظنه صلق شهودها . فاذا رجعوا عن الشهادة احتمل أن يكونوا صادقين في الشهادة كاذبين في الرجوع ، واحتمل أن يكونوا كاذبين في الشهادة صادقين في الرجوع . وذلك يوقع شكاً في شهادتهم فلم يجز الحكم بشهادتهم كما لو فسقوا بعد الشهادة وقبل الحكم بها .

وان شهدوا بحق وقالوا للحاكم قبل الحكم : توقف في الحكم حتى تثبت في شهادتنا ثم عادوا وقالوا : قد أثبتنا شهادتنا فهل يجوز للحاكم أن يحكم بها ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز أن يحكم بها لأنهم لم يرجعوا عن الشهادة (والثاني) لا يجوز أن يحكم بها لأن قولهم هذا يورث ريبه في شهادتهم . وان رجعوا بعد حكم الحاكم في شهادتهم وقبل استيفاء ما شهدوا به - فان كان المشهود به مما يسقط بالشبهة كالحدود والقصاص - لم يجز استيفاءه ، لأن هذه الحقوق تسقط بالشبهة ، ورجوع الشهود أقوى شبهة ، فلم يجز استيفاءها . وحكى المسعودي وجهاً آخر في القصاص أنه يستوفى لأنه حق لآدمي ، والمشهور هو الأول .

وان كان المشهود به حقاً لآدمي لا يسقط بالشبهة كالمال والنكاح وما أشبهه فالمنصوص أنه يجوز للشهود له استيفاءه ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز استيفاءه لأن الحكم غير مستقر قبل استيفاء

المشهد به فرجوع الشهود في هذه الحالة كرجوعهم قبل الحكم ،
وليس بشيء ، لأن الحكم قد نفذ والشبهة لا تؤثر فيه ، فجاز استيفاءه .

وان رجعوا بعد الحكم وبعد استيفاء الشهود به لم ينقض الحكم
ولم يجب على المشهود له رد ما أخذه ، وهو قول العلماء كافة الا
ابن المسيب والأوزاعي فافهما قالوا : ينقض الحكم ويجب على المشهود له
أن يرد ما أخذه . وهكذا ذكرنا اذا رجع الشهود بعد الحكم وقبل
الاستيفاء فانه ينقض الحكم ، ولا يستوفى الحق المشهود به .

دليلا أن الشهود يجوز أن يكونوا صادقين في الشهادة ، كاذبين في
الرجوع ، ويجوز أن يكونوا كاذبين في الشهادة صادقين في الرجوع ،
وليس أحدهما بأولى من الآخر ، فلا يجوز نقض الحكم بأمر محتمل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهدوا بما يوجب القتل ثم رجعوا نظرت فان
قالوا تعمدنا ليقول بشهادتنا وجب عليهم القود لما روى الشعبي « ان
رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل انه سرق فقطعه ثم اتياه
برجل آخر فقالا انا اخطانا بالاول وهذا السارق فابطل شهادتهما على
الآخر وضمنهما دية يد الاول وقال : لو اعلم انكما تعمدتما لقطعتكما » ولانهما
الجاه الى قتله بغير حق فلزمهما القود كما لو اكرهاه على قتله . وان
قالوا : تعمدنا الشهادة ولم نعلم انه يقتل وهم يجهلون قتله وجبت عليهم
دية مغلظة فيه من العمد ، ومؤجلة لما فيه من الخطأ ، فان قالوا اخطانا
وجبت دية مخففة لانه خطأ ولا تحمله العاقلة لانها وجبت باعترافهم ، فان
اتفقوا ان بعضهم تعمد وبعضهم أخطأ وجب على المخطيء قسطه من الدية
المخففة وعلى المتعمد قسطه من الدية المغلظة ولا يجب عليه القود لمشاركة
المخطيء وان اختلفوا فقال بعضهم تعمدنا كلنا وقال بعضهم : اخطانا
كلنا وجب على المقر بعمد الجميع القود وعلى المقر بخطا الجميع قسطه
من الدية المخففة وان كانوا اربعة شهدوا بالرجم فقال اثنان منهم ، تعمدنا
واخطأ هذان وقال الآخران : تعمدنا واخطأ الأولان ففيه قولان (أحدهما)
انه يجب القود على الجميع لان كل واحد منهم أقر بالعمد واطاف
الخطأ الى من أقر بالعمد فصاروا كما لو أقر جميعهم بالعمد (والقول

(الثاني) وهو الصحيح أنه لا قود على واحد منهم بل يجب على كل واحد منهم قسطه من الدية المفظة لأنه لا يؤخذ كل أحد منهم الا باقراره وكل واحد منهم مقر بعمد شاركة فيه مخطيء ، فلا يجب عليه القود باقرار غيره بالعمد . وان قال اثنان : تعمدنا كلنا وقال الاخران : تعمدنا واخطأ الأولان فعلى الأولين القود وفي الآخرين القولان (أحدهما) يجب عليهما القود (والثاني) وهو الصحيح أنه يجب عليهما قسطهما من الدية المفظة وقد مضى توجيههما وان قال بمضهم : تعمدت ولا أعلم حال الباقيين فان قال الياقون : تعمدنا وجب القود على الجميع وان قالوا : اخطأنا سقط القود عن الجميع .

الشرح الأحكام : اذا شهد الشهود بحق ثم رجعوا بعد الحكم وبعد الاستيفاء فقد ذكرنا أنه لا ينقض الحكم ولا يجب على المشهود له رد ما حكم له به ولا ضمانه .

والكلام ها هنا فيما يجب على الشهود - فلا يخلو المشهود به اما أن يكون اتلافا أو في معنى الاتلاف ، أو يكون مالا - فان كان اتلافا كالشهادة فيما يوجب القتل والقطع والرجم وجب على الشهود الضمان ، لأن المشهود عليه قتل أو قطع لسبب ملجئ من قبل الشهود فوجب عليهم ضمانه كما لو أتلفوا بأيديهم .

اذا ثبت هذا ففيه ثمان مسائل :

(احداهن) أن يشهد رجلان أو جماعة على رجل بما يوجب القتل فقتل ، أو بما يوجب القطع فقطع - فان قالوا : تعمدنا الشهادة عليه ليقول أو ليقطع وجب عليهم القتل أو القطع ، وبه قال ابن شبرمة وأحمد واسحاق رحمهم الله وقال ربيعة الرأي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : لا يجب عليهم القتل ولا القطع وانما يجب عليهم الأرض .

دلينا ما روى أن رجلين شهدا عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه عنه على رجل بالسرقة فقطع يده ثم رجعا عن الشهادة وقالوا : أخطأنا في الأول . فرد شهادتهما على الثاني ، وغرمهما الدية لليد ، وقال : « لو أعلم

أنكما تمعدتما لقطعتكما » ولا مخالف له في الصحابة رضى الله عنهم ،
ولأنه نوع ائتلاف يضمن بالفعل فضمن بالقول كالعتق ولأنهما ألجسا
الحاكم الى ائتلافه فصارا مكرهين على ائتلافه شرعا والقود يجب عندنا
وعنده على المكره الأمر فكذلك هذا مثله •

(المسألة الثانية) أن يقول الشهود تعمدنا الشهادة عليه بالقتل
والقطع والزنا وما ظننا أنه يقتل أو يقطع بشهادتنا وانما ظننا أنه يجلد
ويحبس وهم ممن يجوز أن يجهلوا ذلك فلا يجب عليهم القود ، لأنهم
لم يعترفوا بما يوجب القود ، ويجب عليهم دية مغلطة في أموالهم لأنهم عمد
خطأ ، ولا تحملها العاقلة لأنها وجبت باعترافهم ، وهل يجب الدية حالة
أو مؤجلة ؟ قال المسعودي : نص الشافعي رحمه الله أنها تجب حالة ،
وبه قال الثعالبي ، لأنهم متعمدون من كل وجه •

قولهم : لم نعلم أنه يقتل كقول من يقول : رميته قصدا ولم أعلم
أن السهم يبلغه •

وذكر الشيخ أبو اسحاق هنا وابن الصباغ أنها تجب مؤجلة لما فيها
من الخطأ وبه قال صاحب التقريب وحمل النص عليها اذا مضى من وقت
القتل الى وقت المطالبة ثلاث سنين •

(المسألة الثالثة) أن يقول الشهود : أخطأنا في الشهادة عليه
وظننا أنه القاتل أو الزاني ، وانما القاتل أو الزاني غيره ، فلا يجب عليهم
القود ، ويجب عليهم الدية في أموالهم مؤجلة •

(المسألة الرابعة) اذا اتفقوا أن بعضهم تعمد الشهادة عليه ليقتل وأن
بعضهم أخطأ في الشهادة عليه ، فلا يجب على العائد قود لمشاركته
المخطئ ، ويجب عليه قسطه من الدية المغلطة في ماله ، ويجب على المخطئ
قسطه من الدية المخففة في ماله ، لأنها وجبت باعترافه •
(المسألة الخامسة) اذا اختلفوا فقال بعضهم : تمعدنا كلنا الشهادة

عليه ليقتل وقال بعضهم : أخطأ كلنا بالشهادة عليه ، أو أخطأنا دونهم
فإن من أقر بعمد الجميع يجب عليه القود ، لأنه أقر أنه حامد وشريكه ،
ولا يجب القود على من أقر بالخطأ ، لأنه لا يقبل عليه اقرار غيره ، ويلزمه
قسطه من الدية المخففة .

(المسألة السادسة) : اذا شهد أربعة على رجل بما يوجب القتل
فقتل ثم رجعوا عن الشهادة فقال اثنان منهم : تعمدنا كلنا الشهادة
عليه ليقتل وقال الآخرون عمدنا نحن الشهادة عليه ليقتل ، وأخطأ
الأولان ، فان الأولين اللذين أقرأ بعمد الجميع ، يجب عليهما القود
لأنهما أقرأ على أنفسهما بذلك ، وهل يجب القود على الآخرين ؟ حكى
الشيخ أبو اسحق هنا فيها قولين ، وحكاها الشيخ أبو حامد
وابن الصباغ والمسعودي وجين (أحدهما) يجب عليهما القود لأنهما
اعترفا على أنفسهما بالعمد وأضافا الخطأ الى من اعترف على نفسه
بالعمد ، فصار كما لو اعترفوا جميعا بالعمد (والثاني) لا يجب عليهما
القود وهو الأصح لأنهما أقرأ بعمد شاركهما فيه مخطيء ، ومقتضى هذا
لا يجب عليهما القود بقول غيرهما فعلى هذا يجب عليهما نصف الدية مغلظة
في أموالهما .

(المسألة السابعة) اذا قال اثنان منهم : تعمدنا عليه ليقتل ، وأخطأ
هذان وقال الآخرون : بل تعمدنا نحن الشهادة عليه وأخطأ هذان ، فهل
يجب على جميعهم القود أو لا يجب عليهم القود ، بل الدية المغلظة ؟ فيه
قولان حكاهما الشيخ أبو اسحق هنا ، ووجهها ما ذكرناه في المسألة
قبلها .

(المسألة الثامنة) أن يقول بعضهم : عملت الشهادة عليه ليقتل
ولا أدري هل عمد أصحبي أو أخطأوا ؟ فانه يرجع اليهم فان أقرأ جميعا
بالعمد وجب القود على جميعهم ، وان أقرأوا بالخطأ أو أقر أحد منهم
بالخطأ والباقي بالعمد لم يجب على أحد منهم القود ، لأن العمد
شريك المخطيء ، ويجب على من أقر بالعمد قسط من الدية المغلظة في
ماله ، وعلى من أقر بالخطأ قسطه من الدية المخففة مؤجلة في ماله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان رجع بعضهم نظرت فان لم يزد عددهم على عدد البينة بان شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم ثم رجع واحد منهم وقال أخطأت ضمن ربع الدية ، وان رجع اثنان ضمنا نصف الدية ، وان زاد عددهم على عدد البينة بان شهد خمسة على رجل بالزنا فرجم ورجع واحد منهم لم يجب القود على الراجع لبقاء وجوب القتل على المشهود عليه . وهل يجب عليه من الدية شيء ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو الصحيح انه لا يجب لبقاء وجوب القتل (والثاني) انه يجب عليه خمس الدية لان الرجم حصل بشهادتهم فقسمت الدية على عددهم فان رجع اثنان وقالوا : تمعدنا كلنا وجب عليهما القود وان قالوا أخطأنا كلنا ففي الدية وجهان (أحدهما) انهما يضمنان الخمس من الدية اعتبارا بعددهم (والثاني) يضمنان ربع الدية لانه بقي ثلاثة ارباع البينة .

الشرح وان رجع بعض من شهد بالاتلاف بعد استيفاء المشهود به نظرت - فان لم يزد عدد الشهود على عدد البينة بأن شهد اثنان على رجل أنه قتل رجلا عمدا فقتل به ثم رجع أحد الشاهدين وقال : تمعدنا الشهادة عليه ليقتل وجب عليه القود ولم يجب على الآخر شيء .

فان قال الراجع : أخطأنا بالشهادة عليه أو أخطأت وتمد صاحبي لم يجب على الراجع القود ويجب عليه نصف دية مخففة ، وكذلك اذا شهد أربعة على رجل بالزنا وهو محصن فرجم ثم رجع واحد منهم - فان قال : تمعدنا عليه الشهادة كلنا ليقتل - وجب عليه القود ، ولم يجب على الثلاثة شيء ، فان قال الراجع : أخطأنا كلنا أو أخطأ بعضنا وجب عليه ربع دية مخففة ، وان رجع اثنان وجب عليهما نصف الدية ، وان زاد عدد الشهود على عدد البينة نظر في ذلك - فان كان الشهود في غير الزنا - شهد ثلاثة رجال على رجل أنه قتل رجلا عمدا فقتله ولي الدم ثم رجع أحد الثلاثة فقال : شهدت بالزور وعمدت الى ذلك ليقتل ، وتمد شريكاي - قال ابن العداد : وجب على الراجع القود ، وان اختار الولي أن يعفو عنه على مال وجب له

ثالث الدية ، وإن كان ذلك فى الشهادة على الزنا بأن شهد خمسة رجال على أنه زنى وهو محصن فرجم بشهادتهم ثم رجع واحد منهم وقال : شهدت بالزور وعمدت الى ذلك ليقتل ، وعمد أصحابى بالشهادة بالزور عليه ليقتل فانه لا يجب على الراجع قود ، والفرق بينهما وبين الأولى أن قيام البينة عليه يوجب القتل فى غير الزنا ، ولا يسقط ضمانه عن الأجنبى لأنه لا يكون مباح الدم ، بدليل أنه لو قتله غير ولى الدم وجب عليه القود ، فلم يكن مسقطا لضمان نفسه ، فإذا قامت البينة عليه بالزنا وهو محصن كان وجوب رجمه يوجب سقوط الضمان ، ويصير مباح الدم ، بدليل أنه لو قتله قاتل لم يجب عليه القود . وقال الشيخ أبو حامد : ولا يجب حد القذف على الراجع لأن حصانة المقدوف ساقطة ببقاء قيام الأربعة عليه بالزنا ، وهل يجب على الراجع شىء من الدية ؟ فيه قولان حكاهما المسعودى ، وحكاهما أصحابنا المراقبون وجهين (أحدهما) حكاه المزنى فى المنثور واختاره أبو اسحاق المروزى : أنه يجب عليه خمس الدية ، لأنه مقرر أنه أتلف جزءا منه وهو مضمون فلزمه ضمانه بقدر ما أقر من اتلافه (والثانى) وهو قول ابن الحداد والقاضى أبى حامد المروزى أنه لا يجب عليه شىء وهو الصحيح ، لأن البينة قائمة على إباحة نفسه وسقوط ضمانه بالشهود الأربعة ، كما لو قتل رجل رجلا فقامت بينة على زنا المقتول وهو محصن فانه لا يجب على قاتله شىء فكذلك هذا مثله . وإن رجع اثنان من الخمسة وقالوا : شهدنا بالزور عليه وتمعدنا الشهادة عليه ليقتل ويعمد أصحابنا الشهادة عليه بالزور ليقتل وجب عليهما القود . وإن قالوا : أخطأنا فعلى قول أبى اسحاق : يجب عليهما خمس الدية ، وعلى قول ابن الحداد : يجب عليهما ربع الدية بينهما نصفين ، لأن البينة لم ينخرم الا ربعها .

وإن شهد عليه ثمانية بالزنا وهو محصن فرجم فرجع واحد منهم أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة وقالوا : قد تمعدنا الشهادة عليه بالزور ليقتل فلا خلاف أنه لا يجب عليهما القود لما مضى ، وأما الدية فتجب

على قول أبى اسحاق على كل واحد منهم ثمن الدية ، وعلى قول ابن الحداد : لا يجب على الأربعة شيء .

فرع وان رجع خمسة منهم وقالوا : تمعدنا الشهادة عليه بالزور ليقتل وعمد أصحابنا وجب عليهم القود . وان قالوا : أخطأنا وجب عليهم ربع الدية بينهم أخماسا وان رجع ستة وجب عليهم نصف الدية ، وان رجع سبعة منهم وجب عليهم ثلاثة أرباع الدية ، وان رجعوا كلهم وجبت الدية عليهم على كل واحد منهم ثمنها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد أربعة بالزنا على رجل وشهد اثنان بالاحصان فرجم ، ثم رجعوا كلهم عن الشهادة فهل يجب على شهود الاحصان ضمان ؟ فيه ثلاثة اوجه (أحدها) أنه لا يجب لأنهم لم يشهدوا بما يوجب القتل (والثاني) أنه يجب على الجميع لأن الرجم لم يستوف الا بهم (والثالث) أنهما ان شهدا بالاحصان قبل ثبوت الزنا لم يضمنا لأنهما لم يثبتا الا صفة ، وان شهدا بعد ثبوت الزنا ضمنا لأن الرجم لم يستوف الا بهما وفي قدر ما يضمنان من الدية وجهان (أحدهما) أنهما يضمنان نصف الدية لأنه رجم بنوعين من البيئة الاحصان والزنا فقسمت الدية عليهما (والثاني) أنه يجب عليهما ثلث الدية لأنه رجم بشهادة ستة فوجب على الاثنين ثلث الدية ، وان شهد أربعة بالزنا وشهد اثنان منهم بالاحصان قبلت شهادتهما لأنهما لا يجران بهذه الشهادة الى أنفسهما نفعا ، ولا يدفعان عنهما ضررا ، فان شهدوا فرجم المشهود عليه ثم رجعوا عن الشهادة فان قلنا : لا يجب الضمان على شهود الاحصان وجبت الدية عليهم أرباعا على كل واحد منهم ربعها ، وان قلنا : أنه يجب الضمان على شهود الاحصان ففي هذه المسألة وجهان (أحدهما) أنه لا يجب لأجل الشهادة بالاحصان شيء بل يجب على من شهد بالاحصان نصف الدية وعلى الآخرين نصفها ، لأن الرجوع عن الشهادة صار كالجناية فوجب على كل اثنين نصف الدية كاربعة أنفس جنى اثنان جنايتين وجنى اثنان أربع جنايات (والوجه الثاني) أنه يجب الضمان لأجل الشهادة بالاحصان فان قلنا : يجب على شاهدي الاحصان نصف الدية وعلى شهود الزنا النصف ، وجب ههنا على الشاهدين بشهادتهما بالاحصان نصف الدية ، وقسم النصف بينهم نصفين على شاهدي الاحصان النصف ،

وعلى الآخرين النصف ، فيصير على شاهدي الاحصان ثلاثة ارباع الدية ، وعلى الآخرين ربعها ، واذا قلنا : أنه يجب على شاهدي الاحصان ثلث الدية وجب ههنا عليهما الثلث بشهادتهما بالاحصان ، ويبقى الثلثان بينهم النصف على من شهد بالاحصان والنصف على الآخرين ، فيصير على من شهد بالاحصان ثلثا الدية وعلى من انفرد بشهادة الزنا ثلثها .

التشريح الأحكام : اذا شهد أربعة على رجل بالزنا وشهد اثنان من غيرهم أنه محصن ، فرجم ثم رجعوا كلهم فقال شهود الزنا أخطأنا ما كان زنا . وقال شاهدا الاحصان : أخطأنا ما كان وطئ في فكاح صحيح ، فهل يجب الضمان على شاهدي الاحصان ، فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يجب عليهما الضمان ، وبه قال أبو حنيفة ، لأن شهود الزنا شهدوا بفعله ، وشاهدا الاحصان انما يشهدان بصفته .

(والثاني) يجب عليهما الضمان لأنه انما قتل بالزنا والاحصان ، يدلل أنه لو انفرد أحدهما عن الآخر لم يقتل .

(والثالث) ينظر في شاهدي الاحصان ، فان شهدا باحصانه قبل قيام البينة عليه بالزنا ، لم يجب عليهما الضمان ، لأنهما انما شهدا عليه ليقتل ، فاذا قلنا : يجب الضمان على شاهدي الاحصان فكيف يجب عليهما ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يجب عليهما نصف الدية على كل واحد منهما ربع الدية ، ويجب على شهود الزنا نصفها على كل واحد منهم ثمنها لأنه قتل بنوعين من البينة .

(والثاني) يجب على شاهدي الاحصان ثلث الدية ، وعلى شهود الزنا ثلثاها ، لأنه قتل بشهادة ستة فكان على كل واحد منهم سدس الدية . وقال أبو ثور : لا يجب على شهود الزنا هاهنا شيء من الدية ،

ويجب جميع الدية على شاهدي الاحصان ، وهذا خطأ لأنه قتل بشهادة الجميع فكان ضامه على الجميع . وان شهد أربعة رجال بالزنا وشهد اثنان منهم أنه محسن قبلت شهادتهما لأتهما لا يجبران بذلك الى أقسهما فيما . فان رجم ثم رجعوا كلم عن الشهادة - فان قلنا : لا يجب الضمان على شاهدي الاحصان في التي قبلها فما هنا أولى . وان قلنا : يجب الضمان على شاهدي الاحصان في التي قبلها فما هنا وجهان (أحدهما) لا يجب عليهما الضمان ، لأن الشاهدين اللذين شهدا بالاحصان والزنا ثلاثة أرباع الدية وعلى الشاهدين اللذين شهدا بالزنا لا غير ربع الدية .

وان قلنا في التي قبلها : يجب على شاهدي الاحصان ثلث الدية وجب هاتين على الشاهدين اللذين شهدا بالزنا والاحصان ثلثا الدية ، وعلى الشاهدين اللذين شهدا بالزنا لا غير ثلث الدية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد على رجل أربعة بالزنا وشهد اثنان بتزكيتهم فرجم ، ثم بان ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا وجب الضمان على المزكيين ، لأن المروجوم قتل بغير حق ، ولا شيء على شهود الزنا ، لأنهم يقولون : انا شهدنا بالحق ، ولولى الدم ان يطالب من شاء من الامام او المزكيين ، لأن الامام رجم والمزكيين الجاه فان طالب الامام رجع على المزكيين لأنه رحمه بشهادتهما ، وان طالب المزكيين لم يرجعاً على الامام لأنه كالألة لهما .

الشرح قوله (بتزكيتهم على المزكيين) (طالب المزكيين . الزكاة الصلاح ورجل تقى زكى أى ذاك من قوم أتقياء أزكياء ، وقد زكا زكاء وزكوا وزكى وتزكى وزكاه الله وزكى نفسه تزكية ملحا وزكى فلان فلانا ملحه وأثنى عليه وفي حديث زينب : « كان اسمها برة فغيره وقال : تزكى نفسها » وزكى الرجل نفسه اذا وصفها وأثنى عليها . قال تعالى : « وحنا من لدنا وزكاة » معناه وفعلنا ذلك رحمة لأبويه وتزكية له . قال الأزهري : أقام الاسم مقام المصدر الحقيقي .

وقال الزمخشري في الأساس : وزكى الشهود عدلهم ووصفهم بأنهم
أزكياء ، وزكاه فتزكى ، وتزكى فلان طلب أن يعد في الأزكياء أهـ
قلت : وزكا أى نما صلاحه من زكا المال . ويقال : تطهيرهم من قوله
تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وقوله تعالى :
« غلاما زكيا » أى طاهرا وقوله تعالى : « ما زكى منكم من أحد أبدا »
أى ما طهر .

أما الأحكام فانه اذا شهد أربعة على رجل بالزنا فجعل الحاكم
عدائتهم فزكاهم رجلان فقبل الحاكم تزكيتهما ورجم المشهود عليه ثم
بان أن الشهود كانوا عبيدا أو كفارا فانه يجب ضمان نفس المشهود
عليه لأنه رجم بغير حق ، وولى بالخيار ان شاء طالب الحاكم ،
لأنه مكن من قتله ، وان شاء طالب المزكين لأنهما ألجأ الحاكم الى
قتله ، فان طالب الحاكم رجع على المزكين لأنهما غراه ، وان طالب
المزكين لم يرجعوا على الحاكم لأنه لم يلجئهما الى التزكية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده ثم رجعا
عن الشهادة وجب عليهما قيمة العبد ، لأنهما أتلغا عليه فلزمهما ضمانه
كما لو قتلاه وان شهدا على رجل انه طلق امراته ثم رجعا عن الشهادة
فان كان بعد الدخول وجب عليهما مهر المثل ، لأنهما أتلغا عليه مقوما
فلزمهما ضمانه ، كما لو أتلغا عليه ماله وان كان قبل الدخول ففيه
طريقان ذكرناهما في الرضاع .

الشرح الأحكام : اذا كان المحكوم به ليس باتلاف وانما هو
بمعنى الاتلاف وهو اتلاف الحكم ، كالشهادة بالطلاق والعتاق وما أشبههما
وجب على الشهود الضمان اذا رجعوا كما قلنا في شهود القتل ،
فاذا شهد شاهدان على رجل أنه اعتق عبدا له فقبل الحاكم شهادتهما
وحكم بعتقه ثم رجعا عن الشهادة وجب عليهما قمة العبد لأنهما

أثلفا عليه رقه فوجب عليهما قيمته كما لو قتلاه وسواء قالا : تعمدنا الشهادة أو أخطأنا لأن المال يضمن بالعمد والخطأ .

فروع اذا شهد عليه أنه كاتب عبده فحكم الحاكم بالكتابة ثم رجعا عن الشهادة ففيه وجهان حكاهما ابن الصباغ (أحدهما) يرجع عليهما بمالين : قيمته وعوض الكتابة ، لأن مال الكتابة قد رجع اليه (والثاني) يرجع عليهما بجميع قيمته لأن مال الكتابة الذي آداه اما هو من كسبه والسيد يملكه . قال ابن الصباغ : وهذا ينبغي أن يكون اذا أدى وعتق ، فأما قبل ذلك فلا يضمن .

فروع وان شهدا لأمة باستيلاد سيدها ثم رجعا ، فاذا مات السيد عتقت ورجع ورثته عليها بقيمتها ، قال ابن الحداد : وان شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده على ضمان مائة درهم وقيمة العبد مائتا درهم وضمن العبد المائة ، وحكم حاكم بعتق العبد ثم رجعا عن شهادتهما ، فان الحاكم لا ينقص حكمه ويرجع السيد عليهما بتمام القيمة وهي مائة درهم . لأن الشاهدين قد اقرا يرجوعهما أنهما أثلفا عليه نصف العبد ، وهو ما يقابل المائة الثانية من قيمته فلزمهما ضمان ذلك .

وان شهد ثلاثة على رجل أنه أعتق عبده فحكم الحاكم بعتقه ثم رجع واحد واحد منهم لم يرجع عليه بشيء على قول ابن الحداد والقاضي أبي حامد المروزي وعلى ما حكاه المزني في المنشور . وقول أبي اسحاق المروزي : يرجع عليه بثلاث القيمة ، وان رجعوا كلهم رجع عليهم بقيمة العبد على كل واحد ثلث قيمته بلا خلاف على المذهب .

فروع وان شهد رجلان على رجل أنه طلق امرأته طلاقا بائنا وحكم الحاكم عليه بالطلاق ثم رجعا عن الشهادة نظرت ، فان كان بعد الدخول رجع الزوج عليهما بمهر مثلها على كل واحد منهما مثل

نصف مهرها وبه قال ربيعة الرأي وعبد الله بن الحسن العنبري ، وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه : لا يرجع عليهما بشيء .

دلينا أنهما أتلغا عليه بضعها فوجب عليهما مهر مثلها كما لو كان قبل الدخول وإن كان ذلك قبل الدخول وجب عليهما الضمان لأنهما أتلغا عليه بضعها ، وبكم يرجع عليهما ؟ روى المزني أنه يرجع عليهما بجميع مهرها ، وروى الربيع أنه يرجع عليهما بنصف مهر مثلها واختلف أصحابنا فيه على طريقتين فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) يرجع عليهما بنصف مهر مثلها وهو اختيار القاضي أبي الطيب الطبري لأن الفرقة إذا وقعت قبل الدخول فالزوج مالك لنصف البضع ، بدليل أنه لا يلزمه إلا نصف المهر ، فكأنهما لم يتلغا عليه إلا نصف البضع ، فلم يلزمهما أكثر من نصف بضعها (والثاني) يلزمهما جميع مهر مثلها وهو اختيار الشيخ أبي حامد لأن ملك الزوج على البضع بعد الدخول كملكه عليه قبل الدخول ، بدليل أنه يملك المعاوضة عليه قبل الدخول كما يملك ذلك بعد الدخول ، فلما ثبت أنها إذا شهدا عليه بعد الدخول وجب عليهما مهر مثلها ، فكذلك قبل الدخول . ومن أصحابنا من قال : ليست على قولين وإنما هي على اختلاف حالين فحيث قال : يرجع عليهما بجميع مهر مثلها أراد إذا كان قد سلم إليها جميع مهرها ثم شهدا عليه بالطلاق ، وحيث قال : يرجع عليهما بنصف المهر ، أراد إذا لم يسلم إليها شيئا من المهر ثم شهدا عليه بالطلاق قبل الدخول ، والفرق بينهما أنه إذا سلم إليها صداقها ثم شهدا عليه بالطلاق فهو يقول : هي زوجتي وقد سلمت إليها ما تستحقه ولا أستحق الرجوع عليها بشيء مما سلمت إليها فكذلك أستحق الرجوع على الشاهدين بجميع مهر مثلها ، وإذا لم يسلم إليها صداقها فالزوجة تقول قد وقعت الفرقة بيننا قبل الدخول ولا أستحق عليه إلا نصف المهر المسمى ولا يفرم الزوج غير ذلك فلا يرجع على الشاهدين إلا بقدر ذلك من مهر المثل ، والصحيح هو الطريق الأول لأن الاعتبار بما أتلغ الشاهدان على الزوج من البضع لا بما سلم الزوج بدليل أنه إنما يرجع عليهما بمهر المثل أو بنصفه ولا اعتبار بالمسمى .

فرع وان ادعت امرأة على رجل أنه نكحها ودخل بها وطلقها ومهر مثلها ألفان فأفكر الزوج والنكاح الاصلية والطلاق فشهد عليه شاهدان بالنكاح وآخران بأقراره بالاصابة وآخران بالطلاق فحكم الحاكم عليه بذلك كله ثم رجع الشهود قال ابن الحداد : رجع الزوج على شاهدي الطلاق لأنهما حالا بشهادتهما بينه وبين بضعها وأتلفاه عليه - فمن أصحابنا من خطأه في ذلك وقال : لا يرجع عليهما بشيء لأنه منكر للنكاح والاصابة فصار مقرا بأنه لم يملك بضعها وإذا لم يملك بضعها لم يتلف عليها شاهدا الطلاق شيئا فلم يرجع عليهما بشيء .

فرع وان شهد عليه رجلان أنه طلق امرأته قبل الدخول وكان قد فرض لها صداقا ففرق الحاكم بينهما وألزمه نصف المسمى ثم رجع شاهدا الطلاق عن شهادتهما ثم قامت بينة أنها ابنته أو أخته من الرضاع قال ابن الحداد : فانه لا يجب على شاهدي الطلاق له شيء لأننا بينا أنه لم يكن بينهما فكاك ، ويجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت منه لأنها تبينا أن ذلك غير واجب عليه .

وان شهدا عليه بالطلاق قبل الدخول ولم يكن الزوج فرض لها مهرا فحكم الحاكم بالفرقة ، وألزم الزوج المتعة ، ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فان الزوج لا يرجع بما دفع من المتعة عليهما ، لأنه لا يرجع بما غرم ، وانما يرجع عليهما بقيمة البضع ، وفي قدر ذلك طريقان مضى ذكرهما فإذا طلقها قبل الدخول وكان مثلها قد فرض لها مهرا .

قال ابن الحداد : وان شهدا عليه أنه افما طلق امرأته على ضمان ألف ومهر مثلها ألفان ثم رجعا عن الشهادة فانه يرجع عليهما بألف وهو تمام مهر المثل .

فرع وان شهد رجلان على رجل بطلاق رجعي فحكم بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فحكى ابن الصباغ فيها وجهين (أحدهما) يرجع عليهما بما يرجع عليهما بالطلاق البائن لأن الطلاق يزيل ملكه عنها

باتقضاء العدة (والثاني) لا يرجع عليها بشيء لأنه يمكن تلافى ذلك بالرجعة وانما تبين باختياره .

فرع وان شهد رجلان على امرأة بنكاح لرجل فحكم الحاكم عليها بالبنكاح ثم رجع الشاهدان فقد قال بعض أصحابنا ان كان قبل الدخول لم يرجع عليهما بشيء وان كان بعد الدخول غرما ما نقص المسمى عن مهر مثلها ، قال ابن الصباغ : وينبغي أن يقال : ان كان قبل الدخول ثم دخل بها رجعت على الشهود ان كان المهر المسمى دون مهر المثل ييقن .

فرع وان شهد رجل وعشر نسوة على رجل أن بينه وبين زوجته رضا يحرم فحكم الحاكم بالفرقة بينهما ثم رجع الرجل وسبع نسوة قال ابن الحداد . فان الزوج يرجع على الراجعين بربع مهر مثلها لأنه انجزم ربع البينة وثقى ثلاثة أرباعها ، وعلى قول المزنى في المنشور وأبى اسحاق المروزي يرجع عليهم بثلثي مهر المثل ، وان رجع الرجل قال القاضي أبو الطيب : فعلى قول ابن الحداد لا يجب على الراجع شيء ، لأن البينة قائمة ، وعلى قول المزنى وأبى اسحاق يرجع عليه بسدس مهر مثلها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فرع وان شهدا عليه بهمال وحكم عليه ثم رجعا عن الشهادة فالمنصوص أنه لا يرجع على الشهود ، وقال فيمن في يده دار فآقر أنه غصبها من فلان ثم آقر أنه غصبها من آخر أنها تسلم الى الأول باقراره السابق ، وهل يجب عليه ان يغرم قيمتها للثاني ؟ فيه قولان ورجوع الشهود كرجوع المقر ، فمن أصحابنا من قال : هو على قولين وهو قول أبي العباس (أحدهما) أنه يرجع على الشهود بالفرم لأنهم حالوا بينه وبين ماله بعدوان وهو الشهادة فلزمهم الضمان (والثاني) أنه لا يرجع عليهم لأن العين لا تضمن الا باليد أو بالانلاف ولم يوجد من الشهود واحد منهما ومن أصحابنا من قال : لا يرجع على الشهود قولاً واحداً والفرق بينهم وبين الفاصب أن الفاصب ثبتت يده على المال بعدوان

والشهود لم تثبت أيديهم على المال (والصحيح) ان المسألة على قولين (والصحيح) من القولين انه يجب عليهم الضمان . فان شهد رجل وامرأتان بالمال ثم رجعوا وجب على الرجل النصف ، وعلى كل امرأة الربع لأن كل امرأتين كالرجال وان شهد ثلاثة رجال ثم رجعوا وجب على كل واحد منهم الثلث ، فان رجع واحد وبقي اثنان ففيه وجهان (أحدهما) انه يلزمه ضمان الثلث ، لأن المال يثبت بشهادة الجميع (والثاني) وهو المذهب انه لا شيء عليه لأنه بقيت بيعة يثبت بها المال فان رجع آخر وجب عليه وعلى الأول ضمان النصف لأنه أنحل نصف البيعة وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعوا عن الشهادة وجب على الرجل ضمان السدس وكل امرأة ضمان نصف السدس . وقال أبو العباس : يجب على الرجل ضمان النصف وعلى النسوة ضمان النصف لأن الرجل في المال بمنزلة نصف البيعة فلزمه ضمان النصف والصحيح هو الأول في المال بمنزلة امرأتين وكل امرأتين بمنزلة رجل فصاروا كسنة رجال شهدوا ثم رجعوا فيكون حصص الرجل السدس ، وحصص كل امرأتين السدس . وان رجع ثمانى نسوة لم يجب على الصحيح من المذهب عليهن شيء لأنه بقيت بيعة ثبت بها الحق فان رجعت أخرى وجب عليها وعلى الثمانى ضمان الربع ، وان رجعت أخرى وجب عليها وعلى التسع النصف .

الشرح الأحكام : اذا كان المشهود به مالا بأن شهد عليه بمال الرجل وحكم الحاكم بالشهادة ثم رجع الشهود عن الشهادة ، فقد ذكرنا أن الحكم لا ينقض ، ولا يجب على المشهود له رد ما أخذ ، وهل يجب على الشهود الضمان ؟ نقل المزي أن لا ضمان عليهم وقال فيمن أقر بدار بيده لزيد ثم أقر بها لعمرو أنها تسلم الى زيد ، وهل يغرم لعمرو شيئا ؟ فيه قولان .

واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال : لا يجب على الشهود في المال اذا رجعوا بالضمان قولاً واحداً ، لأن أيديهم لم تثبت على المال فلم يلزمهم غرم بخلاف المقر ، فان يده ثبتت على الدار ، وقال أكثرهم : فيه قولان (أحدهما) لا يجب عليهم الضمان لما ذكرناه (والثاني) يلزمهم الضمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وهو الأصح ، لأنهم حالوا بين المشهود عليه وبين ماله بغير حق فلزمهم الضمان كما لو

والإتلاف ، وهو اذا حفر بئرا فى طريق فوق وقع فيها بهيمة أو عبد لرجل فانه غصبوه منه ، وما الأوزاعى غير صحيح لأن المال قد يضمن بغير اليد يجب على الحافر ضمانه ، فاذا قلنا بهذا فان شهد عليه رجلان بمال فحكم الحاكم بشهادتهما عليه ثم رجعا عن الشهادة وجب الضمان عليهما نصفين وان رجع أحدهما دون الآخر وجب على الراجع نصف المشهور به .

وان شهد عليه ثلاثة رجال بمال وحكم الحاكم بشهادتهم ثم رجع واحد منهم وبقي اثنان لم يجب عليه ضمان على قول ابن الحداد ، وعلى ما حكاه المزنى فى المشهور ، وقول أبى اسحاق يجب عليه ضمان ثلث المشهود به ، فان رجع اثنان منهم وبقي الثالث رجع عليهما على قول ابن الحداد بضمان نصف المشهود به ، وعلى ما حكاه المزنى وأبو اسحاق يرجع عليهما بضمان ثلثه ، وان رجع الشهود كلهم رجع عليهم بالمشهود به بينهم ثلاثة .

فصل فى رجع شاهد أربعة رجال على رجل بأربعمائة دينار ، وحكم الحاكم بشهادتهم ثم رجع واحد منهم عن مائة دينار ، ورجع الثانى عن مائتين ورجع الثالث عن ثلاثمائة ورجع الرابع عن أربعمائة فعلى ما حكاه المزنى وأبو اسحاق . يلزم كل واحد منهم بحصته مما رجع عنه فيلزم الراجع عن مائة خمسة وعشرون ، ويلزم الراجع عن مائتين خمسون ويلزم الراجع عن ثلاثمائة خمسة وسبعون ، وتست على الراجع عن أربعمائة مائة .

وعلى قول ابن الحداد لا يرجع عليهم ما يبين لأن البينة قائمة فيهما ، فاذا رجع الأول والثانى لا يرجع عليهما بشيء بنفس رجوعهما ، فاذا رجع الثالث والرابع فان البينة قائمة فى مائتين ، وقد رجع الأربعة عن مائة فيجب على الأربعة كل واحد منهم ربعها . وقد رجع الثانى والثالث والرابع عن المائة الثانية وبقي فيها الأول شاهدا فكم يجب على الثانى والثالث والرابع من المائة التى رجعوا بها ؟ فيه وجهان ، من أصحابنا من قال : يرجع عليهم بثلاثة أرباعها لأنها لزمته بشهادة

أربعة وقد بقي منهم واحد ثابتاً على الشهادة (والثاني) يجب عليهم نصفها ، لأنه لم يتخرم الا نصف البينة التي يلزم بها الحق .

فروع وان شهد رجل وامرأتان على رجل بمال فحكم الحاكم بشهادتهما ثم رجعوا عن الشهادة وجب على الرجل ضمان النصف وعلى المرأتين ضمان النصف لأن شهادة الرجل كشهادة المرأتين ، وان شهد رجل وعشر نسوة بمال فحكم بشهادتهما ثم رجعوا عن شهادتهما ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي العباس ابن سريج وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه يجب على الرجل ضمان النصف وعلى النساء ضمان النصف . لأن النساء لا يحكم بشهادتهن باتفرادهن في المال . وانما يحكم بشهادتهن في ذلك مع الرجل . فدل على أنهن حزب والرجل حزب فوجب عليهن ضمان النصف وعلى الرجل ضمان النصف (والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا وبه قال أبو حنيفة أنه يجب على الرجل ضمان السدس . وعلى النسوة ضمان خمسة أسداس وهو الأصح لأن شهادة كل امرأتين بشهادة رجل هو كما لو شهد بمال ستة رجال ثم رجعوا . وان رجع ثمانى نسوة لم يجب عليهن شيء صح على قول ابن الحداد . وعلى قول المزني وأبي اسحاق يجب عليهن ثلثا المال . وان رجع منهن تسع وجب على السبع على قول ابن الحداد ربع المال وعلى قول أبي اسحاق ثلاثة أرباع المال .

فروع وان شهد شاهدان على شهادة رجلين بحق فشهد شاهد الفرع بالحق وحكم الحاكم بشهادتهما فاعترف شاهد الأصل وأنها ادعيتهما وأنها رجعا عن الشهادة وانما ادعيتهما بزور ، فان الضمان يجب على شاهدي الأصل عندنا وبه قال أبو حنيفة . وقال محمد : يجب الضمان على شاهدي الفرع .

دليلنا أن الحق انما يثبت بشهادة شاهدا الأصل وشاهدا الفرع انما يثبتان شهادتهما فاذا رجعا لزمهما الضمان كما لو شهدا بها عند الحاكم فحكم بها ثم رجعا .

فـر ع واذا شهد الشهود بحق ثم رجعوا فهل يعزرون ؟
 ينظر فيهم فان وجب عليهم عند رجوعهم قصاص في نفس أو طرف لم يعزروا
 لأن التعزير للردع والذي يفعل بهم أبلغ من التعزير بالردع ، وان لم يلزمهم
 قصاص وانما لزمهم مال نظرت ، فان ذكروا أنهم أخطأوا في الشهادة
 لم يعزروا لأنهم معذورون في الخطأ ، وان قالوا : تعمدنا عزروا لأنهم أقروا
 بارتكاب كبيرة مع العلم بها فاستحقوا التعزير وهل تقبل شهادتهم بعد
 رجوعهم .

أما في الذي رجعوا عنه فلا تقبل شهادتهم فيه بحال ، لأنهم قد
 رجعوا عن الشهادة فيه . وأما في غيره فينظر فيه ، فان قالوا :
 تعمدنا الشهادة بالزور ، لم تقبل شهادتهم الا بعد التوبة والاصلاح ، كما
 قلنا في شاهد الزور . وان قالوا : أخطأنا قبلت شهادتهم في غيره لأنهم
 معذورون في الخطأ فلا تسقط به عدالتهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان شهد شاهد بحق ثم مات أو جن أو اغمى عليه
 قبل الحكم لم تبطل شهادته لأن ما حدث لا يقع شبهه في الشهادة
 فلم يمنع الحكم بها ، وان شهد ثم فسق قبل الحكم لم يجز الحكم
 بشهادته لأن الفسق يوقع شكاً في عدالته عند الشهادة ، فمنع الحكم
 بها . وان شهد على رجل صار عدواً له بأن قذفه المشهود عليه لم
 تبطل شهادته ، لأن هذه عداوة حدثت بعد الشهادة فلم تمنع من الحكم
 بها ، وان شهد وحكم الحاكم بشهادته ثم فسق - فان كان في مال
 أو عقد - لم يؤثر في الحكم لأنه يجوز أن يكون حادثاً ويجوز أن يكون
 موجوداً عند الشهادة فلا ينقض حكم نفذ بأمر محتمل ، وان كان في حد
 أو قصاص لم يجز الاستيفاء لأن ذلك يوقع شبهة في الشهادة والحد
 والقصاص مما يسقطان بالشبهة فلم يجز استيفاؤه مع الشبهة .

الشرح اذا شهد الشهود بحق ثم ماتوا قبل أن يعرف الحاكم
 عدالتهم ثم قامت البينة بعدالتهم بعد موتهم أو ماتوا بعد ثبوت عدالتهم
 وقبل الحكم بشهادتهم وجبوا قبل عدالتهم ثم ثبتت عدالتهم بعد

جنونهم أو جنوا بعد الحكم بعدالتهم وقبل الحكم بشهادتهم فللحاكم أن يحكم بشهادتهم في جميع ذلك ، لأن الموت والجنون ليسا بفسق ، فلم يؤثر ذلك شكاً في شهادتهم فجاز الحكم بها ، كما لو كانوا أحياء عقلاء ، وكذلك إذا أغمى عليهم أو ارتدوا أو خرسوا أو عموا فإنه يجوز الحكم بشهادتهم .

وقال أبو حنيفة : إذا عموا قبل الحكم بشهادتهم لم يجز الحكم بشهادتهم وقد مضى ذلك والدليل عليه . وأما إذا شهد الشهود بحق ثم فسقوا قبل الحكم بشهادتهم لم يجز الحكم بشهادتهم ، لأن الفسق إذا ظهر قبل الحكم أو قع شكاً في العدالة حال الشهادة ، لأن العادة في الناس أنهم يستترون من المعاصي ويظهرون الطاعات ، فإذا ظهر الفسق دل على تقدم أمثاله فلم يجز الحكم بشهادته ، وإن شهد الشهود بحق ، وحكم الحاكم بشهادتهم واستوفى ذلك الحق ثم فسق الشهود لم يؤثر الفسق سواء كان ذلك الحق لله تعالى أو للآدمي ، لأن الحق قد استوفى والفسق صار بعد استيفاء الحق ، ويجوز أن يكونوا فساقاً حال الشهادة ويجوز أن يكونوا عدولاً ، وقد استوفى الحق ونفذ فلا تنقض لأمر محتمل . وإن فسق الشهود بعد الحكم وقبل استيفاء الحق - فإن كان الحق لله تعالى كحد الزنا والسرقة والشرب - لم يستوف لأنها تسقط بالشبهة ، والفسق يرفع شكاً في حال الشهادة .

وان كان الحق للآدمي نظرت - فإن كان حقاً لا يسقط بالشبهة كالمال والنكاح فله استيفاءه ، لأن الحكم قد نفذ ، فلا ينقض بأمر محتمل . وإن كان مما يسقط بالشبهة كالحد والقصاص ففيه وجهان ، حكاهما ابن الصباغ (أحدهما) ولم يذكر المصنف غيره أنه لا يجوز استيفاءه لأن ذلك مما يسقط بالشبهة ، والقصاص شبهة فلم يجز استيفاءه بعد فسق كحد الزنا (والثاني) لم يذكر الشيخ أبو حامد الاسفراييني غيره أن له استيفاءه لأنه حق للآدمي فلم يمنع فسق الشهود بعد الحكم به من استيفائه كالديون .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان حكم بشهادة شاهد ثم بان انه عبدا او كافرا
 تنقض الحكم لانه يتيقن الخطا في حكمه فوجب نقضه كما لو حكم بالاجتهاد
 ثم وجد بخلافه . وان حكم بشهادة شاهد ثم قامت البينة انه فاسق
 فان لم يسند الفسق الى حال الحكم لم ينقض الحكم لجواز ان يكون
 الفسق حدث بعد الحكم ، فلم ينقض الحكم مع الاحتمال . وان قامت
 البينة انه كان فاسقا عند الحكم فقد اختلف اصحابنا فيه فقال
 ابو اسحق رحمه الله : ينقض الحكم قولاً واحداً لانه اذا نقض بشهادة
 العبد ولا نص في رد شهادته ولا اجماع فلان ينقض بشهادة الفاسق
 وقد ثبت رد شهادته بالنص والاجماع أولى . وقال ابو المباس رحمه الله :
 فيه قولان (أحدهما) انه ينقض لما ذكرناه (والثاني) انه لا ينقض لان
 فسقه ثبت بالبينة من جهة الظاهر فلا ينقض حكم نفذ في الظاهر
 (الصحيح) هو الأول لان هذا يبطل به اذا حكم بالاجتهاد فيه ثم وجد النص
 بخلافه فان النص ثبت من جهة الظاهر وهو خبر الواحد ثم ينقض به
 الحكم .

فصل واذا نقض الحكم نظرت فان كان المحكوم به قطعاً او قتلاً
 وجب على الحاكم ضمانه لانه لا يمكن ايجابه على الشهود لانهم يقولون
 شهدنا ولا يمكن ايجابه على المشهود له لانه يقول استوفيت حقي فوجب
 على الحاكم الذي حكم بالاتلاف ولم يبحث عن الشهادة وفي الموضع الذي
 يضمن قولان (أحدهما) في بيت المال (والثاني) على عاقلته وقد بيناه
 في الديات وان كان المحكوم به مالا فان كان باقياً في يد المحكوم له وجب
 عليه رده وان كان تالفاً وجب عليه ضمانه لانه حصل في يده بغير حق ،
 ويخالف ضمان القطع والقتل حيث لم نوجب على المحكوم له لان الجناية
 لا تضمن الا أن تكون مخزومة وبحكم الحاكم خرج عن أن يكون محرماً فوجب
 على الحاكم دونه .

الشرح اذا حكم الحاكم بشهادة رجلين ثم بان أنهما عبدان
 أو كافران فانه ينقض حكم نفسه وينقضه وغيره لأنه انما حكم بشهادة
 من يعتقدهما حرين مسلمين فاذا بانا عبيدين أو كافرين فقد تحقق أنه
 حكم بشهادة من لا يجوز الحكم بشهادته فنقضه ، كما لو حكم بحكم
 ثم وجد النص بخلافه ، فان قبل : كيف ينقض حكم من حكم بشهادة

عُبدِين وقد ذهب الى جواز شهادة العبد بعض السلف • قلنا : عنه جوابان (أحدهما) أن الاجماع قد حصل بعد الاختلاف على رد شهادة العبد فيرتفع الخلاف ويصير اجماعا (والثاني) أن من قال بقبول شهادة العبد يخالف القياس الجلي ، لأنه لا يجوز أن يكون الرق مانعا من الميراث والولاية والرجم ، ولا يكون مانعا من قبول الشهادة ، وكل حكم خالف القياس الجلي فانه ينقض •

فسرع فأما اذا حكم الحاكم بشهادة رجلين ظاهرهما العدالة ثم شهد شاهدان أيهما فاسقان فإن شهدا بنسق مطلق غير مضاف الى حال الشهادة أو شهدا بنسق حادث بعد الحكم والاستيفاء ، لم ينقض الحكم بشهادتهما •

وان شهدا بنسقتهما حال شهادتهما بالحق الذي شهدا به فقد قال الشافعي رحمه الله في موضع : ينقض الحكم بشهادتهما ، وقال في موضع : ان الحاكم ينظر المشهود عليه جرح الشهود ثلاثا ، فإن آلى بالجرح بعده لم يقبل •

وهذا يدل على أنه اذا أقام البينة بنسقتهما بعد الحكم لا يقبله ، واختلف أصحابنا فيها على طريقين فقال أبو العباس بن سريج : فيه قولان (أحدهما) لا ينقض الحكم بشهادتهما وبه قال أبو حنيفة ، لأن عدالتهما علمت من طريق الاجتهاد ، فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد (والثاني) ينقض الحكم بشهادتهما وهو الأصح ، لأنه لو بان رقبهما لنقض الحكم بشهادتهما ، ولا نص في رد شهادة العبد ولا اجماع • فلاذن ينقض الحكم بشهادتهما اذا باقا فاسقين أولى • وقد ثبت النص برد شهادة الفاسق والاجماع •

فأما النص فقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » الآية • فأمر بالتبين في نبأ الفاسق وهو خبره والشهادة خبر فوجب ردها •

وأما الاجماع فان أحدا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم لم يجوز شهادة الفاسق . وقال أبو اسحاق : ينقض الحكم بشهادتهما قولا واحدا لما ذكرناه وحيث قال المشهود عليه بالجرح لم تقبل ، أراد اذا كان الفسق حادثا أو كانت الشهادة بنفسهما مطلقة غير مضافة الى حال الشهادة .

إذا ثبت هذا وقلنا : ينقض الحكم بشهادة الفاسق أو بأقارب عبيد أو كافرين فلا يخلو المحكوم به اما أن يكون اتلافا أو مالا — فان كان اتلافا مثل الشهادة بما يوجب القتل فقتل أو بما يوجب القطع فقطع — فلا يجب الضمان على الشاهدين ، لأنهما مقيمان على أنهما صادقان ، وانما الشرع منع من قبول شهادتهما ، ويخالف اذا رجعا عن الشهادة لأنهما اعترفا بالكذب ، فلا يجب على المشهود له ضمان لأنه يقول استوفيت حقي ، ويجب الضمان على الحاكم لأنه حكم بذلك بشهادة من لا يجوز الحكم بشهادته . وقال أبو سعيد الاصطخري : هذا اذا كان الحاكم تولى الاستيفاء بنفسه أو أمر من يولى ذلك . فأما اذا كان الولي استوفاه بأمر الحاكم . فالضمان على الولي ، والمذهب الأول ، لأن الحاكم سلطه على ذلك وأجازه له .

وقال أبو حنيفة : يجب الضمان على المزكين . دليلنا أن المزكين يقولان : ما ثبت بشهادتنا شيء ، وانما شهدنا بصفة ، والحكم انما وقع بشهادة الشاهدين فلا يلزمه الضمان ، وانما وجب على الحاكم ، لأنه فُرض حيث حكم بشهادة من لا تعرف عدالته ظاهرا وباطنا .

إذا ثبت هذا فان القصاص لا يجب على الحاكم لأنه مخطئ ، وتجب عليه الدية وهل تجب على عاقلته أو في بيت المال ؟ على قولين مضى ذكرهما ، وان كان المحكوم به مالا — فان كان باقيا في يد المشهود له — وجب عليه رده ، وان كان بالغا — فان كان المحكوم به موسرا — غرمه — وان كان كان معسرا — وجب ضمانه على الحاكم وهل يجب في ماله أو في بيت المال ؟ على القولين ، ولا يجيء ايجابه على

العاقلة لا تحصل المال ، فاذا غرم الحاكم المال ، كان المال ثابتا في ذمة المشهود له . فاذا أيسر غرم للحاكم أقل الأمرين مما دفع أو الحق لمشهود به .

والفرق بين المال . نلاف النفس والعضو أن المال يضمن بالاتلاف واليد وقد حصل المال في يد المشهود له فلزمه ضمان المال وضمان النفس . والعضو انما يجب اذا أتلّف بغير حق ويمكن الحاكم المشهود له من اتلاف ذلك أخرج اتلافه عن أن يكون اتلافا بغير حق فلم يلزمه الضمان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن حكم له الحاكم بمال أو بضع أو غيره مما يمين فاجرة أو شهادة زور لم يحل له ما حكم له به لما روت أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انكم تختصمون الي وانما انا بشر ولعل بعضكم ان يكون الحن بجفته من بعض ، فأقضى له بما اسمع واظنه صادق فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فانما اقطع له قطعة من النار ، فليأخذها أو لينفها » ولانه يقطع بتحريم ما حكم له به فلم يحل له بحكمه كما لو حكم له بما يخالف النص والاجماع .

الشرح حديث أم سلمة أخرجه البخارى بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع جلبة خصم بباب حجرته فخرج اليهم فقال : ألا انما أنا بشر وانما يأتيني الخصم فلعن بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأجيب أنه صادق فأقضى له ، فمن قضيت له بحق مسلم فانما هي قطعة من نار فليحملها أو ليذرها » في كتاب الخصومات وفي الأحكام وفي الشهادات وفي ترك الجبل وأخرجه مسلم في القضاء وأخرجه أبو داود مختصرا في الأحكام ، وأخرجه الموطأ بلفظ : « انما أنا بشر مثلكم وانكم تختصمون الي » .

أما اللغات فقوله : « ألحن » أى أفطن وأقوم بها يقال : لحن يلحن لحنا بفتح الحاء اذا أصاب ، وفطن . قالوا : وأما اللحن باسكان

الحاء فهو الخطأ واللحن أيضا اللغة ومنه قول عمر رضى الله عنه :
« أبى أقرؤنا وانا لنرغب عن كثير من لحنه » أى لغته قال الشاعر :

وقوم لهم لحن سوى لحن قومنا وشكل وبيت لسنا تشا كله

واللحن أيضا التعويض والاشارة • قال أبو زيد : يقال : لحننت له
بالفتح واللحن اذا قلت له قولاً يفهمه عنك ويخفى عن غيره ، ومنه قوله
تعالى : « ولتعرفنهم فى لحن القول » قال ابن الأثير : معناه ولتعرفنهم
فى معنى القول وقال العزى : فحوى القول ومعناه • وقال الهروى فى
نحوه قصده وأنشدوا للقتال الكلابى :

ولقد لحننت لكم لكيما تفهموا ووحيت وحييا ليس بالمرتاب

أما الأحكام فانه اذا حكم الحاكم بنفى خيار المجلس أو بنفى العرايا
أو بشهادة فاسقين أو بيم أم الولد فقد رجح ابن الرفعة النقض فى
الجميع . فانه انما يحل نقض ما لم يثبت عليه • وقال المصنف :
فانما يحل نقض ما لم يثبت عليه • ومنه ما إذا ادعى
على رجل حقا فأفكر لمعنى عليه وأقام المدعى شاهدين وحكم
بما ادعى عليه فأنكر ما كان قد شهد به بحق صحيح الحكم ظاهرا وباطنا ، وحل
للمدعى أن يثبت ما ادعى به من غير حق أو حكم له الحاكم ببين فاجره
بالحكم الظاهر ولا ينفذ فى الباطن ، فلا يحل للمحكوم له
أن يحكم له به • وبه قال شريح ومالك وأبو يوسف وأكثر أهل العلم وقال
أبو حنيفة : لا يحل نقض ما لم يثبت عليه • ومنه ما إذا ادعى
رجل على امرأة أجنبية أنها زوجته فأفكرت فشهد له بذلك شاهدان أنها
امرأته وهما شاهدان زور وحكم له الحاكم بشهادتهما فان الحكم ينفذ
ظاهرا وباطنا وتحل له المرأة وهكذا اذا ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها
فأنكر وأقامت على طلاقها شاهدى زور وحكم الحاكم بشهادتهما بان
منه ، وحل لكل واحد من الشاهدين أن يتزوجها وان كان عالما
أنه لم يطلقها ، وكذلك ما أشبهه •

دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « انكم تختصمون الى ، وانما أنا بشر ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فانما أقضي بما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار » فموضع الدليل منه قوله : « فمن قضيت له من حق أخيه شيء فلا يأخذه » وحق أخيه قد يكون مالا ، وقد يكون طلاقا أو نكاحا فلو كان حكمه صلى الله عليه وسلم يغير الشيء عما هو عليه في الباطن لم يمنع المحكوم له من أخذه .

فـ قال ابن دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام « في هذا الحديث - أعني حديث أم سلمة - دليل على إجراء الأحكام على الظاهر ، وإعلام الناس بأن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كثيره ، وإن كان يفرق مع الغير في اطلاعه على ما يطلعه الله عز وجل عليه من الغيوب الباطنة ، ذلك في أمور مخصوصة ، لا في الأحكام العامة ، وعلى هذا يدل قوله عليه السلام « انما أنا بشر » .

وقد قلنا في أول الكتاب أن الحصر في انما يكون عاما ويكون خاصا ، وهذا من الخاص ، وهو فيما يتعلق بالحكم بالنسبة الى الحجج الظاهرة .

ويستدل بهذا الحديث من يرى أن القضاء لا ينفذ في الظاهر والباطن معا مطلقا ، وأن حكم القاضي لا يغير حكما شرعيا في الباطن .

واتفق أصحاب الشافعي على أن القاضي الحنفي اذا قضى بشفعة الجار للشافع أخذها في الظاهر . واختلفوا في حل ذلك في الباطن له على وجهين .

والحديث عام بالنسبة الى سائر الحقوق ، والذي يتفقون عليه - أعني أصحاب الشافعي - أن الحجج اذا كانت باطلة في نفس الأمر بحيث لو اطلع عليها القاضي لم يجز له الحكم بها : أن ذلك لا يؤثر ، وانما يوقع

للتردد في الأمور الاجتهادية اذا خالف اعتقاد القاضي اعتقاد المحكوم له ،
كما قلنا في شفعة الجار أه .

فروع مضي « أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وعبد بن زمعة رضي الله عنه ادعيا على ابن وليدة زمعة فقال سعد : يا رسول الله ان أخى عتبة عهد الى أنه ألم بها في الجاهلية وأن ولدها أبنة ، فقال عبد بن زمعة أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم رأى به شبها بعتبة فقال لسودة بنت زمعة رضي الله عنها: احتجبي عنه يا سودة . وقد كان حكم بأنه أخوها فلما رأى به شبها بالزاني أمرها أن تحتجب عنه فلو كان حكم الحاكم يغير الشيء عما هو عليه في الباطن لما أمرها بالاحتجاب عنه ، ولأنه حكم بسبب غير صحيح في الباطن فوجب ألا ينفذ الحكم في الباطن كالأموال .

ونسأل الله تبارك وتعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يجعلنا قد وفقنا في عرض كتاب الشهادات مستوفين مسائله وفروعه وصوره .

والله الحمد والمنة سبحانه على ما أولى وأنعم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الاقرار

الحكم بالاقرار واجب لقوله صلى الله عليه وسلم : « يا أييس اغد على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم : « رجم ماعزا والفامدية باقرارهما » ولأنه اذا وجب الحكم بالشهادة فلان يجب بالاقرار وهو من الرتبة ابعد اولى .

فصل وان كان المقر به حقا لادعى او حقا لله تعالى لا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة ودعت الحاجة الى الاقرار به لزمه الاقرار به لقوله عز وجل : « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ولو على أنفسكم »

ولقوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل » والاملال هو الاقرار فان كان حقا لله تعالى يسقط بالشبهة فقد بيناه في كتاب الشهادات .

الشرح مضى الكلام على هذه الآيات الشريفة في غير موضع كالسلم والرهن والقرض وغيرها وحديث « واغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » مضى في الحدود من الجزء الثامن عشر بطرقه وأنفاظه وخبر « رجم صلى الله عليه وسلم ماعزا والغامدية باقرارهما » وهو حديث أصله في الصحيحين من حديث أبى هريرة وابن عباس وجابر ولم يسم ورواه مسلم من حديث بريدة فسماه وقال الرافعي في شرح الوجيز : والرجم مما اشتهر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ماعز والغامدية واليهوديين وعلى ذلك جرى الخلفاء بعده فبلغ حد التواتر أ هـ .

اما اللغات فالأقرار اخبار عما قر وثبت ، ومنعناه الاعتراف وترك الإنكار ، من استقر بالمكان اذا وقف فيه ولم يرتحل عنه . وقرار الماء وقرارته حيث ينتهى جريانه ويستقر قال عنترة :

جادت علينا كل بكر حرة فتركن كل قرارة كالدرهم

وفي اللسان : والقرارة ما بقى في القدر بعد الغرف منها ؛ وقر القدر يقر قرا فرغ ما فيها من الطبخ وصب فيها ماء باردا كيلا تحترق ، الى قوله : والقوصب الماء دفعة واحدة ثم قال : وقر الكلام والحديث فى أذنه يقره قرا فرغه وصبه فيها وقيل : هو اذا ساره وقال ابن الأعرابي : القر ترديدك الكلام فى أذن الأبكم حتى يفهمه وقال شمر : فردت الكلام فى أذنه أقر قرا وهو أن تضع فاك على أذنه فتجهر بكلامك كما يفعل بالأصم ، والأمر قر ، ويقال أقررت الكلام لفلان اقرارا أى بينته حتى عرفه ، وفي حديث استراق السمع : « يأتى الشيطان فيستمع الكلمة فيأتى بها الى الكاهن فيقرأها فى أذنه كما تقرأ القارورة اذا أفرغ فيها »

وفي رواية « فيقذفها في أذن وليه كقر الدجاجة » القر ترديدك الكلام في أذن المخاطب حتى يفهمه ، وقر الدجاجة صوتها اذا قطعتة •

وفي حديث أبي موسى « أقرت الصلاة بالبر والزكاة » وروى قرت أى استقرت معهما وقرنت بهما يعنى أن الصلاة مقرونة بالبر وهو الصدق وجماع الخير وأنها مقرونة بالزكاة فى القرآن معها ، وفى حديث أبى ذر : « فلم أتقار أن قمت » أى قمت أى لم ألبث وفى حديث فائل مولى عثمان : « قلنا لرباح بن المعترف : غننا غناء أهل القرارى أى أهل الحضر المستقرين فى منازلهم لا غناء أهل البدو الذين لا يزالون متقلين » •

أما الأحكام فان الحكم يتعلق بالاقرار • والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع والقياس •

أما الكتاب فقوله تعالى : « واذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه » قال أقررتهم وأخذتم على ذلكم اصرى قالوا : أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين « وقوله تعالى : « وآخرون اعترفوا بذنوبهم » وقوله تعالى : « ألت بربكم قالوا : بلى » •

وأما السنة فان ما عزا والغامدية رضى الله عنهما أقرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فأمر برجمهما وقال : « اغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » •

وأما الاجماع فانه لا خلاف بين الأمة فى تعليق الحكم بالاقرار •

وأما القياس فان الاقرار أكد من الشهادة لأنه لا يتهم فيما يقر به ، فاذا تعاق الحكم بالشهادة فلأن يتعلق بالاقرار أولى •

إذا ثبت ثبوتها فهل يجب الاقرار ؟ ينظر فى الحق المقر به ، فان كان

لأدنى أو حقا الله تعالى فلا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة وإن دعت الحاجة إلى الإقرار به لزمه الإقرار به لقوله تعالى : « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم » ولا يكون شهيدا على نفسه إلا بالإقرار .

وإن كان حقا لله تعالى فاته يسقط بالشبهة كحد الزنا والسرقة والشرب ، ولم يظهر عليه لم يجب عليه أن يقر به ، بل يستحب له أن يكتمه ، وقد مضى بين ذلك في الحدود .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح الإقرار إلا من بالغ عاقل مختار فاما الصبي والمجنون فلا يصح إقرارهما لقوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه التزام حق بالقول فلم يصح من الصبي والمجنون كالبائع فإن أقر مراهق وادعى أنه غير بالغ فالقول قوله ، وعلى المقر له أن يقيم البينة على بلوغه ولا يحلف المقر لانا حكمنا بأنه غير بالغ وأما السكران فإن كان سكره بسبب مباح فهو كالمجنون وإن كان بمعصية الله فعلى ما ذكرناه في الطلاق وأما المكره فلا يصح إقراره لقوله عليه السلام : « رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأنه قول أكره عليه بغير حق فلم يصح كالبائع ويصح إقرار السفه والفلس بالحد والقصاص لأنه غير متهم وأما إقراره المال فقد بيناه في الحجر والتفليس .

فصل ويصح إقرار العبد بالحد والقصاص لأن الحق عليه دون مولاه ولا يقبل إقرار المولى عليه في ذلك لأن المولى لا يملك من العبد إلا المال وإن جنى رجل على عبد جنابة توجب القصاص أو قذفه قذفا يوجب التعزير ثبت القصاص والتعزير له وله المطالبة به والعفو عنه وليس للمولى المطالبة به ولا العفو عنه لأنه حق غير مال فكان له دون المولى ، ولا يقبل إقرار العبد بجنابة الخطأ لأنه إيجاب مال في رقبتنه .

ويقبل إقرار المولى عليه لأنه إيجاب حق في ماله ويقبل العبد المأذون في دين المعاملة ، ويجب قضاؤه من المال الذي في يده لأن المولى سلطه عليه . ولا يقبل إقرار غير المأذون في دين معاملة في الحال ، ويتبع

به اذا عتق لانه لا يمكن اخذه من رقبته لانه لزمه برضى من له الحق ، وان
أقر بسرقة مال لا يجب فيه القطع كمال دون النصاب وما سرق من غير
حرز وصدقه المولى وجب التسليم ان كان باقيا وتعلق برقبته ان كان تالفا
لانه لزمه بغير رضى صاحبه . وان كذبه المولى كان في ذمته يتبع به اذا
عتق وان وجب فيه القطع قطع لانه غير متهم في ايجاب القطع . وفي
المال قولان ، واختلف أصحابنا في موضع القولين على ثلاثة طرق (أحدها)
وهو قول أبى اسحاق : انه ان كان في يده ففيه قولان (أحدهما) انه يسلم
اليه لانه انتفت التهمة عنه في ايجاب القطع على نفسه (والثاني) انه
لا يسلم لأن يده كيد المولى فلم يقبل اقراره فيه ، كما لو كان المال في يد
المولى . وان كان المال تالفا لم يقبل اقراره ولا يتعلق برقبته قولا
واحدا لأن للفرم محلا ثبت فيه وهو ذمته (والطريق الثاني) وهو قول
القاضي أبى حامد المرووذى رحمه الله انه ان كان المال تالفا ففيه قولان
(أحدهما) انه يتعلق برقبته بباع فيه (والثاني) انه لا يتعلق برقبته وان
كان باقيا لم يقبل اقراره قولا واحدا لأن يده كيد المولى فلم يقبل اقراره
فيه كما لو أقر بسرقة مال في يد المولى (والطريق الثالث) وهو قول
أبى على بن أبى هريرة ان القولين في الحالين سواء كان المال باقيا
او تالفا لأن العبد وما في يده في حكم ما في يد المولى ، فان قبل في أحدهما
قبل في الآخر ، وان رد في أحدهما رد في الآخر ، فلا معنى للفرق بينهما .

الشرح حديث : « رفع القلم عن ثلاثة » أخرجه أحمد في المسند
وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عائشة وأخرج مثله
أحمد وأبو داود والحاكم عن على وعن عمر بلفظ : « رفع القلم عن ثلاثة
عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن
الصبي حتى يحتلم » أما حديث : « رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان
وما استكروها عليه » فقد رواه أبو القاسم الفضل بن جعفر عن ابن عباس
هكذا أفاده في الكنز الثمين .

اما اللغات فقوله : « أقر مراهم » يقال : راهم الغلام فهو مراهم
اذا قارب الاحتلام ، والامة تطلق على من احتلم مراهم وهو خطأ .

اما الاحكام فقد قال الشافعى رحمه الله تعالى : ولا يجوز الاقرار
الا من بالغ رشيد . وجملة ذلك أن الناس على ضربين مكلف وغير

مكلف ، فأما غير المكلف فهو الصبي والمجنون فلا يصح اقرارهما بحق من الحقوق ، وقال أبو حنيفة : اذا كان الصبي مميزا صح اقراره اذا أذن الولي له بالبيع والشراء ، فيصح اقراره له .

ودليلنا أنه لا يصح منه ذلك حديث (رفع القلم) الذي مضى ذكره .
فإن أقر مراهق وادعى أنه غير بالغ ، وادعى المقر أنه بالغ يحكم بصحة اقراره حتى يقيم المقر له البيئة على بلوغه ، لأن الأصل عدم بلوغه :
فإن سأله المقر له أن يحلف له لم يتوجه عليه اليمين ، لأننا حكمنا أنه غير بالغ ، فإذا ثبت بلوغه بعد ذلك وادعى المقر له أنه كان بالغاً وقت اقراره له ، وسأله أن يحلف بعد بلوغه توجهت عليه اليمين ، لأنه قد صار بالغاً ، فلا يصح اقرار المكره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن المكره غير داخل في التكليف .

ولا يصح اقرار المغمى عليه لأنه غير مكلف ، وأما المكلف فعلى ضريين : محجور عليه ، وغير محجور عليه . فأما غير المحجور عليه فاققراره صحيح ، قال ابن الصباغ في الشامل : سواء كان عدلاً أم فاسقاً ، لأنه غير متهم في حق نفسه . فإن أقر السكران في حال سكره فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنه زائل العقل ، فلم يصح اقراره كالمغمى عليه (والثاني) يصح ، وهو الصحيح ، لأن الشافعي رحمه الله قال : ولو شرب خمرًا أو نبذا فسكر فأقر في حال سكره لزمه ما أقر به .

وإن أكره رجل على شرب خمر فشربها حتى ذهب عقله ثم أقر ، لا يلزمه اقراره وجهاً واحداً ، لأنه معذور ، في ذهاب عقله .

وأما المحجور عليه فعلى أربعة أضرب : محجور عليه للفلس ومحجور عليه للسفه ، ومحجور عليه للرق ، ومحجور عليه للمرض .

فاما المحجور عليه للفلس - فان أقر بحق يتعلق بيده أو بذمته -
صح لأنه لا ضرر على الغرماء بذلك ، وهل يشارك الغرماء المقر له
بالدين ؟ على قولين مضى بياهما في التفليس . وان أقر بعين في يده فهل
يقبل على الغرماء ؟ على القولين ، وأما المحجور عليه للسف ، فيقبل اقراره
بما يتعلق بيده « ولا يقبل اقراره بالمال في حق سيده ، لكن
إذا اعتق طوب به ، وقد مضى بيان ذلك في الحدود .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان باع السيد عبده من نفسه فقد نص في الأم أنه يجوز
وقال الربيع رحمه الله فيه قول آخر أنه لا يجوز واختلف أصحابنا فيه فقال
ابو اسحاق وابو على ابن ابي هريرة : يجوز قولاً واحداً . وذهب القاضي
ابو حامد المروزي والشيخ ابو حامد الاسفرايني رحمهما الله الى أنها
على قولين :

(احدهما) انه يجوز لأنه اذا جازت كتابته فلان يجوز بيعه وهو أثبت
والعتق فيه أسرع أولى .

(والثاني) أنه لا يجوز لأنه لا يجوز بيعه بما في يده لأنه للمولى ولا يجوز
بمال في ذمته لان المولى لا يثبت له مال في ذمة عبده فاذا قلنا انه يجوز وهو
الصحيح فافر المولى أنه باعه من نفسه وانكر العبد عتق باقراره وحلف العبد
انه لم يشتر نفسه ولا يجب عليه الثمن .

الشرح قال الشافعي ، ولو أقر أنه باع عبده من نفسه
بألف فان صدقه العبد عتق والألف عليه . وان أنكر فهو حر ، والسيد
مدع والعبد منكر . وجملة ذلك أن للسيد اذا قال لعبده بعتك نفسك
بألف فقال العبد ، قلت فقال المزني ، انه يصح ويمتق ويجب عليه
الألف . قال الربيع بن سليمان ، وفيه قول آخر ، انه لا يصح . واختلف
أصحابنا فيه فذهب أكثرهم الى أنها على قولين :

(أحدهما) لا يصح البيع ، لأن البيع لابد أن يكون الثمن فيه
عينا أو ديناً والعبد لا يملك العين . والدين لا يثبت في ذمته لسيده ،
فيكون كالكتابة الفاسدة .

(والثاني) يصح البيع وهو الصحيح ، لأنه لو قال له ، ان ضمنت لي ألفا فأت حر ، فقال العبد على الفور ، ضمنت ، صح ذلك وعتق ، وأوجب عليه المال ، وكذلك اذا قال له : أت حر على الف فقبل العبد على الفور عتق ، ووجب المال في ذمته ، وشراؤه ذلك عبارة عن اسقاط حق الرق عنه ، فجرى مجرى عتقه على مال ، وقال أبو اسحاق وأبو عثي بن أبي هريرة : يصح البيع قولاً واحداً لما ذكرناه .

إذا ثبت هذا فادعى السيد أنه باعه نفسه بألف وقلنا : يصح البيع فان صدقه العبد عتق ، وثبت الألف في ذمته ، وإن أنكر العبد ولا بينه للسيد حلف العبد أنه ما اشترى نفسه ولم يجب عليه شيء ، وعتق باقرار سيده ، وهكذا الحكم اذا قال رجل لرجل : بعتك ولدك أو والدك فأفكر المدعى عليه فانه يحلف ، ويسقط عنه الثمن ويعتق العبد باقرار سيده .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ويقبل اقرار المريض بالحد والقصاص لانه غير متهم ويقبل اقراره بالمال لغير وارث لانه غير متهم في حقه وان اقر لرجل بدين في الصحة واقر لآخر بدين في المرض وضاق المال عنهما قسم بينهما على قدر الدينين ، لانهما حقان يجب قضاؤهما من رأس المال ولم يقدم أحدهما على الآخر كما لو اقر لهما في حال الصحة واختلف أصحابنا في اقراره للوارث فمنهم من قال : فيه قولان .

(أحدهما) أنه لا يقبل لانه اثبات مال للوارث بقوله من غير رضى الورثة فلم يصح من غير رضى سائر الورثة كالوصية .

(والثاني) انه يقبل وهو الصحيح لأن من صح اقراره له في الصحة صح اقراره في المرض كالأجنبي ، ومن أصحابنا من قال يقبل اقراره قولاً واحداً (والقول الآخر) حكاه عن غيره وان كان وارثه أخا فأقر له بمال فلم يمت المقر حتى حدث له ابن صح اقراره للأخ قولاً واحداً لانه خرج عن أن يكون وارثاً ، وان اقر لأخيه وله ابن فلم يمت حتى مات الابن صار الاقرار للوارث فيكون على ما ذكرناه من الطريقين في الاقرار للوارث ، وان ملك رجل أخاه

ثم اقر في مرضه انه كان اعتقه في صحته وهو اقرب عصيته بعد عتقه هل يرث أم لا ؟ أن قلنا : أن الاقرار للوارث لا يصح لم يرث ، لأن توريثه يوجب ابطال الاقرار بحريته ، وإذا بطلت الحرية سقط الارث فثبتت الحرية وسقط الارث وان قلنا أن لا قرار للوارث يصح نفذ العتق باقراره وثبت الارث بنسبه .

الشرح الأحكام : فاما المحجور عليه لمصر فان اقر بحق يتعلق بيده كالحد والقصاص قبل ، لأنه لا ضرر على الورثة بذلك . وان اقر بدين أو عين لغير الورثة قبل لأنه غير متهم . وان اقر بدين في صحته ، وبدين في مرضه واتسع ماله للجميع قسم بينهم . وان ضاق ماله فانه يقسم بينهم على قدر ديونهم ، وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة : يقدم المقرية في الصحة ، وحكى أبو زيد المروزي عن بعض أصحابنا أنه قول للشافعي رحمه الله ، وليس بمشهور ، لانهما دينان ثبتا في ذمته ، ولم يخص احدهما برهن ، فاستويا في حق من وجب عليه ، كما لو اقر بالجميع في الصحة او في المرض ، فان اقر في مرض موته لوارثه فقد قال الشافعي : فمن أجاز الاقرار لوارث اجازه ، ومن أبى رده .

واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان .

(أحدهما) لا يصح ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى ، لأنه محجور عليه في حقه ، ومن كان محجورا عليه في حق انسان لم يصح اقراره له ، كالصبي في حق جميع الناس .

(والثاني) يصح اقراره له ، وبه قال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وأبو عبيد وأبو ثور رحمهم الله تعالى . وقال المصنف هنا : وهو الأصح ، لأنه يصح اقراره لوارثه ، فصح اقراره للوارث كالصحيح ، لأنه يصح اقراره لغير الوارث فصح اقراره للوارث كالأجنبي . وقال أبو اسحاق الاسفرايني : يصح اقراره قولاً واحداً كما ذكرنا ، والقول الآخر حكاه عن غيره ، فاذا قلنا : يصح اقراره للوارث فلا تفرع عليه ، وإذا قلنا : لا يصح اقراره للوارث فالاعتبار كونه وارثاً حال موت المقر ، دون حال الاقرار .

فان أقر لأخيه في مرض موته ثم حدث له ابن قبل موته قبل اقراره لأخيه وان اقر لأخيه وله ابن فمات ابنه قبله وصار الأخ وارثا له لم يصح اقراره له .

هذا قل أصحابنا العراقيين . وقال الخراسانيون : هل الاعتبار بكونه وارثا حال موت المقر أو حال اقراره ؟ فيه قولان (المشهور) ان الاعتبار بكونه وارثا حال الموت . لأن ما يرد لاجل الورثة انما هو حال الموت كالوصية . قال أبو اسحاق المروزي : ان ملك رجل أخاه ثم أقر في مرض موته انه كان أعتقه في صحته وهو أقرب عصبته بعد عتقه ، فهل يرث ؟ ان قلنا ، ان الاقرار للوارث لا يصح لم يرث لأن توريثه يوجب ابطال الاقرار بحريته ، فاذا بطلت الحرية سقط الارث فتثبت الحرية ويسقط الارث .

وان قلنا ، ان الاقرار للوارث يصح العتق باقراره وثبت الارث بنسبه فان المريض أنه أعتق عبدا في صحته وكان عليه دين يستغرق تركته صح اقراره ، وحكم بعتقه ، لأن الاقرار ليس بايقاع للعتق وانما هو اخبار بما تقدم وقوعه .

فروع في مذاهب العلماء في مرض الموت .

قسم الشافعي رضى الله عنه المرض الى نوعين اذ قال : فكل مرض كان الأغلب منه أن الموت مخوف فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا ، وكل مرض كان الأغلب منه أنه غير مخوف فعطية المريض فيه كمعطية الصحيح وان مات منه فأما المرض الذي الاغلب منه أن الموت مخوف منه فكل حى بدأت بصاحبها حتى جهده ، أى حى كانت ثم تناولت فكلها مخوف الا الربيع ، فانها اذا استمرت بصاحبها ربما كان الأغلب فيها أنها غير مخوفة ، ثم ضرب مثلا بالوجع المخوف فقال :

مثل البرسام والرعاف الدائم وذات الجنب والخاصرة والقولنج وما أشبه هذا ، وكل واحد من هذا انفردت فهو مرض مخوف .

وأخرج السلس والقالج من الأمراض المخوفة لانه يمكنه المكث بها فترة طويلة يتعالج منها فلم يكونا مخوفين ثم قال :

ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ، ثم وضع قاعدة صحيحة لمعرفة المخوف من غير المخوف فقال •

ثم جميع الأوجاع التي لم تسم على ما وصفت يسئل عنها أهل العلم بها فان قالوا مخوفة فعطية المعطى عطية مريض ، وان قالوا : غير مخوفة فعطيته عطية صحيح ، وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذوا عدل •

وقال رحمه الله في باب عطية الحامل وغيرها ممن يخاف :

وتجوز عطية الحامل حتى يضربها الطلق لولاد أو اسقاط ، فتكون تلك حال خوف على الا أن يكون بها مرض غير الحمل مما لو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض ، واذا ولدت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمر مخوف — فعطيته عطية مريض وان لم يكن بها شيء من ذلك فعطيته عطية صحيح وقد أجمل المصنف في باب ما يعتبر من الثلث المرض المخوف فقال • كالطاعون والقولنج — وهو حبس العائط في المعى — وذلك الجنب والرعاف الدائم والاسهال المتواتر وقيام الدم والسلس في انتهائه والقالج الحادث ابتداءه والحمى المطبقة لأن هذه الأمراض لا يؤمن معها معالجة الموت فجعل كحال الموت ، وأما غير المخوف فهو كالجرب ووجع الضرس والصداع اليسير وحمى يوم أو يومين والسلس قبل انتهائه ، والقالج اذا طال • لأن هذه الأمراض يؤمن معها معالجة الموت فاذا اتصل بها الموت علم أنه لم يكن موته من هذه الأمراض وان أشكل شيء فيرجع نفسين من أطباء المسلمين وقال السرخسي من أسطحاب أبي حنيفة في كتاب المبسوط في تعريف المريض •

هو أن يكون صاحب فراش قد أضفناه المرض ، فأما الذي يجيء ويذهب في حوائجه فلا يكون فارا ، وان كان يشتكى ويهم ، لأن الانسان

فى العادة قلما يخلو عن نوع مرض فى باطنة ولا يجمل بذلك فى حكم المريض بل المريض انما يفارق الصحيح فى أن الصحيح يكون فى السوق ويقوم بحوائجه ، والمريض يكون صاحب فراش بيته ، وهذا لأن ما لا يمكن الوقوف على حقيقته يعتسر فيه السبب الظاهر ، ويقام ذلك المعنى تيسيرا •

قلت : والمذهب عند أصحاب أبى حنيفة المتأخرين أنه اذا كان الغالب من المرض الموت منه كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لم يكن وحاصله عندهم أنه ان صار قديما بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح ، وأما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويصح الاقرار لكل من يثبت له الحق المقر به فان أقر لعبد بالنكاح أو القصاص أو توزير القذف صح الاقرار له صدقة السيد أو كذبه لان الحق له دون المولى ، فان أقر له بمال فان قلنا ، انه يملك المال صح الاقرار ، وان قلنا انه لا يملك كان الاقرار لمولاه يلزم بتصديقه ويبطل برده •

الشرح الأحكام يصح الاقرار لكل من ثبت له الحق المقر به فاذا أقر رجل لرجل بحق فى ذمته أو فى يده أو فى بدنه صح اقراره • ولا يعتبر فيه قبول المقر له • وانما يعتبر فيه تصديقه له أو سكوته • وان كذبه المقر له بطل اقراره •

فان كان المقر به ديناً فى ذمته أو حقاً فى يديه وكذبه المقر له يلزم المقر شئ وان كان المقر به غنياً ففيه وجهان •

(أحدهما) يأخذها الحاكم من المقر الى أن يأتى من يدعيها ويقيم

عليها البينة . لأن المقر والمقر له لا يدعيانها فكان على الحاكم حفظها كالمال الضائع .

(والثاني) يقر في يد المقر لأنه محكوم له بملكها باليد فإذا أقر بها لغيره وكذبه المقر له بقيت على ملكه بحكم اليد .

فان أقرت امرأة لعبد بالنكاح وأقر له رجل بالقصاص أو تعزيز القذف ثبت له ذلك بتصديقه . ولا يعتبر فيه تصديق السيد . لأن الحق للعبد في ذلك دون السيد . وان أقر له بمال فقد ذكر المصنف هنا قوله : (ان قلنا . انه يملك المال صح الاقرار له . وان قلنا . لا يملك كان الاقرار لمولاه يلزم بتصديقه ويطل برده . وذكر ابن الصباغ ان الشافعي رحمة الله قال في الاقرار بالحكم الظاهر . اذا قال لعبد فلان عندي له ألف درهم كان ذلك اقرارا صحيحا لسيد . سواء كان مأذونا له في التجارة يثبت له المال بالوصية .

وان قال : لهذه الدار أو لهذه البهية ألف لم يصح اقراره . وان قال لمالك هذه الدابة بسببها ألف كان اقراره صحيحا ويحمل أنه جنى عليها . وان قال : له ألف بسبب حملها لم يصح الاقرار لأن الحمل لا يجب بسببه شيء ما دام حملا ، فان قال بسبب ولدها لزمه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اقر لحمل بمال عزاه الى ارث او وصية صح الاقرار فان اطلق ففيه قولان .

(أحدهما) انه لا يصح لأنه لا يثبت له الحق من جهة المعاملة ولا من جهة الجنابة .

(والثاني) انه يصح وهو الصحيح لأنه يجوز ان يملكه بوجه صحيح وهو الارث او الوصية فصح الاقرار له مطلقا ، كالطفل ولا يصح الاقرار الا لحمل يتيقن وجوده عند الاقرار كما بيناه في كتاب الوصية . وان اقر

لمسجد أو مصنع وعزاه الى سبب صحيح من غلة وقف عليه صح الاقرار ،
فان اطلق ففيه وجهان بناء على القولين في الاقرار للحمل .

الشرح الأحكام : اذا أقر لحمل امرأة بمال فانه لا يخلو من
ثلاثة أحوال اما أن يضيف ذلك الى جهة صحيحة ، أو يطلق ، أو يضيف
الى جهة باطلة فان أضاف ذلك الى جهة صحيحة بأن قال . عندى كذا
من ميراث أو وصية له صح الاقرار ، لأن الحمل يملك بالارث
والوصية . وان أطلق بأن قال . له عندى كذا ففيه قولان .

(أحدهما) لا يصح الاقرار ، وبه قال أبو يوسف لأن الحمل
لا يملك المال الا من جهة الارث والوصية ، فاذا لم يصف الاقرار الى
ذلك جاز أن يريد من غيرهما فلم يصح .

(والثاني) يصح الاقرار وبه قال محمد بن الحسن وهو الأصح ،
لأن من صح له الاقرار مضافا الى جهة صح الاقرار له مطلقا كالطفل .

وان أضاف تلك الى جهة باطلة بأن قال . له على كذا من معاملة
بيني وبينه أو من جناية عليه فان قلنا . انه اذا أطلق الاقرار له لا يصح
فهاهنا أولى أن لا يصح . وان قلنا ان الاقرار المطلق له يصح فهل
يصح له الاقرار ها هنا ؟ فيه قولان كالتمولين فيمن وصل اقراره
بما يسقط ، ويأتى توجيههما . فكل موضع قلنا . يصح الاقرار
بالحمل - نظرت فان وضعته ميتا . لم يصح الاقرار لأن الميت لا يملك
من جهة الارث والوصية . فان وضعته حيا فان تيقن أنه كان موجودا
حال الوصية لزم الاقرار له . وان لم يتيقن وجوده حال الاقرار لم يلزم
الاقرار وقد مضى تيقن وجوده فى مواضع قبل هذا .

فان وضعت ولدا واحدا فجميع المقر به له سواء كان ذكرا أو
أنثى . وان وضعت ولدين - فان كانا ذكرا أو أنثيين فهو بينهما نصفين .
وان كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فان أضاف المقر ذلك الى الوصية
فهو بينهما بالسوية وان كان الى غيره من الميراث فقله تعالى « فللذكر
مثل حظ الأنثيين » .

وان أطلق الاقرار لهما فقلنا • يصح • فاختلف أصحابنا فيه فقال
 الشيخ أبو حامد • يكون بينهما بالسوية • وقال ابن الصباغ • يرجع
 الى بيان المقر • وان وضعت ولدين حيا وميتا بالاقرار للنهي • لأن الميت
 كالمعدوم ويسلم الى ولي الحي •

فروع اذا أقر المصنع وعزا اقراره الى سبب صحيح بأن وقف
 له وقفا وجعل غلته ينفق منها على رعاية العاملين فيه ورعاية زوجاتهم
 وأبنائهم وعلاج مرضاهم واجراء الأرزاق غن عجزتهم ومشيجتهم •
 والتبوسعة عليهم في أعيادهم وأحرائهم الخاصة • أو خصص جزءا من
 ريع المصنع لذلك صح الاقرار ويسلم الى صراف أمين أو قيم عدل —
 هذا توجيهنا للفظ المصنع كما قيده الاستعمال المعاصر وهو موافق
 لروح الشرع وحكمته • أما منشاء في لغة العرب فهو كما أفاده ابن بطال
 المركبى بقوله (المصنع كالحوض يجمع فيه ماء المطر • وكذلك المصنعة
 بضم النون هكذا ذكره الجوهري وحقيقته البركة • وحدث أبو الحسن
 اللؤلؤى وكان خيرا فاضلا قال • كنت ولما بالحج فحجبت في بعض
 السنين وعطشت عطشا شديدا فأجلست عديلى فى وسط المحمل
 ونزلت أطلب الماء والناس قد عطشوا فلم أزل أسأل رجلا رجلا •
 ومحملا محملا • معكم ماء ؟ واذا الناس شرع واحد حتى صرت فى ساقه
 القافلة بميل أو ميلين فمررت بمصنع مصهرج فاذا رجل فقير جالس
 فى أرض المصنع وقد غرز عصاه فى أرض المصنع والماء ينبع من
 موضع العصا وهو يشرب • فنزلت اليه فشربت حتى رويت وجئت
 الى القافلة والناس قد نزلوا • فأخرجت قربة ومضيت قبلاتها ورآنى الناس
 فتبادروا بالقرب فرووا عن آخرهم روى الناس وسارت القافلة جئت
 لأنظر فاذا البركة ملأى تلتطم أمواجها) •

والمصانع أى الحصون وقد فسر قوله تعالى : « وتتخذون مصانع
 لعلكم تخلدون » قال مجاهد قصور مشيدة قال :

تترك ديارهم منهم قفاراً وهد من المصانع والبروجا

وقال قتادة : هي برك الماء الماء وقال لييد :

ينا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى جبال بعدنا ومصانع

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اقر بحق لادى او بحق لله تعالى لا يسقط بالشبهة ثم رجع في اقراره لم يقبل رجوعه لانه حق ثبت لغيره فلم يملك اسقاطه بغير رضاه ، وان اقر بحق الله عز وجل يسقط بالشبهة نظرت فان كان حد الزنا او حد الشرب قبل رجوعه ، وقال ابو ثور رحمه الله لا يقبل لانه حق ثبت بالاقرار فلم يسقط بالرجوع كالتقصاص وحد القذف ، وهذا خطأ ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه قال : « اتى رجل من اسلم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان الآخر زنى فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنحى لشق وجهه الذى اعرض عنه ، فقال : يا رسول الله ان الآخر زنى فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنحى لشق وجهه الذى اعرض عنه فقال رسول الله ان الآخر زنى فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنحى له الرابعة فلما شهد على نفسه اربع مرات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هل بك جنون ؟ فقال : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه ، وكان قد احصن » فلو لم يسقط بالرجوع لما عرض له ويخالف القصاص وحد القذف ، فان ذلك يجب لحق الادى ، وهذا يجب لحق الادى ، وهذا يجب لحق الله تعالى ، وقد ندب فيه الى الستر . وان كان حد السرقة او قطع الطريق ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يقبل فيه الرجوع لانه حق يجب لصيانة حق الادى ، فلم يقبل فيه الرجوع عن الاقرار كحد القذف .

(والثانى) وهو الصحيح انه يقبل لما روى ابو امية المخزومي « ان النبى صلى الله عليه وسلم اتى بلص قد اعترف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخالك سرقت فقال له مرتين او ثلاثة ثم امر بقطعه » فلو لم يقبل فيه رجوعه لما عرض له ، ولانه حق لله تعالى يقبل فيه الرجوع عن الاقرار كحد الزنا والشرب .

عليه وسلم ما اخالك سرت قال : بلى مرتين أو ثلاثا قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعوه ثم جيئوا به قال : فقطعوه ثم جاءوا به فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : استغفر الله وأتوب اليه فقال : استغفر الله وأتوب اليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تب عليه « رواه أحمد وأبو داود وكذلك النسائي ولم يقل فيه مرتين أو ثلاثا وابن ماجه ، وذكر مرة ثانية فيه ، قال : « ما اخالك سرت قال : بلى » .

وقال الحافظ في بلوغ المرام حديث أبي أمية . رجاله ثقات . وقال الخطابي . ان في اسناده مقالا ، قال : والحديث رواه رجل مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال المنذرى . وكأنه يشير الى أبا المنذر مولى أبي ذر لم يرو عنه الا اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه ويشهد له حديث له أبي هريرة عند الدارقطني ، وأخرجه موصولا أيضا الحاكم والبيهقي وصححه بن القطان ، وأخرجه أبو داود في المراسيل من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان بدون ذكر أبي هريرة ورجح المرسل بن خزيمة وابن المديني وغير واحد ولفظ حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسارق قد سرق شاة فقالوا : يا رسول الله ان هذا الرجل سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخاله سرق فقال بلى يا رسول الله فقال . اذهبوا به فاقطعوه ثم اجسموه ثم اتوني به فقطع فأتى به فقال . تب الى الله فقال . قد ثبت الى الله فقال : تاب الله عليك » .

أما اللغات فقلوه (ان الآخر) قال في النهاية الآخر بوزن الكيد ، وهو الأبعد المتأخر عن الخير ، ورأيته هكذا في اللسان وزاد عليه . وفي الحديث « المسألة آخر كسب المرء » أى أرذله وأدناه .

قلوه (فتنحى لشق وجهه) أى أتاه من ناحيته الأخرى ، وقيل مال واعتمد ، وكذا الانتحاء . الاعتماد والميل . قول (ما اخالك سرت) أى ما أظنك ، يقال . أخال وأخال بكسرهما والكسر أفصح والقياس الفتح .

(وأذلقته الحجارة) أى أصابته بحدها ، والحجارة المذقة الحجارة (أى
أى أصابته بحدها ، والحجارة المذقة المحدودة ، وذلق كل شيء حده ،
وفلان ذلق اللسان أى حديده . وقوله . تجمز أى عدا وأسرع والجمز
ضرب من السير أشد من العنق ، والناقة تعد والجمر (والحر) أرض
بركانية فى المدينة .

أما الأحكام فانه اذا أقر بحق لآدمى أو بحق الله تعالى لا يسقط
بالشبهة كالزكاة والكفارة ثم رجع فانه لا يقبل رجوعه ، لأنه حق ثبت لغيره
فلم يملك إسقاطه بغير رضاه ، فان أقر بحق لله تعالى يسقط بالشبهة ثم
رجع فقد مضى بيانه فى الحدود .

فروع فى مذاهب العلماء فى اقرار الجاني .

الرجل هو ماعز بن مالك روى فضته جابر بن سره وعبد الله بن عباس
وأبو سعيد الخدرى وبريدة بن الحصيب الأسلمى .

ذهب الحنفية الى أن تكرار الاقرار بالزنا أربعا شرط لوجوب اقامة
الحد . وروا أن النبی صلى الله عليه وسلم فى هذا انما أخر الحد الى
تمام الأربع ، لأنه لم يجب قبل ذلك . وقالوا . لو وجب بالاقرار مرة لما
أخر الرسول صلى الله عليه وسلم « الواجب وفى قول الراوى : « قلما
شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم » الخ
أشعار بأن الشهادة أربعا هى العلة فى الحكم ثم قال :

ومذهب الشافعى ومالك ومن تبعهما أن الاقرار مرة واحدة بموجب
للحد قياسا على سائر الحقوق ، فكأنهم لم يروا أن تأخير الحد الى اتمام
الاقرار أربعا لما ذكره الحنفية وكأنه من باب الاستثبات والتحقيق لوجود
السبب . لأن مبنى الحد على الاحتياط فى تركه ودرئه بالشبهات .

وفى الحديث دليل على سؤال الحاكم فى الواقعة عما يحتاج اليه فى
الحكم وذلك من الواجبات . كسؤاله عليه السلام عن الجنون ليتين
العقل ، وعن الاحصان ليثبت الرجم ، ولم يكن بد من ذلك الحد متردد بين
الجلد والرجم ، ولا يمكن الاقدام على أحدهما الا بعد تبين سببه .

وقوله صلى الله عليه وسلم « أبك جنون ؟ » ويمكن أن يسأل عنه فيقال .
 ان اقرار المجنون غير معتبر فلو كان مجنونا لم يفسد قوله . انه ليس به
 جنون . فما وجه الحكمة في سؤاله عن ذلك ؟ بل سؤال غيره ممن يعرفه
 من الأئمة .

وجوابه أنه قد ورد أنه سأل غيره عن ذلك ، وعلى تقدير أن لا يكون
 وقع سؤال غيره فيمكن أن يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته مراجعته تثبته
 وعقله فيبني الأمر عليه لأعلى مجرد اقراره بعدم الجنون . وفي الحديث
 دليل على تفويض الامام الرجم الى غيره . . . ولفظه . يشعر بأن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يحضره فيؤخذ منه عدم حضور الامام الرجم ، وان كان
 الفقهاء قد استحبوا أن يبدأ الامام الرجم اذا ثبت الرنا بالاقرار ، ويبدأ
 الشهود به اذا ثبت بالبينة ، وكان الامام لما كان عليه التثبت والاحتياط
 قيل له : أبدا ، ليكون ذلك زاجرا عن التساهل في الحكم بالحدود ، ودعيا
 الى غاية التثبت ، وأما في الشهيد فظاهر لأن قتله بقولهم وقوله . « هلم
 أدلقتك الحجارة » أى بلغت منه الجهد وقيل عضته وأوجعته وأوهنته وقوله
 « رب » فيه دليل على عدم الخبر له أو من عمدة الأحكام . . . نقلته وبرجع
 الى كتاب الحدود .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن أقر لرجل بمال في يده فكتبه المقر له بطل الاقرار
 لأنه رده ، وفي المال وجهان :

(احدهما) انه يؤخذ منه ، ويحفظ لأنه لا يدعيه والمقر له لا يدعيه ،
 فوجب على الامام حفظه كالمال الضائع .

(والثاني) انه لا يؤخذ منه لأنه محكوم له بملكه فاذا رده المقر له بقى
 على ملكه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان اقر الزوج ان امر أنه اخته من الرضاع وكذبت المرأة قبل قوله في فسخ النكاح ، لأنه اقرار في حق نفسه ، ولا يقبل اقراره في اسقاط مهرها لأن قوله لا يقبل في حق غيره وان اقرت المرأة ان الزوج اخوها من الرضاع وانكر الزوج لم يقبل قولها في فسخ النكاح ، لأنه اقرار في حق غيرها وقبل قولها في اسقاط المهر ، لأنه اقرار في حق نفسها .

الشرح الأحكام اذا أقر الزوج أن زوجته اخته من الرضاعة قبل قوله وانفسخ نكاحه ويفرق بينهما وبهذا قال أحمد وأصحابه وقال أبو حنيفة، اذا قال : وهمت أو أخطأت قبل قوله لأن قوله ذلك يتضمن أنه لم يكن بينهما نكاح ، ولو جحد النكاح ثم أقربه قبل كذلك هاهنا .

ولنا أنه أقر بما يتضمن تحريمها عليه فلم يقبل رجوعه عنه كما لو أقر بالطلاق ثم رجع أو أقر أن أمة أخته من النسب ، وما قاس عليه الحنفيون غير مسلم ، وهذا الكلام في الحكم ، فأما فيما بينه وبين ربه فينبني ذلك على علمه بصدقه ؛ فان علم أن الأمر كما قال فهي محرمة عليه ولا نكاح بينهما ، وان علم كذب نفسه فالتكاح باق بحاله وقوله . كذب لا يحرمها عليه ، لأن المحرم حقيقة الرضاع لا القول ، وان شك في ذلك لم تزل عن اليقين بالشك ، وقيل اذا كان كذبا لم يثبت التحريم قالو وهي أكبر منه . هي ابنتي في الرضاعة .

اذا ثبت هذا فانه ان كان قبل الدخول وصدقته المرأة فلا شيء لها ، لأنها اتفقا على نكاح فأسد من أصله لا يستحق فيه مهر ، فأشبه ما لو ثبت ذلك بينه ، وان أكذبت فالتقول قولها لأن قوله غير مقبول عليها في اسقاط حقوقها فلزمه اقراره فيما هو حق له ، وهو تحريمها عليه وفسخ نكاحه ، ولم يقبل قوله فيما عليه من المهر .

فرع فان قال • هي عمتي أو خالتي أو بينة أخي أو أختي أو أمي الرضاع وأمكن صدقه فالحكم فيه كما لو قال : هي أختي وإن لم يمكن صدقه مثل أن يقول لأصغر منه أو مثله • هي أمي • أو لأكبر منه أو مثله • هذه ابنتي ولم تحرم عليه • وبهذا قال أحمد وقال أبو يوسف ومحمد • تحرم عليه لأنه اقرار بما يحرمها فوجب أن يقبل كما لو أمكن دليلنا أنه أقر بما تحقق كذبه فيه فأشبه ما لو قالوا • أرضعتني وإياها حواء • أو كما لو قال هذه حواء • وما ذكروه منتقص بهذه الصورة • ويفارق ما إذا أمكن فانه لا يتحقق كذبه • والحكم في الاقرار بقراءة من النسب تحرمها عليه كالحكم في الاقرار بالرضاع لأنه في معناه •

فرع اذا ادعى أن زوجته أخته في الرضاع فانكرته فشهدت بذلك أمه أو ابنته لم تقبل شهادتهما ، لأن شهادة الوالدة لولدها والوالد لولده غير مقبولة وإن شهدت بذلك أمها أو ابنتها قبلت • وعنه لا يقبل بناء على شهادة الوالد على ولده والولد على والده قولاً واحداً وعن أحمد روايتان • وإن ادعت ذلك المرأة وأنكره الزوج فشهدت لها أمها أو ابنتها لم تقبل • وإن شهدت لها أم الزوج أو ابنته فهي عند الحنابلة على روايتين •

فرع اذا أقرت المرأة أن زوجها أخوها من الرضاعة فأكذبها لم يقبل قولها في فسخ النكاح لأنه حق عليها فان كان قبل اللخول فلا مهر لها لأنها تقر بأنها لا تستحقه • فان كانت قد قبضته لم يكن للزوج أخذه منها لأنه يقر بأنه حق لها • وإن كان بعد اللخول فأقرت أنها كانت عالة بأنها أخته وبتحريرها عليه ومطوعة له في الوطء فلا مهر لها أيضاً لاقرارها بأنها زانية مطوعة • وإن أنكرت شيئاً من ذلك فلها المهر لأنه وطء بشبهة وهي زوجته في ظاهر الحكم ، لأن قولها عليه غير مقبول • فأما فيما بينها وبين الله تعالى فان علمت صحة ما أقرت به لم يحل لها مساكنته وتمكينه من وطئها وعليها أن تفرقه • وأن كان اقرارها بأخوته قبل النكاح لم يحز لها نكاحه ولا يقبل رجوعها عن اقرارها في ظاهر الحكم لأن

أقرارها لم يصادف زوجته عليها ييطلبها فقبل أقرارها على نفسها بتحريمه عليها وكذلك لو أقر الرجل أن هذه أخته من الرضاع أو محرمة عليه برضاع أو غيره وأمكن صدقه لم يحل لله تزوجها. فيما بعد ذلك في الظاهر ويدين بينه وبين الله تعالى في حقيقة الحال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ان قال رجل لي عندك ألف فقال : لا انكر لم يكن اقرارا لأنه يحتمل أن يريد : اني لا انكر انه مبطل في دعواه ، وان قال : اقر لم يكن اقرارا لأنه وعد بالاعتراف . وان قال لا انكر ان تكون محققا لم يكن اقرارا لأنه يستلزم انه يريد : اني لا انكر ان تكون محققا في اعتقاده ، وان قال : لا انكر ان تكون محققا في دعوائك « لم يكن (١) » اقرارا لأنه يحتمل غير الاعتراف . وان قال : انما من فقيه وجهان .

(احدهما) وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله انه لا يثبت اقرارا لأنه يحتمل انه يريد : اني بطلان دعوائك .

(الثاني) ان يريد اقرارا لأنه جواب عن الدعوى فانصرف الى ما يشترط عليه من اقرار . فليعني : اني لا انكر ان يكون مبطل او عديم أو اعمى أو مجنون ، كان مقرا ، لأن هذه الألفاظ وضعت للتصديق . وان قال : سل أو علمي لم يكن اقرارا لأنها الألفاظ وضعت للشك والترجي . وان قال : اذن أو أسسب أو أقدر ، لم يكن اقرارا لأن هذه الألفاظ تستعمل في الشك وان قال : له علم في علمي كان اقرارا لأن ما عليه في علمه لا يحتمل الا الوجوب وان قال : اقض الألف التي لي عليك فقال : نعم . كان اقرارا لأنه تصديق لما ادعاه . وان قال : اشتر عبيدي هذا فقال : نعم . أو اعطني عبيدي هذا فقال : نعم . كان اقرارا بالمبد لما ذكرناه . وان ادعى عليه ألفا فقال : خذ أو اتزن لم يكن اقرارا لأنه يحتمل انه اراد اخذ الجواب مني أو اتزن ان كان ذلك غيري . وان قال : خذها أو اتزنها ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول أبي عبد الله الزيري رحمه الله انه يكون اقرارا لان هاء الكناية ترجع الى ما تقدم من الدعوى .

(١) في نسخة المذهب المطبوعة (كان اقرارا) وهو غير مستقيم كما نرى والصواب ما أثبتناه .

(والثاني) وهو قول عامة أصحابنا انه لا يكون اقرارا لأن هاء الصفات ترجع الى المسمى به . ولم يقر انه واجب وان قال . وهى صحاح فقد قال ابو عبد الله الزبيرى . انه اقرار لانها صفة للمسمى . والاقرار بالصفة اقرار بالموصوف . وقال عامة أصحابنا لا يكون اقرار لأن الصفة ترجع الى المسمى ولا تقتضى الوجوب عليه وان قل : له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء لأن ما علق على مشيئة الله تعالى لا سبيل الى معرفته . وان قال : له على ألف ان شاء زيد أوله على ألف ان قدم فلان ، لم يلزمه شيء لأن ما لا يلزمه لا يصير واجبا عليه بوجود الشرط وان قال : ان شهد لك فلان وفلان بدينار فهما صادقان ففيه وجهان .

(أحدهما) انه ليس باقرار لأنه اقرار معلق على شرط فلم يصح كما لو قال ان شهد فلان على صدقته أو وزنت ، ولأن الشافعى رحمه الله قال : اذا قال اعلان على ألف ان شهد بها فلان وفلان ، لم يكن اقرارا ، فان شهد عليه وهما عدلان يلزمه بالشهادة دون الاقرار .

(والثاني) وهو قول ابي العباس بن الناصر انه اقرار وان لم يشهد به ، وهو قول شيخنا القاضى ابي الطيب الطبرى رحمه الله ، لأنه اخبر انه ان شهدا به فهما صادقان ، ولا يجوز أن يكونا صادقين الا والدينار واجب عليه ، لأنه لو لم يقر واجبا عليه لكان الشاهد به كاذبا فاذا قال يكون صادقا دل على أن المشهود به ثابت ، فصار كما لو شهد عليه رجل بدينار فقال : صدق الشاهد ويخالف قوله : ان شهد فلان صدقته أو وزنت لك لأنه قد يصدق الانسان من ليس بصديق ، وقد يزن بقوله ما لا يلزمه ، ويخالف ما قال الشافعى رحمه الله لفلان على ألف ان شهد به فلان وفلان لأن وجوب الألف لا يجوز ان يتعلق بشهادة من يشهد عليه فاذا علق بشهادة دل على أنه غير واجب ، وههنا لم يعلق وجوب الدينار بالشهادة ، وانما اخبر أن يكون صادقا وهذا تصريح بوجوب الدينار عليه في الحال وان كان قال : له على ألف ففيه وجهان :

(أحدهما) انه يلزمه لأنه اقر بالوجوب والاصل بقاؤه .

(والثاني) انه لا يلزمه لأنه اقر به في زمان مضى فلا يلزمه في الحال شيء وان اقر أعجمى عربى بالمعجمة ثم ادعى أنه لم يعلم بما قال ، فالقول قوله مع يمينه لأن الظاهر ما يدعيه .

الشرح للمغات : قوله (وان قال : نعم أو أجل) قال الجوهري قولهم : أجل ، انما هو جواب مثل نعم ، قال الأخفش : الا أنه أحسن من

نعم فى التصديق • ونعم أحسن منه فى الاستفهام ، فاذا قال : أمت سوف تذهب قلت : أجل ، فكان أحسن من نعم ، واذا قال : أتذهب ؟ قلت : نعم ، وكان أحسن من أجل • قوله (أو لعمري) لعمري ولعمرك قسم كآته حلف بيقائه وحياته والعمره والعمر واحد ، فاذا أدخلت اللام فتحت لاغير ، ومعناه فى الاقرار كآته أقسم بشبوته ولزومه عليه •

أما الأحكام فاذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه : نعم أو أجل أو صدقت أو لعمري ، كان ذلك له اقرارا ، لأن هذه الألفاظ وضعت للتصديق ، وان قال المدعى عليه : لا أنكر ما تدعيه ، أو أنا مقر بما تدعيه أولا أنكر أن يكون محققا فى دعواه كان ذلك اقرارا ، لأنه لا يحتل غير التصديق ، فان قال المدعى عليه : بلى • كان اقرارا • قال فى الفروع : وقيل : ان هذا ليس يجوز لأنه يصح للنفى وان قال المدعى عليه : أنا مقر بما تدعيه أو أنا أقول لم يكن اقرارا ، لأنه يحتل أنه أراد الوعد فى الاقرار فى المستقبل •

وان قال المدعى عليه : لا أنكر لم يكن اقرارا ، لأنه لم يسم ما لا ينكره ، ويحتل أنه أراد لا أنكر فضلك أو لا أنكر وحدانية الله تعالى ، وكذلك اذا قال المدعى عليه : أقول ولا أنكر لم يكن اقرارا لما مضى •

وان قال المدعى عليه : انه مقر ، ففيه وجهان •

(أحدهما) لا يكون اقرارا ، لأنه يحتل أنى مقر بطلان دعواك •

(الثانى) يكون اقرارا لأنه جواب عن الدعوى فانصرف الاقرار الى ما ادعى عليه ، وان قال المدعى عليه : لعل أو عسى أو أعلن أو أحسب أو أقدر لم يكن اقرارا ، لأن هذه الألفاظ وضعت للشك •

فروع وان ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه : لفلان على أكثر مما لك على - قال المسعودى : لم يكن اقرارا لواحد منهما ،

لاحتمال أنه قاله على سبيل السخرية وان قال المدعى عليه : لى مخرج من هذه الدعوى لم يكن اقرارا ، وقال ابن أبى لیلی : يكون اقرارا •

دليلنا أنه لم يقم له بالحق ، وانما حكى أن له مخرجا من هذه الدعوى ، فهو كما لو قال : لا حق على ذلك •

فرع وان ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه : ان كنت تدعى بها من ثمن متاع فلا يلزمنى ذلك ، وان كنت تدعى بها من جهة القرض فحتى أجيب وان كنت تدعى ألفا مطلقا فلا يلزمنى ، وان كنت تدعى ألفا برهن فحتى أجيب صح ، وينفعه هذا التفضيل بأنه لو أقر بألف ثم ادعى الرهن أخذ منه الألف ، ولا يصدق فى الرهن ، وكذلك لو ادعى على المرتحن عبدا فمن حقه أن يقول : ان كنت تدعى عبدا مطلقا فلا يلزمنى التسليم ، وان كنت تدعى عبدا مرهونا بألف درهم فحتى أجيب صح •

فرع وان ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه : خذ أو اتزن لم يكن اقرارا لانه يحتمل : خذ الجواب منى أن اتزن من غيرى ان كانت عليه ، وان قال المدعى عليه : خذها أو اتزها فقيه ونجاش •

(أحدهما) يكون اقرارا ، لأن هاء الكناية ترجع الى ما تقدم من الدعوى •

(والثانى) وهو قول أكثر أصحابنا لا يكون اقرارا ، لأن الصفة ترجع الى المدعى به ولم يقرأه واجب •

فرع وان ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه : وهى صحاح • فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو عبد الله الزبيرى : يكون ذلك اقرارا منه ، لأنه اقرار منه بصفة المدعى عليه ، والاقرار بالصفة اقرار بالموصوف ، وقال أكثر أصحابنا : لا يكون اقرارا منه لأن الصفة ترجع الى المدعى به ولم يقر بوجوبه عليه ، وان ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه : ما أكثر ما يتقاضى أو لقد أهمنى أو ليست بحاضرة اليوم أو والله

لاقتضينك • قال الطبرى : لم يكن اقرار ، وىال أبو حنيفة : يكون اقرارا
وبه قال بعض أصحاب الشافعى •

دليلا أنه يقر بوجوبها عليه بشيء من هذه الألفاظ فلم يلزمه • وإن
قال : لفلان على ألف درهم فى على ، كان اقرارا ، لأن ما فى علمه لا يحتمل
الا الوجوب •

فسرع وإن قال رجل لرجل : اقض الألف التى لى عليك ، أو
أعطنى عبدى هذا أو تشتري منى عبدى هذا فقال : نعم فهل يكون
ذلك اقرارا منه بالألف والمبد ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يكون اقرارا كما لو قال : عندك لى ألف ، أو هذا المبد
لى فقال : نعم •

(والثانى) لا يكون اقرارا لأن الأموال ترجع الى القضاء والمطية
والشراء ، وقد يقضى الانسان ما لا يجب عليه ، ويمطيه ويشترى منه
ما لا يملكه والأول أصح •

وإن قال : أعطنى الألف التى لى عليك فقال : غدا قال الطبرى : لم
يكن اقرارا ، وقال أبو حنيفة : يكون اقرارا •

دليلا أن قوله غدا موعده جواب الدعوى ، فصار كما لو قال :
غدا أجيب •

فسرع وإن قال : لفلان على ألف درهم لم يكن اقرارا لأنه
يشك أن عليه الألف ، أو لا شيء عليه فلا يلزمه شيء بالشك • وإن قال لرجل
أخبر فلانا أن له عليك ألف درهم فقال المسئول : نعم • قال الطبرى :
لا يكون اقرارا وقال أبو حنيفة : يكون اقرارا •

دليلا : أنه أذن له فى الخير المنتقسم الى الصدق والكذب فلم يكن

اقرارا ، وكذلك اذا قال لرجل : لا نخبر فلانا وأن له على ألف درهم لم يكن اقرارا ، وقال أبو حنيفة : يكون اقرارا •

دليلنا أنه منعه عن أن يضيف اليه حقا ، والمنع من الاخبار ليس باقرار كما لو قال : ليس لفلان على شيء لا نخبره به ، وإن قال : لى عليك ألف درهم وأقرضتكما فقال المدعى عليه : والله لا أقرضت منك غيرها ، أو لم يمر بها على قال الصيرى : كان اقرارا • ولو قال : ما أعجب هذا أو تتحاسب لم يكن اقرارا •

فرع لو كتب رجل : لزيد على ألف درهم ثم قال للشهود : اشهدوا على بما فيه لم يكن اقرارا • وقال أبو حنيفة : يكون اقرارا • دليلنا أنه ساكت عن الاقرار بالملكتوب ولم يكن اقرار كما لو كتب عليه غيره فقال : اشهدوا بما كنت فيه أو كما لو كتب على الأرض فإن أبا حنيفة وافقنا على ذلك •

فرع وإن قال : له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء لأن ما علق بمشيئة الله لا يعلم ، فهو كما لو قال : أمر أنه طالق أو عبده حر ان شاء الله • وإن قال : له على ألف ان شاء زيد أو اذا قدم الحاج لم يكن اقرارا ، لأن الاقرار اخبار عن حق واجب فلا يصح تعلقه على الشرط • وإن قال لرجل : لك على ألف ان شئت لم يكن اقرارا لأن ما يلزمه لا يصير واجبا عليه بوجوب الشرط ، فإن قال : لك على ألف ان قبلت اقرارى • قال ابن الصباغ فعندى لا يكون اقرارا • وإن قال : هذا لك بألف ان شئت أو ان قبلت فقال : قبلت أو شئت كان ذلك بيما صحيحا والفرق بينهما أن الإيجاب فى البيع يقع متعلقا بالقبول فاذا لم يصح فجاز تعليقه والاقرار لا يتعلق بالقبول ، وإنما هو اخبار عن حق سابق فلم يصح تعليق وجوبه لشرط القبول •

فرع وإن قال : لك على ألف ان شهد لك به شاهدان أو قال : ان شهد لك على شاهدان بألف فهمى على لم يكن اقرارا لأنه اقرار معلق

على شرط مستقبل • وان قال : شهد لك على شاهدان أو فلان وفلان بألف
فهما صادقان ففيه وجهان •

(أحدهما) لا يكون اقرارا لأنه اقرار معلق على شرط فلم يكن
اقرارا لأتهما كما لو قال : ان شهد على فلان بألف صدقته أو وزته لك •

(والثاني) وهو قول ابن القاص واختيار القاضي أبي الطيب أنه يكون
اقرار لأنه أخبر أهما اذا شهد بذلك كاتا صادقين ، ولا يكونا صادقين
الا اذا كانت الألف واجبة عليه ، فوجب عليه وان لم يشهدا ، ويخالف
قوله : ان شهد لك فلان على بألف صدقته أو زته لك لأنه قد يصدق من
ليس بصادق •

قال الشافعي رحمه الله : وان قال : لفلان على ألف ان شهد بها فلان
وفلان فاهما بشهادتهما وهما عدلان لزمته الألف بالشهادة دون الاقرار •

فرع قال الطبري : لو قال معسر : لفلان على ألف درهم ان
رزقني الله مالا ، كان اقرارا • وقال أبو حنيفة لا يكون اقرارا ، وبه قال
بعض أصحابنا لأنه اقرار معلق على شرط ، والأول أصح لأن الايسار
مقات لأداء ما على المعسر ، وبيان ميقات الأداء لا يبطله كما لو قال : على
ألف الى رأس الشهر •

فرع قال الشافعي رحمه الله : اذا قال : له على ألف درهم
اذا جاء رأس الشهر كان اقرارا واذا قال : اذا جاء رأس الشهر فله على ألف
درهم لم يكن اقرارا • فقال أصحابنا : الفرق بينهما اذا قال له على ألف
أقر بالألف ، فاذا قال بعد ذلك : اذا جاء رأس الشهر احتل أن يكون
أراد محلها فلم يبطل اقراره بذلك ، واذا بدأ بالشرط فقال : اذا جاء رأس
الشهر فله على ألف لم يقر بذلك بالحق ، وانما علقه بالشرط فلم يكن
اقرارا • وقال القاضي أبو الطيب : وفي ذلك نظر ، ولا فرق بين تقديم
الشرط وتأخيره •

وان قال : له على ألف الا أن يبدو لى ففيه وجهان حكاهما الطبرى
فى العدة . وان قال : له على ألف ان مت لم يكن اقرارا ، وقال أبو حنيفة :
يكون اقرارا .

دليلنا أن اقراره معلق بالمرت فلم يكن اقرارا كما علقه بقدوم زيد .

فرع يصح الاقرار بالمعجبة كما يصح بالعرية فان أقر
عجمى بالمعجبة أو عربى بالمعجبة واعترف أنه عالم بما أقر به لزمه ما
أقر به . وان قال : لم أعلم ما معناه فان صدقه المقر له على ذلك سقط
الاقرار ، وان كذبه ولا بينه مع المقر له أن المقر يعلم ما أقر به فالقول قول
المقر مع يمينه ، لأن الظاهر من حال الأعجمى أنه لا يعرف العرية ومن
حال العربى أنه لا يعرف المعجبة

فرع اذا مات رجل وخلف ابنا لا وارث له غيره وخلف سيارة
قيمتها ألف دينار لا مال له غيرها فحضره رجلان فقال له أحدهما : لى على
أبيك ألف دينار فصدقه ثم قال الثانى : أوصى لى أبوك بثلاث ماله فصدقه ،
قدم اقراره لصاحب الدين ، فتباع السيارة ويقضى صاحب الدين دينه ، فان
رجعت رجعت السيارة الى الابن ببيع أو هبة أو ارث لم يلزمه شيء للموصى
له ، لأن الدين اذا استغرق التركة لم تصح الوصية ، وان صدق الموصى
له أولا ثم صاحب الدين قال القفال وابن الحداد فللموصى له الثلث من المال
ولصاحب الدين الثلثان يتعلق به دينه ، لأنه أقر أولا للموصى له فلزمه اقراره
بثلث السيارة فلا يقبل رجوعه عنه الى الاقرار لصاحب الدين ، وان صدقهما
معا فعلى مذهب القفال وابن الحداد قسمت السيارة على أربعة أسهم سهم
للموصى له وثلاثة تباع لصاحب الدين ، لأنه لا مزية لأحدهما فى التصديق
فصار كما لو أوصى لأحدهما بالسيارة ولآخر بثلثها وأجاز لهما الابن .

وقال الشيخ الحسين الطبرى : عندى أنها لصاحب الدين اذ حكمها —
اذا صدقها — حكم ما لو أقاما البينة ، ولو أقاما البينة لقدم صاحب الدين ،

فكذلك اذا صدقهما ، والمشهور هو الأول .

فإذا قلنا بالمشهور وسلم الى الموصى له فى الأولى ثلث السيارة وفى الثانية ربعها ثم رجعت الى ملك الابن بيع أو هبة أو ارث لزمه تسليمها لتباع فيما بقى من الدين ، لأن الوصية لم تبطل الدين ، وانما قدمت الوصية لاقرار المدعى عليه . وان حضره رجلان فقال أحدهما أوصى لى أبوك بثلث ماله ، ثم قال الآخر : أوصى لى أبوك بثلث ماله فقال لهما : صدقتما ، قسم الثلث بينهما نصفين لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ، وان صدق أحدهما قبل الآخر قال القاضى أبو الطيب : انفرد الأول بثلث جميع التركة باقرار الابن من غير مزاحمة له واقاراره للثاني اذا لم يصادقه الأول لم يثبت حقه ولا ينقص ما ثبت له باقراره ، لأنه لا يقبل رجوعه منه ويكون للثاني سدس جميع المال يأخذه مما فى يد الابن ، لأنه يثبت له باقراره له فيبقى للابن نصف التركة .

وان صدق الابن الأول وكذب الثاني فأقام الثاني شاهدين ثبت للثاني ثلث جميع التركة بالبينة ، ولا يشاركه الأول فيه ، لان اقرار الوارث لا يعارض البينة ويثبت للأول ثلث ما بقى من التركة وهو سهمان من تسعة أسهم من جميع التركة لأنه باقراره مستحق لثلث جميع التركة الا أن الثلث الذى قبضه صاحب البينة كالمغضوب لأنه يكذب البينة فلزمه ثلث ما بقى فى يده من التركة .

وان صدق الابن الثاني وأراد الثاني أن يقيم البينة سمعت البينة لأنه يستند بذلك استحقاق ثلث جميع التركة ، واذا لم يقيم البينة لم يستحق الا سدسها . وأما الأول فلا يعارض الثاني لأن الاقرار لا يعارض البينة ويكون للأول نصف الثلث ، لأن البينة قد ثبتت عليه فى حق المدعى وفى حق الوارث فرجع حقه الى نصف الثلث .

فروع وان مات رجل وخلف ابنا لا وارث له غيره وخلف ثلاثة أعبد قيمتهم سواء ، لا مال له غيرهم فقال أحدهم : قد أعتقنى أبوك فى مرض موته فلم يجبه وقالها آخر فقال الابن صدقتما قال ابن الحداد : أقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة عتق ورق الآخر ، وان صدق الأول ثم

صدق الثاني عتق الأول بغير قرعة ، لأنه يثبت له العتق بأقراره من غير مزاحمة ، ولا يقبل رجوعه عنه بتصاديقه للثاني •

وأما الثاني فانه أقر بالعتق مع المزاحمة ففرع بينه وبين الأول ، فان خرجت القرعة على الأول رق الثاني ، وإن خرجت على الثاني عتق أيضا ، وإن مات رجل وخلف ابنا لا وارث له غيره ، وخلف عبدا قيمته ألف لا مال له غيره فادعى العبد على الابن أن أباه أعتقه في حال صحته وادعى رجل أن له على أبيه ألف درهم دينا ، فقال الابن : صدقتما • قال ابن الحداد عتق نصف العبد ويبيع نصفه في الدين ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر في التصديق ، وإن صدق العبد أولا ثم صدق صاحب الدين عتق العبد وبطل اقراره لصاحب الدين •

وإن صدق صاحب الدين أولا ثم صدق العبد يبيع العبد في الدين ولا يصح اقراره بالعتق ، فان كانت بحالها إلا أن العبد ادعى أن أباه أعتقه في مرض موته ، فان صدق العبد أولا عتق ثلث العبد ويبيع ثلثاه في الدين وإن صدقهما معا عتق ربع العبد ويبيع ثلاثة أرباعه في الدين وإن صدق صاحب الدين أولا يبيع العبد في الدين وبطل العتق •

فروع وإن مات رجل خلف ابنا لا وارث له غيره وخلف ألف درهم لا مال غيرهما فادعى رجل على الابن أن ماله على أبيه ألف درهم دينًا فصدقه ثم ادعى آخر على الابن أن له على أبيه ألف درهم دينا فكذبه ، وأقام الثاني بينة بدينه قال ابن الحداد : قدم صاحب البينة لأن البينة مقدمة على الاقرار •

فروع قال الطبري في العدة : إذا أقرت المرأة بصدقها الذي الذي في ذمة زوجها لغيرها أو أقر الزوج بالمال الذي يثبت له على الزوجة بالخلع لغيره أو أقر المجنى عليه بأرش الجناية على الجاني لغيره ، فقال صاحب التلخيص : لا يقبل اقراره في جميع هذه المسائل لأننا قد علمنا بثبوته على من هو عليه لمالكه ، فلا يجوز أن يكون لغيره ، والاقرار لا ينقل

الملك ، ولهذا لو شهد رجلان أن فلانا أقر بدار لفلان يملكها يوم الاقرار لم تصح هذه الشهادة • قال أبو علي السنجي : وقعت هذه المسألة فأثبت فيها هكذا ثم رأيتها الأصحابنا بنيسابور هكذا لأن الدار اذا كانت ملكا له فاقراره بها لغيره كذب الا أن يقولوا وكانت في يده وتعرفه بها تعرف المالك ولم يكن له منازع ، فحينئذ يقبل • قال أبو علي السنجي : وهذه المسائل كلها اذا قلنا : لا يصح هبة الدين ولا بيعه من غير من هو عليه في أحد الوجهين •

فرع قال الطبري : وقد تعود الناس اليوم الاقرار للوارث بمال في مرض الموت يقصدون به قطع الميراث عن غيره من غير عقد ولا سبب ، وذلك حرام ، ويكون موروثا •

ولو حدث مثل هذا وادعى سائر الورثة على المقر له : أن أبانا قد أقر لك بذلك وظن أنك تملكه باقراره فأحلف أنه أقر لك بحق لازم لزمه أن يحلف وكذا لو أقر البائع بقبض الثمن ، وأشهد على نفسه بذلك ثم قال : أقرت به على ما جرت العادة أن المشتري لا يدفع الثمن ما لم يكتب البائع الصك ، ويشهد عليه فحلفوه : أني كنت قبضته منه حلف •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(باب جامع الاقرار)

فصل اذا قال : لفلان على شيء طوبى بالتفسير ، فان امتنع عن التفسير جعل ناكلا ورد اليمين على المدعى ، وقضى له لأنه كالساكت عن جواب المدعى ومن اصحابنا من حكى فيه قولين

(احدهما) ما ذكرناه •

(والثاني) انه يجبس حتى يفسر لانه قد اقر بالحق وامتنع من ادائه فجبس وان شهد شاهدان على رجل بمال مجهول ففيه وجهان •

(أحدهما) انه يثبت بالحق كما يثبت بالاقرار ثم يطالب المشهود عليه
كما يطالب المقر .

(والثاني) انه لا يثبت الحق لأن البينة ما أبانت عن الحق وهذه
ما أبانت عن الحق وان أقر بشئ. وفسره بما قل أو كثر من المال قبل ،
لأن اسم الشئ يقع عليه وان فسر بالخمير والخنزير أو الكلب أو السرجين
أو جلد الميتة قبل الدباغ ففيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) انه يقبل لأنه يقع عليه اسم الشئ .

(والثاني) انه لا يقبل لأن الاقرار اخبار عما يجب ضمانه وهذه
الاشياء لا يجب ضمانها .

(والثالث) انه ان فسر بالخمير والخنزير لم يقبل ، لأنه لا يجب
تسليمه ، وان فسر بالكلب والسرجين وجلد الميتة قبل الدباغ قبل .
لأنه يجب تسليمه . وان قال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يلزمه شئ ،
لأنه قد يفصبه نفسه فيجسبه وان قال : غصبتك شيئاً ، ثم قال غصبتك نفسه
لم يقبل لأن الاقرار يقتضى غصب شئ منه ويطالب بتفسير الشئ .

الشرح اذا أقر بمجهول بأن قال : له على شئ وهو أنكر
النكرات لأنه يجمع المعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث والموجود والمفقود
فهو أحد الكلام في التفسير صح اقراره ويخالف الدعوى حيث قلنا :
لا يصح بالمجهول بأن الاقرار حق عليه فلذلك صح مع الجهالة ، وفي
الدعوى لا يمكن الحكم بالمجهول ثم يطالب المقر بتفسير ما أقر به لأنه
لا يعلم الا من جهته ، فان امتنع من التفسير قلنا للمقر له : بين أنت ما أقر
لك به ، قال : أقر لي بكذا قلنا للمقر: قد فسر المقر له اقرارك بكذا فان صدقه
لزمه ، وان كذبه أو امتنع من الجواب قلنا : ان فسر ما أقررت به وحلفت
عليه والا جعلناك فاكلا وحلفنا المقر له على ما يدعيه ، وأوجبناه عليك ، وان
فسر المقر اقراره فلا كلام ، وان لم يفسر حلفنا المقر له على ما فسر وأوجبناه
عليه ، وان امتنع المقر له من اليمين قيل له : انصرف ، فلا حكم لك عندنا ،
وهذا هو المشهور .

وحكى الشيخ أبو اسحاق أن من أصحابنا من قال : فيه قولان .

(أحدهما) هذا .

(والثاني) يجس المقر الى أن يفسر ولم يذكر المسعودي غير هذا ،
وان فسر المقر الشيء الذي أقر به نظرت ، فان فسر به بما يتمول في العادة وانقل
كالدرهم والفلس قبل تفسيره ، ورجع الى المقر له ، فان صدقه على ذلك
ثبت ذلك ، وان كذبه في القدر وادعى أكثر مما أقر به من جنس ما فسر
به اقراره ، وأنه أراد به باقراره ثبت القدر المقر به ، وحلف المقر على نفي
الزيادة ، فيحلف أنه لا يستحق عليه ما ادعاه ، وأنه لم يرد به باقرار يميننا
واحدة .

وان ادعى المقر له جنسا غير الجنس الذي أقر به المقر سقط ما أقر
به المقر ، لأنه كذبه : وكان القول قول المقر مع يمينه في نفي ما ادعاه
عليه ، فاذا حلف سقط حكم الاقرار .

وان نكل المقر عن اليمين ردت على المقر له ، قال أصحابنا المراقبون :
فيحلف أنه أراد بقوله ما ادعاه المقر له ، وأنه يستحق عليه . وقال المسعودي :
يحلف بأن لي عليك كذا ، ولا يحلف أنه أراد به باقراره ، لأنه لا يمكن
الاطلاع على مراده . وان فسر به بما لا يتمول بأن فسر به بقشر جوزة أو لوزة
أو قمع بأذنجان ، أو قشر رمانه لم يقبل تفسيره ، لأن اقراره يفيد ثبوت
حق عليه ، وهذا مما لا يثبت في الذمة ، فيطالب بتفسير اقراره ، وان
فسر اقراره بما ليس بمال في الشرع كلحم الميتة والدم وجلد الكلب أو بكلب
غير معلم لم يقبل تفسيره لأن ذلك لا ينتفع به .

وان فسر به بالكلب المعلم ، أو الخنزير أو الخمر أو السرجين أو جلد
الميتة قبل الدباغ فهل يقبل تفسيره ؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ
أبو اسحاق .

(أحدهما) يقبل لأنه يقطع اسم الشيء .

(والثاني) لا يقبل ، لأن الاقرار اخبار بما يجب ضمانه ، وهذه الأشياء لا تثبت في الذمة ، ولا يجب ضمنها .

(والثالث) إن فسر بالخمير أو الخنزير لم يقبل ، لأنه لا يجب تسليمه ، وإن فسر بالكلب أو السرجين أو جلد الميتة قبل الدباغ ، لأن هذه الأشياء يجب تسليمها لنا .

وإن فسر اقراره بحق الشفعة قبل ، لأنه لاحق عليه مؤول إلى المال وإن فسر برد السلام وجواب الكتاب ، لم يقبل ، لأن ذلك يثبت في ذمته ، لأن رد السلام وإن كان واجبا ، فإنه يسقط بفواته . وإن فسر بحد القذف ففيه وجهان حكاهما ابن الصباغ .
(أحدهما) يقبل لأنه حق لأدمى .

(والثاني) لا يقبل لأنه لا يؤول إلى المال بحال . وإن فسر برد وديعة عنده له قال المسعودي : قبل ، لأن الرد شيء واجب عليه . هذا مذهبننا ، وقال أبو حنيفة : إذا قال : له على شيء ، لم يقبل منه تفسيره من غير المكيل والموزون .

دليلا أن غير المكيل والموزون مملوك يدخل تحت العقد فجاز أن يفسر به الاقرار المجهول ، كالمكيل والموزون .

وإن قال : غصبتك شيئا ، ثم قال : غصبتك نفسك لم يقبل ، لأن الاقرار قبيض غصب شيء منه ، ويطلب بتصديره . وإن شهد شاهدان لرجل على رجل بمال فهل تقبل شهادتهما ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) تصح شهادتهما ، وتعلق هذا القائل بأن الشافعي رحمه الله قال : ولو رهن عنده رهنا على مائة ، فادعى أن المرتهن أقر بقبض شيء من الحق أو قال : قد أقبضته بعض الحق أو قامت البينة بذلك ، فالقول بالقول قول المرتهن في قدره . فإن لم يحلف قام وارثه مقامه .

(والثاني) لا تصح هذه الشهادة لأن البينة سميت بينة لأنها تبين ما شهدت به ، وهذه ما بأت ، ومن قال بهذا أول ما قاله الشافعي رحمه الله على أنه أراد اذا شهدت البينة على اقرار المقر بشيء مجهول فإن الشهادة مقبولة .

فروع اذا ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه : على له شيء ، فهو كمال لو أقر له بشيء ابتداء ، فيطالب بتفسيره على ما مضى ، فان امتنع من التفسير جعله الحاكم فاكلا . قال الشيخ أبو حامد : ويحلف الحاكم المدعى أنه أراد بقوله : له على شيء ألف درهم ، وأنه يستحق ما ادعاه عليه ، فان قال : أردت به درهما قيل المقر له ما يقول ، فان قال : نعم أراد هذا باقراره ، ولكن لى عليه ألف درهم قيل له : خذ هذا الدرهم وحلفه على الباقي ، وان قال المدعى : ما أراد باقراره بالشئ بالدرهم ، وانما أراد الألف التي ادعيت عليه فقد ادعى عليه شيئين أحدهما : الألف والثاني : أنه اعترف له به .

قال الشيخ أبو حامد : فله أن يحلفه على شيئين : أنه لم يرد بقوله : له على شيء ألفا ، وأنه لا يستحق من الألف الا درهما ، ويحلفه يمينا واحدة لأنهما حقان لشخص واحد . وان فسر اقراره بجنس غير الدراهم . بأن قال له : على ثوب أو عبد قيل للمدعى ما يقول فان قال : نعم أراد به هذا ولى عليه هذا والألف الدرهم أيضا ، ثبت له ما أقر له به ، وحلف المقر على الألف الدرهم المقر بها عليه .

وان قال المقر : صدق أنه أراد بقوله : له على شيء هذا الذي فسرته ولكن مالى عليه هذا ، وانما لى عليه ألف درهم ، بطل اقراره بالثوب لأنه كذبه وحلف المقر أنه لا يستحق عليه ألف درهم ، وان قال المقر له : كذب فى التفسير بل أراد بقوله : له على شيء الألف الدرهم التي ادعيت فقد ادعى عليه شيئين ألف درهم والاعتراف بها فيحلف المقر يمينا واحدة أنه ما أراد بقوله : له على شيء ألف درهم ، وأنه لا يستحق عليه ألف درهم ، ويسأل

المقر له عما فسر به المقر اقراره ، فإن قال : هو بى أخذه ، وإن قال : ليس
لى بطل الاقرار له

فرع وإن قال : له على مال ، طوب بتفسيره ، فإذا فسر
بما يقع عليه اسم المال وإن قل ، قبل منه . والكلام فى الرجوع الى المقر
له على ماضى فى الاقرار بالثىء فإن فسر به بخر أو خنزير أو كلب معلم
أو جلد ميتة قبل الدباغ أو سرجين لم يقبل وجها واحدا ، لأن ذلك وإن وقع
عليه اسم الثىء فلا يقع عليه اسم المال . هذا مذهبا .

وقال أبو حنيفة : اذ قال له على مال فلا يقبل فى تفسيره الا المال
الذى يجب فيه الزكاة . واختلف أصحاب مالك رحمه الله فيه فمنهم من قال
كقولنا ، ومنهم من قال : لا يقبل أقل من نصاب فى الزكاة من نوع أموالهم .
ومنهم من قال : لا يقبل منه الا ما يستباح منه البضع أو ما تقطع به
يد السارق .

دليلا أن اسم المال يقع على القليل والكثير ، مما يتمول فى العادة ،
فقبل تفسيره فيه كالذى سلموه .

فرع وإن قال : له على مال عظيم أو كثير أو جليل أو قيس
أو عظيم جدا أو عظيم عظيم ، فإنه لا يتقدو بمقدار ، بل اذا فسر به بما يقع عليه
اسم المال قبل منه ، واختلف أصحاب أبى حنيفة فمنهم من قال : لا يقبل
أقل من عشرة دراهم ، وقيل : انه مذهب أبى حنيفة : وقال أبو يوسف
ومحمد : لا يقبل منه أقل من مائتى درهم ومنهم من قال : لا يقبل
منه أقل من قدر الدية .

وقال الليث بن سعد : لا يقبل منه أقل من اثنين وسبعين درهما لقوله
تعالى : « لقد نصركم الله من مواطن كثيرة » وكانت غزواته صلى الله عليه
وسلم اثنين وسبعين .

دليلنا أن ما من قدر من المال الا وهو عظيم وكثير بالاضافة الى ما هو دونه ، فقبل تفسيره كالذى سلمه كل واحد منهم . وما احتج به الليث فلا حجة فيه ، لأن ذلك ليس بعد لأقل الكثير ، ولا يمتنع وقوع الكثير على أقل من ذلك .

فرع وان قال : له على أكثر من مال فلان ، أو أكثر من المال الذى بيد فلان ، رجع فى تفسيره اليه ، فاذا فسر به أى قدر من المال قبل منه ، سواء فسر به مثل حال فلان ، أو بأقل منه ، وسواء علم مبلغ ما لفلان أو لم يعلم ، لأنه يحتمل أن قوله أكثر ، أى أكثر من مال فلان نفعا لكونه حاللا ، أو لكونه فى الذمة .

وان قال : له على أكثر من مال فلان عددا أو على له مال عدده أكثر من عدد مال فلان فإن أقر أنه يعرف قدر مال فلان لزمه قدر مال فلان ، ورجع فى الزيادة اليه ، فبأى قدر فسر الزيادة من المال قبل منه ، لأنه يحتمل ما قاله .

وان قال : لا أعلم قدر مال فلان الا كذا ، لزمه قدر ما أقر أنه يعرف أنه مال فلان ، ورجع فى الزيادة عليه اليه — وان قال : لا أعلم قدر مال فلان قبل تفسيره ، وان كان بأقل من مال فلان . لأنه اذا لم يعلم قدر مال فلان فقد أقر بمجهول فرجع فى تفسيره اليه ، قال الشافعى رحمه الله : فان أقام المقر له بينة أن المقر يعلم قدر مال فلان وهو كذا ، لم أقبل هذه البينة ، بل لا يلزمه الا ما أقر به لأنه يجوز أن يكون قد عرف مال فلان ثم اعتقد بمقد ذلك أنه قد ذهب بعضه ، ولا فدرى كم ذلك البعض ، وكل من أقر بشيء فانه يلزمه ما يحقق اقراره فيه ، ويرجع فى المحتمل اليه ، وهذا محتمل فكان القول فيه قوله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال له على مال ففسره بما قل او كثر قبل لان اسم المال يقع عليه وان قال له : على مال عظيم او كثير قبل فى تفسيره القليل والكثير لان ما من مال الا وهو عظيم وكثير بالاضافة الى ما هو

دونه ، ولأنه يحتمل أنه أراد به أنه عظيم أو كثير عنده لقلته ماله أو لفقر نفسه ، فإن قال له على أكثر من مال فلان قبل في بيانه القليل والكثير لأنه يحتمل أنه يريد أنه أكثر من مال فلان لكونه من الحلال أو أكثر بقاء لكونه في ذمته .

فصل وان قال له على درهم لزمه درهم من دراهم الاسلام وهو ستة دوانق ، وزن كل عشرة سبعة مثاقيل فإن فسره بدرهم طبرية كطبرية الشام وهو دوانق فإن كان ذلك متصلا بالأقراء قبل منه كما ألو قال : له على درهم الادانقين وان كان منفصلا نظرت فإن كان الاقراء في غير الموضوع الذي يعامل فيه بالدرهم الطبرية لم يقبل ، كما لا يقبل الاستثناء المنفصل عن الجملة وان كان في الموضوع الذي يتعامل فيه بالدرهم الطبرية ففيه وجهان .

(احدهما) وهو المنصوص أنه يقبل لأن اطلاق الدرهم يحمل على دراهم البلد كما يحمل في البيع على درهم البيع .

(والثاني) أنه لا يقبل ويلزمه درهم من دراهم الاسلام ، لأنه اخبار عن وجوب سابق بخلاف البيع فإنه ايجاب في الحال ، فحمل على دراهم الموضوع الذي يجب فيه . وان قال : على درهم كبير لزمه درهم من دراهم الاسلام ، لأنه درهم كبير في العرف فإن فسره بما هو أكبر وهو الدرهم البغلي قبل منه لأنه يحتمل ذلك وهو غير متهم فيه . وان قال : له على درهم صغير أو له على درهم لزمه درهم وازن ، لأنه هو المعروف فإن كان في البلد دراهم صغار ففسره بها قبل ، لأنه محتمل اللفظ . وان قال : له على مائة درهم عددا لزمه مائة وازنه عندها مائة . لأن الدرهم تقتضي الوزنة ، وذكر العدد لا ينافيها فوجب الجمع بينهما .

الشرح قوله (كطبرية الشام) يعني الدرهم المطابقة لدرهم طبرستان مضروبة في الشام ، وقد جاء في كتابنا (النقود الاسلامية) . ما يأتي :

ان النقود كانت مضبوطة بقيمتها الحقيقية Mounaie Droite فكأنها سلعة دقيقة الوزن جميلة الشكل صغيرة الحجم كريمة المعدن ضمنت الدولة توافر أولئك العناصر فيها بتدخلها في سكاتها خالصة من كل زيف أو تطفيف .

ونريد على ما أوردنا من أدلة ذلك أنهم كانوا يحكمون على من زيفها — بنقص في وزنها أو تخليط في نوع معدنها — بقطع اليد لأنه قد سرق الجزء الذى قصه ، ثم طبع خاتم الدولة (المقلد) للتمعية على المتداولين الذين يعلمون أوزان النقود التى تضربها الدولة فى سائر أنواعها (أعنى الكسروية ، والعمرية ، والسميرية ، والهبرية ، والخالدية ، واليوسفية والمكروهة) الى آخر أنواعها التى ستأتى على بيانها منفصلا بينا ان شاء الله .

قال البلاذرى فى كتاب (فتوح البلدان) :

حدثني محمد بن سعيد الواحدى عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله ابن حنطب : أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلا يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده ، ثم ترك ذلك وعاقبه . (قال المطلب) فرأيت من بالمدينة من شيوخنا حسنوا ذلك من فعله وحمدوه . قال الواقدى : وأصحابنا يرون فيمن تقش على خاتم الخلافة المبالغة فى الأدب الشهرة . ولا يرون عليه قطعا ، وذلك رأى أبى حنيفة والثورى وقال مالك وابن أبى ذئب وأصحابهما : نكره قطع الدراهم اذا كانت على الوفاء^(١) ونهى عنه لأنه من الفساد . وقال الثورى . وأبو حنيفة وأصحابه : لا بأس بقطعها اذا لم يضر ذلك بالاسلام وأهله ، حدثني عمر الناقد قال : حدثنا اسماعيل ابن ابراهيم عن ابن عوف عن ابن سيرين : أن مروان بن الحكم أخذ رجلا

(١) قال الأب أنبتاس الكرملى عضو المجمع الملكى للغة العربية : المراد بقطع الدراهم نزع شيء منها انتفاعا به لنفس القاطع ، حتى ان بعض هؤلاء السراق يردون الدراهم والدنانير لينتفعوا بتلك البرادة المسروقة . قال محمد نجيب المطيعى : وفى تعليق الكرملى نظر ، اذ المتبادر من مفهوم النص المروى لا يقتصر على أن القطع يعنى النزع ، ولكن العبارة تفيد بدلالتها ما هو اعم واشمل وأعنى الضرب والسك ، فيكون القطع هو القطع من المعدن أو التبر وتحويله بالسك الى نقود فيكون قد نقص أو (قطع) جزءا من المقدر له يريد التطفيف ، ومن هنا يتوجه قول الثورى وأبى حنيفة : لا بأس بقطعها مع الوفاء أى بضربها ، لأن النقود متداولة بقيمتها الحقيقية فيكون ضربها مع الوفاء ولو قلد الضارب خاتم الدولة ونقشها به

يقطع الدراهم فقطع يده فبلغ ذلك زيد بن ثابت^(١) فقال : لقد عاقبه . قال
اسماعيل : تغير دراهم فارس ، وقول ابن خلدون في المقدمة يوضح هذا
الذي بلغ حد البديهييات في علم النميات Namismatipue من كون
النقود كانت تتماطى بقيمتها الحقيقية قال : وهي الختم (أى السكة) على
الدراهم والدنانير المتعامل بها بين الناس بطابع حديد تنقش فيه صور أو
كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير أو الدراهم بوزن معين يصطلح

مبالغة في الأدب مع الخليفة والشهرة لاسمه - اعنى الخليفة - مجرد عمل
لا يقيد منه صانعه شيئا فان نهى عنه كان ذلك سدا للرياسة الفساد
والسرقة والتطيف والجراة على هبة الخلافة بتقليد الخاتم مع النية ، وكل
هذا في اعتبارهم وفي زمانهم طبعاً ، لان النقود وان ارتبطت الدولة
بضمان وزنها الا انها لم تكن محصورة في بنك اصدار يتولى سكتها على
طريقة ما وصلت اليه اساليب علم الاقتصاد في العصر الحديث لاعتبارات
سنأتى على بيانها وعلى الفرق بين طريق التعامل عندهم وطرق التعامل
عندنا واسباب ذلك ان شاء الله ، ومن ثم يتوجه كذلك قول مالك
وابن ابى ذئب واصحابهما : تكره قطع الدرهم اذا كان على الوفاء ونهى عنه
لانه من الفساد ، وتفسر ذلك رواية الواقدي « عن ابن ابى الزناد عن
ابيه : ان عمر بن عبد العزيز اتى برجل يضرب على غير سكة السلطان
فعاقيه وسجنه واخذ حديده فطرحه في النار » ويفسره أيضاً قول
الواقدي : « واصحابنا يرون فيمن نقش على خاتم الخلافة لمبالغة في الأدب
والشهرة ولا يرون في ذلك قطما » . وهذا انما يفيد ان القطع نوعان :
نوع يضرب النقود وهو اما على الوفاء - اعنى قطع اليد حسب اصطلاح
الفقهاء في اطلاق اللفظ - ونوع « بنزع شيء منها انتفاعاً به لنفس القاطع »
وبرد النقود للانتفاع بتلك البرادة المروقة ، وهذا هو تحرير الموضوع
في نظري لكي يزول الاشكال الوارد عليه من اباحة القطع عند الأئمة
الأجلاء .

(١) زيد بن ثابت كاتب الوحي وجامع القرآن وعالم الفرائض ، وهو
أحد الصحابة المتصدرين للدعوة والبشرين بالدين الحنيف والعالمين بأدق
أحكامه ، ويبدو أن عقليته كانت رياضية من النوع الممتاز ، ولذا فقد نبغ
الفرائض يوم لم يكن لها مرجع من كتاب غير القرآن وترجمانه في هذا الباب
زيد ثابت (رضى الله عنه) .

عليه ، فيكون التعامل بها عددا ، وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنا •

على أنه لا يفوتني ثم أن أنوه بما يرى ابن خلدون في النقود المضروبة، والتي عليها خاتم الدولة وصور وقائعها المشهورة أو رموزها ذات المعاني البالغة من دلالة على التقدم والمدنية التي أخذت الأمة بأسبابها •

ونعود الى موضوعنا الأول وهو أهم عنصر في هذا البحث ، عثرت في كلام ابن خلدون على ما يفيد أن العرب اتخذوا النقود الرمزية (أحيانا) فكيف كان ذلك • لأجل أن نسط كلام ابن خلدون يحسن أن نأتي على تحديد الرمزية في النقود حتى لا يغيب عن هذا البحث شيء ينبغي أن يلم به من يريد علم النقود •

النقود هي الأشياء التي اصطلح الناس فيما بينهم على قبول التعامل بها لا لذاتها بل لضرورة قصد مبادلتها بدورها عند الحاجة الى شيء من السلع أو الأعيان التي تعد من مقومات الحياة الانسانية ، فهي وسيلة التبادل ، ومن هنا كان كل ما أحله المجتمع هذا المحل من الاعتبار نقودا بقطع النظر عن المعدن الذي أخذ منه أو تكييف السبب الذي من أجله صار النوع وسيلة للتعامل ومقياسا للقيم وواسطة للتبادل • وهي تنقسم الى قسمين نقود ورقية ، وهي لم تكن عند القدماء في الاستعمال كما هو الشأن اليوم عندنا ، بل كانت تستعمل لتلافي المضار الناشئة عن تغيير زنة النقود ومثاقيلها ، وكانت في حقيقتها شهادات تسلم من الصيارفة للبودعين نقودهم لاثبات حقهم فيما أودعوه من وزن المعادن ، وكانت هذه النقود الورقية أو على الأصح هذه الشهادات ذاتية في أول الأمر ثم صارت لحاملها فغدت كالنقود في تداول ملكيتها من يد الى يد • وقد عرف النقود الورقية صيارفة البابليين ، اذ استعملوا هذه الشهادات الى القرن السادس قبل الميلاد ، ثم كانت معروفة لدى سكان الصين الى القرن التاسع الميلادي وتكلم عنها الرحالة ابن بطوطة في « تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار »

ومن هنا يمكن فهم محاولة عمر بن الخطاب اخراج نقود من جلود الابل يمكن طبع خاتم الدولة عليها واحتساب قيمة لها اسمية أو كشهادة تعطى عن الأموال المودعة في بيت المال . وقد روى هذه المحاولة - أعنى محاولة عمر صنع النقود من الجلود - البلاذرى بسنده عن الحسن^(١) قال : قال عمر : هبمت أن أجعل الدراهم من جلود الابل . فقيل له : اذن لا بعير ، فأمسك .

النوع الثانى : وهو النقود المعدنية ، وهى اما متداولة بقيمة اسمية فهى قريبة من النقود الرمزية كالورق واما متداولة بقيمة حقيقية كما هو الشأن عندهم . والنقود المعدنية الأولى ثبت استعمالها فى صدر الاسلام ، الا أنهم كانوا يتيبنون خطأ استعمالها فيتلافونه سريعا . قال العلامة ابن خلدون فى الفصل الخاص بـ (السكة) من المقدمة :

(تنبيه) ولنختم الكلام فى السكة بذكر حقيقة الدرهم والدينار الشرعيين وبيان مقدارهما ، وذلك أن الدرهم والدينار ، مختلفا السكة فى المقادير والموازن بالآفاق والأمصار وسائر الأعمال ، والشرع قد تعرض لذكرهما وعلق كثيرا من الأحكام بهما فى الزكاة والأنكحة والحدود وغيرها ، فلا بد لهما عنده من حقيقة ومقدار يتيبن فى تقديره وإرادته ، وتجرى عليهما أحكام دون غير الشرعى منهما ، فاعلم أن الاجماع منعقد منذ صدر الاسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعى هو الذى يزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقية منه أربعين درهما . وهو على هذا سبعة أعشار الدينار ، ووزن المثقال من الذهب الخالص اثنتان وسبعون حبة من الشعير الوسط . فالدرهم الذى هو سبعة أعشار خمسون حبة وخمسا حبة ، وهذه المقادير كلها ثابتة

(١) الحسن البصرى الفقيه والواعظ والتابعى المشهور ، يدل على ذلك سند الرواية إذ سمعها البلاذرى من عمر الناقد قال : حدثنا يونس ابن عبيد عن الحسن . وهذه السلسلة بعض أسانيد الحسن البصرى وإن كان فيها انقطاع .

بالاجماع ، فان الدرهم الجاهلى كان بينهم على أنواع أجودها : الطبرى وهو ثمانية دواق ، والبغلى وهو أربعة دواق ، فجعلوا الشرعى بينهما ستة دواق ، وكانوا بها يوجبون الزكاة فى مائة درهم بغلية ، ومائة طبرية وخمسة دراهم وسطا .

وقد اختلف الناس : هل كان ذلك من وضع عبد الملك أو اجماع الناس بعد عليه كما ذكرناه ، ذكر ذلك الامام أبو سليمان الخطابى فى كتاب (معالم السنن) ، وأبو الحسن الماوردى فى (الأحكام السلطانية) ، وأفكره المحققون من المتأخرين لما يلزم عليه أن يكون الدرهم والدينار الشرعيان مجهولين فى عهد الصحابة ومن بعدهم ، مع تعلق الحقوق الشرعية بهما فى الزكاة والأفكحة والحدود وغيرها كما ذكرناه ، والحق أنهما كانا معلومى المقدار فى ذلك العصر لجريان الأحكام يومئذ بما يتعلق بهما من الحقوق ، وكان مقدارهما غير مشخص^(١) فى الخارج ، وإن كان متعارفا بينهم بالحكم الشرعى المقرر فى مقدارهما ووزنهما ، حتى استفطحت الدولة الاسلامية وعظمت أحوالها ، ودعا الحال الى تشخيصهما فى المقدار والوزن كما هو عند الشرع ليستريحوا من كلفة التقدين^(٢) وقارن ذلك أيام عبد الملك ، فشخص مقدارهما وعينهما فى الخارج كما (فى الذهن^(٣)) ونقش عليهما السكة باسمه وتاريخه اثر الشهادتين الايمائيتين ، وطرح النقود الجاهلية رأسا حتى خلصت ونقشت عليهما سكته ، وتلاشى وجودهما . وهذا هو الحق الذى لا محيد عنه ، ثم بعد ذلك وقع اختيار أهل السكة فى الدولة على مخالفة المقدار الشرعى فى الدينار والدرهم ، واختلفت فى ذلك الأقطار والآفاق ورجع الناس الى تصور مقاديرهما الشرعية ذهنا ،

(١) هذا ما فى طبعة باريس وطبعة بولاق للمقدمة ، اما طبعة بيروت فواردة « مستخص » والصحيح « مشخص »

(٢) فى طبعة بيروت من كلفة التقدير .

(٣) وهو تعبيرهم فيما اصطلحنا على تسميته (بالقيمة الاسمية) او الذهبية .

كما فى الصدر الأول ، وصار أهل كل أفق يستخرجون الحقوق الشرعية من سكتهم بمعرفة النسبة التى بينها وبين مقاديرها الشرعية .
وأما وزن الدينار باثنتين وسبعين حبة من الشعر الوسط فهو الذى نقله المحققون ، وعليه الإجماع ، إلا ابن حزم فإنه خالف ذلك وزعم أنه أربع وثمانون حبة . ثقل ذلك عنه القاضى عبد الحق ، وردده المحققون وعدوه وهما أو غلطا وهو الصحيح . الله يحق الحق بكلماته . وكذلك تعلم أن الأوقية الشرعية ليست هى المتعارفة بين الناس ، لأن المتعارفة مختلفة باختلاف الأقطار ، والشرعية متحدة ذهنيا لا خلاف فيها . والله خلق كل شئ فقدره تقديرا » . انتهى .

مسألة قال ابن بطلال الركبى فى شرح غرب المذهب : قوله (ستة دوايق) جمع دائق وهو سدس درهم ، ويقال : ودائق بفتح النون وكسرهما ، وربما قالوا : دائق ، كما قالوا للدريم : درهام . وقوله (الدرهم البغلى) وزنه ثمانية دوايق ، والدائق منه أربعة قراريط مشبه بالدرهم الذى يكون فى يد البغل . أه والطبرية نسبة الى طبرستان وليس الى طبرية وإنما النسبة اليها طبراني فابن جرير الطبرى من طبرستان والحافظ الطبراني صاحب المعاجم من طبرية والدرهم البغلى والشهلى كيران ، وقال بعض المشايخ : لعله أن يكون نسب الى بغلان بلد بيلخ كالنسب الى البحرين يقال فيه : بحرى على الصحيح .

أما الأحكام فإنه ان قال : لفلان على درهم فإن كان فى بلده يتعاملون فيه بالدرهم الوازنة ، وهى دراهم الاسلام ، التى فى كل درهم منها ستة دوايق ، وكل عشرة منها فيها وزن سبعة مثاقيل ، فإنه يلزمه درهم من دراهم الاسلام ، لأن اطلاق الدرهم ينصرف الى الدرهم الوازنة ، فإن فسره بدرهم ناقص كدراهم طبرية التى وزن كل واحد أربعة دوايق أو دراهم خوارزم أو ربالات السعودية أو دينارات اتحاد الامارات العربية التى يحسب كل واحد منها بحسب ثمنها فى أسواق

النقد ، لتباع بغير جنسها ، فإن كان ذلك منفصلا عن اقراره لم يقبل منه الا ما يستباح به البضع أو ما تقطع به يد السارق دليلنا أن اسم المال يقع على القليل والكثير مما يتحول في العادة فقبل تفسيره فيه كالذي سلموه .

فرع وان قال : له على مال عظيم أو كبير أو جليل أو نفيس أو عظيم جدا أو أعظم عظيم . فانه لا يتقدر بمقدار ، بل اذا فسر به ما يقع عليه اسم المال قبل منه . واختلف أصحاب أبي حنيفة ، فمنهم من قال : لا يقبل منه أقل من عشرة دراهم وقيل : انه مذهب أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يقبل منه أقل من مائتي درهم ومنهم من قال : لا يقبل منه أقل من قدر الدية .

وقال الليث بن سعد : لا يقبل منه أقل من اثنتين وسبعين لقوله تعالى : « لقد نصركم الله في مواطن كثيرة » وكانت غزواته صلى الله عليه وسلم اثنتين وسبعين .

دليلنا أنه ما من قدر من المال الا وهو عظيم وكبير بالاضافة الى ما هو دونه فقبل تفسيره كالذي سلمه كل واحد منهم ، وما احتج به الليث بن سعد فانه لا حجة فيه لأن ذلك ليس بحد لأقل الكبير ، ولا يمتنع وقوع الكبير على أقل من ذلك .

فرع وان قال : له على أكثر من مال فلان أو أكثر من المال الذي بيد فلان رجع في تفسيره اليه ، فاذا فسره بأي قدر من المال قبل منه سواء فسر به مثل مال فلان أو بأقل منه ، وسواء علم مبلغ مال فلان أو لم يعلم لأنه يحتمل أن قوله أكثر أى أكثر من مال فلان تقعا لكونه حالا ، أو لكونه في الذمة وان قال : له على أكثر من مال فلان عددا أو على له مال أكثر من عدد مال فلان ، فان أقر أنه يعرف قدر مال فلان لزمه قدر مال فلان ، ورجع في الزيادة اليه ، فبأي قدر فسر

الزيادة من المال قبل منه لأنه يحتمل ما قاله • كما قررنا في شرح
الفصل قبله • والله تعالى أعلم •

إذا ثبت هذا فانه لو قال : لفلان على درهم فان كان في بلد يتعاملون
فيه بالنقود العينية الوازنة وتسمى دراهم الاسلام لأنها على الوفاء في
وزنها وطيب معدنها لذا فاتها وهي التي كانت في أيام الدولة الاسلامية
سنة دوائيق وكل عشرة فيها سبعة مثاقيل فانه يلزمه درهم من دراهم
الاسلام ، لأن اطلاق الدراهم ينصرف الى الدراهم الوازنة • فان فسر
بدرهم ناقص كدراهم الطبرية التي وزن كل واحد أربعة دوائيق
أو دراهم خوارزم التي وزن كل درهم أربعة دوائيق ونصف فان كان ذلك
منفصلا عن اقراره لم يقبل منه لأن اطلاق الدراهم انما ينصرف في
البلد الذي يتعامل فيه بالدراهم الوازنة اليها - وان كان متصلا باقراره
قبل منه ، كما لو قال : له على درهم الا دائقين • وحكى ابن الصباغ عن
بعض أصحابنا أنه قال : هل يقبل فيه ذلك ؟ فيه قولان ، كما لو قال :
على له ألف درهم قبضتها ، وليس بصحيح ، لأن الدراهم يعبر بها عن
الوازنة والناقصة ، وانما حملت على الوازنة ، لأن عرف الاسلام قائم بها ،
فاذا فسرنا بأقص منها متصلا بكلامه كان كالاستثناء فقبل منه •

وأما اذا كان المقر يبلد يتعاملون فيه بالدراهم الناقصة الوزن عن
دراهم الاسلام فقد قال الشافعي رحمه الله في كتاب الاقرار والمواهب:
اذا قال : له على مائة درهم عددا فهي وازنة • قال ابن الصباغ ومعنى
ذلك أنه اذا كان في البلد يتعاملون بالوازنة فقال عددا اقتضى أن يكون
عددا بحكم اللفظ وازنة بحكم الاسلام •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال له على دراهم ففسرها مزيفة لا فضة فيها لم
يقبل لان الدراهم لا تتناول مالا فضة فيه وان فسرنا بدراهم مغشوشة
فالحكم فيها كالحكم فيمن أقر بدراهم وفسرها بالدراهم الطبرية وقد بيناه ،
وان قال : له على دراهم وفسرها بسكة دون سكة دراهم البلد الذي أقر

فيه ولا تنقص عنها في الوزن فالمنصوص انه يقبل منه وقال الزنى :
لا يقبل منه لان اطلاق الدراهم يقتضى سكة البلد كما يقتضى ذلك في البيع
وهذا خطأ لان البيع ايجاب في الحال فاعتبر الموضع الذى يجب فيه ،
والاقرار اخبار عن وجوب سابق وذلك يختلف فرجع اليه » .

الشرح قال ابن القوطية : « زافت الدراهم تزيف زيفا بارت » .
ولعله لرداءتها ودرهم زيف وزائف مثل ناقص ونقص ، اذا لم تجز بأن تكون
رصاصا أو نحاسا مغشوشا وزيفتها أنا « أه » . وقال فى اللسان :
الزيف من وصف الدراهم يقال : زافت عليه دراهمه أى صارت مردودة
لنفس فيها . وقال امرؤ القيس :

كان صليل المروحين تشبه صليل سيوف ينتقدن بمبقرا

وقال :

ترى القوم أشباها اذا نزلوا معا وفى القوم زيف مثل زيف الدراهم
وقال ابن برى الشاعر : لا تعطه زيفا ولا تبهرجا .

واستشهد على الزائف بقول هدية :

ترى ورق التقيان فيها كأنهم دراهم منها زاكيات وزيف
وفى حديث ابن مسعود « أنه باع قفاية بيت المال وكافت زيوفا
وقسية » أى رديئة . وزاف الدراهم وزيفها جعلها زيوفا .

وروى عن عمر أنه قال « من زافت عليه دراهمه فليأت بها السوق
وليشتربها سحق ثوب ولا يحالف الناس عليها أنها جياذ » :

والزيفاء من النوق المختالة . ومن الحمام أثناء تمشى مدلة بين يدي
الذكر .

والزيف الاقريز أى الطنف الذى يحيط بجدار البيت من أعلا قال
عدي بن زيد :

تكونى لدى قصور وأعراس قصور لزيهن مراقى
 قوله (بدرهم مغشوشة) مأخوذ من الغش بالكسر ، وهو ضد
 النصيحة ، وقيل : مأخوذ من الغش وهو المشرب الكدر قال ابن الأعرابي
 منسدا :

ومنهل تروى به من غير غشش

وفى الحديث « من غش فليس منا » •

قوله (وفرها بسكة) السكة هى آلة من الحديد أو النحاس
 منقوشة بتجاويف غائرة كالتالاب يصب عليها أو يضرب بها وجمعها سكك •

أما الأحكام فانه اذا كان قد أقر بدرهم زيف نظرت ، فان فرها
 بدرهم كلها نحاس أو رصاص لا فضة فيها — لم يقبل منه ، سواء فصل
 ذلك بإقراره أو وصله ، لأن النحاس والرصاص لا تسمى دراهم •

وان فرها بدرهم فضة مشوشة برصاص أو نحاس فاختلف أصحابنا
 فيه فقال القاضى أبو الطيب : يقبل منه سواء وصل ذلك بإقراره
 أو فصله ، لأن الشافعى رحمه الله قال : ولو كان من سكة كذا
 وكذا ، صدق مع يمينه كانت أرا الدراهم أو أوسطها قال القاضى : وأرا
 الدراهم أى المشوشة •

وقال الشيخان أبو اسحاق الشيرازى وأبو حامد الاسفراينى :
 حكمه حكم النقص فان وصلها بإقراره قبل ، وان لم يصلها لم يقبل ،
 لأن الشافعى رحمه الله قال : لو قال : له على درهم ثم قال : نقص أو زيف
 لم يصدق • وما احتج به القاضى فانها تعود الى أدنى الدراهم سكة ،
 ولأن الدراهم المشوشة خارجة من ضرب الاسلام كالنقص • قال
 ابن الصباغ : فان كان المقر فى بلد يتعاملون فيه بالدراهم المشوشة فينبغى
 اذا أطلق ألا يلزمه الا منها كما قلنا فى النقص •

فرع وان قال : غصبته ألف درهم أو عندى له ألف درهم وديعة • ثم قال : هى نقص أو زيف • قال ابن الصباغ : فالذى يقتضى المذهب أنه لا يقبل منه كما لو قال : له على ألف درهم •

وقال أبو حنيفة : يقبل فى الغصب والوديعة •

دليلنا أن الاسم يقتضى الوازنة غير الزيف ، فلم يقبل ما يخالف الاسم • كما لو قال : له على ألف درهم •

فرع وان قال : : له على ألف درهم ثم فسرهما بسكه دراهم البلد قبل منه ، وان فسرهما بغير سكة البلد فالمتنصوص أنه يقبل منه •

وقال المزنى : لا يقبل منه ، لأن اطلاق الدراهم منصرف الى سكة دراهم البلد كما قلنا فى البيع ، وليس بشئ ، لأن الاقرار اخبار • فاذا كان مطلقا قبل تفسيره بما يحتمله بخلاف البيع ، فانه ايجاب فى الحال ، فاعتبر فيه عرف البلد •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اقر بدرهم فى وقت ثم اقر بدرهم فى وقت آخر لزمه درهم واحد لانه اخبار فيجوز أن يكون ذلك خبرا عما اخبر به فى الاول ولهذا لو قال : رايت زيدا ثم قال رايت زيدا لم يقتضى أن يكون الثانى اخبارا عن رؤية ثانية وان قال : له درهم من ثمن ثوب ثم قال : له على درهم من ثمن عبء لزمه درهمان ، لانه لا يحتمل أن يكون الثانى هو الاول • وان قال له على درهم لزمه درهمان لأن الواو تقتضى أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه • وان قال له على درهم ودرهمان لزمه ثلاثة دراهم لما ذكرناه • وان قال له على درهم لزمه درهم واحد • وان قال لامرته انت طالق فطالق وقعت طلقتان واختلف اصحابنا فى ذلك •

فقال ابو على بن خيران رحمه الله : لا فرق بين المسئلتين فجعلهما على قولين ومنهم من قال : يلزمه فى الاقرار درهم وفى الطلاق طلقتان والفرق بينهما ان الطلاق لا يدخله التفصيل والدرهم يدخلها التفصيل فيجوز أن يريد : له على درهم فدرهم خير منه وان قال : له على درهم ودرهم لزمه ثلاثة دراهم • وان قال انت طالق وطالق ولم ينو شيئا فيه قولان •

(أحدهما) انه يقع طلقتان .

(والثاني) انه يقع ثلاث طلقات فنقل أبو علي بن خيران جوابه في الطلاق الى الاقرار وجعلهما على قولين ، ومن اصحابنا من قال : يقع طلقتان في أحد القولين .

وفي الاقرار يلزمه ثلاثة دراهم قولاً واحداً ، لأن الطلاق يدخله التأكيد فحمل التكرار على التأكيد ، والاقرار لا يدخله التأكيد فحمل التكرار على الصدق . وان قال : له على درهم فوق درهم أو درهم تحت درهم واحد لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم في الجودة ، ويحتمل فوق درهم أو تحت درهم لى فلم يلزمه زيادة مع الاحتمال . وان قال : له على درهم مع درهم لزمه درهم لأنه يحتمل مع درهم لى ، فلم يلزمه ما زاد مع الاحتمال وان قال له على درهم قبله درهم أو بعده درهم لزمه درهمان لأن قبل وبعد تستعمل في التقديم والتأخير في الوجوب وان قال : له درهم في عشرة فان اراد الحساب لزمه عشرة لأن ضرب الواحد في عشرة عشرة وان لم يرد الحساب لزمه درهم لأنه يحتمل أن له على درهمين مختلط بعشرة لى ، وان قال : له على درهم بل درهم لزمه درهم لأنه لم يقر بأكثر من درهم ، وان قال : له على درهم بل درهمين لزمه درهمين . وان قال : له على درهم بل دينار لزمه الدرهم والدينار ، والفرق بينهما ان قوله : بل درهمين ليس برجوع عن الدرهم لأن الدرهم داخل في الدرهمين ، وانما قصد الحاق الزيادة به وقوله بل دينار رجوع عن الدرهم واقرار بالدينار فلم يقبل رجوعه عن الدرهم فلزمه وقبل اقارده بالدينار فلزمه ، وان قال له على درهم أو دينار لزمه أحدهما واخذ بتعيينه لأنه اقر بأحدهما . وان قال له على درهم في دينار لزمه الدرهم ولا يلزمه الدينار لأنه يجوز أن يكون اراد . في دينار لى .

الشرح الأحكام : اذا أقر له يوم السبت بدرهم وأقر له يوم الأحد بدرهم وأطلق الاقرار به لم يلزمه الا درهم واحد الا أن يعترف أنه أراد بالثاني غير الأول ، وبه قال مالك رحمه الله وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة يلزمه درهمان .

واختلف الصحابة فيه فمنهم من قال : لا فرق بين المجلس والمجلسين ، ومنهم من فرق بين المجلس والمجلسين .

دليلنا أن الاقرار اخبار فاذا أقر ثم احتمل أن يكون الثاني هو الأول ، واحتمل أن يكون غيره ، فكان المرجع اليه ، فلم يلزمه ما زاد على الدرهم بالشك .

وان قال : له على دينار من ثمن سيارة ثم قال : له على دينار وأطلق لم يلزمه الا دينار واحد ، لأن الثاني يجوز أن يكون هو الأول ، ويجوز أن يكون غيره . فلا يلزمه غير الأول بالشك ، كما لو أطلق الاقرار فيهما .

فروع وان قال : له على درهم ودرهم لزمه درهمان . لأن الواو لا تحتل غير العطف ، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، وان قال له على درهم ودرهمان لزمه ثلاثة دراهم لما ذكرناه .

وان قال : له على درهم ثم درهم لزمه درهمان لأن ثم للمعطف وان قال : له على درهم فدرهم رجع اليه ، فان قال : أردت العطف لزمه درهمان ، وان قال : لم أرد المعطف فقد قال الشافعي رحمه الله يقبل منه ، وقال : اذا قال لامرأته : أنت طالق فطالق يلزمه طلقتان .

فنقل أبو علي بن خيران جواب كل واحدة منهما الى الأخرى ، وأخرجهما على قولين .

(أحدهما) يلزمه درهمان وطلقتان ، وبه قال أبو حنيفة ، لأن الفاء من حروف العطف فهو كما لو عطف بالواو .

(والثاني) لا يلزمه الا درهم وطلقة ، لأن قوله يحتمل الصفة والایجاب فلم يلزمه ما زاد على درهم وطلقة بالشك ، وقال سائر أصحابنا : يلزمه درهم وطلقتان قولاً واحداً ، والفرق بينهما أن الدراهم يدخلها الصفة والتفضيل ، فيجوز أن يزيد بدرهم أصعب منه — أى يست الى العملة النادرة — والطلاق ايقاع لا تدخله الصفة والتفضيل .

وقال أبو علي بن خيران في الإفصاح : فوزان الاقرار من الطلاق
أن يقول : أنت طالق فطلقة ويريد بذلك الصفة ، فيقبل منه كما قلنا
في الاقرار . وإن قال : له على درهم ودرهم فالمنصوص أن يلزمه ثلاثة
دراهم . وقال في الطلاق : إذا قال : أنت طالق وطالق ، فانه يلزمه
طلقتان ، ويرجع اليه بقوله وطالق الأخير . فإن قال : أردت به تأكيد
الثانية لم يلزمه الا طلقتان ، وإن قال : لم أنو شيئا ففيه قولان .

(أحدهما) يلزمه ثلاث طلقات .

(والثاني) لا يلزمه الا طلقتان ، وقال أبو علي بن خيران هنا في
الاقرار مثل الطلاق فإن قال : أردت تأكيد الثاني بالثالث لم يلزمه
الا درهمان ، وإن لم يكن له نية فعلى قولين كالطلاق ، وقال سائر
أصحابنا : يلزمه ثلاثة دراهم بكل حال قولاً واحداً ، والفرق بينهما أن
الطلاق يدخله التأكيد للتحريف والارهاب ويؤكد بالمصدر فيقول : أنت
طالق طلاقاً فقبل قوله أنه أراد تأكيده والاقرار لا يدخله التأكيد ،
فلم يقبل قوله أنه أراد .

وإن قال : له على درهم ثم درهم ثم درهم لزمه ثلاثة دراهم ، وإن
قال : أردت بالثالث تأكيد الثاني قبل قوله عند أبي علي بن خيران ،
ولا يقبل عند سائر أصحابنا لما مضى في التي قبلها .

فروع وإن قال : له على درهم فوق درهم أو تحت درهم
أو تحته درهم أو معه درهم أو مع درهم أو قبل درهم أو قبله درهم
أو بعده درهم أو بعد أو على درهم أو عليه درهم . فاختلف أصحابنا
في ذلك فمنهم من قال : في الجميع قولان ،

(أحدهما) يلزمه درهمان لأن هذه الألفاظ تقتضي ضم درهم اليه ،
فأفادت ما أفادت حروف العطف

(والثاني) لا يلزمه الا درهم . لأن قوله فوق درهم أو فوقه درهم أى فى الجودة . وقوله : تحت درهم أو تحته درهم أى فى الرداءة أو السهولة ، وقوله : مع درهم أو معه درهم لى .

واختلف قوله : على درهم أو عليه درهم ، وقوله قبل درهم أو قبله درهم ، أى قبل درهم أملكه ، وقوله : بعد درهم أو بعده درهم ، أى بعد درهم لى ملكته فإذا احتل هذا لم يلزمه ما زاد على درهم بالشك ، ومنهم من قال : يلزمه فى قوله : قبل درهم أو قبله درهم أو بعد درهم أو بعده درهم درهمان قولاً واحداً وفى باقيا لا يلزمه الا درهم ، لأن قبل وبعد لا يحتل الا التاريخ فصار أحد الدرهمين مضموماً الى الآخر .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : اذا قال : فوق درهم لزمه درهمان ، وإذا قال : تحت درهم لم يلزمه الا درهم واحد ، لأن قوله فوق درهم يقتضى الزيادة وتحت يقتضى النون .

دليلاً عليهم ما مضى ، وإن قال له على درهم فى عشرة ، فإن أراد الحساب فى الضرب لزمه عشرة ، وإن لم يرد ذلك لم يلزمه الا درهم . لأنه يحتل أنه أراد فى عشرة لى .

فروع اذا قال : له على درهم لا بل درهم لم يلزمه الا درهم واحد ، وإن قال : على درهم لا بل درهمان لم يلزمه الا درهمان ، وقال زفر وداود : يلزمه فى الأولى درهمان وفى الثانية ثلاثة .

دليلاً أن الأول من جنس الثانى ، وقد نفى الأول وأثبت الثانى فلم يلزمه الا ما أثبتته كما لو قال : له على درهمان الا درهم . وإن قال : له على هذا الدرهم وأشار الى درهم ، لا بل هذان الدرهمان وأشار الى درهمين آخرين لزمه الدراهم الثلاثة لأن الأول غير داخل فى الدرهمين

الأخرى فلزمه الجميع بخلاف قوله : له على درهم ، لا بل درهمان ، ولم يشر الى دراهم بأعيانها ، فان الدرهم الأول داخل في الدرهمين الآخرين .

فروع وان قال : له على درهم بل دينار ، أو على درهم لا بل قميز حنطة لزمه الدرهم والدينار والقميز ، لأن الثاني غير الأول فصار راجعا عن الأول ، مقرا بالثاني ، فلم يقبل رجوعه ولزمه حكم اقراره الثاني ، وكذلك لو قال له على درهم ودينار أو درهم وقميز حنطة لزمه الدرهم والقميز ، لأنه عطف الثاني على الأول فلزمه الجميع ، وان قال له على دينار وقميز وحنطة فوقعه قال الشافعي رحمه الله : لم يلزمه الا دينار ، ووجه أنه أراد له على دينار قميز حنطة خير منه ، ويأتي فيه قول أبي على في قوله : له على درهم فدرهم على ما مضى .

وان قال : له على درهم أو دينار ففيه وجهان حكاهما أبو الطيب الطبري في العدة .

(أحدهما) ولم يذكر المصنف غيره ، أنه لا يلزمه الا أحدهما . ويلزمه تعيينه لأنه لم يقر الا بأحدهما .

(والثاني) لا يلزمه شيء كما لو قال لزيد ولعمرو : على دينار ، وان قال : له على درهم في دينار لم يلزمه الا درهم لأنه يحتل أنه أراد في دينار لي .

وان قال : له على عشرة دراهم لا بل تسعة قال ابن الصباغ : لزمته العشرة ، لأنه أقر بها ثم أضرب عنها فلم يقبل ، ويخالف اذا قال : له على درهم لا بل درهمان لأنه أضرب عن الاقرار بالدرهم الا أنه أدخله في الثاني فلم يلزمه الزيادة وان قال : له على عشرة دراهم أو تسعة قال الطبري : لم يلزمه الا الأقل لأنه يقين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : له على دراهم لزمه ثلاثة دراهم لانه جمع واقل الجمع ثلاثة وان قال دراهم كثيرة لم يلزمه أكثر من ثلاثة لانه يحتمل انه اراد بها كثيرة بالاضافة الى ما دونها أو اراد انها كثيرة في نفسه وان قال : له على ما بين درهم الى عشرة لزمه ثمانية لأن ما بينهما ثمانية وان قال : له على من درهم الى عشرة ففيه وجهان :

(احدهما) انه يلزمه ثمانية لأن الأول والعاشر حدان فلم يدخلهما .
الاقرار فلزمه ما بينهما .

(والثاني) انه يلزمه تسعة لأن الواحد اول العدد وانا قال من واحد كان ذلك اقرارا بالواحد وما بعده فلزمه والعاشر حد فلم يدخل فيه .

الشرح الأحكام : اذا قال . له على دراهم لزمه أن يفسر ، فان فسر ذلك بثلاثة دراهم أو بأكثر منها قبل منه ، فان فسرهما بدون الثلاثة لم يقبل منه وحكى عن بعض الناس أنه قال : يقبل منه التفسير بالدرهمين .

دليلنا أن العرب وضعت للعدد صيغة فقالوا : رجل للواحد ورجلان لل اثنين ورجال لثلاثة فما زاد ، فدل على أن أقل الجمع ثلاثة ، وان قال : له على دراهم عظيمة أو كثيرة قبل في تفسير ذلك من الثلاثة ، وقال أبو حنيفة لا يقبل منه أقل من عشرة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يقبل منه أقل من مائتي درهم .

دليلنا أن أقل الجمع ثلاثة ووصفه لهاتين بالكثرة والعظم لا يقتضى زيادة في العدد ، كما لو قال : على له خنطة كثيرة أو عظيمة .

فروع وان قال : على له ما بين الدرهم والعشرة أو الى العشرة لزمه ثمانية لأن الواحد والعاشر حدان فلا يدخلان في المحدود . قال ابن الصباغ : ومن أصحابنا من قال : يلزمه تسعة وحكى ذلك عن

أبى حنيفة • لأن لأول ابتداء الغاية ، والمشر هو الحد فدخل الابتداء فيه ولم يدخل الحد • وقال محمد بن الحسن : يلزمه العاشرة ، قال ابن الصباغ : وهذا له وجه لنا قد ذكرناه في المرافق ان الحد اذا كان من جنس المحدود دخل فيه •

فروع قال القاضي أبو الطيب الطبري في العدة : اذا قال • ما لزمت على أكثر من مائة درهم لم يكن مقرا بالمائة • وقال أبو حنيفة : يكون مقرا بالمائة •

دليلا أن قوله (ما) نفى لا اثبات فيه ، فلا يكون اقرارا ، كما لو قال : ماله على قتييل ولا كثير • قال الطبري في العدة : وان قال : له على ألف درهم في هذا الكيس فحكى أبو ثور أن الشافعي رحمه الله قال : فان كان في الكيس ألف درهم أو أكثر لزمت ألف درهم ، وان لم يكن في الكيس ألف درهم لم يلزمه غير ما في الكيس ، ألا ترى أنه لو اقتصر على الاقرار بالألف ولم يضاف الى الكيس كان يلزمه الألف • ولو قال : له على الألف الذي في هذا الكيس فهاهنا يخرج على قولين : (أحدهما) يلزمه الألف اذا لم يكن فيه شيء •

(والثاني) لا شيء عليه الا أن يكون فيه شيء ، فيلزمه بناء على ما لو حلف ليشربن من هذا الكوز ولم يكن فيه شيء فهل يحث ؟ على قولين ، قال أبو الطيب الطبري : وان قال : له على ألف أو على هذا الجواب لم يلزمه الألف • وقال أبو حنيفة : يلزمه •

دليلا أن اتصال الشك ممن عليه غير ملزم للاقرار فهو كما لو قال : له على أو على أخى أو شريكى ألف •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال له على كذا رجع في التفسير اليه لانه اقر بمبهم فصار كما لو قال على شيء وان قال له على كذا درهم لزمه درهم لانه فسر المبهم بالدرهم وان قال له على كذا وكذا رجع في التفسير اليه لانه اقر بمبهم واكد بالتكرار فرجع اليه كما لو قال له على كذا . وان قال له على كذا كذا درهما لزمه درهم لانه فسر المبهم به وان قال له على كذا وكذا رجع في التفسير اليه لانه اقر بمبهم لأن العطف بالواو يقتضى ان يكون الثانى غير الاول فصار كما لو قال له على شيء وشيء وان قال له على كذا وكذا درهم فقد روى أنزنى فيه قولين :

(احدهما) انه يلزمه درهم .

(والثانى) يلزمه درهمان فمن اصحابنا من قال فيه قولان

(احدهما) انه يلزمه درهمان ، لانه ذكر مبهمين ثم فسر بالدرهم فرجع الى كل واحد منهما .

(والثانى) انه يلزمه درهم لانه يجوز ان يكون فسر المبهمين بالدرهم لكل واحد منهما نصف فلا يلزمه ما زاد مع الاحتمال .

وقال ابو اسحاق وعامة اصحابنا : اذا قال كذا وكذا درهما بالنصب لزمه درهمان ، لانه جعل الدرهم تفسيراً ، فرجع الى كل واحد منها .

وان قال : كذا وكذا درهم ، لانه يخبر عن المبهمين بانهما درهم . وحمل القولين على هذين الحالين ، وقد نص الشافعى رحمة الله عليه في الاقرار والمواهب .

الشرح الأحكام : اذا قال : له على كذا ولم يفسره كان كما لو قال : له على شيء فرجع في تفسيره اليه . وان قال : له على كذا درهم (يرفع درهم) وتقديره : له على شيء هو درهم . وان قال : له على درهما قبضت الدرهم لزمه الدرهم ، ويكون الدرهم منصوباً على التفسير ، وان قال : له على كذا درهم بخفض الدرهم ففيه وجهان قال القاضى أبو الطيب : يلزمه بعض درهم ، ويرجع فى بيان البعض اليه ، لأن كذا يكون كناية عن جزء من الدرهم مضاف اليه . وقال الشيخ أبو حامد :

يلزمه درهم ، وإن قال : له على كذا درهم ووقف ولم يعرف الدرهم -
قال ابن الصباغ : فنفى أنها على وجهين في خفض الدرهم ، لأن المجزوء
يوقف عليه ساكناً كما يوقف على المرفوع . فإذا احتل ذلك لم يلزمه
إلا اليقين .

وإن قال : له على كذا وكذا ولم يفسره رجع في تفسيره إليه ،
كما لو قال : له على شيء ولا يفيد تكراره . وإن قال : له على كذا كذا
درهم أو درهما لزمه درهم . وإن قال له على كذا وكذا درهم ، بخفض
درهم أو بوقفه ، فعلى الوجهين في التي قبلها في خفض الدرهم ووقفه .

وإن قال : له على كذا وكذا ولم يفسره بشيء رجع في تفسيره
إليه ، فإذا فسر ذلك بأي شيء كان قبل منه . كما لو قال : له على شيء
وشيء . وإن قال : له على كذا وكذا درهما فقد قل المزني فيه قولين .

(أحدهما) يلزمه درهما .

(والثاني) لا يلزمه إلا درهم .

واختلف أصحابنا فيه على طرق فمنهم من قال : فيه وجهان .

(أحدهما) يلزمه درهما ، لأنه ذكر جملتين ، فإذا فسر ذلك بدرهم
عاد التفسير إلى كل واحد من الجملتين . كما لو قال : له على
عشرون درهما . التفسير يعود إلى العشرين .

(والثاني) لا يلزمه إلا درهم لأن كذا يجوز تفسيره ولا يجوز
تفسيره بأقل من درهم ، فإذا فسر كذا وكذا بدرهم نجاز أن يريد لكل
واحد منهم نصف درهم فلم يلزمه أكثر من درهم بالشك ، ومن أصحابنا
من قال : ليست على قولين ، وإنما هي على اختلاف حالين فحيث قال :
يلزمه درهما أراد إذا قال : كذا وكذا بنصب الدرهم لأنه جعل الدرهم
مفسراً لكل واحدة من الدرهمين ، فرجع إلى كل واحد منهما ، وحيث

قال : لا يلزمه الا درهم أراد اذا قال : كذا وكذا درهم يرفع الدرهم
لأنه خبر عن الدرهمين فيكون معنى ذلك هما درهم . وقد نص الشافعي
رحمه الله على هذا الطريق في (الاقرار والمواهب) ج ٦ ص ٢٣٣ من
الأم حيث قال : واذا قال : له على كذا وكذا أقر بما شاء واحدا ، وان
قال : كذا وكذا أقر بما شاء اثنين . وان قال : كذا وكذا درهما أعطاه
درهمين ، لأن كذا يقع على درهم ، فان قال : كذا وكذا درهما قيل له :
أعطه درهما أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم . فان قال :
كذا وكذا درهما قيل له : أعطه درهما أو أكثر من قبل أن كذا يقع
على أقل من درهم ، فان كنت عتيت ان كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك
درهما فليس عليك أكثر منه أ ه .

قلت : فمن أصحابنا من قال : هي على اختلاف حالين آخرين .
فحيث قال : اذا فسر به الدرهم قال : نويت الدرهم ومنهم من قال : هي على
اختلاف حالين آخرين فحيث قال : يلزمه درهما أراد اذا قال : له على
كذا وكذا درهما ، وحيث قال : لا يلزمه الا درهم أراد اذا قال : له على
كذا وكذا درهم . كما لو قال : له على درهما أو درهم . وقال محمد
ابن الحسن : اذا قال له لك على كذا وكذا درهما لزمه أحد عشر درهما
وان قال : كذا وكذا درهما لزمه أحد وعشرون درهما ، ووجه أن أقل
عبددين لم يدخل فيهما حرف عطف يفسران بالواحد أحد عشر ، وأقل
عبددين يعطف أحدهما على الآخر يفسران بالواحد أحد وعشرين .

قال أبو اسحاق المروزي : يحتمل اذا كان المقر من أهل العربية أن
يحمل اقراره على ما قاله محمد بن الحسن ، والطريق الثالث والرابع
يعدان عن كلام الشافعي رحمه الله ، وما قاله محمد بن الحسن خطأ
لأنه لو كان كما قال لوجب عليه اذا قال : له على كذا درهم بخفض
الدرهم مائة درهم ، لأن أقل عدد بخفض الدرهم مائة درهم لأن أقل
عدد يخفض ما فسر به مائة . والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن قال : له على ألف رجوع في البيان اليه وبأى جنس من المال فسرّه قبل منه ، وإن فسرّه بأجناس قبل منه لأنه يحتمل الجميع وإن قال له على ألف درهم لزمه درهم ورجع في تفسير الألف اليه . وقال أبو ثور : يكون الجميع دراهم وهذا خطأ لأن العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه لأنه قد يعطف الشيء على غير جنسه كما يعطف على إلا ترى أنه يجوز أن يقول : رايت رجلا وحمارا كما يجوز أن يقول رايت رجلا ورجلا وإن قال : له على مائة وخمسون درهما أو له على ألف وعشرة دراهم ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يلزمه خمسون درهما وعشرة دراهم ويرجع في تفسير المائة والألف اليه كما قلنا في قوله : ألف ودرهم .

(والثاني) أنه يلزمه مائة درهم وخمسون درهما أو ألف درهم وعشرة دراهم . والفرق بينها وبين قوله ألف ودرهم أن الدرهم المعطوف على الألف لم يذكره للتفسير وإنما ذكره للإيجاب . ولهذا يجب به زيادة على الألف والدرهم المذكورة بعد الخمسين . والألف ذكرها للتفسير وبهذا يجب به زيادة على الخمسين والألف يجعل تفسيراً لما تقدم .

الشرح الأحكام : إذا قال : له على ألف ولم يبين من أى شيء رجع في تفسيره اليه ، لأنه قد أقرب ببيهم ، فبأى جنس من المال فسرّه قبل منه . قال ابن الصباغ : حتى لو فسرّه بجبات القمح الحنطة قبل منه ، وإن فسرّه بألف كلب فهل يقبل منه ؟ على وجهين مضى بيانهما (١) .

قال أبو اسحاق الاسفراييني : وإن فسرّه بأجناس قبل منه . وإن قال : له على ألف ودرهم أو ثوب أو ثلاثة أو تلفاز لزمه الدرهم والثوب والثلاثة والتلفاز ورجع في تفسير الألف اليه . وبه قال مالك رحمه الله ، وقال أبو ثور : يكون المعطوف تفسيراً للمعطوف عليه وهو الألف . وقال أبو حنيفة : إن عطف على العدد المبهم مكيلاً أو موزوناً

(١) راجع شرحنا في أول جامع الافرار ص ٢٥٢ والله المستعان .

كان تفسيراً له ، وإن كان مذروعا أو معدودا كالثوب والحيوان لم يكن تفسيراً له •

دليلنا على أبي ثور أن المعطوف لا يقتضى أن يكون من جنس المعطوف عليه ، لأنه قد يعطف الشيء على غير جنسه ، فلم يكن تفسيراً له •

ودليلنا على أبي حنيفة أنه مفسر معطوف على مبهم ، فلم يكن تفسيراً للمبهم ، كما لو قال : على مائة وثوب •

فروع وإن قال : على له ألف وثلاثة دراهم أو على له مائة وخمسون درهماً أو على له خمسة وعشرون درهماً أو خمسون وألف درهم أو مائة وألف درهم ففيه وجهان •

قال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الأصبخري : يكون تفسيراً لما يليه من الجملتين ، وما قبل ذلك يرجع في تفسيره إليه كما لو قال : له على ألف ودرهم • وقال سائر أصحابنا : يكون ذلك تفسيراً للجملتين لأنه ذكر الدرهم للتفسير ، ولهذا لا يجب به زيادة عدد فكان راجعاً إلى ما تقدم من الجملتين ، بخلاف قوله : ألف ودرهم ، فإنه عطفه على الألف ، ولهذا يجب الدرهم مع الألف

فإن باعه شيئاً بمائة وخمسين درهماً أو بخمسة وعشرين درهماً وما أشبه ذلك لم يصح البيع ، على قول أبي علي بن خيران وأبي سعيد الأصبخري ، ويصلح البيع على قول سائر أصحابنا •

وإن قال : له على خمسة عشر درهماً لزمه خمسة عشر درهماً بلا خلاف بين أصحابنا ، لأن هذين العددين ركبا عدداً واحداً ليس أحدهما معطوفاً على الآخر •

فروع إذا قال : له على ألف وكر حنطة قال الشيخ أبو حامد : فإن الحنطة تكون تفسيراً للكر ، ويرجع في تفسير الألف إليه ، وإن قال : له على ألف حنطة لم يصح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا قال لفلان على عشرة دراهم لزمه تسعة لأن الاستثناء لغة العرب وعادة أهل اللسان . وإن قال : على عشرة إلا تسعة لزمه ما بقي لأن استثناء الأكبر من الجملة لغة العرب والدليل عليه قوله عز وجل (قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين) ثم قال عز وجل (أن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) فاستثنى الغاوين من العباد وإن كانوا أكثر وإن قال له على عشرة إلا عشرة لزمه عشرة لأن ما يرفع الجملة لا يعرف في الاستثناء فقط وبقي المستثنى منه وإن قال : له على مائة درهم إلا ثوبا بقيمة الثوب دون المائة لزمه الباقي ، لأن الاستثناء من غير جنس المستثنى منه لغة العرب والدليل عليه قوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس) فاستثنى إبليس من الملائكة وليس منهم . قال الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير والا العيس

فاستثنى اليعافير والعيس من الأنيس وإن لم يكن منهم .

وإن قال : له على الألف إلا درهما ثم فسر الألف بجنس قيمته أكثر من درهم سقط الدرهم ولزمه الباقي . وإن فسره بجنس قيمته درهم أو أقل ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يلزمه الجنس الذي فسر به الألف ويسقط الاستثناء لأنه استثناء يرفع جميع ما أقر به فسقط وبقي به كما لو قال : له على عشرة دراهم إلا عشرة دراهم .

(والثاني) أنه يطالب بتفسير الألف بجنس قيمته أكثر من درهم ، لأنه فسر أقرار المبهم بتفسير باطل فسقط التفسير لبطلانه ، وبقي الأقرار بالمبهم فلزمه تفسيره .

الشرح اللغة : قوله (لأن الاستثناء لغة العرب) والاستثناء مأخوذ من الثنى وهو الكف والرد قال في اللسان : ثنى ثنيا رد بعضه على بعض ، وثنى الشيء عطفته ، وثناه أى كفه أهـ

قلت : وقال علقمة الفحل في وصف ادراك المصيدة :

فأدركها ثانيا من عنائه يمر كمر الرياح المتحلب

وثنيته أى صرفته عن حاجته ، وكذلك إذا صرت له ثانيا . ويقال :

حلف يمينا لاثنى فيها ولا مثنوية . قال ابن بطلال الركبى : وقيل : انه مأخوذ من أثناء الجبل ، وهى أعطافه كأنه رجوع عن الشئ وانعطاف اليه .

وقوله : (وعادة أهل اللسان) أى أهل الفصاحة . واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن وألسن وقوله فى بيت الشعر (وبلدة) أى رب بلدة والواو بمعنى رب ، وقوله (اليعافير) جمع يعفور وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ، وقال بعضهم : اليعافير تيوس الأطباء . ويعفور حمار النبى صلى الله عليه وسلم وفى حديث سعد بن عباد أنه خرج على حماره يعفور ليعوده ، وقيل : سمي يعفورا لكونه من العفرة كما يقال فى أخضر يخفون ، وقيل : سمي به تشبيها فى عدوه باليعفور وهو الظنبى ، وفى الحديث أن اسم حمار النبى صلى الله عليه وسلم وهو تصغير ترخيم لأعفر من العفرة وهى العبرة ولون التراب كما قالوا فى تصغير أسود سويد وتصغيره غير مرخم أعيفر كأسيود وحكى الأزهري عن ابن الأعرابى يقال للحمار فلو ويعفور وهنبر وزهلق . وغفراء وغفيرة وغفارى من أسماء النساء . وغفر وغفري موضعان قال أبو ذؤيب :

لقد لاقى المطى بنجد عفر حديث ان عجبته له عجيب

وقوله (العيس) وهى الابل البيض وأحدها أعيس ، والأثنى عيساء بينة العيس وهو استثناء منقطع معناه الذى يقوم مقام الأنيس اليعافير والعيس ، وقال العيس الابل تضرب الى الصفرة رواه ابن الأعرابى وحده ، وفى حديث ظهفة ترمى بنا العيس وهى الابل البيض مع شقرة يسيرة . ورجل أعيس الشعر أبيضه ورسم أعيس أبيض ، والعيساء الجرداء الأثنى .

أما الأحكام فانه يصح الاستثناء بالاقرار ، لأن الاقرار ورد بالاستثناء وهو لغة العرب . فالاستثناء من الإثبات قهى ، والاستثناء من النفى إثبات . فاذا قال : له على عشرة دراهم الا درهما لزمه تسعة ، وان قال : له على عشرة دراهم الا تسعة لزمه درهم . وحكى عن ابن درستويه النحوى أنه قال : لا يصح استثناء الأكثر واليه ذهب أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، دليلنا قوله تعالى (ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من

اتبعك من الغاوين) الآية ٤٢ من سورة الحجر ، وقال تعالى فى موضع آخر (فبعزتكم لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) وهى الآية ٨٢ من سورة ص . فاستثنى الغاوين من العباد ، واستثنى العباد من الغاوين ، ولايد أن يكون أحدهما أكثر من الآخر .

وان قال : له على عشرة دراهم الا عشرة دراهم لزمه عشرة دراهم ، لأن الاستثناء اذا رفع جميع المستثنى منه لم يكن له حكم .

وان قال : له على عشرة دراهم الا ثلاثة دراهم الا درهين كان المقر به تسعة لأنه لما استثنى ثلاثة من العشرة المثبتة كان ثانياً لثلاثة . فاذا استثنى الدرهمين من الثلاثة كان مثبتاً لهما من السبعة الباقية فصار عليه تسعة .

وان قال : له على ثلاثة دراهم الا ثلاثة دراهم الا درهين ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يلزمه ثلاثة دراهم ، لأن الاستثناء الأول يرفع جميع المستثنى منه فبطل ، والثانى معلق به ، فيظل يبطلانه .

(والثانى) يلزمه درهم ، لأن الاستثناء الأول باطل فسقط وبقي الاستثناء الثانى فصح .

(والثالث) يلزمه درهمان ، قال ابن الصباغ : وهو الأقيس ، لأن الاستثناء مع المستثنى منه عبارة عما بقى ، وذلك عبارة عن استثناء درهمين من ثلاثة .

وان قال : له على عشرة دراهم الا خمسة وخسة ففيه وجهان .

(أحدهما) يبطل الاستثناء .

(والثاني) يصح الأول دون الثاني • قال الطبري : وإن قال له على ألف درهم أستغفر الله الا مائة درهم ، صح الاستثناء • وقال أبو حنيفة : لا يصح الاستثناء •

دليلنا أن الفصل-اليسير بين الاستثناء والمستثنى منه إذا لم يكن حرفاً ابطال الاستثناء لا يبطله كما لو قال : له على ألف يا فلان الا مائة •

فـرـع يجوز أن يكون المستثنى من غير المستثنى منه بأن يقول : له على مائة درهم الا ديناراً وبه قال مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة : إن استثنى مكيلاً أو موزوناً جاز وإن استثنى سيارة أو ثوباً من مكيل أو موزون لم يجز ، وقال زفر ومحمد بن الحسن : لا يجوز بحال وبه قال أحمد •

دليلنا قول الله (فسجد الملائكة كلهم أجمعين الا ابليس أبي) الآية ٣٠ من سورة الحجر وقال تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعين الا ابليس استكبر) الآية ٧٣ من سورة ص وقوله تعالى (لا يسمعون فيها لغوا الا سلاماً) الآية ٦٢ من سورة مريم وقال الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس الا اليعافير والا العيس

فانستثنى اليعافير وهي ذكور الطباء ، والعيس وهي الجمال البيض من الأنس •

إذا ثبت هذا فقال له على ألف الا درهما ، قيل له : قد أفرزت بألف مبهم وفسرت المستثنى منه ففسر الألف المقر به ، وإن فسر بهجنس قيمته درهم أو أقل ففيه وجهان •

(أحدهما) يطل التفسير ، لأن الاستثناء قد صح ، فإذا فسر الاقرار المبهم بما يرفع الاستثناء لم يصح التفسير ، ويطلب بالتفسير على ما مضى •

(والثاني) يصح التفسير ويبطل الاستثناء ، لأنه فسر بما يقبل منه ، فإذا كان الاستثناء يرفعه حكم بطلان الاستثناء . وإن قال : له على ألف درهم الا ثوبا قلنا له : بين قيمة الثوب ، فان بين قيمته بقدر يبقى بعده من الألف شيء قبل منه .

قال ابن الصباغ : وعندى أنه ينبغي أن يكون ذلك قدر ما يجوز أن يكون قيمة الثوب . وإذا فسر بما قيمته أعلى من الثياب وكانت قدر ألف ففيه الوجهان الأولان .

(أحدهما) يلزمه الألف ويبطل الاستثناء .

(والثاني) يبطل التفسير ويطلب بتفسير قيمة الثوب بقدر يكون أقل من ألف درهم .

وإن قال : له على ألف الا ثوبا فقد أقر بسبهم واستثنى منه مبهما فيطالب بتفسيرهما . والكلام فيه إذا فسر على ما مضى .

فرع إذا قال : له ألف درهم الا مائة درهم وعشرة دنانير الا قيراطا ففيه وجهان .

(أحدهما) يلزمه تسعمائة درهم الا قيراطا ، لأن الظاهر أنه أقر بالدينار ومائة درهم وعشرة دنانير ، وعقب كل واحد منهما استثناء .

(والثاني) وهو قول أبي حنيفة أنه يلزمه تسعمائة درهم وقيراط الا قيمة عشرة دنانير لأنه أقر له بألف درهم ، واستثنى منها مائة درهم وعطف على المائة عشرة دنانير فكانت قيمتها مستثناة مع المائة ، ثم استثنى من الدنانير قيراطا فكان باقيا عليه ، لأن الاستثناء من النفي اثبات .

فرع إذا قال : له على ألف درهم ومائة دينار الا مائة درهم وعشرة دنانير ففيه وجهان .

(أحدهما) يلزمه ألف درهم ويكون الاستثناء أن يرجع إلى مائة دينار ، لأنهما يعقبانه فرجا إليه .

(والثاني) وهو قول أبي حنيفة أن المائة درهم تكون مستثناة من ألف درهم والعشرة الدنانير مستثناة من المائة دينار ، لأن الظاهر أنه استثنى كل جنس من جنسه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال هؤلاء العبيد لفلان الا واحدا طوب بالتمين لأنه ثبت بقوله فرجع في بيانه إليه ، فان ماتوا الا واحدا منهم فقال الذي بقى هو المستثنى فيه وجهان

(أحدهما) أنه لا يقبل لأنه يرفع به الاقرار فلم يقبل كما لو استثنى الجميع بقوله .

(والثاني) وهو المذهب أنه يقبل لأنه يحتمل أن يكون هو المستثنى فقبل قوله فيه ويخالف اذا استثنى الجميع بقوله لأنه رفع المقر به بقوله وهنا لم يرجع بالاستثناء الا واحدا وانما سقط في الباقي بالوت فصار كما لو اعتق واحدا منهم ثم ماتوا الا واحدا وان قتل الجميع الا واحدا فقال الذي بقى : هو المستثنى قبل وجها واحدا الا أنه لا يسقط حكم الاقرار لأن المقر له يستحق قيمة القتولين . وان قال : غصبت من فلان هؤلاء العبيد الا واحدا منهم ثم ماتوا الا واحدا منهم وقال المستثنى هو الذي بقى قبل وجها واحدا لأنه لا يسقط حكم الاقرار ، لأن المقر له بهم يستحق قيمتهم بالوت .

الشرح الأحكام : اذا كان في يده عشرة أشياء فقال : هؤلاء الأشياء لزيد الا واحدا صح الاقرار ، ويطلب بتعين الأشياء التي للمقر له ، فان قال : له هذه التسعة صح ، وان قال : ليس له هذا كان الباقي منهم للمقر له ، وان كذبه المقر له في التحين كان القول قول المقر مع يمينه لأنه أعرف بما أقر ، فان تلف من الأشياء تسعة وبقى واحد فقال المقر : هذا الذي بقى ليس له فان كانت الأشياء غير مضمونة على المقر فهل يقبل منه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) لا يقبل لأن هذا تفسير يرفع جميع المقر به فلم يقبل كما لو قال : له على درهم الا درهم .

(والثاني) يقبل وهو الأصح ، لأن التفسير يرجع الى وقت الاقرار ، وقد كان التفسير لو لم يتلف التسعة صحيحا فكذلك اذا تلفت ، فصار كما لو قال : هؤلاء العبيد له الا غانما ثم ماتوا الا غانما ، ويخالف اذا استثنى الجميع ، لأن ذلك مضاد للاقرار فسقط

وان كانوا مضموفين على المقر بأن أقر أنه عصيهم قبل وجها واحدا ، لأنه يجب عليه ضمان التالفين ، وكذلك اذا قتلهم غيره ، فانه يقبل قوله وجها واحدا لما ذكرناه . وان كان في يده سيارتان احدهما شيفروليه والاخرى فولكس فقال : احدى هاتين السيارتين لزيد صح اقراره ويطالب بالبيان ، فان قال : الفولكس له وصدقه المقر له سلمت اليه الفولكس ، فان قال المقر له : بل الشيفروليه لى دون الفولكس فالقول قول المقر مع يمينه فى الفولكس ، وأما الشيفروليه فقد أقر بها لمن كذبه فالحكم فيها على ثلاثة أوجه .

(أحدهما) تبقى على ملك المقر ، فانه على ملكه ، فاذا أقر به لمن لا يدعيه بقى على ملكه .

(والثاني) ينزعها الحاكم ويحفظها الى أن يجيء من يدعيها .

(والثالث) يحكم بعضها لممتلكات بيت المال .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان : قال : هذه الدار لفلان الا هذا البيت .

لم يدخل البيت فى الاقرار ، لانه استثناء . وان قال : هذه الدار لفلان ، وهذا البيت لى ، قبل لانه أخرج بعض ما دخل فى الاقرار بلفظ وصار كما لو استثناء بلفظ الاستثناء .

فصل وان قال له : هذه الدار هبة سكنى او هبة عارية لم يكن اقرارا بالدار لانه يقع بآخر كلامه بعض ما دخل في اوله وبقي البعض فصار كما لو اقر بجملة واستثنى بعضها وله ان يمنعه من سكناها لانها هبة منافع لم يتصل بها القبض فجاز له الرجوع فيها .

الشرح الأحكام : اذا قال : هذا الدار لزيد الا هذا البيت أو هذه العماره لزيد وهذه الشقة لى ، فان الشقة تكون للمقر فانه بمنزلة الاستثناء أو أصرح منه فقبل .

وان قال : هذه الدار لفلان هبة عارية أو هبة سكنى لم يكن اقرارا بالدار بل يكون اقرارا باعارة الدار ، فان رجع المعير فى العارية صح رجوعه فى المستقبل ، ولا يصح رجوعه فيما استوفى المستعير من المنفعة . فان قيل : قوله : هذه الدار لفلان اقرارا بالدار فاذا قال : هبة عارية أو هبة سكنى كان ذلك رجوعا عن الاقرار بالدار فلم يقبل .

قلنا : انما يكون اقرارا لو اقتصر فى الاقرار على قوله : هذه الدار لفلان ، فأما اذا وصله بقوله : هبة عارية أو هبة سكنى لم يكن اقرارا بالدار ، وانما هو اقرار بهبة منافعها ، والله مقر بالعين والمنفعة ، فاذا استثنى العين وبقاء المنفعة صح كما لو قال : هذه الدار له الا هذه الشقة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اقر لرجل بمال فى ظرف بان قال له : عندى زيت فى جرة ، او تبن فى غرارة ، او سيف فى غمد ، او فص فى خاتم ، لزمه المال دون الظرف لان الاقرار لم يتناول فى ظرف للمقر ، وان قال له : عندى جرة فيها زيت او غرارة فيها تبن ، او غمد فيه سيف ، او خاتم عليه فص ، لزمه الظرف دون ما فيه لانه لم يقر الا بالظرف ، ويجوز ان يكون ما فيه للمقر . وان قال له عندى خاتم لزمه الخاتم والفص لأن اسم الخاتم يجمعهما وان قال : له عندى ثوب مطرز لزمه الثوب بطرازه ومن اصحابنا من قال : ان كان الطراز مركبا على الثوب بعد النسيج ففيه وجهان (احدهما) ما ذكرناه .

(والثاني) انه لا يدخل فيه لأنه متميز عنه ، وإن قال له في يدي دار مفروشة لزمه الدار دون الفرش لأنه يجوز أن تكون مفروشة بفرش للمقر وإن قال : له عندي فرس عليه سرج لزمه الفرس دون السرج وإن قال : له عندي عبد وعليه ثوب لزمه تسليم العبد والثوب والفرق بينهما أن العبد له يد على الثوب وما في يد العبد لولاه والفرس لا يد له على السرج .

الشرح ان قال : لفلان عندي ثوب في منديل أو تمر في جراب كان اقرارا بالثوب دون المنديل وبالتمر دون الجراب ، لأنه يحتمل في منديل لي وفي جراب لي . وكذلك اذا قال : غصبت منه ثوبا في منديل أو زيتا في زق كان اقرارا بغصب الثوب دون المنديل ، والزيت دون الزق وكذلك اذا قال : غصبت زقافيه زيت أو جرة فيها خل كان مقرا بغصب الزق دون الزيت والجرة دون الخل ، وبه قال مالك : وقال أبو حنيفة اذا قال : غصبت منه ثوبا في منديل أو زيتا في زق كان مقرا بعضها . دليلنا أن يحتمل أن يكون المنديل له ، فقلوه : غصبت ثوبا في منديل أي في منديل لي ، ولو قال : ذلك لم يكن غاصبا لهما ، فاذا أطلقه كان قوله محتملا له فلم يكن مقرا بغصبها كما لو قال : عندي له ثوب في منديل وكما لو قال : غصبت دابة في اصطبلها .

فرع وإن قال ، عندي له خاتم لزمه خاتم بنفسها ، لأن اسم الخاتم يجمعهما ، وإن قال : عندي له ثوب مطرز لزمه الثوب بطرازه سواء كان الطراز منسوجا مع الثوب أو مركبا عليه ، ومن أصحابنا من قال : إذا كان الطراز مركبا على الثوب بعد النسيج ففيه وجهان .

(أحدهما) يلزمه الثوب مع طرازه ، لأنه من أجزاء الثوب .

(والثاني) لا يلزمه الطراز لأنه متميز عن الثوب .

فرع وإن قال : عندي له دار مفروشة كان مقرا بالدار دون الفرش ، لأنه يجوز أن تكون مفروشة بفرش للمقر له ، قال الطبري : وإن قال : عندي له دابة بسرجها أو سفينة بطعامها كان مقرا بالدابة والسرج والسفينة والطعام ، لأنه لا يحتمل الا الاقرار بالأمرين جميعا .

وقال ابن القاص فى التلخيص : وان قال : عندى له دابة عليها سرج كان مقرا بالدابة دون السرج ، وان قال : عندى له عبد عليه عمامة أو ثوب كان مقرا بالعبد والعمامة والثوب فوافقه على ذلك أكثر أصحابنا ، وفرقوا بينهما أن الدابة لا يد لها على السرج والعبد له يد على العمامة والثوب فكان مقرا بالعبد وبما فى يده .

قال أبو على السنجى : لا يكون مقرا بالسرج ولا بالعمامة والثوب ، لأن ابن القاص قد ذكر الفرس والعبد فى المفتاح ولم يفرق بينهما ، لأنه يحتمل أن قوله : عليه عمامة أو ثوب لى ومتى احتل قوله دخوله وعدم دخوله لم يدخل بالشك ولأن يده ثابتة على الجميع فلم يدخل فى الاقرار الا ما يتيقن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال لفلان على الف درهم ثم اخضر الف وقال هى التى اقررت بها وهى وديعة فقال المقر له هذه وديعة لى عنده والالف التى اقر بها دين لى عليه غير الوديعة ففيه قولان .

(احدهما) انه لا يقبل قوله لأن قوله : على ، اخبار عن حق واجب عليه فاذا فسر بالوديعة فقد فسر بما لا يجب عليه فلم يقبل .

(والثانى) انه يقبل لأن الوديعة عليه ردها وقد يجب عليه ضمانها اذا تلفت وان قال له على الف فى ذمتى ثم فسر ذلك بالالف التى هى وديعة عنده وقال المقر له بلى هى دين لى فى ذمتى غير الوديعة ، فان قلنا فى التى قبلها انه لا يقبل قوله فيها فهنا اولى ان لا يقبل وان قلنا يقبل هناك قوله فى هذه وجهان .

(احدهما) انه لا يقبل وهو الصحيح لأن الالف التى اقر بها فى الذمة .
والعين لا تثبت فى الذمة .

(والثانى) انه يقبل لأنه يحتل انها فى ذمتى لاني تعديت فيها فيجب ضمانها فى ذمتى وان قال له على الف ثم قال هى وديعة كانت عندى وظننت انها باقية وقد هلكت لم يقبل قوله لأن الاقرار يقتضى وجوب ردها او ضمانها والهالكة لا يجب ردها ولا ضمانها فلم يصح تفسير الاقرار بها .

الشرح الأحكام : اذا قال له عندي ألف درهم وديعة قبل قوله ،
لأن الوديعة عليه ردها . فان قال بعد ذلك : كنت أظنها باقية وقد كانت
تلفت قبل اقرارى لم يقبل قوله مع يمينه ، لأنه يحتمل ما يلعبه . وان قال :
على لزيد ألف درهم ثم جاء بألف وقال : هذه التى أقررت بها وكافت
وديعة له عندي فان صدقه زيد فلا كلام ، وان كذبه وقال : هذه وديعة
لنى عندك والتى أقررت بها لى غيرها ففيه قولان حكاهما المتصف الشيخ
أبو اسحاق هنا .

(أحدهما) لا يقبل قوله ، وحكى ابن الصباغ أنه قول أبى حنيفة ،
لأن مقتضى قوله : على : للإيجاب ، وذلك يقتضى كونها فى ذمته ، ألا ترى
أنه اذا قال : ما على فلان على ، كان ضامنا ، والوديعة ليست بواجبة عليه ،
فلم يقبل بها .

(والثانى) يقبل قول المقر مع يمينه ولم يذكر ابن الصباغ والمسعودى
غيره ، لأن الوديعة عليه حفظها وردها ، فاذا قرر اقراره بقوله : على
بالوديعة ، قبل كما لو قال : عندي ألف درهم ، ثم قال : هى وديعة
فأنة يقبل و (على) بمعنى عندي ، ولهذا قال الله تعالى (ولهم على ذنب
فأخاف أن يقتلون) .

وان قال : له على ألف فى ذمتى ، فجاء بألف ، وقال : الألف التى
كنت أقررت لك بها كانت وديعة وتلفت وهذه بدلها قبل قوله ، لأنه يجوز
أن تكون تلفت بتعديه أو تفريطه ، فيكون بدلها فى ذمته ، وأما ان جاء بألف
وقال : التى أقررت بها هى هذه ، وهى وديعة عندي ، فقال المقر له : هذه
وديعة لى عندك ، ولك دين لى فى ذمتك فهل يقبل قول المقر ؟ ان قلنا فى
التى قبلها : لا يقبل قوله ، فهاهنا أولى . وان قلنا : يقبل هناك ، فهاهنا
وجهان :

(أحدهما) لا يقبل لأن الوديعة لا تثبت فى الذمة بخلاف ما لو قال :
على ألف ثم قسرها بالوديعة ، لأنه لم يصرح بكونها فى ذمته .

(والثاني) يقبل قوله مع يمينه لجواز أن تكون وديعة تعدى بها ، فكان ضمانها في ذمته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال : له على ألف درهم وديعة ديننا لزمه الألف لأن الوديعة قد يتعدى فيها فتصير ديننا وان قال : له على ألف درهم عارية لزمه ضمانها ، لأن إعارته الدراهم تصح في أحد الوجهين فيجب ضمانها وفي الوجه الثاني لا تصح إعارتها فيجب ضمانها لأن ما وجب ضمانه في العقد الصحيح وجب ضمانه في العقد الفاسد .

الشرح الأحكام : اذا قال : له على ألف درهم وديعة أو مضاربة ديننا قبل قوله ، لأنه قد يتعدى بالوديعة ومال المضاربة فيكون مضمونا عليه وان قال : له على ألف أخذتها منه .

فقد اختلف أصحابنا الخراسانيون فيه ، فمنهم من قال : هو كما لو قال : دفعها الى وديعة ، فلو ادعى بعد ذلك أنها تلفت قبل قوله فيه مع يمينه ، لأنه قد تضاف الوديعة الى أخذها كما تضاف الى دفعها ، وقال القفال : لا يقبل قوله : انها وديعة عنده . بل تكون مضمونة عليه ، وهو قول أبي حنيفة ، لأن الأخذ يقتضي الغصب فاذا فسر بالوديعة لم يقبل .

فرع قال الشافعي رحمه الله : ولو قال : له على ألف درهم عارية كانت مضمونة . قال أصحابنا : هل تصح عارية الدراهم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح لأنه يمكن الاتفاق بها مع بقاء عينها .

(والثاني) لا يصح لأنه لا ينتفع بها مع بقاء عينها اتفقا مقصودا ، فاذا استعادها كانت مضمونة عليه على الوجهين .

فاذا أقر بذلك كانت مضمونة عليه سواء قلنا : يصح إعارتها أو لا يصح ، لأن ما ضمن بالعقد الصحيح ضمن بالفاسد كالبيع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان قال له في هذا العبد ألف درهم او له من هذا العبد ألف درهم ثم قال أردت أنه وزن في ثمنه ألف درهم ووزنت أنا ألف درهم في صفقة واحدة كان ذلك اقرارا بنصفه وان قال اشترى ثلثه او ربعه بألف في عقد واشتريت أنا الباقي بألف في عقد آخر قبل قوله لأن اقراره مبهم وما فسر به محتمل والعبد في يده فقبل قوله فيه . وان قال : جنى عليه للعبد جناية أرشها ألف درهم قبل قوله وله أن يبيع العبد ويدفع اليه الأرض وله أن يفديه . وان قال وصى له من ثمنه بألف درهم يبيع ودفع اليه من ثمنه ألف درهم فان أراد أن يدفع اليه ألفا من ماله لم يجز لأن بالوصية يتعين حقه في ثمنه وان قال : العبد مرهون عنده بألف ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يقبل لأن حق المرتهن في الذمة لا في العين .

(والثاني) وهو الصحيح انه يقبل لأن المرتهن متعلق حقه بالذمة والعين .

الشرح الأحكام : اذا قال : له في هذه السيارة ألف دينار او من هذه السيارة ألف دينار فقلنا له : بين لنا ما أردت بهذا ؟ فان قال : أردت أنه اقتطع من حسابي الجاري ألف في ثمنها ودفع من حسابها ألفا قرضا ، كان مقرا بألف في ذمته . وان قال : تقبّلت في ثمنها ألف دينار . قيل له : بين كم ثمن السيارة وكيف وقع الشراء ؟ فان قال : اشتريتها أنا وهي صفقة واحدة ، قلنا : فكم تقبّلت أنت من الثمن ؟ فان قال : تقبّلت ألفا كان مقرا له بنصف السيارة ، وان قال : تقبّلت ألفين كان مقرا بثلث السيارة ، وسواء كان ذلك قيمة السيارة أو أكثر أو أقل .

وان قال : اشترى ربعها أو ثلثها بألف بعقد واشتريت الباقي أو أنهيته أو ورثته قبل قوله . وان كذبه المقر في شيء من ذلك كان القول قول المقر مع يمينه ، لأن ما قاله محتمل .

وان قال : دهمتي السيارة بجناية أرشها ألف درهم قبل قوله في ذلك ، وان قال : وصيت من ثمن السيارة بألف لسائقها استحق السائق الألف من ثمنها . فان قال : هي مرهونة عنده بالألف فهل يقبل قوله ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) لا يقبل ، لأن الدين في الرهن يتعلق في الذمة والرهن ،
فيكون تفسيره مخالفا لظاهر اقراره .

(والثاني) يقبل ، لأن الدين يتعلق بالرهن والذمة .

إذا ثبت هذا فقال صاحب التلخيص : إذا قال : لفلان على ألف درهم في هذه السلفة ستل فان قال : فقدني ثمتها ألف درهم قيل له : وأنت كم فقدت فان قال ألفين كانت بينهما أثلاثا . قال أصحابنا : هذا غلط ، إنما قال الشافعي رحمه الله هذا إذا قال : له في هذا البعير ألف ستل عن قوله ، فأما إذا قال : له على ألف في هذه السيارة فالألف لازمة له بكل حال ، لأن قوله له على ألف ، اقرار ، فاضافته إلى السيارة لا يغيره .

فترج وإن قال : له في هذه السيارة شرك صنع اقراره ، ورجع إليه في تفسيره ذلك الشرك منه ، قبأى قدر فسر قبل منه : وبه قال محمد بن الحسن وقال أبو يوسف : يكون له النصف .

دليلا أن الشرك يقع على القليل والكثير ، فقبل فيه قوله ، كما لو قال : له فيه شيء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن قال : له في ميراث أبي ألف درهم لزمه تسليم ألف إليه وإن قال : له في ميراثي من أبي ألف درهم ثم قال : أردت هبة ، قبل منه لأنه أضاف الميراث إلى نفسه فلا ينتقل ماله إلى غيره إلا من جهته ، وإن قال : له في هذا المال ألف درهم لزمه وإن قال : له في مالي هذا ألف درهم لم يلزمه لأن ماله لا يصير لغيره باقراره .

فصل وإذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن مبيع لم يقبضه لم يلزمه تسليم الألف ، لأن الأصل أنه لم يقبض المبيع فلا يلزمه تسليم ما في مقابلته ، وإن قال : له على ألف درهم . ثم قال بعد ذلك : من ثمن مبيع لم يقبضه لم يقبل لأنه لزمه الألف باقراره فلم يقبل قوله في إسقاطه .

الشرح الأحكام : إذا قال : له في ميراث أبي أو ميراث أمي ألف كذا مقرا علي أبيه . وإن قال : له في ميراثي من أبي أو من ميراثي من أبي ألف رجيع في تفسيره اليه . فإن قال : أردت الإقرار قبل منه ، وإن قال : أردت الهبة مني قبل قوله ويكون بالخيار بين أن يسلم له ما وهب له وبين ألا يسلم ، والفرق بينهما أنه إذا أطلق ولم يصف الميراث الى نفسه ثم جعل له منها خيرا احتمل أن يكون ذلك هبة منه له ، والهبة لا تلزم عليه الا بالتسليم .

وكذلك إذا قال : له في هذه الدار نصفها أو له نصف هذه الدار كان إقرارا بنصفها . وإن قال : له في داري نصفها لم يكن إقرارا لما ذكرناه .

فرع ان قال : له في ميراثي أو من ميراثي ألف بحق أو في داري أو من داري نصفها بحق لزمه ذلك لأنه قد اعترف أن المقر له يستحق ذلك فلزمه . وإن قال له في هذا المال ألف كان ذلك إقرارا . وإن قال : له في مالي أو من مالي ألف فنص الشافعي رحمه في موضع أنه لا يكون إقرارا بل يرجع اليه في تفسيره كما قال في قوله : في ميراثي من أبي أو من ميراثي من أبي ألف ، وقال في الإقرار والمواهب : لو قال : له في مالي ألف كان إقرارا . واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : في قوله : له في مالي ألف قولان .

(أحدهما) يكون إقرارا ، لأن الألف التي في ماله وفاؤها عليه وماله ظرف لها ، كقوله تعالى : « وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » وأراد به حق الله تعالى ، وهو واجب عليهم .

(والثاني) لا يكون إقرارا وهو الصحيح لأنه أضاف المال الى نفسه ثم جعل لغيره منه ألفا فلم يحمل على غير الهبة ، والهبة لا تلزم عليه الا بالقبض ، ومنهم من قال : لا يكون إقرارا واحدا ، لأنه لا فرق بين قوله : له في مالي ألف وبين قوله : له من مالي ألف . وكذلك له

فى دارى أو من دارى وفى ميراثى أو من ميراثى ، وما قاله فى الاقرار والمواهب يحتمل أن يكون سهوا من الكاتب أو متأولا على أنه قال : على له فى مالى ألف لأنه اذا قال : على له فقد صرح بوجوبه عليه فكان اقرارا •

مسألة اذا قال : له عندى ألف وسكت ثم قال بعد ذلك : من ثمن مبيع لم أقبضه لم يقبل قوله ، ويكون القول قول المقر له ، فاذا حلف انه ليس له عنده مبيع بالألف المقر بها استحق الألف لأنه فسر اقراره بما يسقط وجوب تسليمه منفصلا عنه فلم يقبل ، وان قال : له عندى ألف درهم من ثمن مبيع وسكت ثم قال بعد ذلك : لم أقبضه قبل قوله ، فان خالفه المقر له كان القول قول المقر مع يمينه ، لأن اقراره تعلق بالمبيع والأصل عدم القبض ، فقبل قوله فيه ، وان قال : له عندى ألف من ثمن مبيع لم أقبضه قبل قوله ، فان أنكر المقر له وقال : بل هى عنده دين من غير ثمن مبيع فالقول قول المقر مع يمينه ولا فرق بين أن يعين المبيع أولا يعينه ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : ان عين المبيع قبل قوله ، وسواء وصل بأقراره أو لم يصل ، وان أطلق لم يقبل منه •

دليلنا أنه أقر بحق عليه فى مقابلة حق له لا ينفك أحدهما عن الآخر ، فاذا لم يثبت ماله لم يثبت ما عليه ، كما لو عين المبيع •

فرع قال الشافعى رحمه الله فى الاقرار والمواهب : اذا قال : عندى خمسة دراهم فى ثوب اشتريته منه الى سنة ومعناه أنى أسلمت اليه فى ثوب خمسة دراهم الى سنة وصدقه المقر له نظرت — فان قال ذلك بعد التفرق من مجلس السلم — فقد بطل السلم • فان كان قبل التفرق فلكل واحد منهما الخيار فى فسخه ، وان كذبه المقر له وقال : بل عنده لى خمسة دراهم دين لا عن سلم فالقول قول المقر له مع يمينه لأن المقر وصل بأقراره ما يرفعه ، فلم يقبل • وان قال : له عندى ثوب فى خمسة دراهم ومعنى ذلك دفع الى ثوبا بخسة

دراهم كان مقرا بخمسة دراهم . وان قال : عندي له ثوب فيه خمسة دراهم كان مقرا بالثوب دون الدراهم . كما قلنا في قوله : له عندي جراب فيه تمر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اقر بحق ووصله بما يسقطه بان اقر بانه تكفل بنفسه او مال على انه بالخيار او اقر ان عليه لفلان الف درهم من ثمن خمر او خنزير او لفلان عليه الف درهم قضائها ففيه قولان .

(احدهما) انه يلزمه ما اقر به ولا يقبل ما وصله به لانه يسقط ما اقر به فلم يقبل كما لو قال له على عشرة الا عشرة .

(والثاني) انه لا يلزمه الحق لانه يحتمل ما قاله فصار كما لو قال : له على الف الا خمسمائة وان قال : له على الف درهم مؤجلة ففيه طريقان من اصحابنا من قال : هي على القولين لان التاجيل كالقضاء ومنهم من قال يقبل قول واحد لان التاجيل لا يسقط الحق وانما يؤخره فهو كاستثناء بعض الجملة بخلاف القضاء فانه يسقطه .

الشرح اذا اقر له بحق ثم وصله بما يسقطه لا من الوجه الذي أثبتته ، مثل أن يقول : تكفلت بيد فلان على أني بالخيار أو : له عندي ألف من ثمن خمر أو كلب أو من مبيع هلك قبل القبض ، أو على له ألف قبضته إياها ، فهل يقبل قوله في ذلك ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يقبل قوله وبه قال أبو حنيفة ، لأنه يحتمل ما قال كما لو قال : من ثمن مبيع لم أقبضه .

(والثاني) لا يقبل قوله : لأنه يرفع من الوجه الذي أثبتته بأن قال : له على درهم الا درهم ، فانه لا يقبل . وان قال : له على ألف درهم الى سنة ، فاختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : هي على قولين كما لو قال : له على ألف درهم أقبضته إياها ومنهم من قال : يقبل منه قول واحد ، لأن ذلك لا يسقط الاقرار ، وانما يكون مؤخره .

وقال أبو جنيقة : يكون مدعيًا للأجل ، والقول فيه قول المقر له مع يمينه • دليلاً أن الأجل أحد نوعي الدين فوجب أن يثبت بالاقرار كالطول •

فرع فإن ادعى علي رجل مائة درهم فقال المدعي عليه قبضتكم منها خمسين فقد صار مقرا له بهذه الخمسين ، ومدعيًا لقضائها • وهل يقبل قوله في القضاء ؟ على القولين •

وأما الخمسون الأخرى فالقول فيها قول المدعي عليه مع يمينه ، لأصل براءة ذمته منها •

فرع قال الشافعي في الاقرار والمواهب : اذا قال : ملكت هذا العبد من فلان أو قبضته منه كان إقرارًا بالملك واليد ، فإن كذبه فلان في انتقاله اليه كان القول قوله مع يمينه ، فاذا حلف رد اليه ، وإن قال : ملكته علي يد فلان أو أخذته أو قبضته أو وصل علي يديه لم يكن إقرارًا له بالملك باليد ، لأن قوله : علي يديه يقتضي معاوئته • وإن قال : أودعني ألفا فلم أقبضها أو أقرضني وأعطاني أو نقدني ألفا فلم أقبضها قبيل قوله اذا كان متصلاً ، ولا يقبل قوله اذا كان منفصلاً • وقال أبو يوسف : لا يقبل قوله في : نقدني ألفا ودليلاً أنه لم يقر بالقبض فلم يلزمه كما لو قال : أقرضني فلم أقبض •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن قال : هذه النار لزيد بل لعمرو أو قال غصبتها من زيد لا بل من عمرو حكم بها لزيد لأنه أقر له بها ولا يقبل قوله لعمرو لأنه رجوع عن الاقرار لزيد وهل يلزمه أن يقرم قيمتها لعمرو ؟ فيه قولان :

(أحدهما) أنه لا يلزمه لأن العين قائمة فلا يستحق قيمتها •

(والثاني) أنه يلزمه وهو الصحيح لأنه حال بينه وبين ماله فلزمه ضمانه كما لو أخذ ماله ورمى به في البحر فإن قال غصبت هذا من أحد هذين الرجلين طوب بالتعيين فإن عين أحدهما فإن قلنا أنه إذا أقر به لأحدهما بعد

الآخر غرم للثاني حلف لأنه إذا نكل غرم له وإن قلنا أنه لا يغرم للثاني لم يحلف لأنه لا فائدة في تحليفه لأنه إذا نكل لم نقض عليه شيء وإن كان في يده دار فقال غصبتها من زيد وملكها لعمر و حكم بها لزيد لأنها في يده فقبل إقراره بها ولا يقبل قوله أن ملكها لعمر و لأنه إقرار في حق غيره ولا يغرم لعمر و شيئاً لأنه لم يكن منه تفريط لأنه يجوز أن يكون ملكها لعمر و وهي في يد زيد باجارة أو رهن أو غصبها منه فأقربها على ما هي عليه فاما إذا قال هذه الدار ملكها لعمر و وغصبها من زيد ففيه وجهان :

(أحدهما) أنها كالمسألة قبلها إذا لا فرق بين أن يقدم ذكر الملك وبين أن يقدم ذكر الغصب .

(والثاني) أنها تسلم إلى زيد وهل يغرم لعمر و ؟ على القولين كما لو قال : هذه الدار لزيد لا بل لعمر و .

الشرح الأحكام : إذا قال : هذه الدار لزيد لا بل لعمر و أو غصبت هذه الدار من زيد لا بل من عمر و أو غصبتها من زيد وغصبها زيد من عمر و فالحكم في ذلك كله واحد ، ويلزمه تسليم الدار إلى زيد ، لأنه أقر له بها ، وهل يلزم أن يغرم لعمر و قيمة الدار ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يلزمه لأنه أقر للثاني بما عليه ، وإنما منع الشرع من قبوله وذلك لا يوجب الضمان .

(والثاني) يجب عليه أن يغرم لعمر و قيمة الدار وهو الأصح ، لأنه حال بينه وبين الدار بإقراره الأول فلزمه أن يغرم له كما لو شهد رجلان على رجل بعق عبده فحكم الحاكم بشهادتهما ثم رجعا عن الشهادة .

وحكى المسعودي أن من أصحابنا من قال : إذا قال : هذه الدار لزيد ، لا بل لعمر و ولم يقل : غصبتها أنه لا يغرم لعمر و شيئاً قولاً واحداً ، لأنه لم يقر بالجناية على نفسه .

والصحيح هو الأول ، ولا فرق بين أن يوالى الإقرار لهما أو يفصل بينهما بفصل طويل أو قصير ، واختلف أصحابنا في موضع القولين فمنهم

من قال : القولان اذا سلمها الحاكم الى زيد أو حكم الحاكم بالتسليم وأجبره على تسليمها • وأما اذا سلمها المقر بنفسه الى زيد فانه يغرم لعمر وقيمتها قولاً واحداً ، لأنه ضمنها بالتسليم ، ومنهم من قال : القولان في الحالين ، وهو الصحيح لأن الحاكم انما يسلمها أو يجبره باقراره •

وان باع من رجل عينا وأخذ ثمنها ثم أقر بها لعمر ولم يقبل اقراره بها للثاني لحق المشتري وهل يلزمه أن يغرم قيمتها للثاني ؟

اختلف أصحابنا فمنهم من قال : فيه قولان كالأولى ، ومنهم من قال : يلزمه أن يغرم له قيمتها قولاً واحداً ، لأنه قد أخذ عوضها ، وإن أقر رجل أن الدار التي في تركة أبيه لزيد لا بل لعمر وسلمت الى زيد ، وهل يغرم لعمر قيمتها ؟ قال ابن الصباغ : من أصحابنا من قال : فيه قولان كما لو قال : غصبتها من زيد لا بل من عمرو • ومنهم من قال : لا يغرم لعمر شيئاً قولاً واحداً ، والفرق بينهما أن هاهنا أقر بما يغلب على ظنه ولا يؤخذ ذلك منه بالعلم والاحاطة • واذا أقر بمال نفسه حمل أمره على العلم والاحاطة فلم يعزر في الرجوع •

فان كان في يده دار فقال : غصبتها من زيد وملكها لعمر وجب عليه تسليمها الى زيد لأن قوله : غصبتها منه يقتضي أنها كانت في يده بحق ، وقوله : لعمر لا ينافي ذلك ، لأنه قد يكون في يد زيد باجارة أو موصى له بمنفعتها لعمر وملكها ولا تقبل شهادته لعمر لأنه قد أقر أنه غاصب ، وشهادة الغاصب غير مقبولة ولا يلزمه أن يغرم لعمر قيمتها قولاً واحداً ، لأنه لم يكن منه تفريط الا أن يعلم المقر أنها في يد زيد بغير حق ، فلا يجوز له تسليمها اليه فيما بينه وبين الله عز وجل ، فان سلمها اليه ضمنها ، فأما اذا قال : هذه الدار ملكها لعمر وغصبتها من زيد فاختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : الحكم فيها كالتى قبلها ، لأنه لا فرق بين أن يقدم ذكر الغصب أو الملك ، لأنهما لا يتنافيان على ما مضى • ومنهم من قال : يلزمه ها هنا أن يسلمها الى زيد وهل يلزمه أن يغرم لعمر ؟ فيه قولان •

كما قلنا فيه اذا قال : هذه الدار لزيد ، لا بل لعمر ، وحكى ابن الصباغ أن من أصحابنا من قال : يلزمه أن يسلمها الى عمرو ، وهل يضمها ، لزيد ؟ على قولين ، لأنه أمر بالملك لعمر فلم يقبل اقراره باليد لزيد .

فرع اذا قال : غصبت هذه السيارة من أحد هذين الرجلين فانه يطالب بتعيين المغصوب منه منهما . فان قال : لا أعرف عينه نظرت - فان صدقاه على ذلك اقتزعت السيارة من يده ، وكافا خصمين فيها ، وان كذبا وادعى كل واحد منهما أنه يعلم أنه غصبها منه فالقول قوله مع يمينه ، لأنه أعلم بفعله ، فاذا حلف اقتزعت منه السيارة وكافا خصمين فيها ، وان تكل حلف المسمى وكان كما لو أقر له .

وان قال المقر : هي لهذا فانها تكون له ولا يغرم للآخر شيئا قولاً واحداً ، لأنه لم يقر له بشيء فان قال الآخر : أحلفوه انه لا يعلم أنها لي فهل يلزمه أن يحلف ؟ يبنى على القول اذا أقر له به بعد الأول ، فان قلنا : يلزمه أن يغرم له قيمتها لزمه أن يحلف له لجواز أن يخاف اليمين فيقر .

وان قلنا : لا يلزمه أن يغرم له قيمتها لم يلزمه أن يحلف لأنه لا فائدة في عرض اليمين عليه .

فرع اذا كان في يده عبد فادعى عليه أنه اعتقه فأنكر فأقام عليه شاهدين بأنه اعتقه فان قبلت شهادتهما عتق ، وان ردت شهادتهما فالقول قول السيد مع يمينه ، فاذا حلف استقر ملكه عليه ، فان اشتراه الشاهدان أو أحدهما حكم بصحة البيع في جهة البائع لأنه محكوم له بملكه ، ويكون الشراء من جهة المشتري ابتداء كما وجد المسلم مع المشرك أسيراً مسلماً فاشتراه المسلم فانه يكون استنقاذاً ، فاذا نفذ البيع حكم بعتقه على المشتري لنقدم اقراره بعتقه ، ويثبت عليه الولاء ، لأن العتق لا ينفك من الولاء ، ويكون موقوفاً لأن المشتري لا يدعيه والبائع لا يدعيه فان مات هذا العبد وخلف مالا - فان كان له وارث مناسب أو له فرض - ورث ميراثه ، وان لم يكن له وارث

نظرت - فان أقر البائع أنه قد كان أعتقه قبل قوله ، ولزمه رد اليمين على المشتري ، وكان مال المعتق أو ما بقى عن أهل الفرائض له ، كما اذا لاعن امرأته ونفى نسب ولدها ثم مات الولد . وخلف مالا - فان كان وارث مناسب أو من له فرض ورث ميراثه ، وان لم يكن له وارث نظرت ، فان أقر البائع أنه قد كان أعتقه قبل قوله ولزمه رد اليمين على المشتري وكان مال المعتق أو ما بقى عن أهل الفرائض له كما اذا لاعن امرأته ونفى نسب ولدها ثم مات الولد وخلف مالا فأكذب الرجل نفسه . وان لم يقر البائع أنه قد كان أعتقه لكن اعترف المشتري أنه كان قد كذب في الشهادة في العتق لم يقبل قوله في ابطال العتق ، ولكن يكون له أخذ المعتق بالولاء ، لأنه حكم بعته عليه . وان أقر البائع أنه قد كان أعتقه وأقر المشتري أنه كان شهد بالزور فالذى يقتضى المذهب أن ماله يوقف بينهما الى أن يصطلحا عليه ، لأنه لا مزية لقول أحدهما على الآخر .

وان لم يقر البائع بعته ولا رجع المشتري عن شهادته بالمعتق فنقل المزني : أن الشافعي رحمه الله قال : أوقف المال حتى يجيء من يدعى الولاء . قال المزني : ينبغي أن يكون للمشتري أن يأخذ من مال المعتق أقل الأمرين من ثمنه أو المال ، لأنه ان كان صادقا فالثمن له دين على البائع ، وما ترك المعتق فهو للبائع فكان للمشتري أخذ ما دفع من الثمن من مال البائع ، كمن له على رجل حق وامتنع من دفعه ووجد من له الحق مالا له .

وان كان المشتري كاذبا في الشهادة فقد عتق عليه ، فكان له أخذ ماله . فمن أصحابنا من غلط المزني وقال : ليس للمشتري ذلك ، لأنه يقول : ان كنت صادقا في شهادتي فقد خلصته من الرق ، وتطوعت بدفع الثمن ، فلا أرجع به ، وان كنت كاذبا في الشهادة فلا حق لي على البائع . ومن أصحابنا من قال : بل ما قاله المزني هو الصحيح .

وقد نص عليه الشافعى فى الاقرار بالحكم الظاهر كما ذكره المزنى ودفعه الثمن على وجه القرية لا يسقط رجوعه عنه . ألا ترى أن مسلما لو اقتدى مسلما من أيدي المشركين بمال ثم غلب المسلمون المشركين ووجد ماله فإن له أخذه ويختص به من بين سائر المسلمين . فإن كانت بحالها فمات البائع وخلف ابنا ثم مات المعتق فالذى يقتضى المذهب أن ابن البائع إذا أقر أن أباه كان قد أعتق العبد فى حياته أن له أن يأخذ مال المعتق ويرد الى المشتري ما دفع من الثمن ان وجدته بعينه أو بدله ان ترك أبوه معه تركه ، فإن لم يترك أبوه معه تركه لم يلزمه أن يغرم . وإن لم يقر ابن البائع بأن أباه أعتقه فى حياته لكن أقر المشتري أنه كذلك فى الشهادة بالمعتق ، فإن له أخذ مال المعتق بالولاء ، وإن لم يقر ابن البائع بالمعتق ولا رجع المشتري عن الشهادة فليس للمشتري أن يأخذ من مال المعتق شيئا لأنه يقر أنه مال لابن البائع ولا يستحق عليه شيئا ، وأما يدعى بالثمن على أبيه .

وان مال المشتري وخلف ابنا فالذى يقتضى المذهب أنه إذا أقر أن أباه كذب فى شهادته كان له مال المعتق لأنه قد يتوصل الى ذلك بأخبار أبيه فى حياته فكان كما لو أقر الآن بذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أقر رجل على نفسه بنسب مجهول النسب يمكن ان يكون منه . فإن كان المقر به صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه لأنه أقر له بحق فثبت كما لو أقر له بمال ، فإن بلغ الصبى أو أفاق وانكر النسب لم يسقط النسب لأنه نسب حكم بشوته فلم يسقط برده وإن كان المقر به بالغاً عاقلاً لم يثبت الا بتصديقه لأن له قولا صحيحا فاعتبر تصديقه فى الاقرار كما لو أقر له بمال وإن كان المقر به ميتا فإن كان صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه لأنه يقبل اقراره به إذا كان حيا فقبل إذا كان ميتا وإن كان عاقلا بالغاً ففيه وجهان :

(اخدهما) انه لا يثبت لأن نسب البالغ لا يثبت الا بتصديقه وذلك معلوم بعد الموت .

(والثاني) انه يثبت وهو الصحيح لانه ليس له قول فثبت نسبه بالاقرار كالصبي والمجنون وان اقر بنسب بالغ عاقل ثم رجع عن الاقرار وصدقه المقر له في الرجوع ففيه وجهان :

(أحدهما) انه يسقط النسب وهو قول أبى الطبرى رحمه الله كما لو اقر له بمال ثم رجع في الاقرار وصدقه المقر له في الرجوع .

(والثاني) وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفراينى رحمه الله انه لا يسقط لان النسب اذا ثبت لا يسقط بالاتفاق على نفيه كالنسب الثابت بالفراش .

الشرح اذا مات رجل وخلف اثنين وتركه فادعى رجل أن له على أيهما ديناً فأنكره أحدهما وصدقه الآخر فإن كان عدلاً قبلت شهادته له وحلف معه واستحق دينه ، وإن كان غير عدل فالمنصوص أنه لا يلزم المقر غير حصته من الدين .

قال أبو عبيد بن جربويه وأبو جعفر الاسترأبادى : وفيها قول آخر أنه يلزمه جميع الدين فجعلها على قولين . وهذا اختيار المصنف هنا :

(أحدهما) يلزمه جميع الدين وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » . فرتب الميراث على الوصية والدين ، فافتضى الظاهر أنه لا يحصل للمقر شيء من التركة الا بعد قضاء جميع الدين ، ولأن المقر يقول : أخى ظالم بجحوده الدين وغاصب لما أخذه من التركة كما لو غصب بعض التركة غاصب لتعلق جميع الدين بالباقي ، فكذلك هذا مثله .

(والثاني) لا يلزم المقر الا حصته من الدين ، وهو الأصح أن اقرار المقر يضمن تعلق جميع الدين بجميع التركة كما لو قامت به بينة ، فاذا لم يقبل اقراره فى حق أخيه لم يلزمه أكثر ما يتعلق بنصيبه ، كما لو قال : على وعلى أخى كذا ، فانه لا يلزمه الا بحصته ، ولأنه لا خلاف أنه اذا أقر أحد الاثنين أن أباه أوصى لرجل بثلث ماله وكذبه أخوه فانه لا يلزم المقر الا ثلث ما بيده من التركة فكذلك هذا مثله ، ولأنه لا خلاف أن شهادته

مقبولة ، ولو كان جميع الذين يتعلق بنصيبه لم تقبل شهادته لأنه يدفع بها عن نفسه ضررا ، وقال أكثر أصحابنا لا يلزم المقر الا حقه من الدين قولاً واحداً لما ذكرناه . قال الشيخ أبو حامد : وأظن أبا عبيد وأبا جعفر أخذوا هذا القول من قول الشافعي رضي الله عنه : اذا قتل رجل وعليه دين وخلف اثنين وهناك لوث فحلف أحد الاثنين خمسين يمينا فانه يقضى له بنصف الدية ويقضى جميع الدين من ذلك النصف ، والفرق بينهما أن الميت هاهنا لم يثبت له تركة الا نصف الدية ، فكان جميع دينه فيها هاهنا كالمنكر نصف التركة فلم يتعلق بجميع الدين بنصف التركة ، ولأن في القسامة قد أقر الابنان بالدين وهاهنا أحد الاثنين منكر عن الدين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات رجل وخلف ابنا فاقر على ابيه بنسب فان كان لا يرثه بان كان عبداً او قاتلاً او كافراً والأب مسلم لم يقبل اقراره لأنه لا يقبل اقراره عليه بالمال فلا يقبل اقراره عليه في النسب كالأجنبي وان كان يرثه فاقر عليه بنسب لو أقر به الأب لحقه فان كان قد نفاه الأب لم يثبت لأنه يحمل عليه نسبا حكم ببطلانه وان لم ينه الأب ثبت النسب باقراره لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد ابن زمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمة فقال سعد ابن أبي وقاص : أوصاني أخى عقبة اذا قدمت مكة ان انظر الى ابن أمة زمة واقبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمة : أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم « الولد » للفراش وللعاهر « الحجر » وان مات وله ابنان فاقر احدهما بنسب ابن وانكر الآخر لم يثبت لأن النسب لا يتبعض فاذا لم يثبت في حق احدهما لم يثبت في حق الآخر ولا يشاركهما في الميراث فرع على النسب والنسب لم يثبت فلم يثبت الارث وان أقر أحد الابنين بزوجة لأبيه وانكر الآخر ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا تشارك بحصتها من حق المقر كما لا يشترك الابن اذا اختلف الوارثان في نسبه .
(والثاني) انها تشارك بحصتها من حق المقر لأن المقر به حقها من الارث لأن الزوجية زالت بالموت . وان مات وخلف بنتا فاقرت بنسب اخ لم يثبت النسب لأنها لا تراث جميع المال فان أقر معها الامام ففيه وجهان .

(احدهما) انه يثبت لان الامام نافذ الاقرار في مال بيت المال .

(والثاني) انه لا يثبت لانه لا يملك المال بالارث وانما يملكه المسلمون وهم لا يتعينون فلم يثبت النسب وان مات رجل وخلف ابنين عاقلا ومجنونا فاقر العاقل بنسب ابن آخر لم يثبت النسب لانه لم يوجد الاقرار من جميع الورثة فان مات المجنون قبل الافاقة فان كان له وارث غير الاخ المقر قام وازته مقامه في الاقرار وان لم يكن له وارث غيره ثبت النسب لانه صار جميع الورثة فان خلف الميت ابنين فاقر احدهما بنسب صغير وانكر الآخر ثم مات المنكر فهل يثبت النسب ؟ فيه وجهان .

(احدهما) انه يثبت نسبه لان المقر صار جميع الورثة .

(والثاني) انه لا يثبت نسبه لان تكذيب شريكه يبطل الحكم بتسببه فلم يثبت النسب كما لو انكر الاب نسبه في حياته ثم اقر به الوارث وان مات رجل وخلف ابنا وارثا فاقر بابن آخر بالغ عاقل وصدقه المقر له . ثم اقرا معا بابن ثالث ثبت نسب الثالث فان قال الثالث ان الثاني ليس باخ لنا ففيه وجهان .

(احدهما) انه لا يسقط نسب الثاني لان الثالث ثبت نسبه باقرار الاول والثاني فلا يجوز ان يسقط نسب الاصل بالفرع .

(والثاني) انه يسقط نسبه وهو الاظهر لان الثالث صار ابنا فاعتبر اقراره في ثبوت نسب الثاني وان اقر الابن الوارث باخوين في وقت واحد فصدق كل واحد منهما صاحبه ثبت نسبهما وميراثهما وان كذب كل واحد منهما صاحبه لم يثبت نسب واحد منهما وان صدق احدهما صاحبه وكذبه الآخر ثبت نسب المصدق دون المكذب وان امر الابن الوارث بنسب احد التوأمين ثبت نسبهما وان اقر بهما وكذب احدهما الآخر لم يؤثر التكذيب في نسبهما لانهما لا يفترقان في النسب .

فصل وان كان بين المقر وبين المقر به واحد وهو حي لم يثبت النسب الا بتصديقه وان كان بينهما اثنان او اكثر لم يثبت النسب الا بتصديقه من بينهما لان النسب يتصل بالمقر من جهتهم فلا يثبت الا بتصديقهم .

الشرح حديث عائشة « اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أم زمعة » الحديث

أخرجه البخارى فى كتاب البيوع وفى كتاب الوصايا وفى الخصومات وفى الفرائض وفى العتق وفى المغازى وفى الأحكام وأخرجه أبو داود فى الطلاق والنسائى فيه أيضا وابن ماجه فى النكاح ومالك فى الموطأ فى الأقضية وأحمد فى مسنده ج ٦ ص ٢٧ ، ١٢٩ ، ٢٣٦ .

أما اللغات فى اللسان : قد تطلق الوليدة على الجارية والأمة وإن كانت كبيرة ، وفى الحديث « تصدقت أمى على بوليدة » يعنى جارية ، ومولد الرجل وقت ولادته ، ومولده للموضع الذى ولد فيه وولده الأم تلده مولدا وميلاد الرجل اسم الوقت الذى ولد فيه . ثم قال : والوليدة الأمة والصبية بينة الولادة أ هـ . وقال ابن بطال الركبى : الوليدة الجارية وقال خسان :

وتضدو ولائدهم لنقف الحنظل

وقوله (الولد للفراش) أى لمالك الفراش وهو الزوج أو لمالك الأمة لأنه يفترشها بالحق ، وهذا من مختصر الكلام ، وهو على حذف مضاف كقوله تعالى : « واسأل القرية » أى أهل القرية والفراش الزوجة يقال : افترش فلان فلانة إذا تزوجها ويقال لامرأة الرجل هى فراشه وازاره ولحافه . قوله : « وللماهر الحجر » الماهر الزانى يقال : عهر الرجل المرأة يعهر عهرا إذا أتاها بفجور ، والمهر الزنا . وفى الحديث « اللهم أبدله بالمهر العفة » .

ومعنى « وللماهر الحجر » أى لا شئ له فى نسب الولد ، وإنما يستحق الحجر الذى لا ينتفع به أو يرمى بالحجر ويترد . وقول من قال : انه يرمي الحد بالحجر لبس بشئ ، لأنه ليس كل زان يجب رجه . وهذا كما قالوا فى معنى (له التراب) أى لا شئ له أ هـ .

وروى أن أبا العيناء ولد له ولد وكان أعمى فأتاه الناس يهشونه به فأتى الجمار فى جبلتهم فوضع بين يديه حجرا ومضى ، فتكلم بذلك

فقال : أتدرون ما أراد لعنه الله ؟ قالوا : لا . قال : أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » .

أما الأحكام فإن الاقرار بالنسب جائز ، ويثبت النسب به ، وذهب بعض الناس الى أن النسب لا يثبت بالاقرار . دليلنا أن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه وعبد بن زمعة رضى الله عنه اختصما في ابن أمة زمعة فقال عبد بن زمعة أخى وابن وليدة أبى ، ولد على فراشه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ففضى النبي صلى الله عليه وسلم لعبد بالاقرار .

إذا ثبت هذا فلا يخلو المقر اما أن يقر بالنسب على نفسه أو على غيره فإن أقر على نفسه بأن ادعى بنوة غيره - فإن كان المقر به صغيرا أو مجنونا لم يثبت نسبه الا بثلاث شرائط (احدها) أن يكون المقر به مجهول النسب ، فأما اذا كان معروف النسب من رجل لم يحكم بصحة اقرار المقر ، لأن في ذلك ابطال نسبه الثابت .

(الشريطة الثانية) اذا كان لا ينازع المقر فيه أحد . فأما اذا كان هناك غيره يدعى بنوته حال الدعوى لم يحكم بثبوت نسبه من أحدهما إلا بالاقرار ، لأنه ليس أحدهما بأول من الآخر

(الشريطة الثالثة) اذا كان المقر به يمكن أن يكون ابنا للمقر بأن يقرر من هو ابن خمس عشرة سنة ببنوة من هو ابن عشر سنين أو أقل . فأما اذا أقر ببنوة من هو ابن سبع عشرة سنة أو أكثر لم يحكم بصحة اقراره ، لأنها تقطع بكذبه .

إذا ثبت هذا وأقر رجل ببنوة صغير أو مجنون مجهول النسب مما يجوز أن يكون ابنا للمقر ثم بلغ الصغير أو عقل المجنون وأنكر نسبة المقر ولم يصادقه المقر على انكاره لم يسع انكاره ، لأن نسبة قد ثبت من المقر فلا يبطل بانكاره كما لو ادعى ملك صغير في يده

مجهول الحرية ، ثم بلغ الصغير وأنكر الرق فانه لا يقبل انكاره ، فان صادقه المقر أنه ليس بابنه فهل يسقط نسبه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يسقط كما أقر له بمال فكذب المقر له وصادقه المقر .

(والثاني) لا يسقط وهو الأصح ، لأن النسب اذا ثبت لم يسقط كالنسب الثابت بالفراش . وان كان المقر بالغاً عاقلاً لم يثبت نسبه الا بالشرائط المتقدمة ويشترط مع ذلك شريطة رابعة ، وهو أن يصادقه المقر به لأنه ممكن أن يصادقه ، فاعتبر ذلك بخلاف الصغير والمجنون .

فرع اذا أقر رجل لمن هو أكبر منه أنه ابنه وكان المقر به مملوكاً للمقر فقد قلنا : انه لا يثبت نسبه منه ولا يعتق عليه عندنا . وقال أبو حنيفة : يعتق عليه .

دليلنا : أنه أقر بما يقطع بكذبه فلم يتعلق به حكم كما لو قال لامرأته انها ابنته وهي أكبر منه ، فان النكاح لا يفسخ بينهما .

فرع وان أقره بينوة صغير لم يكن اقراراً بزوجة أمه ، وقال أبو حنيفة : يكون اقراراً بزوجة أمه اذا كانت مشهورة الحرية ، دليلنا أنه أقر بولد فلم يكن اقراراً بزوجة أمه كما لو لم تكن مشهورة الحرية .

فرع وان أقر بينوة ميت مجهول النسب يجوز أن يكون ابناً له فان كان المقر به صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه من المقر ، وورثه ، وقال أبو حنيفة : لا يثبت نسبه لأنه متهم لأنه قصد أخذ ماله .

دليلنا : أنه سبب يثبت به نسبه لو كان حياً فثبت به نسبه اذا كان ميتاً كالبينة وأما ثبوت التهمة فلا يمنع من صحة الاقرار . ألا ترى أنه يقبل اقراره بنسبه في حياته وان كان متهما ويتصرف في ماله . ويجب نفقته اذا كان معسراً . فأما اذا كان الميت المقر به بالغاً عاقلاً ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يثبت نسبه ، لأنه يعتبر فى ثبوت نسبه تصديقه ، وذلك
غير ممكن بعد موته •

(والثانى) يثبت وهو الأصح لأن تصديقه متمذر منه بعد موته ،
فسقط اعتباره — كالصغير والمجنون •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان المقر به لا يحجب المقر عن الميراث وورث معه
ما يرثه كما اذا اقر به الموروث وان كان يحجب المقر مثل ان يموت الرجل
ويخلف اخا فيقر الاخ بابن للميت او يخلف الميت اخا من اب فيقر باخ من
الاب والام ثبت له النسب ولم يرث الاثا لو اثبتنا له الارث ادى ذلك الى
اسقاط ارثه لان توريثه يخرج المقر عن ان يكون وارثا واذا خرج عن ان
يكون وارثا بطل اقراره وسقط نسبه وميراثه فاثبتنا النسب واسقطنا الارث
وقال ابو العباس يرث المقر به ويحجب المقر لانه لو كان حجه يسقط
اقراره لانه اقرار من غير وارث لوجب الا يقبل اقرار ابن بابن آخر لانه
اقرار من بعض الورثة والنسب لا يثبت باقرار بعض الورثة وهذا خطأ
لانه انما يقبل اذا صدقه المقر به فيصير الاقرار من جميع الورثة •

فصل وان وصى للمريض بابيه فقبله ومات عتق ولم يرث لان
توريثه يؤدى الى اسقاط ميراثه وعتقه لأن عتقه فى المرض وصية وتوريثه يمنع
من الوصية والمنع من الوصية يوجب بطلان عتقه وارثه فثبت العتق وسقط
الارث وان اعتق موسر جارية فى مرضه وتزوجها ومات من مرضه لم ترثه
لان توريثها يبطل عتقها وميراثها لان العتق فى المرض وصية والوصية للوارث
لا تصح ، واذا بطل العتق بطل النكاح ، واذا بطل النكاح سقط الارث فثبت
العتق وسقط الارث وان اعتق عبيدين وصارا عتقين وادعى رجل على المعتق
ان العبدان له وشهد العبدان بذلك لم تقبل شهادتهما لان قبول شهادتهما
يؤدى الى ابطال الشهادة لانه يبطل بها العتق فاذا بطل العتق بطل
الشهادة •

الشرح الأحكام : اذا كان المقر بالنسب يحمل نسب المقر به
على غيره لم يثبت بذلك النسب بينه وبينه ، فان كان من بينه وبينه حيا لم
يصح اقرار المقر لانه فرع لغيره ، فلا يثبت النسب الا بعد ثبوته من

الأصل ، وان كان من بينه وبينه ميتا بأن يقر برجل أنه أخوه لأبيه أو لأمه والأب أو الأم ميتان - فان كان المقر لا يرث أباه أو أمه بأن كان عبدا أو كافرا أو قاتلا - لم يثبت اقراره بأخيه ، لأنه اذا لم يقبل اقراره على أبيه أو أمه بدين فلاذن لا يقبل اقراره عليهما باين لهما أولى • فان كان يجوز ميراثهما نظرت فى المقر به ، فان كان بحيث لو أقر به الأب أو الأم لم يثبت نسبه عن نفسه ، فذكر المصنف هنا أنه لم يقبل اقرار الأخ به ، لأنه يريد تحمل غيره بنسب قد تفاه عن نفسه •

وذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ أنه اذا نفى نسب ولده باللعان ثم مات الأب وأقر به وارثه ثبت نسبه لأن تركته قد صارت له فقبل اقراره • وان لم ينف الأب والأم نسب المقر به ثبت نسبه باقرار الوارث لهما • وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله : لا يثبت •

دلينا ما رواه الشيخان وغيرهما أن سعد بن أبى وقاص وعبد بن زمعة تنازعا فى ابن أمة زمعة فقال عبد : أخى وابن وليدة أبى فقضى به النبى صلى الله عليه وسلم لعبد بن زمعة •

فرع اذا مات رجل وخلف اثنين فأقر أحدهما باين له من أبيه وأنكر الابن الثانى ذلك لم يثبت نسب المقر به ، لأن النسب لا يتبعض ، فلا يمكن اثباته من حق المقر دون المنكر ، وهو اجماع • وهل يشارك المقر به المقر فيما بيده من التركة ؟ قال أصحابنا الخراسانيون : فيه قولان •

(أحدهما) لا يشاركه وهو المشهور •

(والثانى) يشاركه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله تعالى - وقال أصحابنا العراقيون : لا يشاركه فى الحكم قولاً واحداً • لأنه أقر بنسب لم يثبت فلم يشارك فى الميراث كما لو أقر بنسب معروف النسب • وهل يلزم هذا المقر اذا كان صادقا فى اقراره فيما بينه وبين الله تعالى أن يدفع اليه ما يستحقه مما فى يده ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزمه لأنه إنما يستحق ذلك بالنسب ولم يثبت نسبه.

(والثاني) يلزمه وهو الأصح لأن نسبه ثابت فيما بينه وبين الله تعالى .

فاذا قلنا بهذا فكم يلزمه أن يدفع إليه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) نصف ما في يده وهو قول أبي حنيفة ، لأنها اتفقا على أن المنكر أخذ الذي أخذه وهو لا يستحقه فصار كالفاسب .

(والثاني) لا يلزمه أن يدفع إليه الا ثلث ما بيده وهو قول مالك رحمه الله لأن التركة بينهم أثلاثا ، ولا يستحق ما في يده الا الثلث كما لو قامت بينة على نسبه ، وأصل هذين الوجهين القولان في أحد الاثنين إذا أقر بدين على أبيه وكذبه أخوه . وحكى ابن اللبان وجها ثالثا أن يدفع له ثلث ما بيده ويضمن له سدس ما بيد أخيه ، لأن يده قد ثبتت على نصف جميع التركة ، وسلم إلى أخيه ذلك .

فرع لو كان الحاكم حكم عليه بالقسمة وأقرع بينه وبين أخيه لم يلزمه ضمان ذلك فعلى هذا لو لم يعلم بالأخ المجهول حين قاسم أخاه فهل يضمن له ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يضمن لأنه قاسمه وسلمه .

(والثاني) لا يضمن لأن القسمة وجبت في الظاهر .

فرع وإن مات رجل وخلف جماعة ورثة فأقر اثنان منهم بنسب من الميت وأنكر الباقيون لم يثبت نسب المقر به سواء كان المقران عدلين أو فاسقين وقال أبو حنيفة : يثبت ، لأن قولهما بينة . دليلنا أنه إقرار من بعض الورثة فلم يثبت به النسب كما لو كانا فاسقين . ولأنه لو كانت بينة لاعتبر فيه لفظ الشهادة .

فروع وان مات رجل وخلف أولادا معروفى النسب منه فادعى رجل مجهول النسب أنه أخوهم لأبيهم فأنكروه ، فان أقام بينة قضى له ، وان لم يكن معه بينة فالقول قولهم مع أبياتهم ، لأن الأصل عدم ثبوت نسبه ، فان حلفوا له فلا كلام ، وان ردوا عليه فحلف ثبت نسبه ويشاركونهم فى الميراث • وان حلف له البعض وكنل البعض عن اليمين فهل يحلف المدعى على الذى رد عليه اليمين ان قلنا : يشاركه فى الميراث أن لو أقر له حلف • وان قلنا : لا يشاركه ، فهل يحلف له ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يحلف لأن يمينه لا تقبل لأجل من حلف •

(والثانى) يحلف لأن الحالفين قد يقرون فتثبت يمينه على الناقلين ، ولا يؤمن اذا لم يحلف ألا ينكلوا بعد ذلك •

فروع وان مات رجل وخلف اثنين فأقر أحدهما بزوجة لأبيه وأنكر أخوه • فان قلنا : لو أقر بأخ ثالث وأنكر صاحبه - شاركه فيما بيده ، فما هنا أولى • وان قلنا : لا يشاركه الأخ فهل تشاركه الزوجة ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا تشاركه كما لو أقر بأخ ثالث •

(والثانى) تشاركه ، لأن المقر به حصتها من الميراث • فأما الزوجية فقد زالت بالموت • فان قلنا : تشاركه فبكم تشاركه ؟ على الأوجه الثلاثة فى الأخ •

فروع وان مات رجل وخلف بنتا لا غير فأقرت بأخ لها من أبيها ولم يكن هناك عصبه • فان كانت تحوز جميع الميراث بأن كانت مولاة بنت الابن المقر به ورث معه ، وان كانت لا تحوز جميع الميراث فان باقى الميراث للمسلمين ، فان لم يقر معها الامام ولم يثبت النسب - فان قلنا : لا يشاركها فيما بيدهما فلا كلام • وان قلنا : يشاركها • فان

قلنا : ان الأخ الذي أقر به الأخ مع انكار أخيه - يأخذ منه ثلث ما بيده . قال القاضي أبو الفتوح : أخذ الأخ هاهنا خمس ما بيدها ، والذي يقتضى المذهب أنه يأخذ ثلث ما بيدها لا غير على هذا . وان قلنا : ان الأخ يأخذ من أخيه نصف ما بيده أخذ الأخ ها هنا ثلثي ما بيدها وان أقر معها الامام فهل يثبت نسب المقر به ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق هنا .

(أحدهما) لا يثبت ، لأن الامام لا يرث المال ، وانما هو نائب عن المسلمين فى القبض فلم يثبت اقراره ، كالوكيل اذا أقر على موكله بغير اذنه

(والثانى) يثبت نسبه ، ولم يذكر ابن الصباغ فى الشامل غيره لأنه يؤكد الاقرار فى بيت المال .

فرع وان أقرت المرأة بولد يمكن أن يكون منها ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يقبل .

(والثانى) لا يقبل .

(والثالث) ان كانت غير فراش لرجل قبل ، وان كانت قراشا لم يقبل . وقد مضت هذه الأوجه بعلمها فى اللقيط .

قال ابن اللبان : فمن قبل اقرار المرأة بالولد قبل اقرار ورثتها بولدها ومن لم يقبل اقرارها لم يقبل اقرار ورثتها الا أن يصلحهم زوجها . قال : وكذلك من قبل اقرار المرأة الاقرار بالأم ، ومن لم يقبل اقرار المرأة لم يقبل الاقرار بالأم لامكان اقامة البينة ، وان أقر الخشى بولد - فان بان رجلا - فهو كالرجل ، وان بان امرأة فقد مضى بيان حكم اقرار المرأة ، وان كان باقيا على الاشكال فان قلنا : للمرأة

دعوة فى النسب ثبت نسبه ، لأنه ان كان رجلا ثبت ، وان كان امرأة صح ، فعلى هذا اذا مات الولد المقر به قبل أن يبين حال الخنثى ورث منه ميراث أم . ووقف الباقي على البيان . وان قلنا : لا دعوة للمرأة قال القاضى : احتمال ألا يقبل اقرار الخنثى لاحتمال كونه امرأة ، ويحتمل أن يقبل وهو الصحيح ويثبت النسب بقوله ، لأن النسب يحتاط لاثباته ولا يحتاط لاسقاطه . فان مات الخنثى المقر ثم مات الولد المقر به وللخنثى اخوة فهل يرثون الولد اذا خلف مالا ؟

قال القاضى أبو الطيب الطبرى : الذى يقتضى المذهب أنهم لا يرثون لأنهم يحتملون أن يكونوا أعماما فيرثون ، ويحتمل أن يكونوا أخوالا فلا يرثون مع الشك .

ولو مات هذا الخنثى وخلف أبويه ثم مات الولد المقر به فان الأب لا يرث من ولد الخنثى وترث أم الخنثى منه ، ولو قتل هذا الولد لم يكن لأخوة الخنثى ولا لأبيه القصاص ، فلو أبرأ أبو الخنثى القاتل احتل أن يقال : سقط القصاص عن هذا القاتل ، لأن القصاص يسقط بالشبهة ويحتمل أن يكون جدا أبا أب ، ولسنا تقطع بكونه غير وارث . قال : ويحتمل ألا يسقط القصاص وهو الظاهر .

فروع وان مات رجل وخلف اثنين أحدهما بالغ عاقل والآخر مجنون أو صغير ، فأقر البالغ العاقل بأخ ثالث لم يثبت نسبه لأنه لا يحوز جميع الميراث فان أفاق المجنون أو بلغ الصبى وأقر معه . بالأخ الذى أقر به ثبت نسب المقر به باقراره الأول ، لأنه قد صار جميع الورثة . وان مات رجل وخلف اثنين عاقلين بالغين فأقر أحدهما بأخ وأنكر أخوه ثم مات المنكر ولا وارث له غير المقر فهل يثبت نسب المقر به ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يثبت ، لأن النسب لا يثبت مع انكار الورثة ، وقد كان الأخ منكرا لنسبه .

(والثاني) ثبت نسبه وهو المذهب ، لأن المنكر سقط إنكاره بموته وقد صار المقر جميع الورثة . فعلى هذا ان خلف المنكر ولدا اعتبر اقراره مع عمه لأنه يقوم مقام أبيه .

فرع وان مات رجل وخلف ابنا بالفا عاقلا فأقر بأخ بالغ عاقل ثبت نسب الثالث . فان أنكر الثالث نسب الثاني ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو اسحاق هنا في المذهب .

(أحدهما) لا يقبل إنكاره .

(والثاني) ولم يذكر ابن الصباغ في الشامل غيره أنه يسقط نسب الثاني ، لأن الثالث ابن وارث فاعتبر اقراره في ثبوت نسب الثالث ، وهاهنا يقول الثالث : أدخلني أخرجك .

فرع وان مات مسلم وخلف اثنين مسلما وكافرا . فأقر الابن المسلم بأخ ثالث ثبت نسبه لأنه هو الوارث . فان كان المقر به مسلما ورث معه ، وان كان كافرا لم يرث . وان مات كافرا وخلف اثنين مسلما وكافرا فأقر الكافر بأخ ثالث ثبت نسبه - فان كان المقر به كافرا - ورث وان كان مسلما لم يرث .

فرع وان مات رجل وخلف ابنا فأقر بأخوين في وقت واحد فصدق كل واحد منهما صاحبه ثبت نسبهما ، وان كذب كل واحد منهما صاحبه لم يثبت نسبهما ، وان صدق أحدهما صاحبه وكذبه الآخر ثبت نسب المصدق دون المكذب . وان أقر بهما وكذب أحدهما الآخر لم يؤثر التكذيب في نسبهما لأنها لا يفترقان في النسب .

فرع وان كان بين المقر والمقر به اثنان مثل أن يقر لعمر وقد قال بعض أصحابنا يعتبر تصديق الأب والجد ، والذي يقتضي المذهب ألا يعتبر تصديق الأب هاهنا ، بل يكفي تصديق الجد لأنه

هو الأصل الذى يثبت النسب فيه ولو كذبه ابنه لم يؤثر بتكذيبه ، فلا معنى
لاعتبار تصديقه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات رجل وخلف اخاه فقدم رجل مجهول النسب
وقال انا ابن الميت فالقول قول الأخ مع يمينه لأن الأصل عدم النسب ،
فان نكل وحلف المدعى . فان قلنا : أن يمين المدعى من تكول المدعى عليه
كالإقرار لم يرث كما لا يرث اذا أقر به . وان قلنا : أنه كالبينة ورث كما
يرث اذا أقام البينة .

الشرح الأحكام : اذا مات رجل وخلف أخا الأب فأقر بابن
للميت ثبت نسب الابن ، وهل يرث ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال
أبو العباس : يرث . واختاره ابن الصباغ : لأنه اذا ثبت نسبه فالمرث
مستحق بالنسب ، فلا يجوز أن يثبت النسب ولا يثبت الميراث .

وقال سائر أصحابنا : لا يرث وهو الأصح ، لأننا لو ورثنا الابن
لخروج الأخ عن أن يكون وارثا ، واذا لم يكن وارثا لم يقبل إقراره
بالنسب ولم يثبت نسب الابن ولا ميراثه ، فاثبات الميراث له يؤدي الى
قضى نسبه وميراثه فاثبتنا النسب وأسقطنا الميراث ، ولنا مثل هذه
المسألة ثمان مسائل :

(الأولى) اذا تزوجت الحرة بعبد بألف فى ذمته ، وضمن السيد
عنه المهر ثم باعه منها بالألف التى ضمنها قبل اللخول فلا يصح البيع
وقد مضى بياها فى الصداق .

(الثانية) اذا أعتق فى مرض موته جارية وتزوجها ثم مات فانها
لا ترثه ، وقد مضى ذكرها .

(الثالثة) اذا أعتق فى مرض موته جارية قيمتها مائة وتزوجها على
مائة ومات وخلف مائتين لا غير فلا ميراث لها ولا صداق وقد مضى
أيضا

(الرابعة) اذا كانت له جارية قيمتها مائة فزوجها من عبد على مائة وأعتقها قبل الدخول وخلف مائة لا غير فلا يثبت لها الفسخ وقد مضت أيضا .

(الخامسة) اذا أعتق عبيدين ثم ادعى رجل أن المعتق كان غصبهما منه ، وقد صارا عدلين فشهدا للمدعى بذلك فلا يقبل شهادتهما لأننا لو قبلنا شهادتهما بطل عتقهما ، واذا بطل عتقهما بطلت شهادتهما .

(السادسة) اذا أعتق عبيدين في مرض موته وخرجا من بيته فادعى رجل أن له على الميت ديناً ينقص الثلث عن قيمتهما ويشهد له بذلك العبدان لم تقبل شهادتهما لما مضى في التي قبلها .

(السابعة) اذا اشترى أباه أو ابنه في مرض موته فانه لا يرثه وقد مضى بياهما .

(الثامنة) اذا أوصى له بأبيه أو بابنه فقبل الوصية ، في مرض موته فانه لا يرثه وقد مضت .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واذا مات رجل ولا يعلم له وارث فجاء رجل وادعى انه وارثه لم تسمع الدعوى حتى يبين سبب الارث لجواز ان يعتقد انه وارث بسبب لا يورث به ولا يقبل قوله حتى يشهد له شاهدان من اهل الخبرة بحاله ويشهد ان انه وارثه ولا نعلم له وارثا سواء ويبينان سبب الارث كما يبين المدعى . فاذا شهدا على ما ذكرناه حكم به لان الظاهر مع هذه الشهادة انه لا وارث له غيره ، وان لم يكونا من اهل الخبرة او كانا من اهل الخبرة ولكنهما لم يقلوا ، ولا تعلم له وارثا سواء نظرت فان كان المشهود له ممن له فرض لا ينقص اعطى اليقين فيعطى الزوج ربعا عائلا والزوجة ثلثا عائلا ويعطى الأبوان كل واحد منهما سدسا عائلا وان كان ممن ليس له فرض وهو من عدا الزوجين والأبوين بعث الحاكم الى البلاد التي دخلها الميت فان لم يجدوا وارثا توقف حتى تمضي مدة لو كان له وارث ظهر وان لم يظهر غيره فان كان الوارث ممن لا يحجب بحال

كالأب والابن دفعت التركة كلها اليه لأن البحث مع هذه الشهادة بمنزلة شهادة أهل الخبرة ويستحب أن يؤخذ منه كفيلا بما يدفع اليه وان كان المشهود له ممن يحجب كالجد والأخ وأعم ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق أنه لا يدفع اليه الا نصيبه لأنه يجوز أن يكون له وارث يحجبه فلم يدفع اليه أكثر منه .

(والثاني) وهو المذهب أنه يدفع اليه الجميع لأن البحث مع هذه البينة بمنزلة شهادة أهل الخبرة ، وهل يستحب أخذ الكفيل ؟ او يجب ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه يستحب .

(والثاني) أنه واجب .

الشرح الأحكام : اذا مات رجل ولا وارث له معروف فجاء رجل وادعى أنه وارثه لم تسمع دعواه حتى يتبين نسب الميراث . لأنه قد يعتقد أنه وارثه بنسب ولا يورث فيه كالمخالعة أو يكون من ذوى الأرحام ، فان بين سببا يورث به لم يحكم له بالميراث حتى يقيم شاهدين ذكرين عدلين ويذكر نسبا أو سببا يورث به ، فان ذكرنا ذلك وقالنا : لا نعلم له وارثا سواء وهما من أهل الخبرة الباطنة بحاله ، حكم للمدعى للميراث . وحكى عن أبي على بن أبي هريرة أنه قال : لا يثبت الارث حتى يقولوا لا وارث له غيره على وجه القطع ، لأنهما اذا قالوا : لا نعلم له وارثا سواء فلم ينفيا غيره ، ويجوز أن يكون هناك وارث غيره موجود لا يعلمانه ، وهذا خطأ اذا أنه يجوز أن يكون قد تزوج امرأة سرا أو وطئ امرأة بشبهة وأنت منه بولد . فان قالوا : أردنا لا نعلم له وارثا غيره قال الشافعي رحمه الله : سألتها عن ذلك فان قالوا : أردنا لا نعلم له وارثا غيره كان كما لو صرحا به ، وان قالوا : يريد به قطعا وبقينا قيل لهما : قد أخطأتما لأنه قد يجوز أن يكون له وارث لا تعلمانه ، ولا ترد شهادتهما بذلك ، وقال أبو حنيفة القياس أن ترد شهادتهما لأنهما كذبا ، ولكن لا نردها استحصانا .

دليلنا : انهما اذا صحباه الزمان الطوال وعرفا حاله جرى ذلك القطع فلم ينسبا الى الكذب ، وان لم يكونا من أهل الخبرة الباطنة بالميت أو كانا من أهل الخبرة الباطنة به الا أنهما لم يقولوا لا نعلم له وارثا سواه ، فانه يثبت بذلك نسب المدعى ، ولا يثبت به نفى نسب غيره ، فان كان له فرض لا يحجب عنه كالأبوين والزوجين أعطى أقل فرض يستحقه بحال ، فيعطى كل واحد من الأبوين سدسا عائلا ، ويدفع الى الزوج ربعا عائلا . قال الشيخان أبو حامد والمصنف ويدفع الى الزوجة ثلثا عائلا . وقال أبو علي السنجي في الافصاح : يدفع اليها ربع ثلث عائلا ، وقد مضى مثل ذلك في الدعاوى .

فرع وان كان المدعى ممن له تعصيب بعث الحاكم الى البلاد التي كان يسافر اليها الميت وقيم بها ويسأل بها هل له وارث ؟ فان لم يوجد له وارث ومضت مدة لو كان له وارث لظهر نظر في المدعى - فان كان ممن لا يحجب كالأب والابن - دفعت التركة اليه ، وان كان ممن يحجب كالأخ وابن الأخ ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يدفع اليه شيء لجواز أن يكون هناك وارث يحجبه .

(والثاني) يدفع اليه ، لأن الظاهر مع البحث أنه لا وارث له اذ لو كان له وارث لظهر ويؤخذ منه كفايل بما أخذه ، وهل يجب أخذ الكفايل منه ؟ أو يستحب ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الدعاوى .

فرع اذا مات رجل وخلف أخا لأب فجاء رجل مجهول النسب وادعى أنه ابن الميت وأفكر الأخ - فان كان مع الابن بينة - قضى له ، وان لم يكن معه بينة فالحقول قول الأخ مع يمينه فان حلف الأخ انصرف المدعى ، وان نكل الأخ عن اليمين فحلف الابن ثبت نسبه ، وهل يرث ؟ ان قلنا : ان يمينه بمنزلة بينة يقيسها ورث ، وان قلنا : انها كاقرار الأخ لم يرث على قول أكثر أصحابنا . ويرث على قول أبي العباس وابن الصباغ .

فرع اذا خرجت امرأة من أرض الروم الى دار الاسلام ومعه ولد صغير فأقر رجل في دار الاسلام أنه ولده منها لحقه نسبه وان لم يعرف الرجل أنه خرج الى ديار الروم ولا عرفت المرأة أنها خرجت الى دار الاسلام ، لامكان أن يكون الرجل خرج الى ديار الروم من غير أن يعلم به ، فوطئها بنكاح أو شبهة ، أو خرجت الى دار الاسلام ولم يعلم بها فأصابها بنكاح أو شبهة ، ويجوز أن يكون تزوجها وهي في دار الروم ، وبعث اليها بمائة فاستدخلته .

هذا نقل أصحابنا العراقيين . وقال القفال المروزي : انما يلحق به الولد اذا كان امكان الوطء بنكاح أو شبهة نكاح حاصل ، بأن لا يعرف حاله ، فأما اذا عرف حاله ، بأن لم يغيب عن أعيننا أو غاب مدة لا يتصور بلوغه الى تلك الأرض ، وعلم أيضا أن المرأة لم تغيب طوال عمرها الى دار الاسلام الى الآن فلا يثبت النسب ، وقد قال الشافعي رحمه الله في موضع : لا يلحقه نسبه ، وقال في موضع : يلحقه نسبه ، وليست على قولين وانما هي على هذين الحالين وحيث قلنا : يثبت النسب فلا اعتبار بتصديق المرأة وتكذيبها ، لأن النسب حقه وحق الولد وقد أقر به قال المسعودي : اذا صارت المرأة فراشا لرجل ومعه ولد فأقرت أنه ولد لغيره لم يقبل قولها بل القول قول صاحب الفراش .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان لرجل ائتمان وكل واحدة منهما ولد ولا زوج لواحدة منهما ولا أقر المولى وطء واحدة منهما فقال : احد هذين الولدين : ابني من امتي طوبى بالبيان فان عين أحدهما لحقه نسبه ، وحكم بحرته ، ثم يسأل عن الاستيلاد فان قال : استولدتها في ملكي فأولاد حر لا ولاء عليه ، لأنه لم يمسه رق ، وأمه أم ولد ، وان قال : استولدتها في نكاح ، عتق الولد بالملك وعليه الولاء ، لأنه مسه الرق ، وأمه مملوكة لأنها عتقت مملوكة وترق الأمة الأخرى وولدها وان ادعت أنها هي اتني استولدها فأقول المولى مع يمينه ، لأن الأصل عدم الاستيلاد . وان مات قبل البيان وله وارث يجوز ميراثه قام مقامه في البيان ، لأنه يقوم مقامه في الحاق النسب وغيره . فان لم يعلم الوارث جهة الاستيلاد ففيه وجهان :

(أحدهما) ان الأمة لا تصير أم ولد لأن الأصل الرق ، فلا يزال
بالاحتمال .

(والثاني) وهو المنصوص أنها تكون أم ولد لأن الظاهر من ولده منها
أنه استولدها في ملكه وان لم يكن له وارث أو كان له وارث ولكنه لم يعين
الولد ، عرض الولدان على القافة ، فان ألحقت به أحد الولدين ثبت نسبه
ويكون الحكم فيه كالحكم فيه اذا عينه الوارث ، وان لم تكن قافة أو كانت
ولم تعرف أو ألحقت الولدين به سقط حكم النسب ، لتعذر معرفته وأقرع
بينهما ، لتمييز العتق ، لأن الفرعة لها مدخل في تمييز العتق . فان خرجت
على أحدهما عتق ، ولا يحكم لواحد منهما بالارث لأنه لم يتعين ، وهل يوقف
ميراث ابن ؟ وجهان .

(أحدهما) انه يوقف وهو قول المذني رحمه الله لأننا نتيقن ان أحدهما
ابن وارث .

(والثاني) انه لا يوقف لأن لا يوقف لأن الشيء انما يوقف اذا رجي
انكشافه وهنا لا يرجى انكشافه .

الشرح الأحكام : اذا كان لرجل أمتان لكل واحدة منهما ولد
فقال السيد : أحدهما ابني لحقه نسب أحدهما لا بعينه وطولب بتعيينه ،
وانما تصور هذا بشرطين .

(أحدهما) اذا لم يكن لاحدهما زوج .

(والثاني) اذا لم يقر السيد بوطء أحدهما ، فأما اذا كان لكل
واحد زوج أو لاحدهما زوج وأمکن أن يكون الولد يلحق به دون
السيد . وان أقر السيد بوطئها أو بوطء أحدهما فان التي أقر بوطئها
تكون فراشا له ، واذا أمت بولد لأقل مدة الحمل لحقه من غير اقرار ،
فاذا عدم الشرطان فانه يطالب ببيان ولده منها . فان قال : هذا ولدي
حكم بحريته ويسأل عن سبب استيلاده - فان قال : استولدتها في ملكي
ثبت لأمته حرمة الاستيلاد ولا ولاء على الولد وان قال : استولدتها في
فكاح كانت أمة قنا ويثبت له على ولده الولاء ، لأنه ملكه ثم عتق

عليه . وان قالت الأمة الأخرى : بل أنا التي أقررت بموت ولدي ان صدقها كان الحكم فيها وفي ولدها كالذي أقر به أولا ، ولا يبطل بذلك اقراره للأمة الأولى ولولدها ، وان كذب الثانية ، فالقول قوله مع يمينه . فان حلف سقطت دعوى الثانية ورقت ورق ولدها ، فان مات ورثه الابن المقر به ، فان كان أقر أنه استولد أمة في ملكه عتقت بموته ، فان أقر أنه استولدها في نكاح لم يعتق عليه بموته ، فان لم يكن له وارث غير أبيها عتقت على أبيها ، وان كان مع الابن وارث عتق على الابن نصيبه ولا يقوم عليه الباقي ، وان مات السيد قبل أن يبين قام وارثه مقامه في البيان فان بين الولد منها وكيفية الاستيلاء كان الحكم فيه كما لو بين السيد . وان بين الوارث الولد وقال : لا أدري كيف كان الاستيلاء ففيه وجهان .

(أحدهما) تكون الأم رقيقة . لأن الأصل فيها الرق .

(والثاني) تكون أم ولد لأن الظاهر ممن أقر بولد أمته أنه استولدها في ملكه وان امتنع الورثة من التعمين — فان لم يدع الولد أن عليهم العلم — فلا كلام ، وان ادعى عليهم العلم حلفوا أنهم لا يعلمون ، ويعرض الولدان على القافة ، فاذا ألحقت القافة به أحدهما لحقه ، وكان حرا . فان كان السيد قد أقر أن أحدهما ابنه استولدها أمة في ملكه لم يكن على الولد الذي ألحقته القافة به ولاء ، وعتقت أمه بموت السيد ، وان لم يتقدم منه اقرار بكيفية الاستيلاء فهل تكون أمه أم ولد ؟ على الوجين اذا عين الوارث الولد ولم يبين كيفية الاستيلاء . ويحتمل أن يكون في ثبوت الولاء على الولد الذي ألحقته القافة به هذان الوجهان . وان لم يكن هناك قافة أو كان هناك قافة ، وأشكل عليها الولد منها أقرع بين الولدين للحرية ، لأن للقرعة دخلا في تمييز الحر من الرقيق ، فاذا خرجت القرعة لأحدهما عتق ، ويحتمل أن يكون في ثبوت الولاء عليه الوجهان ، ولا يثبت سببه من المقر لأن النسب لا يثبت بالقرعة ولا يحكم لأحدهما بالميراث لأنه لم يثبت نسب أحدهما وهل يوقف من ماله ميراث ابن ، فيه وجهان .

قال المزني : يوقف لأنا تيقن أن أحدهما ابن وارث ، ومن أصحابنا من قال : لا يوقف لأن الشيء انما يوقف اذا رجي انكشافه ، وهذا لا يرجي انكشافه ، ويحتمل أن يكون الحكم في أم ذلك الولد حكم أم من ألحقته به القافة منهما ، هذا مذهبنا .

وقال أبو حنيفة : يعتق من كل واحد منهما نصفه ويستبقى في باقية ولا يرثان وقد مضى الدليل عليه في المتق للمصنف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان له أمة ثلاثة أولاد ولا زوج لها ولا أقر المولى بوطنها فقال أحد هؤلاء ولدي أخذ بالبيان فان عين الأصغر ثبت نسبه وحرته ثم يسأل عن جهة الاستيلاد فان قال : استولدتها في ملكي فالولد حر لا ولاء عليه والجارية أم ولد والولد الأكبر والأوسط مملوكان وان قال : استولدتها في نكاح ثم ملكتها فقد عتق الولد بالملك وعليه الولاء لانه مسه الرق وأمه أمه قن والأكبر والأوسط مملوكان وان عين الأوسط تعين نسبه وحرته ويسأل عن استيلاده فان قال : استولدتها في ملكي فالولد حر الأصل وأمه أم ولد وأما الأصغر فهو ابن أم ولد وثبت لها حرمة الاستيلاد وهل يعتق بموته كامه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) انه يعتق لانه ولد أم ولده .

(والثاني) انه عبد قن لا يعتق بعق أمه لجواز أن يكون عبدا قنا بان أحبل أمه وهي مرهونة فثبت لها حرمة الاستيلاد فتباع على أحد القولين وإذا ملكها بعد ذلك صارت أم ولده وولده الذي اشتراه معها عبد قن فلا يعتق مع الاحتمال وان قال استولدتها في نكاح عتق الولد بالملك وعليه الولاء لانه مسه الرق وأمه أمة قن والولدان الآخران مملوكان وان عين الأكبر تعين نسبه وحرته ويسأل عن الاستيلاد فان قال استولدتها في ملكي فهو حر الأصل وأمه أم ولد والأوسط والأصغر على الوجهين وان قال : استولدتها في نكاح فالولد حر وعليه لولاء والأمة قن والأوسط والأصغر مملوكان وان مات قبل البيان وخلف ابنا يحوز الميراث قام مقامه في التعيين فان عين كان الحكم فيه على ما ذكرناه في الموروث اذا عين وان لم يكن له ابن أو كان له ولم يعين عرض على القافة فان عيشت القافة كان للحكم على ما ذكرناه وان لم تكن قافة أو كانت واشسكل عليها أقرع بينهم

لتمييز الحرية لأنها تتميز بالقرعة فان خرجت على احدهما حكم بحرته
ولا يثبت النسب لان القرعة لا يتميز بها النسب واما الامة فانه يبحث عن
جهة استيلادها فان كانت في ملكه فهي ام ولده وان كان في نكاح فهي امة
فن وان لم يعرف فعلى ما ذكرناه من الوجهين فلا يرث الابن الذى لم يتعين
نسبه وهل يوقف له نصيب ابن او يعطى الابن المعروف النسب حقه ؟
فيه وجهان .

(احدهما) يوقف له ميراث ابن وهو قول المزنى رحمه الله .

(والثاني) وهو المذهب انه لا يوقف له شيء بل تدفع التركة الى
المعروف النسب وقد بينا ذلك فيما تقدم .

الشرح الأحكام : اذا كان لرجل امة لها ثلاثة اولاد فقال
سيدها : أحد هؤلاء ولدى ، فهو اقرار صحيح ويرجع اليه فى
بيان الولد منهم ، وانما يتصور هذا بشرطين .

(احدهما) ألا يكون للامة زوج ، فان كان لها زوج وأت بولد
يمكن أن يكون منه لحق به ، ولا يقبل اقرار السيد به .

(الثانى) اذا لم يقر السيد بوطئها فى وقت ، فأما اذا أقر بوطئها
فى وقت فما أتت به عن ولد لأقل مدة الحمل من ذلك الوقت لحق به من
غير اقرار ، فاذا ثبت أنه يرجع اليه فى بيان الولد منهم نظرت - فان
أقر أنه الأصغر منهم ولده حكم بحرته ، ويثبت نسبه منه ، وبطال
بكيفية الاستيلاء ، فان قال : استولدتها فى ملكى لم يثبت على الولد
الولاء وكاف الجارية أم ولد له ، والولدان الآخرا مملوكان . وان قال :
استولدتها فى نكاح فالولد حر وعليه له الولاء ، والامة مملوكة . وان
قال : استولدتها بشبهة فالوالد حر وعليه له الولاء . وهل يثبت لامة
حرمة الاستيلاء ؟ على قولين ، فان لم يعين جهة الاستيلاء فهل يثبت للامة
حرمة الاستيلاء ؟ على وجهين مضى ذكرهما فى التى قبلها ، ويحتمل أن
يكون فى ثبوت الولاء على الولد هذان الوجهان وأما اذا قال الولد
الأوسط : ولدى ، حكم بحرته وثبوت نسبه منه ، فان قال :

استولدتها فى ملكى عتق الولد وثبت للأُم حرمة الاستيلاد ، وهل
يثبت للولد الأصغر ما يثبت لأُمته من حرمة الاستيلاد ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) يثبت له ذلك ، لأنه ولد أُم ولد •

(والثانى) لا يثبت له لأنه يجوز أن يكون استولدها وهى مرهونة ،
فلم يثبت لها حرمة الاستيلاد فى الحال ثم بيعت فى الرهن ثم أبت
بالولد الأصغر فى غير ملكه ثم ملكهما بعد ذلك ، يثبت لها حرمة
الاستيلاد دون الولد الأصغر • وإن قال : استولدتها فى نكاح ثبت على
الأوسط الولاء ، ولا ثبت للأُم حرمة الاستيلاد والأصغر مملوك •

وإن قال : استولدتها بشبهة فعلى الأوسط الولاء • وهل يثبت للأُم
حرمة الاستيلاد ؟ على القولين ، فإن قلنا : لا يثبت لها ، فالأصغر
مملوك • وإن قلنا : يثبت فهل يثبت للأصغر حرمة الاستيلاد ؟ على
وجهين • أما الولد الأكبر فمملوك بكل حال - وإن قال الأكبر : ابنى ،
حكم بحريته وثبوت نسبه منه ، والعكم فى الأوسط والأصغر حكم
الأصغر إذا عين الأوسط على ما مضى • فإن مات السيد قبل أن يبين
قام وارثه مقامه فى البيان ، فإن بين الوارث الولد ، وكيفية الاستيلاد ،
فهو كما لو بينه السيد ، وإن بين الولد ولم يبين جهة الاستيلاد حكم
بحرية الولد الذى بينه الوارث وثبوت نسبه من السيد • وهل يثبت
للأمة حرمة الاستيلاد ؟ على الوجهين فى التى قبلها ، فإن بين الأصغر فالولد
الأكبر والأوسط مملوكان • وإن بين الأكبر فهل يثبت للأصغر والأوسط
حرمة الاستيلاد ؟ فإن قلنا : لا يثبت لأُمهما حرمة الاستيلاد لم يثبت
لهما • وإن قلنا يثبت لأُمه حرمة الاستيلاد فهل يثبت لهما حرمة
الاستيلاد ؟ على وجهين مضى يياهما • وإن لم يبين الوارث الولد منهم أو
لا وارث له ، عرض الأولاد الثلاثة على القافة ، فإذا ألحقت به أحدهم لحقه
نسبه وحكم بحريته ، فإن كان قد تقدم من السيد أقرار أنه استولدها
فى ملكه أو نكاح أو شبهة كان الحكم فيه كما لو عين السيد منهم ،
وبين جهة الاستيلاد على ما مضى •

وان لم يتقدم من السيد اقرار بجهة الاستيلاء فهل يثبت للأمة حرمة الاستيلاء ؟ على وجهين مضى بيانها ، فان ألحقت ألقافة به الأصغر فالولد الأكبر والأوسط مملوكان - وان ألحقت به الأكبر . فان قلنا : لا يثبت للأمة حرمة الاستيلاء فالولد الأوسط والأصغر مملوكان . وان قلنا : يثبت للأمة حرمة الاستيلاء فهل تثبت حرمة الاستيلاء للأوسط والأصغر ؟ على وجهين : وان لم يكن قافة ، أو كانت وأشكل عليها الولد منهم أقرع بين الأولاد الثلاثة لأن للقرعة مدخلا في تبين الحر من الرقيق ، فاذا خرجت القرعة لأحدهم حكم بحريته ولا يثبت نسبه من السيد لأنه لا مدخل للقرعة في اثبات النسب ، وهل يوقف من ماله ميراث ابن ؟ على وجهين مضى بيانها في التي قبلها .

فرع اذا كان في يد رجل جارية فانتقلت منه الى رجل فوطئها ولم يجلبها فاختلفا في جهة انتقالها اليه . فقال من انتقلت منه : يعتكها بأقف لم أقبضها منك ، وقال من هي بيده بل زوجتيها بألف - فان كل واحد منهما - يحلف على قفى ما ادعى عليه ، لأن الأصل عدمه فيحلف الذى انتقلت منه : انى ما زوجتكها ، ويحلف من هي بيده : انى ما اشتريتها فان حلفا معا حكما بزوال العقد ولا يستحق من انتقلت منه على من هي بيده مهرا ، لأن من هي بيده يقرب به لمن لا يدعيه ، وترد الأمة الى الذى انتقلت منه ، واختلف أصحابنا بأى معنى انتقلت اليه ؟ فقال بعضهم : رجعت اليه بمعنى اشتري جارية فأفلس المشتري ورجع البائع الى جاريته فعلى هذا يفسخ البيع وتعود له الجارية . ويملك وطأها ، ومنهم من قال : رجعت اليه بمعنى من كان له فى غيره حق ولم يقدر عليه ووجد له شيئا من ماله من غير جنس حقه فعلى هذا تباع الجارية ويستوفى البائع من ثمنها الثمن الذى حلف عليه . وهل يملك بيعها بنفسه ؟ أو لا يصح منه بيعها الا من الحاكم ؟ فيه وجهان مضى بيانها ، فان فضل فضالة من ثمنها على ما يدعيه البائع ردت الى من انتقلت اليه ، وان نقص ثمنها عن ما يدعيه البائع من الثمن كان له أن يأخذ من مال المبتاع فأما اذا حلف من انتقلت

منه الجارية أنه ما زوجها ونكل من اتقلت اليه عن اليمين أنه ما اشتراها ردت اليمين على البائع فيحلف أنه لقد باعها منه بألف ولزم المتباع الألف . وان حلف من هي بيده لقد تزوجها حكم له بزواجيتها وأقرت في يده وعاد حكم الرق عليها للبائع ، فاذا زال النكاح بطلاق أو وفاة رجعت الى من اتقلت منه ، فان كان من اتقلت صادقا أنه باعها فهي ملك للمشتري لا يحل للبائع وطؤها ، وقد عادت إليه وكيف الحكم بمودها إليه ؟ على الوجهين اللذين مضيا ، وان كان من اتقلت منه كاذبا في دعواه أنه باعها عادت الى ملكه وتصرفه بالموطء وغيره - فأما ان كان الذي اتقلت اليه قد استولدها فان من اتقلت منه يقر بحقين عليه ويدعى حقا له . فأما الحقان اللذان يقر بهما على نفسه فانه يقر أنها صارت أم ولد لمن اتقلت اليه - وأن ولدها حر ، وهذان يقرانه فثبت اقراره بهما على نفسه ، وأما الحق الذي يدعيه فانه يدعى أنه باعها بألف في ذمة من هي بيده وهذا ينفعه فلا يقبل قوله فيه فيحلف من هي بيده أنه ما اشترى الجارية ليسقط عنه الثمن الذي يدعى عليه من اتقلت منه فان قال : أحلف ، حكمنا بزوال البيع وسقوط الثمن عنه ، وكانت الجارية أم ولد له ، وولدها حر ، ومن بيده الجارية يقر بالمهر لمن اتقلت منه ، وهو لا يدعيه ، ولكنه يدعى عليه الثمن . وهل يرجع عليه من اتقلت منه بالأقل من المهر الذي يقر به من اتقلت اليه الجارية ؟ أو الثمن الذي يدعيه من اتقلت منه ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يرجع عليه بأقلهما لأنهما متفقان على استحقاقه ؟
(والثاني) لا يرجع عليه بشيء لأن من بيده الجارية لما حلف زال عنه حكم الثمن .

وقول من اتقلت منه : ما زوجتكها يسقط استحقاقه المهر فلم يرجع عليه بشيء .

وعلى الوجهين معا لا ترد الجارية الى من اتقلت منه بل تفر في يد

من اتقلت اليه لأن من اتقلت منه أقر بزوال ملكه عنها ، وأنها قد
 ظففت في يد من اتقلت اليه بالاحبال فلم ترد اليه كما لو قال : بعت عندى
 من زيد وأعتقه .

إذا ثبت هذا فإنه يقال لمن اتقلت اليه : ان علمت أنها زوجتك حل
 لك وطؤها فيما بينك وبين الله تعالى ، وهل يحل له وطؤها في ظاهر الحكم؟
 فيه وجهان .

(أحدهما) يحل له لأنها اتفقا على إباحة وطئها له ، وان اختلفا في
 سببه .

(والثاني) لا يحل له وطؤها لأن من هي بيده قد حلف أنه لا يملكها،
 فبطل أن تحل بالملك ويدعى أنها زوجته . ومن اتقلت منه غير مسلم
 أنها تحل له بالزوجة فما اتفقا على إباحتها له فمنع من وطئها . وان نكل
 من اتقلت اليه عن اليمين حلف من اتقلت منه أنه باعها ووجب على من
 اتقلت اليه الثمن لمن اتقلت منه . هذا الكلام في جنة من اتقلت منه .

فرع وأما من اتقلت اليه فإنه يدعى على من اتقلت منه
 وعلى من اتقلت اليه المهر فيسقط قوله : ان الجارية والولد مملوكان
 لمن اتقلت منه ، لأنه يقر أن الجارية أم ولد لمن هي بيده وأن ولدها
 حر ، ويكون القول قول من اتقلت منه أنه ما زوجها وهل يحلف على
 ذلك ، فيه وجهان .

(أحدهما) لا يحلف لأنه لو رجع وأقر أنه قد زوجها لم يقبل
 فلا معنى لاستحلافه .

(والثاني) يحلف لأنه ربما ينكل فيحلف من هي بيده أنه زوجها
 منه ، ويحكم له بالزوجة ، فان حلف كل واحد منهما لصاحبه حكما
 بزوال العقدین وأنها غير مبيعة ولا مزوجة ، والكلام في النفقة والميراث .
 فأما نفقة الولد فعلى الواطئ ، لأنه ابنه وقد حكما بحرته ، وأما نفقة
 الجارية ففيها قولان حكاهما الشيخ أبو اسحاق هنا .

(أحدهما) أنها على البائع لأنه أقر بأمرين •

(أحدهما) عليه وهو كونها أم ولد لغيره ، والآخر حق له وهو سقوط نفقتها عنه فقبل قوله فيما عليه ، ولا يقبل فيما له •

(والثاني) وهو الأصح أن نفقتها في كسبها لأنه لا يمكن إيجابها على البائع لأنها قد حكمتها أم ولد لغيره ، ولا على اشترى لأنه لا يدعى أنها أم ولد له ، فلم يبق إلا إيجابها في كسبها ، فإن بقي من كسبها شيء كان موقوفا •

وأما الميراث — فإن ماتت الجارية قبل الواطيء — فللبائع أن يأخذ من مالها قدر الثمن يدعى أنه باعها به ، لأن من ابتقت إليه يقر له بجميع مالها ، وهو يقر به لمن اتقتت إليه ويدعى عليه الثمن ، وما بقي من مالها يوقف حتى يصطلحا عليه ، وإن ماتت بعد موت من هي بيده كان ارثها لولدها ، فإن كان ولدها قد مات قبلها كان مالها لمناسبتها فإن لم يكن لها مناسب فميراثها موقوف لأن ولاءها موقوف لا يدعيه أحدهما ، وليس للبائع أن يأخذ منه شيئا لأنه يدعى بالثمن على الواطيء وقد مات قبلها •

وإن رجع أحدهما عن إقراره — فإن رجع البائع — لم يقبل قوله في إسقاط حقها ولا حق ولدها من الحرية ، ويقبل قوله في سقوط الثمن عن المشتري ورجع الولاء إليه ، فيأخذ مالها ، وإن رجع الواطيء وجب عليه الثمن وكانت الجارية على ما ثبت لها من جرمة الاستيلاء ، والولد على ما ثبت له من الحرية •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل — وإن مات رجل وخلف ابنتين فاقتر أحدهما على أبيه بدين وانكر الآخر نظرت فإن كان المقر عدلا جاز أن يقضى بشهادته مع شاهد آخر أو مع امرأتين أو مع يمين المدعى وإن لم يكن عدلا حلف المنكر ولم يلزمه شيء وأما المقر ففيه قولان •

(احدهما) انه يلزمه جميع الدين في حصته لأن الدين قد يتعلق ببعض التركة اذا هلك بعضها كما يتعلق بجميعها فوجب قضاؤه من حصه المقر .
(والقول الثاني) وهو الصحيح انه لا يلزمه من الدين الا بقدر حصته لأنه لو لزمه بالاقرار جميع الدين لم تقبل شهادته بالدين لأنه يدفع بهذه الشهادة عن نفسه ضررا والله اعلم .

الشرح قال الشافعي رحمه الله في الأم في شهادة الوارث :

« واذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء الاقرار الأول والاقرار الآخر ، لأن الوارث لا يعدو أن يكون اقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يده من ميراث أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه ، وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغدا لآخر لزمه ذلك كله ، ويتحصان في ماله أو يكون اقراره ساقطا لأنه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما . وهذا مما لا يقوله أحد علمته ، بل هما لازمان معا ، ولو كان معه وارث وكان عدلا حلفا مع شاهدهما ولو لم يكن عدلا كانت كالمسألة الأولى ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره . قال : واذا مات رجل وترك وارثا فأقر أحد الورثة في عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال : هو لهذا كان للأول منهما ، وذلك أنه حينئذ كالمقر في مال غيره فلا يصدق على ابطال اقراره قطعه لآخر بأن يخرج به الى آخر ، وليس في معنى الشاهد الذي شهد بمالا يملك لرجل ثم يرجع قبل الحكم فيشهد به لآخر قال : واذا مات الميت وترك ابنين فشهد أحدهما لرجل بدين - فان كان ممن تجوز شهادته - أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعا اذا حلف المشهود له ، وان كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه لو جازت شهادته لأن موجودا في شهادته أنه انما له في يدي المقر حق وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر ، ولم أعطه من الجاحد شيئا ، وليس هذا كما هلك من مال الميت ذاك كما لم يترك .

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنه هكذا اثبتته مصحح الام في الحاشية.

وقال الشافعي رحمه الله أيضا : « ولو ترك الميت رجلا وارثا واحدا فأقر لرجل أن له هذا العبد بعينه ثم أقر به بعد هذا فهو للأول ولا يضمن للآخر شيئا وسواء دفع العبد الى المقر له الأول أو لم يدفعه لا فرق بينهما . ولو زعمت أنه اذا دفعه الى الأول ثم أقر به للآخر ضمن للآخر قيمة العبد لأنه قد استهلكه بدفعه الى الأول . قلت : كذلك لو لم يدفعه ^(١) من قبل أنى اذا أجزت اقراره الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول الى الآخر باقرار كنت أقروا في مال غيري فلا أكون ضامنا لذلك أه . وقد مضى كلامه في الوصية والشهادات والله تعالى أعلم .

يقول الفقير الى الله تعالى محمد نجيب بن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن أحمد بن بخيت الطوايبي الشهير بالمطيني : هذا ما فتح الله به علي من اكمال شرح المذهب واجبا منه عفوه عن الزلل وأن يجعله مما تثقل به موازيني مع صالح العمل ، وأن يجعله أنيس في قبري ورفيقي في وحشتي ويصلح به أمرى ويرفع به ذكرى ، واستجلايا لدعاء الصالحين ، واستكثارا من المحبين في الله الصادقين ، وارتقبا لنصح الناصحين وتطفلا على الاندماج في ركب المتبوعين ، متبرئا من كل خطي واخل وميل ، منيا الى الله ذي الحول والطول .

وقمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

وكان ختام مراجعة هذا الشرح وتقديمه للطبع في خمس خلون من صفر الخير سنة ١٣٩٧ المرافق الخامس والعشرين من يناير (تشرين الثاني) سنة ١٩٧٧

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنبه هكذا أثبتته مصحح الام في الحاشية .

فهارس الجزء الثالث والعشرون من المجموع شرح المهلب

أولا : الآيات القرآنية

ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثا : الشـعر

رابعا : الأعلام

خامسا : الأحكام

اولا : الآيات القرآنية

(حرف الالف)

الآية ورقمها	الصفحة
« أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم » الزخرف : ١٩	١٥٦
« ألسنت بربكم قالوا : بلى » الأعراف : ١٧٢	٢٣٤
« الا من شهد بالحق وهم يعلمون » الزخرف : ١٧٢	١٥٧، ١٥٦، ١٥٥
« ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » البقرة : ٢، ١	٦٧
« ان جاءكم فاسق بئنا فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » الحجرات :	
٦	٢٥، ٢١، ٢٠
« ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى اهلها »	
النساء : ٥٨	١٣
« انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » الحجرات : ١٣	٣٣، ٣١، ٣٠
« انا فتحنا لك فتحا مبينا » الفتح : ١	٧١
« ان اكرمكم عند الله اتقاكم » الحجرات : ١٣	٣٥، ٣٣، ٣١، ٣٠
« ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من المفاوين » الحجر : ٤٢	٢٨٢، ٢٩٧، ٢٩٦
« انما جزاء الذين يخاربون الله ورسوله » الى قوله	
« الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم » المائدة : ٣٣	
« انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » المائدة : ٩٠	٣٥
« او عدل ذلك صياما » المائدة : ٩٥	١٨
« اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنت تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ونعم اجر العالمين » آل عمران	
١٣٦	

الصفحة

الآية ورقمها

(حرف التاء)

« تبت يدي أبي لهب وتب » السد : ١ ٤

(حرف الثاء)

« ثم الذين كفروا بوبهم يعدلون » الأنعام : ١ ١٩
« ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » النور : ٤ ١٣١،١٣٠،١٠٦

(حرف الخاء)

« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها »
التوبة : ١٠٣ ٢١٦

(حرف السين)

« سماعون للكذب آكالون للسحت » المائدة : ٤٢ ٢٥
« ستكتب شهادتهم ويسألون » الزخرف : ١٩ .. ١٥٧،١٥٦،١٥٥

(حرف الشين)

« شهد الله انه لا اله الا هو » آل عمران : ١٨

(حرف الفين)

« غلاما زكيا » مريم : ١٩ ٢١٦

(حرف الفاء)

« فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول
الزور » الحج : ٣٠ ٧٩، ٨٠
« فاستغفروا به وخر راكعا وأتاب » ص : ٢٤ .. ٧٦
« فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن أمانته »
البقرة : ٢٨٣ ١٠
« فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو
لا يستطيع ان يمل هو فليطل عليه بالعدل » البقرة : ٢٨٢ ٢٣٣

الصفحة

الآية ورقمها

- « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » البقرة : ٢٨٢ ١٤١
- « فاينما تولوا فثم وجه الله » البقرة : ١١٥ .. ٣٧
- « فاولئك هم الفاسقون ، الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم » النحل : ١١٩ .. ١٠٧، ١٠٥، ١٠٤
- « فبِعزتك لاغوينهم اجمعين الا عبادة من المخلصين » الحجر : ٤٠ .. ٢٩٧
- « فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس ابى » الحجر : ٣٠ .. ٢٩٨
- « فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس استكبر » ص : ٧٣ .. ٢٩٨
- « فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون » الأعراف : ٨ .. ٢٦

(حرف القاف)

- « قال فبِعزتك لاغوينهم اجمعين الا عبادة منهم المخلصين » ص : ٨٣ .. ٢٩٧

(حرف الكاف)

- « كان لم يفنوا فيها » الأعراف : ٩٢ ، هود : ٩٥ ٧٤ ، ٦٨
- « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله » المائدة : ٨ ، النساء : ١٣٥ .. ٢٣٥ ، ٢٢٢ ، ١٢

(حرف اللام)

- « لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما » مريم : ٦٢ .. ٢٩٨
- « لا يقبل منها عدل » البقرة : ١٢٣ .. ١٩
- « لقد نصركم الله في مواطن كثيرة » التوبة : ٢٥ .. ٢٧٨ ، ٦٦

الصفحة

الآية ورقمها

« لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون »
آل عمران : ٩٢ ٨٣ ، ٦٤

(حرف الميم)

« ما زكى منكم من أحد أبدا » النور : ٢١ .. ٢١٦
« ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون »
الأنبياء : ٥٢ ٢٨
« من بعد وصية يوصي بها أودين » النساء : ١٢، ١١ ٢٠٣
« منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة
أخرى » طه : ٥٥ ٢٧

(حرف النون)

« نصر من الله وفتح قريب » الصف : ١٣ .. ٨٣ ، ٦٤

(حرف الهاء)

« هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء »
آل عمران : ٦ ١٢٤

(حرف الواو)

« وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب
وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به
ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا
أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين »
آل عمران : ٨١ ٢٣٤
« وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »
النساء : ٥٨ ١٩
« وإذا قلتم فاعدوا » الأنعام : ١٥٢ ١٩
« وأذنت لربها وحقت » الانشقاق : ٢ ٧٥
« وأنسأل القرية » يوسف : ٨٢ ٣٢١

الآية ورقمها	الصفحة
« واستشهدوا شهيدين. من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى » البقرة : ٢٨٢ ..	١٧٤، ١٨٤، ٢٠٤
	٩٧، ٩٨، ١٠١
	١٠٢، ١٤٣
« واشهدوا اذا تباعدتم » البقرة : ٢٨٢	١١٤، ١١٧
« واشهدوا ذوي عدل منكم وقيموا الشهادة لله »	
الطلاق : ٢	١٩٦، ٢٠١، ١٠١
	١٠٢، ١٣٦، ١٣٥
	١٧٦، ٢٢٧
« وقيموا الشهادة لله » الطلاق : ٢	١٢٤، ١٣٠
« واللائي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » النساء : ١٥	١٢٩، ١٣٠
« والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين » آل عمران : ٣١٥	١١١
« والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون نفسا تلى حرم الله الا بالحق ولا يزنون » الفرقان : ٦٨	١١٤
« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون » النور : ٤	٢١، ٢٢، ٢٥
	١٠٥، ١٠٧، ١١٠
	١٢٩، ١٣٢
« والمحصنات من النساء » النساء : ٢٤	١٠٥
« وإنى لغفار لمن تاب » طه : ٨٢	١٠٨
« وأولئك هم الفاسقون » النور : ٤	٢١، ٢٢، ٢٥
	١٠٥، ١٠٧، ١١٠
	١٢٩، ١٣٢

الآية ورقمها	الصفحة
« ويكفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً » النساء : ١٥٦ ١٠٥	
« وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون » الشعراء : ١٢٩ ٢٤٦	
« وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم » الكهف : ١٧ ٢٣	
« وجفان كالجواب وقدور راسيات » سبأ : ١٣ ١١٧ ، ٨٣ ، ٦٤	
« وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين » الانعام : ٧٩ ٣٧	
« وحنانا من لدنا وزكاة » مريم : ١٣ ٢١٥	
« ورتل القرآن ترتيلاً » المزمل : ٤ ٧١	
« وعصى آدم ربه فغوى » طه : ١٢١ ٢٦	
« وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » الداريات : ١٩ ٣٠٩	
« وقالوا لا تذرون الهتكُم ولا تذرون وداو لا سواها ولا يفتون ويعوق ونسرا » نوح : ١١٨ ١١٨	
« وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً » النساء : ١٥٦ ١٠٦	
« ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون » النور : ٤ ١٠٨ ، ١٠٧	
« ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » الاسراء : ٣٦ ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥	
« ولا تكموا الشهاده ومن يكتمها فانه آثم قلبه » البقرة : ٢٨٣ ٢٠٦ ، ١١٩ ، ٧٤٣	
« ولا ياب الشهاداء اذا ما دعوا » البقرة : ٢٨٢ ١٣٤ ، ١٢٨ ، ٧٤٣	
« ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق » الزخرف : ٨٦ ١٥٦	
« ولتعرفنهم في لحن القول » محمد : ٣٠ ٢٣٠	
« ولم تجدوا كتاباً فرهان مقبوضة » البقرة : ٢٨٣ ٩	

الآية ورقمها	الصفحة
« ولهم على ذنب فأخاف أن يقتلون » الشعراء : ١٤	٣٠٥
« وليؤد الذي أوّتمن أمانته » البقرة : ٢٨٣	١٣
« وما علمناه الشعر وما ينبغي له » يس : ٦٩	٦٦٠٦٥٠٦٤٠٦٣
	٨٢٠٦٧
« وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه	
بيمينك » العنكبوت : ٤٨	٦٧
« وما هو على الغيب بضنين » التكويد : ٢٤	٩٢
« ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن	
سبيل الله يغير علم » لقمان : ٦	٥٥٠٥٣
« ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » البقرة : ٢٨٣	١١٠٩٠٧٠٣

(حرف الياء)

« يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت	
أمك بغيا » مريم : ٢٨	١٠٥
« يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل	
مسمى فاكتبوه » البقرة : ٢٨٢	١٣٧٠٩
« يا أيها الذين آمنوا أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا	
أن تصيبوا قوما بجهالة » الحجرات : ٦	٢٢٧٠٢٥٠٢١
« يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم	
شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم أن	
الله عليم بصير » الحجرات : ١٣	٣٣٠٣١٠٢٠
« يا داود أنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين	
الناس بالحق » ص : ٢٦	١٢
« يحكم به ذوا عدل منكم » المائدة : ٩٥	١٩
« يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان	
كالجواب وقدور راسيات واعلموا آل داود شكرا وقليل	
من عبادي الشكور » سبا : ١٣	١١٧٠٨٣٠٦٤

ثانيا : الحديث والأخبار والآثار

(حرف الالف)

الصفحة	الحديث
٢٥١	أبك جنون ؟
٢٢٤	أبى أقرؤنا وأنا لنرغب عن كثير من لحنه
١٣	أتى جبريل النبي ﷺ وأخبره بما قالوا . فدعاهم وسألهم عما قالوا فآقروا فأنزل الله تعالى الآية
١٤٤	أتانى جبريل عليه السلام فأمرنى أن أقضى باليمين مع الشاهد
٢٤٧	أتى رجل من أسلم الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ان الآخر زنى فأعرض عنه فتنحى بشق وجهه الذى أعرض عنه فقال : ان الآخر زنى فأعرض عنه فتنحى له الرابعة فلما شهد على نفسه أربع مرات دعاه ﷺ فقال : هل بك جنون ؟ فقال : لا فقال : ﷺ اذهبوا به فارجموه وكان قد أحصن
٢٤٨ ، ٢٤٧	أتى رجل رسول الله ﷺ وهو فى المسجد فناداه : يا رسول الله اتى زنى فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات
١١٤	أتى ﷺ برجل قد شرب فقال : ايها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله فمن أصاب من هذه القاذورة شيئا فليستتر بستر الله فانه من يبدله صفحته نقم عليه كتاب الله وقرأ قوله تعالى : والذين لا يدعون مع الله الخ
٢٤٩	أتى رسول الله ﷺ بسارق قد سرق شملة ، فقالوا : يا رسول الله ان هذا سرق فقال ﷺ ما أخاله قد سرق فقال السارق : بلى يا رسول الله فقال : اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم اتوني به فقطع فأتى به فقال : تبث الى الله فقال تاب الله عليك

الحديث

الصفحة

- يأتى الشيطان فيسمع الكلمة فيأتى بها الكاهن
فيقرأها في أذنه كما تقرأ القارورة إذا أفرغ فيها ٢٣٣
- يأتى على الناس زمان يلعبون بها ولا يلعب بها الا كل
جبار والجبار في النار ٤٠
- أتى عمر بن عبد العزيز برجل يضرب على غير سكة
السلطان فمأقبه وسجنه وأخذ حديدة فطرحه في النار ٢٧٣
- أخذ عبد الملك بن مروان رجلا يضرب على غير سكة
المسلمين فأراد قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه ٢٧٢
- أحرية عني فاني كلما رأيت ذكرك الدنيا ١٢١
- إذا اتخذ الفء دولا والأمانة مغنما والزكاة مغرما
وتعلم لغير الدين وأطاع الرجل أمراته وعق أمه وأدنى
صديقه وأقصى أباه وظهرت الأصوات في المساجد
وساد القبيلة فاسقهم وكان زعيم القوم أرذلهم ، وأكرم
الرجل مخافة شر وظهرت القيان والمعازف وشربت
الخمر ولعن آخر هذه الأمة أولها فلير تقبوا عند ذلك
ريحا حمراء وزلزله وخسفا ومسحا وقلدا وآيات تتابع
كنظام بال انقطع سلكه فتتابع بعضه بعضا ٤٩
- إذا سمع صوت الدف سال عنه فان كان لعرس
او ختان امسك وان كان قى غيرهما عمد اليهم بالدرة ٥٨
- إذا ظهر في امتي خمس عشرة خصلة حل بهم
البلاء - إذا اتخذ الفء دولا الحديث ٥٧ ، ٤٩
- إذا لم تستح فاصنع ما شئت ٣٠
- استأذن حسان بن ثابت في هجاء المشركين فقال
صلى الله عليه وسلم فكيف ينسبى ؟ فقال : لاسنك
منهم كما تسل الشعرة من العجين ٨١
- أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩
- الا ان ربكم واحد وان اباكم واحد الا لا فضل
لعربى على عجمى ولا عجمى على عربى ولا لاسود على

الصفحة.

الحديث

- احمر ولا لاحمر على اسود الا بالتقوى الا هل بلغت ؟
 قالوا : نعم . قال : ليبلغ الشاهد منكم الغائب .. ٣٣
- الا انما انا بشر وانما يبينى الخصم فلعل بعضكم
 يكون ابلغ من بعض فاحسب انه صاد .. فاقضى له .. ٢٢٩
- الا لا تجوز شهادة الخائن ولا الخائنة ولا ذى غمر
 على اخيه ولا الموقوف على حد ٢٣، ٢٢، ٢١
- الا هل بلغت ؟ قالوا : نعم . قال : ليبلغ الشاهد
 منكم الغالب ٣٣
- الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لاسود على احمر
 ولا لاحمر على اسود الا بالتقوى الا هل بلغت ؟ .. ٣٣
- الذين يضاهون بخلق الله ١١٩
- الك بينة ؟ ٣
- الم تسمعه حين قال : الا رقما فى ثوب ١٢٢
- امر صلى الله عليه وسلم بلالا حين اذن على ظهر
 الكعبة عتاب بن ابي العيص الحمد لله الذى قبض ابنى
 حتى لم ير هذا اليوم وقال الحارث بن هشام اما وجد
 محمد غير هذا الغراب لاسود مؤذنا ٣٠
- امر صلى الله عليه وسلم بنى بياضة ان يزوجوا
 ابا هند المرأة منهم فقالوا لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم تزوج بناتنا لموالينا فانزل الله عز وجل ﴿ انا خلقناكم
 من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل ﴾ ٣٠
- انا النبى لا كذب انا ابن عبد المطلب ٦٤، ٩٢
- انت ومالك لابيك ٩٩، ٩٧
- ان آل ابنى ليسوا لى بولياء انما ولى الله وصالح
 المؤمنين ٣٤
- ان اخا لكم لا يقول الرفث عنى بذلك ابن رواحة .. ٨٠
- انا اذا خلونا فى منازلنا نقول كما يقول الناس .. ٤٧، ٤٦

الصفحة

الحديث

- ١٢٥ ان الله لم يمرنا ان نكسو الحجارة والطين
- ان الله حرم على امّتي الخمر والميسر والمزور والكوبة والقنين ٦٤٥٥
- ان الله لا ينظر الى احسابكم ولا الى انسابكم ولا الى اجسامكم ولا الى اموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم فمن كان له قلب صالح تحن الله عليه وانما انتم بنو آدم واحبكم اليه اتقاكم ٣٣
- ان الله تعالى يقول يوم القيامة : انى جعلت نسباً وجعلتم نسباً فجعلت اكرمكم اتقاكم وابيتكم الا ان تقولوا فلان ابن فلان وانا اليوم ارفع نسبى واضيع انسابكم اين المتقون ؟ اين المؤمنون ؟ ٣٤
- ان الله يؤيد حسان بروح القدس ما نافع او فاجر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٩
- ان الاذان سهل سمح فان كان اذانك سهلاً سمحاً والا فلا تؤذن ٧٧
- ان اولئك اذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ، اولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة ١١٨ ، ١١٧
- ان اولئك كان اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ١١٧
- ان بنى هشام بن المغيرة استاذنوني فى ان ينكحوا ابنتهم على بن ابي طالب فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم الا ان يريد ابن ابي طالب ان يطلق ابنتى وينكح ابنتهم فانما هى بضعة متى يربى ما رابها ويؤذنى ما آذاها ٩٩
- ان ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا وقال الرابع وايتهما فى ثوب واحد فجلد على الثلاثة وعزر الرجل المرأة ١٣٣ ، ١٣١
- ان رجلاً قال يا رسول الله ان لى مالا وولداً وان ابى يريد ان يجتاح مالى ٩٩

الصفحة

الحديث

ان روح القدس يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله . ٨١ ، ٦٣

ان سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمعة ادعيا على
ابن وليدة زمعة فقال سعد : يا رسول الله ان اخى
عتبة عهد الى انه لم بها فى الجاهلية وان ولدها ابنه
فقال عبد بن زمعة اخى وابن وليدة ابى ولد على فراشه
فقال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر
الحجر ثم رأى به شيها بعتبة فقال لسودة بنت زمعة
احتجى عنه يا سودة ٢٣٢

ان اشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون ١٢٢

ان صاحب الشاة فى النار الذين يقولون : قتلنا
والله شاهك ٤٠

ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده
من كسبه ٩٨

ان فاطمة منى وانا اتخوف ان تفتن فى دينها ثم ذكر
صبرا له من بنى عبد شمس فائى عليه فى مصاهرته
قال : حدثنى فصدقنى ووعدنى فوفانى وان لست
احرم حلالا ولا احل حراما والله لا تجتمع بنت رسول
الله وبنت عدو الله مكانا واحدا ٩٩ ، ٩٨

ان كنت احسنت فقد ظلمتنى وان كنت اسيات
فما علمتنى . فقال عمر : اقتص قال : لا . قال : اعف .
قال : لا . فلفترقا على ذلك ١١١ ، ١٠٤

انكم تختصمون الى وائما انا بشر ولعل بعضكم
ان يكون الحن بحجته من بعض فاقضى له بما أسمع
وأظنه صادقا فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فانما
أقطع له قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها ٢٣١ ، ٢٢٩

ان لكل أمة مجوسا وان مجوس هذه الأمة القدرية
فلا تعودوهم اذا مرضوا ولا تصلوا عليهم اذا ماتوا .. ٢٨

ان لله فى كل يوم ثلاثمائة نظرة ولا ينظر فيها الى
صاحب الشاة ٤٠

الصفحة

الحديث

- ٤ انما الاعمال بالنيات
- ٢٢٩ انما انا بشر مثلكم وانكم تاختصمون الى
- ان المغيرة بن شعبه استخلفه عمر على البصرة فكان نازلا في سفل دار وكان ابو بكره ونافع ومعبد وزباد في علو الدار فهبت الريح وفتحت الابواب ورفعت الستر فراوا المغيرة بين رجلى امرأة فلما كان من الفد تقدم المغيرة ليصلى بهم فاخره ابو بكره وقال : تنح عن مصلاتنا فكتب بذلك الى عمر فاشخص عمر المغيرة والشهود الخ
- ١٣٣ ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير
- ١١٩ ان معا ادرك الناس من كلام النبوة الاولى اذا لم تستح فاصنع ما شئت
- ٣٠ ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور
- ١١٩ ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض
- ٢٢ انه كان لعائشة ثوب فيه تصاوير ممدود الى سهوة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى اليه فقال : اخبره عنى قالت : فاخرته فجعلته وسادتين
- ١٢١ انهما سمعا العود عند ابن جعفر
- ٥٠ انى لاجم قلبى شيئا من الباطل لاستعين بها على حق
- ٤٧ ان يهوديا كان يسوق امرأة على حماره فتخسها فرمت بها فوقع عليها فشهد عليه اخسوها وزوجها فقتله عمر وصلبه
- ١٠١

(حرف الباء)

- تبعت طائفة من امتى على اكل وشرب ولهو ولعب ثم تصبحون قردة وخنازير وتبعث على احياء من احيائهم ربح فتنسفهم كما نسف من كان قبلكم باستحلالهم الخمر وضربهم بالدنوف واتخاذهم القينات
- ٥٦

الحديث

الصفحة

ابتاع صلى الله عليه وسلم من اعرابي فرسا
فجده فقال صلى الله عليه وسلم من يشهد لى فقال
خزيمة بن ثابت الانصارى : انا اشهد لك قال : لم
تشهد ولم تحضر فقال : نصدقك على اخبار السماء
ولا نصدقك على اخبار الارض فسماه النبي صلى الله
عليه وسلم ذا الشهادتين ٨٧

ابتاع صلى الله عليه وسلم من اعرابي فرسا فتبعه
ليوفيه الثمن فطفق يعترضونه ويساومونه ولا يشعرون
انه باع فنادى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابتعته والا
بعته فقال صلى الله عليه وسلم اليس قد بعته ؟ فقال
الاعرابى : هلم شهيدا . الخ ٨

٢٨٠ باع نفاية بيت المال وكانت زيوفا وقية

(حرف التاء)

١١٠ التائب من الذنب كمن لا ذنب له
١١١ التوبة تجب ما قبلها
١١٣٤١.٨٤١.٤ توبة القاذف اكذابه نفسه فاذا تاب قبلت شهادته
١١٤
١٠٤ تب اقبل شهادتك

(حرف الشاء)

٤٩ ثمن القينة سحت وغازها حرام

(حرف الجيم)

جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت :
يا رسول الله انى ندرت ان اضرب بين يديك ان رجعت
سالما فقال لها : ان كنت ندرت فافعلى فاخذت تضرب
قائلة :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع ٥٨

الصفحة

الحديث

- جاء زياد النهدي الى انس رضى الله عنه مع القراء
ف قيل له : اقرا فرفع صوته وطرب وكان رفيع
الصوت فكشف انس عن وجهه وكان على وجهه خرقة
سوداء وقال : يا هذا ما هكذا كاتوا يفعلون وكان اذا
راى ما ينكره رفع الخرقة عن وجهه ٧٧
- جاءت امرأة سوداء فقالت قد ارضعتكما فجئت
النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال : كيف
وقد زعمت انها ارضعتكما فنهاء عنها ١٤٢
- جاء رجل يشكو الوحشة فقال : اتخذ زوج حمام
يؤنسك بالليل ٤٤ ، ٤٣
- اتجعل نهبي ونهب العبيد بين الاقرع وعيينة .. ٦٤
- تجلد اربعين سوطا ويشحم وجهه ويطاف
به ويطال حبسه ٨٩
- جرت السنة على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم والخليفين من بعده الا تقبل شهادة النساء في
الحدود ١٣٥

(حرف الحاء)

- احدث وانت هنا ؟ اليس من نعمة الله عليك ان
تحدث وانا شاهد فان اصبحت فذاك وان اخطأت علمتك ٣٦
- الحدود كفارات لاهلها ١٠٧
- حسن الصوت بالقرآن ٦٧
- حسن الصوت زينة القرآن ٦٩
- حسنوا القرآن بأصواتكم فان الصوت الحسن
يزيد القرآن حسنا ٦٩ ، ٦٨
- حضرت عند النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من مائة
مرة واصحابه ينشدون الاشعار ويتذكرون امر الجاهلية
والنبي صلى الله عليه وسلم ربما سكت وربما انشد ٦٢

(حرف الخاء)

- ٢٩٦ خرج صلى الله عليه وسلم على حمارة يعفور ليعوده
اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة فقال
سعد بن أبي وقاص : أوصاني أخى عقبة اذا قدمت مكة
أن انظر الى ابن أمة زمعة وأقبضه فانه ابنه وقال
عبد بن زمعة أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقال
صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ٣٢٢ ، ٣١٩
حل عنه يا عمر فلهى أسرع فيهم من نضح النبل ٨٠ ، ٧٩
خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام .. ٣٤
خير الشهداء الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها ١٦ ، ١٤ ، ١١
خيركم قرنى ثم الذين يلونهم ثم قال عمران : فلا
أدرى أقال صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا
ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخرون
ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن ١٦
خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
ثم يفسو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد ١٤

(حرف الدال)

- دخل صلى الله عليه وسلم مكة في عمرة القضاء
وغد الله بن رواحة بين يديه يقول :
خلوا بنى الكفار عن سبيله . اليوم تقرىكم على تأويله
ضربنا يزيل الهام عن مقيله . ويذهل الخليل عن خليله ٨٠ ، ٧٩
دخل صلى الله عليه وسلم مكة في عمرة القضاء
وكعب بن مالك بين يديه ٨٠
دخل على صلى الله عليه وسلم وأنا مستتر بقرام
فيه صورة فتلون وجهه ثم تناول الستر فهتكه ثم قال :
ان أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق
الله عز وجل ١٢١

الصفحة

الحديث

دخل على أبو بكر وعندي جاريتان من جواري
الانصار تغنيانني بماأ تقاولت به الانصار يوم بعث
وليستا بمغنيتين فقال أبو بكر : مزامير الشيطان في بيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك في يوم عيد فقال :
يا ابا بكر ان لكل قوم عيد وهذا عيدنا ٥٣ ، ٤٧

دخل عبد الله بن عمر على أبي جعفر فوجد عنده
جلرية في حجرها عود ثم قال لابن عمر : هل ترى بذلك
بأسا ؟ قال : لا بأس ٥٠

(حرف النال)

فاكر صلى الله عليه وسلم اشراط الساعة وذكر
اشياء منها أن يتخذوا القرآن مزامير يقدمون أحدهم
ليس بأقرئهم ولا أفضلهم الا ليفنيهم غناء ٧٧
اذكروا الفاسق بما فيه ليحذره الناس ٨٦
اذلقتة الحجارة ٢٥١
اذهبوا به فاقطعوه ثم اجسموه ثم اتونى به ٢٤٩

(حرف الراء)

رايت استا ننبو ونفسا يعلو ونساقين كأنهما اذا
حمار ولا اعلم ما وراء ذلك ١٥
رايتهما في ثوب واحد فان كان هذا زنا فهو ذلك
فجلد على بن أبي طالب الثلاثة وعزر الرجل والمرأة ١٣١ ، ١٣٢
راى صلى الله عليه وسلم رجلا يسمى بحمامة
فقال : شيطان يتبع شيطانة ٤٣
ارايته الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقتلته ؟ قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قال سعد : بلى والذي
أكرمك بالحق ١٢٨
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع زمارة
راع فصنع مثل هذا ٤٩

الحديث الصفحة

- ٢٣٢ رجم صلى الله عليه وسلم ماعزاً والغامدية باقرارها
 ارجو الا يفضح الله تعالى على يدك احداً من
 ١٧٢ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يرحم الله بها عباده ليس لاهل الشاة فيها نصيب
 رد صلى الله عليه وسلم شهادة الخائن والخائنة
 وذى الغمر على اخيه وشهادة القانع لاهل البيت واجازها
 ٩٠ لغيرهم
 اردفنى صلى الله عليه وسلم وراءه ثم قال : امك
 شيء من شعر امية بن ابي الصلت فقلت : نعم فأنشدته
 بيتا فقال : هيه فأنشدته بيتا آخر فقال : هيه فأنشدته
 الى ان بلغ مائة بيت ٤٩
 اترعون الفاجر متى يعرفه الناس ، اذكروه بما فيه
 يحطره الناس ٨٩ ، ٨٨
 رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستقيظ وعن
 ٢٠ ، ٤٨ المبلى حتى يبرا وعن الصبي حتى يكبر
 رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥

(حرف الزاى)

- زنت يا رسول الله فأعرض ﷺ عنه حتى رد عليه
 اربع مرات فقال : شهد على نفسه اربع شهادات فقال :
 اهلك جنون ؟ قال : لا قال : فهل احصنت ؟ قال : نعم قال
 اذهبوا به فارجموه ثم احسموه ٢٤٨
 زينوا القرآن باصواتكم ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨
 ٧٢ تزوج ام يحيى بنت ابي اهاب فجاءت امرأة سوداء
 فقالت : قد ارضعتكما فجئت الى النبی ﷺ فذكرت له
 ١٤٢ ذلك فقال : كيف وقد زعمت انها ارضعتكما فنهاه عنها

(حرف السين)

- سئل ﷺ من اكرم الناس ؟ فقال : يوسف بن يعقوب

الصفحة

الحديث

ابن اسحاق بن ابراهيم قالوا : ليس عن هذا نسالك قال
فاكرمهم عند الله اتقاهم فقالوا : ليس عن هذا نسالك
فقال : عن معادن العرب ؟ خياركم في الجاهلية خياركم في
الاسلام اذا فقهوا ٣٤

سئل عليه السلام عن الشهادة فقال : هل ترى الشمس ؟
قال : نعم . قال : على مثلها فاشهد او دع ١٥٦ ، ٣

سال رجل ابن عباس عن الفناء احلال هو ؟ قال :
لا قال : احرام هو ؟ قال : لا قال : مما هو ؟ قال : اذا
كان يوم القيامة وجمع الله الحق والباطل ا يكون الفناء مع
الحق ؟ قال : لا قال : فاذا لم يكن مع الحق يكون مع
الباطل ؟ قال : افثيت نفسك ٥٤

سعد غيور وانا اغير منه والله اغير منى قال رجل :
على اى شئ يغار الله تعالى ؟ قال : على رجل مجاهد فى
سبيل الله يخالف الى اهله ١٢٨

سمع حسان من عزة الميلاء الفناء المزهر بشعر
من شعره ٥٠

سمع ابن عمر صوت زمارة راع فوضع اصبعيه فى
اذنيه وعدل راحته عن الطريق وهو يقول : يا نافع اسمع ؟
فاقول : نعم فيمضى حتى قلت : لا فرفع يده وعبدل
راحته الى الطريق ٤٩
اسمعوا الى ما يقول سيدكم ١٢٨

(حرف الشين)

ليشربن ناس من امتى الخمر يسونها بغير اسمها
يعزف على رءوسهم بالمعازف يخف الله بهم الارض
ويجعل منهم القردة والخنازير ٤٩

اشتريتها لك تقعد عليها وتتوسدها فقال عليه السلام ان
اصحاب هذه الصور يعذبون ويقال لهم : احيوا ما خلت
ثم قال : ان البيب الذى فيه صور لا تدخله الملائكة ١٢٥
السطرنج ميسر العجم ٤٠

الصفحة

الحديث

- اشهر كلمة تكلمت بها العرب تلمة لبيد : الا كل شيء
 ما خلا الله باطل ٨٢
- شكا رجل لرسول الله ﷺ الوحشة فقال اتخذ
 زوج حمام يؤنسك بالليل ٤٤
- شهد ثلاثة على رجل بالزنا وقال الرابع رايتهما في
 ثوب واحد فان كان هذا زنا فهو ذلك فجلد الثلاثة .. ١٣٢ ، ١٣١
- شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبوا مقعده من
 النار ٨٦
- شاهد الزور عليه اربعون سوطا ٨٨
- شهد اعرابي عند النبي ﷺ على رؤية الهلال فامر
 ﷺ مناديا ان ينادى بالصوم ٩٧
- اشهد اني قد عفوت عنك ١١٢ ، ١٠
- شهد رجلان عند ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 على رجل بالسرقة فقطع يده ثم رجعا عن الشهادة. وقال
 اخطانا في الاداء فرد شهادتهما على الثاني وغرمهما الدية ٢٠٨
- شهد على المغيرة بن شعبة ثلاثة ابو بكره ونافع
 وشبل بن معبد وقال زياد : رايست استاتبو ونفعا يعلو
 ورجلان كانهما اذنا حمار لا ادرى ما وراء ذلك فجلد عمر
 الثلاثة ولم يجلد مغيرة ١٢٧ ، ١٥ ، ١٤
 ، ١٧٣ ، ١٣٣ ، ١٣١
- ١٧٤
- شهد ما عز على سسه بالزنا اربع مرات فلما كان في
 الخامسة قال ﷺ انكتهما ؟ قال : نعم قال : حتى دخل
 ذاك منك في ذاك منها ؟ مثل المروء في المكحلة والرشا في
 البشر ؟ قال : نعم قال : اتعرف الزنا ؟ قال : نعم قال :
 ما هو ؟ ان ينال الرجل من امرأة حراما ما ينال الرجل
 من امراته خللا قال : ما تريد ؟ قال : طهرني فامر ﷺ
 به فرجم ١٧٣
- شيطان يتبع شيطانة ٤٣

الصفحة

الحديث

(حرف الصاد)

- أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد وكاد ابن أبي
الصلت أن يسلم ٨١
تصدقت أمي على بوليدة ٣٢١
نصدقك على أخبار السماء ولا نصدقك على أخبار
الأرض ؟ ١٠٤٨
صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح ولما انصرف قام
قائما قال : عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثلاث مرات ٨٧ ، ٨٦

(حرف الطاء)

- طلع البدر علينا من ثنيات الوداع وجب الشكر علينا
ما دعا لله داع ٥٨
أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه ٩٩ ، ٩٨

(حرف الميم)

- للماهر الحجر ٣٢٢
عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثلاث مرات ثم
تلا قوله تعالى : فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا
قول الزور ٨٧ ، ٨٦
أعرض على سورة كذا فعرض عليه فبكى عمر وقال
ما كنت أظن أنها نزلت قال : وأجازه ابن عباس وابن مسعود ٧٣
عرض لزياد في شهادته على المغيرة ١٦٢
اعترف ماعز والغامدية عند رسول الله ﷺ بالزنا
فوجهما ولم ينكر عليهما ١٠٤
تعلموا القرآن وغنوا به واكتبوه فوالذي نفسي بيده
لهو أشد تفصيا من المحاض من العقل ٧٥
أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥

الصفحة .

الحديث

(حرف الفين)

- اغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ٢٢٤
 الغناء زاد الراكب ٥٣
 الغناء ينبت التفاق في القلب كما ينبت الماء البقل ٤٩

(حرف الفاء)

- فاطمة بضعة مني يريها ما يريني فاكره أن يسوءها ٩٨ ، ٩٧
 فصل ما بين الحلال والحرام ضرب الدف ٥٨ ، ٥٦
 فلما لقتة الحجاراة ٢٥١
 في هذه الامة خسف ومسخ وقذف فقال رجل :
 يا رسول الله ومتى ذلك ؟ قال : اذا ظهرت القيان والمعازف
 وشربت الخمر ٥٥

(حرف القاف)

- سبر شهادة الاخ لاهيه في النسب ١٠١
 تقبل شهادة العبد بكل قليل وكثير على الحر والعبد ٢٤
 تقبل شهادة العبد على العبد ولا تقبل على الحر ٢٤
 فيقذفها في اذن وليه كفر الدجاجة ٢٣٤
 اقراوا القرآن بلحون العرب واصواتها واباكم ولحون
 اهل الكتاب والنسق فانه سيحيى من بعدى اقوام
 يرجعون بالقرآن ترجيع اهل الغناء والنوح ٧٧ ، ٧٦ ، ٦٩
 اقرت الصلاة بالبر والزكاة ٢٣٤
 قضى عليه السلام بالشاهد مع اليمين قال عمرو بن دينار :
 وكان ذلك في الاموال ١٤٤
 قضى عليه السلام بشهادة الشاهد الواحد مع يمين صاحب
 الحق ١٤٧ ، ١٤٤

الصفحة

الحديث

- قال ﷺ لها يوما : ما هذا ؟ قالت : بناتى قال :
ما هذا الذى وسطهن ؟ قالت : فرس قال : وما هذا الذى
عليه ؟ قالت : جناحان قال : فرس له جناحان قالت :
او ما سمعت انه كان لسليمان بن داود خيل لها اجنحة ؟
فضحك النبى ﷺ حتى بدت نواجذه ١٢٠
- قال عمر : انا اذا خلونا فى منازلنا نقول كما يقول
الناس ٤٧٠٤٦
- قلنا لرباح بن المعترف : غننا غناء اهل الفراوى اى
اهل الحضر المستقرين فى منازلهم لا غناء اهل البدو الذين
لا يزالون متنقلين ٢٣٤
- قام ﷺ فينا خطيبا كمقامى فيكم ثم قال : يا ايها
الناس اتقوا الله فى اصحابى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
ثم يفشو الكذب وشهادة الزور ١٦

(حرف الكاف)

- كتب عمر رضى الله عنه الى ابي موسى الاشعري :
ان اجمع الشعراء قبلك وسئلمهم عن الشعر وهل بقى معهم
معرفة ؟ فقالوا : انا لنعرفه ونقوله وسأل لبيدا
فقال : ما قلت شعرا منذ سمعت الله عز وجل يقول : ذلك
الكتاب لا ريب فيه ٦٦
- اكذب الناس الصوافون والصباغون ٢٤
- كل مسكر حرام ٥٥
- كان اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره
مسجدا وصوروا فيه تلك الصور ١١٧
- كان اسمها برة فغيره ﷺ وقال : تركى نفسها ٢١٥
- كان عمر بن عبد العزيز يسمع من جواريه قبل
الخلافة ٥١
- كان يسير راكبا فى الطريق ومعه نافع فسمع مزمارا
فادخل اصبعه فى اذنيه وعدل عن الطريق وقال : هكذا
رايت رسول الله ﷺ صنع ٥٧

الصفحة

الحديث

- كان عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد يتتبع الصوت
الحسن في المساجد في شهر رمضان ٧٣
- كان عند عثمان جاريثان تغنيان فلما كان وقت
السحر قال امسكا هذا وقت الاستغفار ٥٣
- كان عندي جاريثان تغنيان فدخل أبو بكر رضي الله
عنه فقال : مزمار الشيطان في بيت رسول الله ﷺ فقال
ﷺ دعهما فانها أيام عيد ٥٣ ، ٤٧
- كانت غزواته ﷺ اثنتين وسبعين ٢٧٨ ، ٢٦٩
- كان في سفر فلقى ركبا من تعيم فقال لهم : مروا
حاديكم ان يحدو أول الليل فان حادينا ينام أوله ويحدو
آخره فقالوا : فنحن أول العرب حداء الى أن قال : من
انتم ؟ قالوا : من مضر قال : وانا من مضر ٦١
- كانت قراءة رسول الله ﷺ المد ليس فيها ترجيع ٧٧
- كان يقرأ الزبور بتسعين لحنا يلون فيهم ويقروا
قراءة يطرب منها الجموح ٧٥
- كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها
النبي ﷺ اميطيه عني فانه لا تزال تصاويره تعرض لى
فى صلاتي ١٢٣
- كان لآدم عليه السلام خمسة بنين وكانوا عبادا
فمات واحد منهم فحزنوا عليه فقال الشيطان : انا أصور
لكم مثله اذا نظرتم اليه ذكرتموه قالوا : افعل فصوره
فى المسجد من صغر ووصاض ثم مات آخر فصوره
حتى ماتوا كلهم فصورهم ١١٨
- كانت لداود عليه السلام معزفة يتغنى عليها يكي ٧٥
- كان لرسول الله ﷺ خادم حسن الصوت فقال ﷺ
رويدا أنجشة لا تكرر القوارير ٥٩
- كان لرسول الله ﷺ مؤذن يطرب فقال ﷺ ان
الأذان سهل سمح فان كان اذانك سهلا سمحا والا فلا
تؤذن ٧٧

كان لعبد الله بن الزبير جوار عوادات وان ابن عمر دخل عليه وائى جنبه عود فقال : ما هذا يا صاحب رسول الله ﷺ فتناوله اياه فتأمله فقال : هذا ميزان شامى قال ابن الزبير : يوزن به العقول

كنت العب بالبئات عند رسول الله ﷺ وكان ياتينى صواحب لى فكن ينقمعن اى يختفين خوفا من رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ يسر لمجيئهن الى فيلعبن معى ١٢٠

كان لنا ستر فيه تمثال طائر وكان الداخلى اذا دخل استقبله فقال لى رسول الله ﷺ حولى هذا فانى كلما دخلت فرايت به ذكرت الدنيا ١٢٣

كان لها دار فيه سكان فبلغها ان عندهم نردا فانفذت اليهم ان اخرجوه والا اخرجتكم ٤٣

كان مع رسول الله ﷺ ليلة نام بالوادى حاديان ٥٨

كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر وكان عبد الله بن رواحة جيد الحذاء وكان مع الرجال وكان انجشة مع النساء فقال ﷺ لعبد الله حرك بالقوم فاندفع يرتجز فتبعه انجشة فاعنفت الابل فى السير فقال ﷺ يا انجشة رويدك رفقا بالقوارير ٦١٤٦٠٠٥٩٠٥٨

ليكونن من امتى قوم يستحلون الحر الحرير والخمر والمعاذف ٤٩

كان ﷺ يضع لحيان منبرا فى المسجد يقوم عليه قائما يفاخر عن رسول الله ﷺ او ينافع ويقول رسول الله ﷺ ان الله يؤيد حسان بروح القدس ما نافح او فاخر عن رسول الله ﷺ ٧٩

كيف وقد شهدت السوداء فسمها شهادة .. ١٤٣

(حرف لام)

لا تجالسوا القدرية ٢٩

الصفحة

الحديث

- لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية
ولا شهادة ذى غمر على أخيه ٢٥٤ ٧٠٢١
١٠٠٤٩٠
- لا تجوز شهادة أهل دين على أهل دين آخر إلا
المسلمين فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم ٢٥٤ ٢٢٤٢١
- لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين
يعجبهم شأنهم ٧٧
- لا حرج أن شاء الله ٤٦
- لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد
الله اخوانا ١٠٢
- لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل ١٢٣
- لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ١١٤
- لا تسبها فلقد تابت، توبة لو تابها صاحب مكس
لقبل منها ١٠٧
- لا تقبل شهادة النساء فى الحدود ١٣٥
- لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى احنة ٩٦٤٩١٤٨٩
١٠١٤٩٧
- لا تقبل شهادة الوالد لولده ولا لوالده ٩٩
- لا يمنعنى من الصلوات الخمس خلف رسول
الله ﷺ ٣١
- لا ينظر الله الى قلوبكم ولا الى انسابكم ولا الى
اجسامكم ولا اموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم فمن كان له
قلب صالح تحنن الله عليه ٣٣
- لاسلك منهم كما تسل الشعرة من العجين * ٨١
- لعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض فأفضى
له بما أسمع وأظنه صادقا فمن قضيت له بشيء من
حق أخيه فأنما أقطع له قطعة من النار فليأخذها
أو ليدعها ٢٣١٠٢٢٩

الصفحة

الحديث

- لقد وضعت قوله على أقرء الشعر فلم يلتئم
 ٨٣، ٦٦ انه شعر
- اللاعب بالشرطي كذب الناس يقول : قتلت
 ٣٩ والله ما قتل
- لما كان يوم الفتح رقى بلال على ظهر الكعبة فقال
 بعض الناس : يا عباد الله هذا العبد الأسود يؤذن على
 ٣١ ظهر الكعبة ؟ فقال بعضهم : ان يسخط الله غير ..
- لهو الحديث هو الغناء ينبت النفاق في القلب كما
 ٥٤ ينبت الماء البقل
- لو اتخذت زوجا من حمام فأنسك واصبت من
 ٤٣ فراخه واتخذت ديكاً فأنسك وأيقظك للصلاة ..
- لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما
 ٢٠٩، ٢٠٨
- لو علمت أنك تسمعن لحبرته لك تحبيرا
 ٧٨
- ليس منا من لم يتغن بالقرآن
 ٧٠، ٦٩، ٦٨
 ٧٩، ٧٢، ٧١

(حرف الميم)

- ما اذن الله لشيء اذنه لنبي حسن الترنم بالقرآن
 وانه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال : لقد اوتى
 هذا من مزامير داود
 ٦٧، ٦٨، ٦٩
 ٧٠، ٧١، ٧٢
 ٧٥

- ما بال هذه النمرقة ؟ فقالت : اشتريتها لك تقعد
 عليها وتتوسدها فقال : ان اصحاب هذه الصور يعذبون
 ويقال لهم : احيوا ما خلقتم
 ١٢٥

- ما حكمت مخلوقا وانما حكمت القرآن
 ٢٩

ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب على ذي لب
 منكن قالت امرأة : يا رسول الله ما ناقصات العقول

الصفحة

الحديث

والدين ؟ قال : اما نقصان العقل منها فشهادة امرأتين
كشهادة رجل الحديث ١٤١ ١٤٢

ما لكم لا تعبدون شيئاً ؟ قالوا : وما نعبد ؟ قال :
آلهتكم وآلهة آبائكم الا ترون في مصلاككم فعبدوها من
دون الله حتى يمت الله نوحاً فقالوا لا تدرن آلهتكم الخ ١١٨

ما لى وللشعر واين الشعر منى ٦٢

ما منا الا من عصى او هم بمعصية الا يحيى بن زكريا ٢٢ ٢٣ ٢٦

ما هكذا كانوا يفعلون وكان انس اذا ما انكر شيئاً
رفع الخرقه عن وجهه ٧٧

مر برأس التمثال فيقطع حتى يصير كهيئة الشجر ١٢٠

مر ﷺ يقوم يلعبون النرد فقال : قلوب قاسية
والسن لافية وايد عاملة ٤٣

مر ابو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته فاذا رجل
وث الهيئة فسمعتة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول
ليس منا من لم يتغنّى بالقرآن قال : فقلت لابن ابي مليكة
يا ابا محمد ارايت اذا لم يكن حسن الصوت ؟ قال :
« يحسنه ما استطاع » ١٢٠

مرت ورسول الله ﷺ يقوم من الحبشة يلعبون
بالحراپ فوقف رسول الله ﷺ ينظر اليهم ووقفت خلفه
فكنت اذا عييت جلست واذا قمت اتقى برسول الله ﷺ ٤١

مر ﷺ بجارية لحسان بن ثابت وهي تقول :
هبل على ويحكما ان لهوت من حرج
فقال ﷺ لا حرج ان شاء الله ٤٦

مر ﷺ ببعض الاسواق ذات يوم واذا غلام اسود
قائم ينادى عليه يباع فمن يزيد وكان الفلام يقول : من
اشترانى فعلى شرط قيل ما هو ؟ قال : لا تمنعنى من
الصلوات الخمس خلف رسول الله ﷺ فاشتراه رجل على
هذا وكان يراه ﷺ عند كل صلاة مكتوبة ففقدته ذات يوم ٣١

الصفحة

الحديث

- ملعون من لعب بالشطرنج والناظر اليهم كالاكل
لحم الخنزير ٤٠
- من اتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر
الله فان ابان لنا صفحته اقمنا عليه الحد ١١٤٤١١٢٤١٠٤
- من احب ان يكون اكرم الناس فليثق الله ٣٤
- من زافت عليه دراهمه فليات السوق وليشتر بها
بحق ثوب ولا يخالف الناس عليها انها جساد ٢٨٠
- من سب نبيا فقد كفر ومن سب صاحب نبى فقد
فسق ٢٩
- من ستر على مسلم ستر الله عليه فى الدنيا والاخرة ١٣
من صور صورة كلف يوم القيامة ان ينفع فيها
الروح وليس بنافع فيها ابدا ١١٩
- من استطاع ان يتفنى بالقرآن غناء ابى موسى
فليعمل ٧٣
- من غش فليس منا ٢٨١
- من قضيت له من حق اخيه بشيء فلا يأخذه .. ٢٣١
- ومن الناس من يشتري لهو الحديث قال ابن عباس:
هى الغناء وشراء المغازف وما اشبهها ٥٤، ٥٣، ٤٩
٥٦، ٥٥
- من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله .. ٤١
- من لعب بالنرد فكانما غمس يده فى لحم الخنزير
ودمه ٤٢
- ومن اظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا ذرة
فليخلقوا سميرة ١٢٤
- المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا .. ١٠٢

(حرف النون)

- نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو امنا ولا ننتفى
من ايننا ١٥٧
- الترد والشطرنج من الميسر ٤٠
- نزل قوله تعالى ﴿ انا خلقناكم من ذكر وانثى الآية ﴾
فى ثابت بن قيس ٣٠
- انصر اخاك ظالما او مظلوما ١١
- انشد النبى ﷺ كفى بالاسلام والشيب للمراءناها ٦٤
انشد النبى ﷺ بيتا لطرفة :
ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا
ويايتيك من لم تزود بالاخبار
فقال ابو بكر : ما هو هكذا يا رسول الله وانما هو :
ويايتيك بالاخبار من لم تزود ٨٢ ، ٦٢
- استشهدنى رسول الله ﷺ من شمر أمية بن
ابى الصلت وانشدت فكذا انشدت بيتا قال : هى حتى
انشدته مائة قافية فقال : ان كاد ليسلم ٥٩
- نهى ﷺ عن ضرب الدف والطبل وصوت الزمارة ٥٠ ، ٤٩

(حرف الهاء)

- اهج قريشا فان لهجو اشد عليهم من رشق النبل ٨١ ، ٦٣
- اهج وجبريل معك ٦٣
- تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الفل عنكم .. ١٠٢
- هذا ميزان شامى قال ابن الزبير : يوزن به العقول ٥٠
- هل بك جنون ؟ فقال ﷺ اذهبوا به فارجموه وكان
قد احصن ٢٤٧
- هلم شهيدا انى بايعتك ٨

الصفحة

الحديث

- هممت أن اجعل الدراهم من جلود الابل قليل له :
 ٢٧٥ اذن لا بعير فأمسك
 ٤٠ هو من المير هو شر من الرد
 ١٥ هؤلاء عتقاء الله
 ١١٢ هلا سترته بثوبك يا هزال ؟
 ٢ هل لك حاجة تأمرني بها الى أن قال : ان على بن
 ٩٨ بى طالب خطب بنت أبى جهل على فاطمة
 ٨٠ مى اسرع فيهم من نضح النبل

(حرف الواو)

- اوصانى أخى عقبة اذا قدمت مكة أن انظر الى
 ابن أمة زمعة وأنبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمعة أخى
 وابن وليدة أبى ولد على فراشى فقال ﷺ الولد للفراش
 ٣١٩ وللعاهر الحجر
 ٣٢٢، ٣١٩ الولد للفراش وللعاهر الحجر
 ٦٦ والله ما هو بشعر ولا كهانة ولا سحر
 والذي نفسى بيده لهو اشد تفصيا من المخاض من
 ٧٥ العقل
 والذي بعثك بالحق لأفرينهم بلسانى فرى الأديم
 فقال ﷺ لا تعجل فان أبا بكر أعلم قريش بأنسابها وان لى
 ٨١ فيهم نسبا حتى يلخص لك نسبى
 والذي بعثك بالحق لأسلنك منهم كما تسل الشعرة
 ٨١ من العجين

(حرف الياء)

- يا انيس أغد على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ٢٣٢
 ١١١ يا ايها الناس توبوا الى ربكم من قبل أن تموتوا

الصفحة

الحديث

- يا أيها الناس اتقوا الله في أصحابي ثم الذين يلونهم
 ثم الذين يلونهم ثم يقشو الكذب وشهاد الزور ١٦
- يا ابن رواحة بين يدي رسول الله ﷺ وفي حرم
 الله تقول الشعر ؟ فقال ﷺ خل عنه يا عمر فلهي أسرع
 فيهم من نضح النبل ٨٠ ، ٨١
- يا رسول الله ان الآخر زني فأعرض عنه فتنحى له
 الرابعة ٢٤٧
- يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال ﷺ ما أخاله
 سرق فقال السارق : بلى يا رسول الله فقال : اذهبوا به
 فاقطعوه ثم أحسموه ثم اتئونى به ٢٤٩
- يا رسول الله ائذن لي في أبي سيفيان قال :
 بقرابتي منه ٨١
- يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلا
 أمهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم ١٢٧ ، ١٣٠

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

الصفحة

قال بعض الفقهاء :

أيا سألني عما تنفذ حكمه
ويثبت سمعا دون علم بأصله
ففي العزل والتجريح والكفر بعده
وفي سفه أوخذ ذلك كله
وفي البيع والاحباس والصدقات
والرضاع وخلع والنكاح وحله
وفي قسمة أو نسبة وولاية
وموت وحمل والمقر بأهله
ومنها ولادات ومنها حراية
ومنها الإباقي فليضم لشكله
وقد زيد فيها الأسر والفقد والملا
ولوث وعتق فاظفرت بنقله
فصارت لدى عد ثلاثين أتبع
ثنتين نصها في محله

قال الشاعر :

إذا ذهب القرن الذي أنت منهم
وخلقت في قرن فانت غريب

١٥

قال ابن بري :

وباعت ليلى في الخلاء ولم يكن
شهود على ليلى عدول مقانع

١٩

قال علي بن أبي طالب :

الناس من جهة التمثيل أكفاء
أبوهم آدم والأم حواء
نفس كنفس وأرواح مشاكلة
وأعظم خلقت فيهم وأعضاء
فان يكن لهم من أصلهم حسب
يفأخرون به فالطين والماء
ما الفضل إلا لأهل العلم أنهم
على الهدى لمن استهدى أدهاء

الصفحة

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه
وللرجل على الافعال سيماء
و ضد كل امرئ ما كان بجهله
والجاهلون لاهل العلم اعداء
قال الشاعر :

ما يصنع العبد بعز الغنى
والعز كل العز للمتقى
معرفة الله فذاك الشقى
من عرف الله فلم تغنه
قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه :
وان ثوانى بالمدينة بعدما
قضى وطرا فيها جميل بن معمر
قال النابغة الجعدى :

سالتنى أمتى عن جارتي
واذا ما عى ذو اللب سال
سالتنى عن أناس هلكوا
شرب الدهر عليهم واكل
وارانى طربا فى اثرهم
طرب الوالة او كالمختبل
قالت جارية حسان :

هل على ويحكما ان لهوت من حرج
قال ذو الرمة :

كان رجليه رجلا مقطف عجل
اذا تجاوب من برديه ترينم
قالت جارية حفصة :

طلع البدر علينا
من ثنيات الوداع
وجبه الشكر علينا
ما دعا لله داع

الصفحة

أيها المبعوث فينا
جئت بالأمير المطاع

قال الشاعر :

يا حادي العيس رفقا بالقوارير
فقد اذاب سراها بالقوارير
وشفها السير حتى ما بها رمق
في مهمة ليس فيه للقواريري

٦٠

قال ذو الرمة :

وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم
وما بالي تكليم الديار البلاقع

٦٠

قال النسابة :

ايها فدا لك الاقوام كلهم
وما أئمر من مال وهن ولد

٦٠

قال طرفة بن العبد :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا
ويأتيك من لم تزود بالأخبار

٨٢٠٦٢

كفى بالاسلام والشيب للمرء ناهيا
هل أنت الا اصبع دميت
وفي سبيل الله ما لقيت
انا النبي لا كاذب
انا ابن عبد المطلب

٦٤

٨٢٠٦٥٠٦٤

قال عبد الله بن رواحة :

يبيت - بما في جنبه عن فراشه
اذا استثقلت بالمشركين المضاجع
اذهبوا بي الى الطبيب وقولوا قد اکتوى

٦٤

٦٦

قال عدي بن زيد :

ايها القلب تمتع بددن
ان همي في سماع واذن

٧٠٠٦٩

٣٨٣

الصفحة

قال الشاعر :

٧٤ تفن بالشعر ان ما كنت فائله
ان الغناء لهذا الشعر مضجار

قال الشاعر :

٧٤ كلانا غنى عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا

قال الامشى :

٧٤ وكنت امرا زمتا بالعراق
عفيف المناخ طويل التغنى

قال كعب بن زهير :

٧٩ بان سعاد قلبي اليوم مقبول
متمم عندها لم يفد مكبول

قال عبد الله بن رواحة :

٨٠ خلوا بنى الكفار عن سبيله
اليوم نضريكم على تنزيله
ضربا يزيل الهام عن مقليله
ويذهل الخليل عن خليله

قال عبد الله بن رواحة :

٨٠ اتانا رسول الله يتلو كتابه
اذا انشق معروف من الفجر طالع
ارانا الهدي بعد العمى فقلوبنا
به موقنات ان ما قال واقع
بيت يجافى جنبه عن فراشه
اذا استثقلت بالمشركين المضاجع

قال حسان بن ثابت :

وان سنام المجد من آل هاشم
بنو بيت مخزوم ووالدك العنيد

الصفحة.

قال حسان بن ثابت :

هجوت محمدا فأجبت عنه
وعند الله في ذاك الجزاء
هجوت محمدا بركاتيا
رسول الله شيمته الوفاء
فان أبى ووالده وعرضي
لعرض محمد منكم وقاء

٨١

قال حسان بن ثابت :

وجبريل زسول الله فينا
روح القدس ليس له كفاء
الم تر ياني كلما جئت طارقا
وجدت بها طيبا وان لم تطيب
اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عينيه والأقصرع

٨١

٨١

٨٢

قال عبد الله بن رواحة :

بيت يجافى جنبه عن فراشه
إذا استثقلت بالمشركين المضاجع
هريرة ودع ان تجهرت غاديا
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

٨٢

٨٢

قال كعب بن زهير :

الا ابلغا عني بجيرا رسالة
فهل لك فيما قلت ويحك هل لك
فبين لنا ان كنت لست بفاعل
على اى شيء غير ذلك دلوك
على خلق لم تلف اما ولا أبى
عليه ولا تلقى عليه اخا لك
فان انت لم تفعل فلست بأسف
ولا قائل اما عشت لملكا
سقاك بها المنامون كاسا رويه
فانهلك المامون منها وعلكا

٨٢

٣٨٥

(٢٥٠ - المجموع ج ٢٢)

قال بجير

من مبلغ كعبا فهل لك في التي
تلوم عليها باطلا وهي احزم
الى الله لا العزى ولا اللات وحده
فتنجو اذا كان النجاء وتسلم
لدى يوم لا ينجو وليس بمفلة
من الناس الا طاهر القلب مسلم
فدين زهير وهو لا شيء دينه
ودين ابي سلمة على محرم

٨٤

قال كعب بن زهير :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول
متيم اثرها لم يفد مكبول
تمشى الفؤاد جنابها وقولهم
انك يا ابن ابي سلمى لمقتول
وقال كل صديق كنت آمله
لا الهيك انى عنك مشعول
فقلت خلو طريقي لا ابا لكمو
فكل ما قدر الرحمن مفعول
كل ابن اثنى وان طالت سلامته
يوما على آلة حذاء محمول
نبئت ان رسول الله اوعدنى
والوعد عند رسول الله مامول
مهلا هداك الذى اعطاك نافلة
القرآن فيها موايعظ وتفصيل
لا تاخذنى باقوال الوشاه ولم
اذنب ولو كثرت الاقاويل
لقد اقوم مقاشا لو يقوم به
أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل
لظلل ترعد من خوف بؤادره
ان لم يكن من رسول الله تنويل
حتى وضعت يميني ما انا زعها

الصفحة

في كفا ذي نجمات قوله القيل
 لذلك اخوف عندي اذ اكلمه
 وقيل انك منسوب ومسئول
 من ضيق من ليوث الاسد مسكنه
 في عثر غيل دونه غيل
 يغدو فيلهم ضرغامين عيشهما
 لحم من الناس معقول خراذيل
 اذا يسود قرنا لا يحل له
 ان يترك القرن الا وهو مفلول
 منه تظل سباع الجو نائرة
 ولا تمشي بوادية الاراجيل
 ولا ينزال واديه اخو ثقة
 مطرح البز والدرسان مأكول
 ان الرسول يستضاء به
 مهند من سيوف الله مسلول
 في عبه من قریش قال قائلهم
 بطن مكة لما اسلموا زولوا
 زالوا زال انكاس ولا تشف
 عند اللقاء ولا ميل معازيل
 يمشون مشى الجمال الزهر يصممهم
 ضرب اذا عزد السود التنايل
 شم العرائين ابطال لبوسهم
 من نسج داود في الهيعة سراويل
 بيض سوابغ قد شكت لهم خلق
 كانها خلق القضاة مجدول
 ليسوا معاريج ان نالت رماحهم
 قوما وليسوا مجازيما اذا نيلوا
 لا يقع الطعن الا في نحورهم
 ومالهم عن حياض الموت تهليل

٨٦٠٨٥٠٧٩

قال كعب بن زهير :

من سره كرم الحياة فلا يدل
 فمن منقبه من صالحي الانصار

الصفحة

- إذا كان في صدر ابن عمك أجنبه
فلا يشترها سوف يبدو دفينها
ورثوا المكارم محمد كآبره
٨٦ أن الخيار هم بنو الأخيار
- قال النابغة :
- ١٥٥ وجرح اللسان كجرح اليد
قال النابغة :
- ١٢٩ شأنك تعين غثها وسمينها
وانت اله إذا ذكرت نضر
- قال الكميت :
- ١٥٧ فلا أرمي البريء بغير ذنب
ولا أقفو الحواضن أن قفينا
- قال الشاعر :
- ٢٩٨ ويلده ليس بها أنيس
الا إيعافرو الا العيس
- قال الشاعر :
- ٢٣٠ وقوم لهم لحن سوى لحن قوما
وشكل وبيت الله لسنا نساكله
- قال أبو عبيد :
- ١٢٩ من اللواتي والى واللات
زعمن أن قد كبرت لدات
- قال المعجاج :
- ١٢٩ بعد اللثيا واللثيا والتى
إذا علتها نفس تبردت
- قال منيرة :
- ٢٣٣ جادت علينا كل بكر خره
فتروكن كل قراره كالدرهم

الصفحة

- قال مجاهد :
ترك ديارهم منهم قفارا
٢٤٧ وهو من المصانع والبروجا
- قال لبيد :
بلىنا وما تبلى النجوم الطوالع
وتبقى جبال بعدنا ومصانع
- قال امرؤ القيس :
كان صليل المروحين تشده
٢٨٥ صليل سيوف ينقون بعقرا
- قال امرؤ القيس :
تري القوم اشباها اذا انزلوا معا
٢٨٠ وفي القوم زيف مثل زيف الدراهم
- قال ابن بري :
لا تعطه زيفا ولا تبهرجا
٢٨٠
- قال هذبة :
نرى ورق القتيان فيها كأنهم
٢٨٠ دراهم منها زاكيات وزيف
- قال ابن الاعرابي :
ومنهل تروى به من غير غشش
٢٨١
- قال الشاعر :
وبلده ليس بها أنيس
٢٩٥ ، ٢٩٨ الا اليعانير والا العيس
- قال علقمة الفخري :
فأدركها ثانيا من عنانه
٢٩٥ يمر كمر الراح التحلب
- قال ابو ذؤيب :
لقد لاقى المطى بنجد عفر
٢٩٦ حديث ان عجبت له عجيب
- قال حسان :
وتفدو ولائهم لنقب الحنظل
٣٢١
٣٨٩

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ،
٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦٥ ،

٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤

اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة . ١٤٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٩

اسحاق بن محمد الخزاعي = أبو محمد ٣١

اسماعيل بن ابراهيم ٢٧٢

اسماعيل بن عبد الملك ٣٦

اسماعيل بن واسط البجلي ٣٦

الاسنوي ٥١ ، ٧

الاسود بن عامر ٢٢

أشهب ١٠٨

أصبغ ١٠٦

ابن الأعرابي ٢٩٦ ، ٢٨١ ، ٢٣٣ ، ٥٦

الأعشى ٧٤

إمام الحرمين ٥٠

أبو أمامه ٥٥ ، ٤٤

امرؤ القيس = الشاعر ٢٨٠

أمية بن أبي الصلت ٦١ ، ٥٩

أبو أمية المخزومي ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧

ابن الأنباري ٢٣٠

أنجشة ٦١ ، ٥٩

أنس بن مالك ١٢٣ ، ٧٩ ، ٧٧ ، ٧٢ ، ٤٤ ، ٤٠ ، ٢٤

أنيس الفغاري = أخو أبو ذر الفغاري من أشعر العرب ٦٦ ، ٨٣ ،

٢٣٢ ، ٢٣٤

الأب أنستاس الكرملی = عضو المجمع الملكي للغة العربية .. ٢٧٢

الأوزاعي : ٢٠ ، ٢٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٠٧ ، ٢٢٢
 أيمن بن خزيمة ابن الأخرم الأسدي = ابن عطية الشامي الشاعر
 مختلف في صحبته ٨٧ ، ١١٩

(حرف الباء)

الباھلي ١٩
 بجر ٨٤
 البخاري ٢٨ ، ٣١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ،
 ٩٨ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ٢٢٩ ، ٣٢١
 الشيخ بخيت الطيعي ١٢٤ ، ١٢٦
 البراء بن عازب ٦٨
 البراء بن مالك ٥٢ ، ٥٩ ، ٦١
 برة ٢١٥
 ابن برة الشاعر ١٩ ، ٢٨٠
 بريده بن الحبيب الأسلمي ٤١ ، ٤٢ ، ١١٤ ، ٢٣٣ ، ٢٥٠
 البزار ٢٣ ، ٦٩ ، ١٤٨
 بشر بن الحكم ٦٨
 ابن بطل الركي ٢٤ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٦ ،
 ٢٩٦ ، ٣٢١
 البنوي ٦
 بقيه بن الوليد ٣٠
 أبو بكر الصديق ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
 ٨٢ ، ١٤٤
 المقاضي أبو بكر بن العربي = ابن العربي ١١ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
 ٦٧ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٢٢

أبو بكره بن مسروح = أفوزياده ونافع وأهم سمية جارية
 الحارث بن كلدة الثقفي وكان أبو بكره ينسب في الموالي وقد كناه

النبي ﷺ أبا بكره عام حنين لأنه صنع بكره هبط بها بضعة وعشرون
 من الموالي إلى معسكر المسلمين واسمه نقيع بن مسروح ١٤ ، ١٥ ،
 ١٧ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٣
 أبو بكر بن داود بن علي ١١
 أبو بكر بن أبي شعبة ١٦
 الجلاذري ٢٧٥ ، ٢٧٢ ، ١٢٨
 بلال ٥٢
 البناني ٤
 بهز بن حكيم ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٦
 بيكاسو ١١٧
 البيهقي ١٥ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ،
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ،
 ٢٤٩ ١٥٧

(حرف التاء)

انتاج الفزاري ٥١
 الترمذي = أبو عبد الله الحكيم ٤ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٤٩ ، ٥٥ ،
 ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ٩٩ ،
 ١٠٢ ، ١١٤
 تميم الداري ٤
 ابن تيمية ٣٩

(حرف الثاء)

ثابت بن أنس ٦١
 ثابت بن قيس ٣٠
 ثور ٤٣
 أبو ثور ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢٤٠ ،
 ٢٤٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤

الثورى = سفيان الثورى ٢٠ ، ٢٢ ، ٧٣ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،
١٠٧ ، ١٤٤ ، ١٦٦ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢

(حرف الجيم)

جابر بن زيد ١١
جابر بن سمره ٢٥٠ ، ٦١
جابر بن عبد الله .. ١٨ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨
جبريل عليه السلام = مبلغ الوحي ٣٠ ، ١٣٠
ابن جرير الطبرى = وهو من طبرستان ٧٣ ، ٢٧٧
جرير بن عبد الحميد وقال النسائي ليس بقوى وقال الدارقطني
ضعيف وقال ابن معين ضعيف وعنه انه قال ليس من بأس وقيل
كان زيفاً ٤٣
ابن جريج ٧٥ ، ٧٧
جمدة ابن هبيرة ١٤
ابو جعفر الاستراباذى ٢١٨
جعفر بن الحارث ابو شبيب النخعي ٢٨
جعفر بن محمد بن الحسن الاصبهاني ٤٠٠ ، ٦١
جميع بن مسلم ٤٠
ام جميل بنت محجن بن الأرقم الهلالية ١٢٨
جميل بن معمر الجمحي ٤٧
ابن جنى ١٩
ابن الجوزى ٢٣ ، ٥٦ ، ٩١
الجوهري ٤٨ ، ٥٦ ، ١٢٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥

(حرف الحاء)

ابن ابي حاتم ٤٠
ابو حاتم الرازي = الرازي ٢٢ ، ٩١
٣٩٥

الإحكام ١٤ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٦٨ ، ١٢٨ ، ١٤٨ ،
١٥٦ ، ١٤٧ ، ٢٣٦ ، ٢٤٩

الحارث الأعور = كان كذابا ٤٣

الحارث بن كلده الثقفي ١٤

الحارث بن هشام ٣٠

الشيخ أبو حامد الأسفرايني ٢٧ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ،
١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ،
٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٣٤

القاضي أبو حامد الروذي ٧٢ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ،
٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٩٢ ، ٣٣٥

القاضي أبو حامد المروذي ٢٣٨ ، ٢٣٦

ابن حبان ٦٩ ، ٦٨ ، ٥٨ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٤ ، ٤٣

حبيب بن النعمان بن خريم بن فاتك الأسدي ٨٧

أم حبيبة ١١٨

الحجاج بن أرطاه وهو مدلس ٩١

حجاج بن سليمان ٢٣

حجاج بن يوسف الثقفي ٣٧ ، ٣٦

ابن حجر ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٩١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٣٣ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ٢٤٩

ابن الحداد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ،
٢٢٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣

حذيفة بن اليمان ٧٦ ، ٣١

أبو حذيفة ١٤٨

الحارث بن مسكين ٧٣

حرملة بن يحيى = صاحب الشافعي ٦٨

ابن حزم ٢٧٧ ، ٩١ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٢٣ ، ١٣

حسان بن ثابت	٤٦	٥٠	٥٢	٦٣	٧٩	٨١	٣٢١
أبو حسان المزكى	٣١
أبو الحسن الأخفش	٨٣ ، ٦٥
أبو الحسن بن بطلان	٧٧ ، ٧٥
الحسن البصري الثقفى والواعظ والتابعى المشهور	٢٣	٢٠	٢٤	٣٨	٤٤	٧٢	٩٩	١٠١	١٠٦ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٧٥
الحسن بن أبى الحسن	٨٢ ، ٦٤
الحسن بن عبد العزيز الحولى	٧٢
الحسن بن على سبط رسول الله ﷺ	١٦٣
الحسن بن على بن خلف الدمشقى	٩٠
الشيخ أبو الحسن اللخمى	١٠٨
أبو الحسن اللؤلؤى	٢٤٦
أبو الحسن الماوردى = الماوردى	٢٧٦ ، ١٦٢ ، ١٦١
الحسن بن موسى	٢٢
الحسين بن على سبط رسول الله ﷺ	١٦٣ ، ٩٨
الشيخ الحسين الطبرى	٢٦١
الحضرمى	٣
الحكم بن موسى	٦٨
الحكم بن نافع	٢٥ ، ٨
حماد بن سلمه	٢٤٩ ، ٦١ ، ٤٤ ، ٢٥
حماد بن أبى سليمان	١٣٠
حمزه	٥٢
أبو حنيفة النعمان = الامام صاحب المذهب	٢٠	٢٤	٢٧	٢٨	٣٩	٤٥	٤٩	٥٣	٧٣ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ٣٩٧

١٤٤ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ،
 ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٤ ،
 ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،
 ٢٤٣ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ،
 ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ،
 ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ،
 ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣

(حرف الخاء)

خارجة بن زيد ٥٢
 خالد بن عبد الله القسري ٣٦
 خالد بن اللجج ١١٤
 خالد بن الياس ٥٦
 خريم بن فاتن الاسدي صحابي شهد الحديبية .. ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨
 ابن خزيمة الانصاري ٧ ، ٢٤٩
 خزيمة بن ثابت ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩
 الخطابي ٢٧٦ ، ٢٤٩ ، ٢٢٤
 ابو الخطاب الكوفي ٢٧
 الخطيب ٤٤ ، ٨٨
 ابن خلدون العلامة ٢٧٤ ، ٢٧٥
 ابن خلكان ٣٦
 الخليل بن احمد ٥٤ ، ٦٥ ، ٨٣
 خوات بن جبير ٥٢
 حيثمة بن سليمان ٢٨

(حرف الدال)

الدارمي ٦٨ ، ٦٩
 الدارقطني ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٢٤٩

داود عليه السلام ٧٥ ، ٦٨
 أبو داود = صاحب السنن ٨ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٢ ،
 ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١١٤ ،
 ١٢٨ ، ١٤٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٩ ، ٣٢١

أبو داود الطيالسي ٦١

داود بن علي ١٢٠ ، ٩٩ ، ٢٤ ، ١١

أبو الدرداء ٤٧

الشيخ الدردير ١٠ ، ٣

ابن درستويه النحوي ٢٩٦

ابن دقيق العيد ٢٣١

الدلمي ٤٠

ابن دينار: العصفري ٨٧

(حرف اللال)

أبو ذر الغفاري ٢٤٩ ، ٢٣٤ ، ٨٣ ، ٦٦

ابن أبي ذئب ٢٧٣ ، ٢٧٢

أبو ذؤيب ٢٩٦

ذو الرمة ٤٨

(حرف الراء)

الرافعي ٢٣٣ ، ١٤٥ ، ٦٩ ، ٥٢ ، ٦

رباح المعترف ٢٣٤ ، ٥٢

الربيع الجيزي ٦٩

الربيع بن سليمان ٢٣٨ ، ٢١٨ ، ١٤٢ ، ٥٢ ، ٧

ربيعة الرأي ٢١٨ ، ٢٠٨ ، ١٨١ ، ١٦٦ ، ١٤٤ ، ١٠٧

رزين ١١٤ ، ٧٧

ابن الرفعه ٧
رواذ بن الجراح ٤٤
الرويانى ١٤٥ ، ٥١

(حروف الزين)

زادان ابى ممر ٦٨
الزبير بن بكار ٥٢
الزبيدى ٨
الزجاج ١١٠ ، ٦٧
ابو زوعة ٩١ ، ٤٤ ، ٢٣
زفر ٢٩٨
زكريا ابن يحيى الوقار = الوقار كسحاب هو لقب زكريا بن
يحيى النقيه المصرى المالكى ١٠٨
الزمخشري ٢١٦ ، ٥٦
ابن ابى زمعة ٢٢٥
ابن ام زمعة ٢٢٠ ، ٣١٩
ابن ابى الزناد ٢٧٣
الزهرائى ١٠٥
الزهرى = محمد بن شهاب الزهرى ٨ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٥٠ ،
٥٢ ، ٧٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ،
١٦٦ ، ٢٤٨

زهير بن حرب ٦٨
زهير أبو كعب = الشاعر ٨٦
زياد بن أبيه ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٧٣ ، ١٧٤
زياد النهوى ١٥ ، ٧٧
ابو زيد ١٩٠ ، ٢٣٠

١١٤	زيد بن اسلم
٢٧٣ ، ٣٦	زيد بن ثابت = كاتب الوحي وجامع القرآن وعالم الفرائض احد الصحابة المتصدرين للدعوة
٧٥	زيد بن الحباب
١٢٣	زيد بن خالد الجهني
٩١	الزيلي « الزيملي »
٢١٥	زينب

(حرف السين)

١٠٠	الساجي
٥٢	سالم بن عمرو بن حسان
١٤٥	ابن السبكي
١٠٩ ، ١٨	سحنون
٢٤٢	السرخسي
١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٣٨ ، ١١٥	ابن سريج = ابو العباس بن سريج
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٣٣١	٣٣٤
٢٩٦ ، ١٣٠ ، ١٢٨ ، ١٢٧	سعد بن عباد
٣٢٠	سعد بن زمعة
٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٢٣٢ ، ٦٨ ، ٥٢	سعد بن أبي وقاص
٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٤٩	سميد بن ابراهيم بن عبد الرحمن الزهري
١٦٢ ، ١٥٨ ، ١٥٦ ، ١١٣ ، ١٠٤ ، ٤٠	ابو سعيد الاصطخري
٢٩٤ ، ٢٢٨ ، ١٦٣	
٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٢٢ ، ١٩	سميد بن جبير
١٦٦ ، ٧٢ ، ٥٢	
٣٣	سعيد الجريري

٤٠١

(م ٢٦ - المبتوع ج ٢٣)

٢٥٠

أبو سعيد الخدري

سعيد بن المسيب ١١٠ - ١٥٠ ٢٣٠ ٢٥٠ ٣٦٠ ٣٨٠ ٣٩٠
٢٠٧٠ ١٠٦٠ ٩٠٠ ٧٢٠ ٥٢٠ ٥٠٠ ٤٠٠

سفيان الثوري = الثوري

أبو سفيان بن حرب ١٥٠ ٣٠٠ ٨١٠

سفيان بن زياد الأسدي ٨٧٠

سفيان بن زياد خريم بن فاتك ٨٧٠

سفيان الصغرى ٨٧٠

سلمة بن الأكوع ٥٩٠

أم سلمة ٢٣١ ٢٢٩ ١١٨

أبو سلمة بن عبد الرحمن ١٤٤ ٧٣ ٢٢

سلمة بن قاسم ٦١٠

الأنام أبو سليمان الخطابي = الخطابي

سليمان بن داود عليهما السلام ١٢٠ ١١٨

سليمان بن عبد الرحمن ٩٠

سليمان بن موسى ٩١ ٩٠

سمرة بن جندب ٩٩

ابن السمعان ٥١

سميه جارية الحارث بن كلدة الثقفي أم أبو بكره ونافع

وزياده

١٥٠ ٩٤

السندی ٤٤

سهل بن حنيف ١٢٢

سهيل بن عمرو ٩٠

سواء بن الحرث ١٠

سواء بن قيس المحاربى ١٠

سوار بن عبد الله = القافى ٢٥ ، ١٦٦
 سواع بن آدم ١١٨
 سوده بنت زمعة « ام المؤمنين رضى الله عنها » ٢٣٢
 سويد بن سعيد ٨٨
 سويد بن غفلة ١٠١
 ابن سيرين ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٩٢ ، ٢٧٢
 السيوطى ٦٩

(حرف الشين)

الشافعى = محمد بن ادريس الشافعى الامام صاحب المذهب
 ٥ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٢ ،
 ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ،
 ٧٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
 ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٦١ ،
 ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ،
 ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
 ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ،
 ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،
 ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥

ابن شبرمة ٢٠٨ ، ١٨١ ، ١٤٤

شبل بن سعيد ١٤

شبل بن معبد المزنى .. ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٨٣

شبل بن معبد بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن على بن اسلم

ابن احمس بن القوث بن انمار البجلي = اخو ابو بكره لامه

وهم اربعة اخوة لام واحدة وهى سمية ١٥

ابن الشجرى ١٢٩

شريد بن سويد الثقفى ٥٩

شريح = القاضى ٢٠ ، ٢٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٤٤

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨١ ، ٢٣٠

الشريد ٥٩
 الشعبي ٩ ، ١١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٥٠ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٤٤ ،
 ١٦٤ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ٢٠٧
 شعبة ٥١ ، ٤٣
 شعيب ٨
 شقى بن كير ٣٦
 شمر ٢٣٣

ابن شهاب الزهرى = محمد بن شهاب الزهرى
 = الزهرى

الشوكانى ١٢٠ ، ٥٣ ، ٥١ ، ٤٠
 ابن ابى شيبة ١٢٦ ، ٧٥ ، ٥٢ ، ٤٩ ، ٤٠

(حرف الصاد)

صالح ٧٢
 الصاوى ٤
 ابن الصباغ ٢٧ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١١٤ ،
 ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٣ ،
 ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٦٧ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ،
 ٣٠٥ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٤
 صدقة ٦٨
 صفة = رجل هندي وضع الشطرنج ٤٠
 الشيخ ابن الصلاح ١٤٥
 ابن ابى الصلت ٨١
 الصلت بن الحجاج ٤٣
 الصيمرى ٢٥٩

(حرف الضاء)

أبي الضحى مسلم بن صبيح ١٢٢
الضحاك ١١ ، ٩ ، ٧

(حرف الطاء)

أبو طالب المكي ٥٢ ، ٥١
أبو طاهر ٥٢ ، ٤٧
طاوس ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٤٨ ، ١٠٧ ، ٥١ ، ٢٠
الحافظ الطبراني = صاحب المعجم من طبرية ١٤ ، ٢٣ ، ٤٤ ،
٢٧٧ ، ١٠٧ ، ٩٩ ، ٨٨ ، ٧٠ ، ٤٩

الطبرى = ابن جرير الطبرى

الطحاوى ١٤٨ ، ١٢٦ ، ٧٣
أبي طلحة الأنصارى ١٢٦ ، ١٢٣
طرفه بن العبد ٨٢ ، ٦٢
أبو الطيب بن سلمة ٩٢
القاضى أبو الطيب الطبرى = الطبرى ١١ ، ١٥ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٦ ،
٧٣ ، ٧٥ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ،
٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،
٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٢٩

(حرف العين)

عائشة أم المؤمنين بنت أبو بكر ٥ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ،
٤٦ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٣٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠

عاصم بن عمر بن قتاده ٨٥
أبي عاصم النبيل ٧٥
أبو العالقة ١١٩

[illegible]

عبد الله بن الأرقم ٥٢
عبد الله بن جعفر ٥٢ ، ٥٠
عبد الله بن الحسن العنبري ٢١٨ ، ٥٣
عبد الله بن أبي رباح ٥٢
عبد الله بن عبد الرحمن المتطيب ٧٢
عبد الله بن رواحة ٨٢ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٦٤ ، ٥٩
عبد الله بن الزبير = ابن الزبير ٥٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٢ ، ٥٦
أبو عبد الله الزبيري ٢٥٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤
عبد الله ربيب ميمونه ١٢٢

أبو عبد الله = أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي
مولي بني واليه بن الحرث بطن من بني أسد بن خزيمه كوفي احد
أعلام التابعين وكان أسود اخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابنته

عمر ٧٢ ، ٣٦

عبد الله بن عباس = ابن عباس ٣ ، ٧ ، ٢٠ ، ٤٣ ، ٦٤ ، ٣٠ ،
٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ،
٦١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ١١٤ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ،
١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٠

عبد الله بن عمر = ابن عمر ١١ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٤١ ، ١٦٣

عبد الله بن عمرو بن العاص = ابن عمرو بن العاص ٧٩ ،
عبد الله بن ميمون = ابن ميمون ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤ ،
٥٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٩٩ ، ١١٤ ، ٢٨٠

عبد الله بن قيس ٦٨

عبد الله بن مفضل ٧١

أبو عبد الله الطبري ١٤٥

عبد الله بن أبي يزيد ٧١

عبد الله بن يزيد العكبري ٧٢

عبد الملك بن مروان	١٩	٣٦	٢٧٢	٢٧٦
عبد الملك بن يعلى = قاضى البصرة	٨٩
أبو عبيد	٢٥	٧٠	٧٣	١٠٩
أبو عبيدة بن الجراح	٥٢
أبو عبيد بن جربويه	٣١٨
عبيد الله بن الحسن العنبري	١٨١
عبيد الله بن أبى نهيك
عتاب بن أسيد بن أبى العيص	٣٠
العتبي	١٠٩
عتبة بن أبى ربيعة	٢٣٢
عثمان البتي	٢٤	٢٥	١٦٦	١٨١
عثمان الدارمي	٤٣
عثمان بن عفان	٢٨	٢٩	٤٤	٥٢
أبو عثمان النهدي	١٥
العجاج	١٢٩
العجلي	٨٧
العداء بن خالد بن هوذه	١٢
أبن عدى	٢٨	٤٣	٤٧	٨٨
عدى بن زيد	٢٨٠
أبن عمران الكنانى	٢٨
أبن العربي = أبو بكر بن العربي
أبن مرفة	٤
عروة بن الزبير	١١٨
عز الدين بن عبد السلام	٥١

عزه الميلاء الفناء = جارية حسان بن ثابت ٥٠ ، ٤٧ ، ٤٦
 العزيزي ٢٣٠
 ابن عساكر ١٠٢ ، ٤٠
 مصام البلخي ١٤٨
 عطاء بن ابي صباح ١١ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٥٠ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ١٠٧ ،
 ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٦٦
 عطاء بن عبيد بن عمير ٧٥
 ابن عطية الشامي الشاعر = ايمن بن خزيم ابن الاخرم الاسدي
 مقبة بن الحارث ١٤٢
 عقبة بن عامر ٧٥ ، ٧٣
 مقبة بن كعب بن زجر الشاعر ٨٦
 العقيلي ١٥٦
 ابن علقمة ١٥٠
 عكرمه مولى ابن عباس ١٦٣
 علقمة الفحل ٢٩٥
 علقمة بن مرثد ٦٨
 علي بن بديعة ٥٥
 علي بن الجعد ٢٢
 علي بن الحسن بن علي ٩٨
 ابو علي بن خزان ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤
 علي بن زيد بن جدعان ضعيف ٢٣
 ابو علي السبخي ٣٣٤ ، ٢٠٤ ، ٢٦٤
 علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٨ ،
 ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ،
 ١٤٩ ، ١٦٦
 ابو علي الطبري ٣١٨

أبو على الكوفي ٨٨
 أبو على المنقري ٦٧
 أبو علي بن أبي هريرة ٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١٣٢ ، ١٤٧ ،
 ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٣٣
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٤ ،
 ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٨٠ ،
 ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ،
 ١٥٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠
 عمرو بن راشد = ضعيف ٢٢
 عمرو بن أبي شيبة ٧٥
 عمر بن عبد العزيز ٥١ ، ٥٢ ، ٩٩ ، ١٤٤ ، ٢٤٠ ، ٢٧٣
 عمر الناقد ٢٧٢
 عمارة بن خزيمة الأنصاري ٨
 عمران بن الحصين ١٤ ، ١٥ ، ٥٥ ، ١١٤
 ابن أبي عمران ٦٨
 الصراني ١٠ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٧٠ ، ١٤٥ ، ٢٣٠
 عمرو بن أسد ٨٧
 عمرو بن دينار ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨
 عمرو بن الشريد ٥٩ ، ٦١
 عمرو بن شعيب ٢٣ ، ٩٠ ، ٩١
 عمرو بن العاص ٥٠ ، ٥٢
 عمرو بن عثمان ٣٠
 عمرو الناقد ٦٨
 عنتره ٢٣٣
 العوام بن عتبة بن كعب بن زهير الشاعر ٨٦

٢٧٢	ابن عوف
١٢٦	ابن عون
١٢٠	القاضي عياض
١١٩	عيسى ابن مريم = المسيح عليه السلام
٥٦	عيسى بن ميمون
٧٥ ، ٧٤ ، ٧٢ ، ٦٩ ، ٥٢ ، ١٥	ابن عينة

(حرف الفين)

٢٣٤ ، ١١٤ ، ١٠٤	الضمدية
١٥	غيبيل = زوج سمية
٥١ ، ٦	الغزالي

(حرف الفاء)

٨٧	فناك بن فضاله بن شريك الاسدي الكوفي مجهول الحال
	فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ = أم الحسن والحسين
١٦٣ ، ١٦٢ ، ٩٨	وزوج علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا
٣٢٨	القاضي أبو الفتوح
٩٩ ، ١٨	الفراء
٥٢ ، ٥٠	أبو الفرج الأصبهاني
٥٦	فرقد السنجي
٥١	أبو الفضل بن طاهر
٤٤	الفلاس
	الفوراني = أبو القاسم الفوراني

(حرف القاف)

١٠٨ ، ٧٢ ، ٦٦	ابن القاسم
٤٩	القاسم بن سلام

أبو القاسم الفضل بن جعفر ٢٣٦
 أبو القاسم الفوراني ٢٦ ، ٢٧ ، ٥١ ، ١٤٥
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ٧٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٦
 ابن القاص = أبو العباس بن القاص ٢٧ ، ٩٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
 ١٧٧ ، ١٨٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٣٠٤
 قتادة ٢٥ ، ٧٧ ، ١٢٦ ، ١٥٧ ، ٢٤٧
 ابن قبة ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦
 القتيبي ١٥٧
 ابن قدامة ١٤
 القرافي ٤
 القرطبي ٧ ، ١١ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١١٩ ،
 ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٥٦
 قرظة بن كعب ٥٢
 القسطلاني ١٢٢
 ابن القطان ٩١ ، ٢٤٦
 القفال ٢٧ ، ٥١ ، ٢٦١ ، ٣٠٦ ، ٣٣٥
 ابن القوطية ٢٨٠
 قيس بن سعد بن عباد ٥٥ ، ١٤٨
 ابن القيم ٥٩

(حرف الكاف)

الكاساني ١٢ ، ١٣
 كامل بن عدي ٢٣
 ابن كثير ٤٠
 كثير بن زيد ٢٧٢
 كثير بن عبيد ١٩ ، ٣٠

٢٧٢	الكرملی
٦٦	الکسانی
٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٧٩	٦٣	کعب بن زهير بن أبی سلمی الشاعر
٨٠	٧٩	کعب بن مالک
٢٢٠	الکلابی
١٥٧	الکمیث
١٠٨	ابن کثانة
٤٨	ابن کيسان

(حرف اللام)

٧١	ابو لبابة
٣٢٨	٣٢٦	ابن اللبان
٢٤٧	٨١	٦٦	لبید
٢٧٨	٢٦٩	١٦٦	١١٠	٦٨	اللیث بن سعد
٢٥٧	١٨١	١٦٤	١٤٢	١٠٦	١٠١	٢٤	ابن ابی لیلی

(حرف الميم)

١٠٩	١٠٨	٥١	ابن الماجشون
٥٩	٥٦	٤٩	٤٤	٤٣	٣٤	٣١	٢٣	١٤	ابن ماجه
٦٨	٨٧	٨٨	٩١	٩٩	١٤٨	٢٣٦	٢٤٩	٣٢١	..
٤	المازری
٢٥٠	٢٣٤	١٧٥	١٧٣	١١٤	١٠٤	ماعز بن مالک الاسدی
٥٠	٤٩	٣٣	ابی مالک الأشعری
٢٤	٢٠	١١	١	مالک بن انس = الامام مالک صاحب المذهب
٢٨	٣٩	٤٠	٤٢	٤٥	٤٦	٤٩	٥١	٥٣	٦٦
٩٧	٩٩	١٠١	١٠٢	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٩	١١٤	١١٥
١٢٠	١٢٨	١٣٢	١٣٦	١٣٧	١٤٢	١٤٤	١٦٤	١٦٥	..

١٦٦	١٧٧	١٨١	١٨٩	٢١٨	٢٢١	٢٣٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٦٩
٢٧٢	٢٧٣	٢٩٨	٣٠٣	٣٢١	٣٢٥	٣٢٦			
المأمون	٦٧
المباردي	٧	٥١	٥٢
ابن المبارك	٧٣
المبرد	٤٧١
مجالد مسيء الحفظ	٢٢
مجاهد	١١	٢٤	٢٤٦
المجد بن تيمية	٤٠
محارب بن دثار	٨٨
محمد بن اسماعيل الفارسي	٩٠
محمد بن بكار	٨
محمد بن بكر	٦٨
محمد بن حاطب	٥٦
ابن حزم = الحافظ ابو محمد بن حزم	٥٠	٦٩
محمد بن الحسن = صاحب ابو حنيفة	٢٦٩	٢٧٨	٢٨٣	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٢	٢٩٨	٣٠٨	٣١٠
محمد بن الحنفية	٥٣	١٥٧
محمد بن راشد	٩١
محمد بن زياد انشكري قال احمد كذاب اعور يضع الحديث	٤٤
وقال ابو زرة كان يكذب وقال الدارقطني كذاب	٤٤
محمد بن سعيد الواحدى	٢٧٢
محمد بن سليمان بن حسمول	١٥٧
محمد بن سيرين	٣٦

محمد بن شهاب الزهرى = ابن شهاب الزهرى

= الزهرى

- محمد بن شيبه الضبي ٤٣
- محمد بن عبد الحكم ٧٣
- محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ٢٤٩
- محمد بن عبيد ٨٧
- محمد بن عمر ٤٤
- محمد بن عون الخراساني وهو ضعيف ٢٣
- محمد بن الفرات ٨٨
- محمد بن كعب ١١٨
- محمد بن مسلم الطائفي ١٤٨ ، ١٥٠
- محمد نجيب المظيعي = صاحب التكملة غفر الله له ولآبائه
وذريته رحمه الله تعالى ٢٧٢ ، ١٢٦ ، ٨٠ ، ١
- محمد بن يحيى بن فارس ٨
- محيى الدين النووي = الامام النووي ١ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٧٠ ، ١٢٣ ،
١٢٤ ، ١٤٥
- ابن المديني = كذاب ٢٤٩ ، ٤٣
- مروان بن الحكم ٢٧٢
- مروان بن معاوية ٨٨
- مروان بن معاوية ٩١
- السيدة مريم المدراء أم عيسى عليه السلام ٢٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٥
- الزنى ٤٥ ، ٤٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ٢٠٠ ،
٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩١ ،
٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٣٦
- مسروق ١٢٢
- ابو مسعود الانصاري ٥٢
- ابو مسعود البدرى ٣٢ ، ٣١ ، ٢٨
- المسعودي ١٦ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ،
١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،
٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٠٥ ، ٣٣٥

مسلم ١٨ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨١ ، ١١٤ ، ١١٨ ،
١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨

مطون ١٠٨

المطلب بن عبد الله بن حنطب ٢٧٢

معاذ ٢٥ ، ٢٢ ، ٢١

معاوية بن أبي سفيان ٧٩ ، ٦٢ ، ٥٠ ، ١٥

معاوية بن قره ٧٢

معبد ١٢٣

أبو معشر الدارمي ٩٧

ابن معين ٨٨ ، ٨٧ ، ٤٣

المغيرة بن شعبه ٨ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ١١٤ ، ١٢٧ ،

١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٧

مقاتل ٣٠

مكي ١١٩

أبن الملقن ٥١

ابن أبي مليكة ٧٢ ، ٧١ ، ٦٨ ، ٣١

أبو المنذر مولى أبو ذر ٢٤٩

ابن المنذر ١٠٦ ، ٩٩ ، ٤٠ ، ٢٢

المستدرى ٢٤٩

الاستاذ أبو منصور البغدادي الشامي = عبد القادر بن طاهر

ابن محمد البغدادي الأصولي الشافعي الأديب تفقه على أبي اسحق

الاسفرائيني وخلفه في الحلقة ٥٠

أبو منصور الفوراني ٥١

النهال بن عمرو المحدث المشهور ٥١

المهدوي ٧

أبو موسى الأشعري ١١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٣ ،
١٢٨ ، ١٠٢ ، ٧٨

موسى بن أبى رباح ٧٥
ميمونة ١٢٢

(حرف النون)

ناتل مولى عثمان ٢٢٤
النايفة الجعدى ٦٠ ، ٤٨
نافع أخو زياده وأبو بكره وأمههم سميّه جارية الحارث بن كده
الثقفى ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ١٠٨ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٥٦ ،
١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٧٣

ابن النجدى ٥٢
النحاس ١١٩ ، ١٠٨ ، ٦٥
ابن النحوى ٥٢ ، ٥١
النخعى = إبراهيم النخعى

النسائى صاحب السنن ٤ ، ٨ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٦ ، ٧٩ ، ٩٩ ،
١٠٢ ، ١١٤ ، ١٤٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٣٢١

نسر ١١٨
النضر بن الحارث ١٥٦
النضر بن شمىل ٧٣
أبو نضره ٣٣
أبو نعيم ٢٢٨ ، ١٥٦ ، ٥٢

نفيع بن الحارث بن كده بن عمرو بن علاج بن أبى سلمه بن
عبد العزى بن عوف بن قيس وهو ثقيف ١٥

نفيع بن مروح = أبو بكره
ابن أبى نهيك ٦٨
نوح عليه السلام ١١٨
الامام النووى = محبى الدين النووى

٤١٧

(٢٧٨ - الجزء ج - ١٣)

- أم يحيى بنت أبي إهاب ١٤٢
- يحيى بن أيوب ٦٨
- يحيى بن ميمون التمار = قال الفلاس كتبت عنه وكان كذابا
وقال أحمد خرقنا حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني
متروك ٤٤ ، ٤٣
- يحيى بن زكريا عليه السلام ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٢
- يحيى بن سعيد = الفارسي متروك وقيل هو ضعيف وهو شيخ
عبد الأعلى وهو ضعيف ٩٠ ، ٥٦ ، ٢٣
- يحيى بن أبي كثير ٢٢
- يحيى بن معين ١٤٨ ، ٩١ ، ٨٧ ، ٤٣
- يحيى بن موسى البلخي ٨٧
- يحيى ابن حمزة ٨
- يزيد بن زياد الدمشقي والشامي وهو ضعيف ٩١ ، ٢٣
- يزيد بن أبي زياد القرشي متروك ٩١
- يزيد بن شجرة ٣١
- يزيد بن معاوية ٩٨
- يسار بن نمير ١٢٢
- يعقوب بن إبراهيم ٣٣
- يعقوب بن لحيان ٧٢
- القاضي أبو يعلى الخليلي ٧٧ ، ٧٢ ، ٥١ ، ٢٣
- يعوق ١١٨
- يفوٲ ١١٨
- أبو اليمان ٨
- أبو يونس = صاحب أبو حنيفة ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ،
١٩١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ،
٣١٢ ، ٣١٠ ، ٣٠٨

۷۳	یوسف بن عمر
۱۲۲	۶	۱۱۹	۶	۲۹	د. یوسف القرضاوی
۲۳	یوسف بن مهران = ضعیف
۷۲	یوسف بن موسی
۴۳	یوسف بن یعقوب بن اسحاق بن ابراهیم علیهم جمیعاً السلام
۶۱	یونس بن حبیب
۲۷۵	یونس بن عیید

خامسا - الأحكام

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١٠	حديث ثلاثة، لا تتجابه لهم دعوة	٣	كتاب الشهادات
١١	والاشهاد هل هو واجب أو مندوب	٣	الأصل في تعليق الحكم بالشهادة
١٢	صيغة عقد بيع النبي ﷺ من العداء بن خالد	٣	وهي عرفاً اخبار عدل حاكما بما علم
١٢	وقد جمع بعضهم ما تنفذ به الأحكام من الشهادات في أبيات ونصها	٤	الفرق بين الشهادة والرواية
١٢	كلام الحنفية في البدائع	٥	قول الشافعي : وتقبل حديث العبد الصادق ولا تقبل شهادته
١٣	وقالت الظاهرية كما في المحلى	٥	ما افترق فيه الشهادة والرواية وهذا من الأشباه والنظائر
١٣	وقالت الحنابلة كما في المغنى	٥	تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته
١٤	ومن كانت عنده شهادة في حق الله	٥	يثبت الجرح والتصديل في الرواية بواحد
١٤	حديث « خير القرون قرنى »	٦	من حد في قذف قبلت روايته في الأظهر
١٥	القرن من الناس أهل الزمان	٧	تحمل الشهادة وأداؤها فرض لقوله تعالى : « ولا ياب الشهداء إذا ما دعوا »
١٦	الكلام على الأخبار الواردة في الصرف عن الشهادة والحث عليها	٧	القول بنسخ هذه الآية استبعده القرطبي
١٦	ولا يجوز لمن تعين عليه فرض الشهادة أخذ أجره	٧	حبر ذى الشهادتين
١٧	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل	٨	وهي فرض على الكفاية
١٧	قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »	٨	العقود على ضربين ضرب يشترط فيه الشهادة وضرب لا يشترط
١٨		٩	

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢٧	أهل الأهواء على ثلاثة أضرب	١٨	أما حديث « رفع القلم عن ثلاثة »
٢٨	من قدم عليا على أبي بكر وعمر في الإمامة فسق	٢٠	لا تقبل الشهادة إلا من عدل
٢٩	ولا تقبل شهادة من لامرؤة له	٢٠	(فرع) في شهادة المجنون
٣٠	سبب نزول قوله تعالى : « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى » .. الآية	٢٠	(فرع) إذا كان الشاهد ممن يكثر سهوه
٣١	المروءة تهمن وتخفف ويجوز التشديد مع ترك الهمزة	٢١	لا تقبل شهادة الشاهد غير مفسرة
٣٢	وأما اصحاب الحرف الدينية مثل الحمام والكناس والدباغ والقيم بالحمام	٢١	هل تقبل شهادة الأخرس إذا كانت له إشارة مفهومة
٣٣	بعض ذوى الحرف الدينية أفضل من بعض ذوى المناصب الدينية في عصرنا	٢١	ولا تقبل شهادة العبد
٣٥	ويكره اللعب بالشطرنج	٢٢	لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة
٣٦	استدلال القرطبي على تحريم اللعب بالشطرنج بآية الخمر والرد عليه	٢٢	لا تقبل شهادة العبد على حر ولا عبد
٣٦	محاورة الحجاج لسعيد بن جبير وصلابة سعيد في الحق واحتقاره للحجاج رغم صوله	٢٤	لا تقبل شهادة الكفار على المسلمين ولا على الكفار
٣٧	قتل سعيد بن جبير بواسطة سنة ٩٥	٢٤	تقبل شهادتهم على المسلم في الوصية وحدها عند أحمد
٣٧	الشطرنج بكسر الشين في اللفظة القصيحة	٢٥	ولا تقبل شهادة الفاسق
		٢٦	فان ترك صلاة واحدة
			قال الشافعي : وليس يعمل بمحض الطاعة حتى يخلطها بالمعصية
			قال الشافعي : ولا ترد شهادة أحد من أهل الأهواء إلا الخطابية

الحكم	الصفحة	الحكم	الصفحة
وصف الرقعة وكيف تصف البيادق	٣٨	حديث « اتخذ زوجا من حمام » لا يصح	٤٢
قال الشافعي : ولاعب الشطرنج بغير قمار أخف حالا ممن يرى تكاح المتعة ويبيع الدرهم بدرهمين واتيان النساء أدبارهن	٣٨	إذا اتخذ رجل الحمام للأنس به جاز	٤٤
لم يعرف الشطرنج في عهد النبي ﷺ	٣٨	وإذا اتخذ لثقل الكتب وحمل الرسائل	٤٥
لا يفسق لاعب الشطرنج ولا ترد شهادته	٣٩	وإن اتخذها للتطير والمسابقة كان قمارا ويفسق بذلك	٤٥
ولا ترد شهادة لاعبه عندما لك وترد شهادته عند أبي حنيفة وابن تيمية	٣٩	ومن شرب قليلا من النبيذ لم يفسق	٤٥
الذين أباحوه من الصحابة وشروطهم	٣٩	ومن شرب الخمر فسق وردد شهادته	٤٥
اللعب به على عوض فسق	٤٠	حديث لمن عاصر الخمر ومعتصرها	٤٥
اللعب بالنرد ترد به الشهادة وهو حرام	٤١	النبيذ على ضربين مسكر وغير مسكر	٤٥
النرد ليس عربيا وصورته أن يكون مع كل واحد من اللاعبين خمسة عشر قرصا	٤٢	من أقدم على مختلف فيه لم ترد شهادته	٤٦
قال الشافعي : وأكره اللعب بالنرد للخبر	٤٢	ويكره الغناء وسماعه من غير آلة	٤٦
القول بالتفسيق بالنرد وقول المخالفين لذلك والفرق بينه وبين الشطرنج	٤٣	حديث « الغناء ينبت النفاق في القلب »	٤٦
		حديث « دعهما فإنها أيام عيد »	٤٧
		كان عمر رضي الله عنه إذا دخل بيته ترنم بالبيت والبيتين	٤٧

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٥٢	واختلف الجوزون فمنهم من قال بكراهته	٤٨	الطرب خفة تصيب الانسان لشدة من حزن أو سرور أو السرور فقط
٥٣	وقال الشافعي : هو مكروه لئله الباطل	٤٨	ترنم عمر بالبيت والبيتين في الكامل للمبرد
٥٣	واباحة سميد والزهرى والعنبرى لحديث عائشة	٤٨	(ويح) كلمة رحمة (وويل) كلمة عذاب
٥٤	من اتخذ الفناء صناعة له يفد اليه الناس	٤٨	الفناء هو التغنى بالألحان
٥٤	وان اتخذ غلاما مغنيا او جارية مغنية	٤٩	قصة وضع ابن عمر اصبعيه في اذنيه حتى لا يسمع المزمار
٥٥	ويحرم استعمال الآلات التي تطرب الأحاديث الواردة في ظيهور الموبقات	٥٠	وقد ذهب فريق من اهل المدينة وأهل الظاهر وجماعة من الصوفية الى الترخيص في السماع
٥٥	المسخ هو تحويل صورة الى ما هو اقبح منها	٥٠	قصة عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو والعود
٥٧	الاصوات المكتبة بالآلات على ثلاثة أضرب	٥١	اباحة اهل المدينة للعود
٥٧	ابن عمر لم ينكر على نافع سماعه جارية حفصة التي قالت طلع البدر علينا	٥١	مذهب مالك اباحة الفناء بالمعارف
٥٨	واما الحذاء فهو مباح لحديث ابن مسعود	٥١	وحكى المازدي اباحة العود عن بعض اصحاب الشافعي
٥٩	قول النبي ﷺ « امك شيء من شعر أمية بن أبي الصلت ؟ »	٥٢	اسماء الصحابة الذين اجازوا الفناء
٥٩	قول النبي ﷺ في أمية « كاد أن يسل »	٥٢	التابعون الذين اجازوا الفناء تابعو التابعين الذين اجازوا الفناء

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٦٧	ذلك الكتاب لا ريب فيه ليست من عيب الشعر	٦٠	العتق ضرب من السير سريع لم يتحقق لنا اسناد الحادين للذين كانا معه ليلة نام عن الصلاة
٦٧	وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك ليست من عيب الكتابة	٦١	ويجوز استماع نشيد الأعراب النبي ﷺ كان يروى الشعر مكسورا
٦٧	قول المأمون لأبي على المنقري: بلغني أنك أُمي وأنت لا تقيم وزن الشعر وأنت تلحن	٦٢	قصة استقباله ﷺ في المدينة ويجوز استماع نشيد الأعراب لم يتحقق لنا قول أهل المدينة طلع البدر علينا
٦٧	سألتك عن ثلاثة عيوب فيك فردتني رابعا وانما منع النبي ﷺ لئلا يظن عنه	٦٢	ويجوز قول الشعر ما لم يكن هجوا ولا مدحا مفرطا
٦٧	ويستحب تحسين الصوت بالقرآن	٦٣	إذا شيب بامرأة فان ذكرها بفحش فسق
٦٨	قال الشافعي : ولا بأس بالقراءة بالألحان	٦٣	واذا ذكر اجنبية معينة فسق (فرع) في تنزهه ﷺ عن قرض الشعر
٧٢	قال ابن عيينة يتغنى : يستغنى	٦٤	اصابته الوزن أحيانا لا يوجب علمه بالشعر
٧٦	من اعلام نبوته ﷺ قوله : « سيأتي من بعدى اقوام يرجعون بالقرآن : . الخ »	٦٤	ما جاء في القرآن على وزن الشعر مصادفة
٧٢	كلام ابن القيم في زاد المعاد في قراءة القرآن	٦٥	معنى قوله تعالى « وما علمناه الشعر » عند الزواج
٧٢	كان ﷺ يحب ان يسمع القرآن من غيره	٦٦	قول انيس الغفاري أخى أبي ذر سئل مالك عن انشاد الشعر فقال لا تكبرن
٧٣	اقبال العلماء في القراءة والألحان		

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
ويثبت أنه شاهد زور بأقراره	قال محمد بن عبد الحكم رأيت	أبى والشافعى ويوسف	
أو بما يتيقن الحاكم كذب فيه ٨٨	ابن عمرو يستمعون	٧٣	
ويعزى بأربعين سوطا ٨٨	كان عقبة بن عامر من احسن	٧٣	
لا يجوز التمثيل بشهود الزور	الناس صوتا بالقرآن	٧٣	
عندنا ٨٩	ومما يبين فساد تأويل ابن	٧٥	
ولا تقبل شهادة جار الى نفسه	عينة		
نفعنا ٨٩	قول النبى ﷺ المؤذن يطرب	٧٦	
ولا تجوز شهادة خائن ولا ذى	ان الاذان سهل سمح		
غمر ولا محدود ٩٠	فصل النزاع ان يقال فى	٧٨	
قال امام الحرمين اعتمد	التطريب		
الشافعى خبرا صحيحا ٩١	فصل ويجوز قول الشفر لانه	٧٩	
وقال الحافظ فى التلخيص :	كان له شعراء	٨٠	
ليس له اسناد صحيح ٩١	شعر عبد الله بن رواحة	٨١	
شهادة الوصى لليتيم لا تقبل ٩٢	شعر حسان بن ثابت	٨٣	
شهادة الوكيل لموكله لا تقبل	كلام الخليل فى كتاب العين		
قبل العزل بخصومة ٩٢	قصيدة كعب بن زهير بن ابى	٨٣	
شهادة القوماء للمفلس بدين	سلمى	٨٤	
له على غيرهم لا تقبل ٩٢	قصيدة بجير لكعب	٨٥	
وان شهد رجلان على رجل	لامية كعب بن زهير		
انه جرح اخاهما ٩٣	ومن شهد بالزور فسق وردت	٨٦	
وتقبل شهادة الأبعاد ولا تقبل	شهادته		
شهادة القريب ٩٣	« اقبلوا ذوى الهيئات		
اذا ادعى المريض ما لا على	عشراتهم » حديث ضعيف		
رجل فانكره فشهد رجلان ٩٤	وكذا « اذكروا الفاجر		
واما الشاهد الذى يدفع عن	بما فيه »	٨٦	
نفسه ضررا ٩٤			

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١٠٠	وتقبل شهادة الوالد على ولده كل شيء	٩٤	وان ادعى على رجل انه جرحه فانكره فاقام شاهدين
١٠٠	وان شهد رجلان على زوج امهما انه قذف ضرة امهما فقولان	٩٥	وان شهد شاهدان على رجل بحق
١٠١	قال مالك : لا تقبل شهادة الأخ لأخيه	٩٥	قال الشافعي : ولا خصم لأن الخصومة موضع عداوة
١٠١	وتقبل شهادة احد الزوجين للآخر	٩٥	العداوة على ضربين دينية ودنيوية
١٠١	ولا تقبل شهادة العدو على عدوه	٩٦	ولا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى غمر
١٠٢	وتقبل شهادة الصديق لصديقه	٩٦	بغير دعاء
١٠٢	وان كان يحب عشيرته واهل مذهب	٩٦	وان نثر على الناس في الفرح اذا اصابته ماله جائحة او لزمه غزم
١٠٢	ومن جمع في الشهادة بين امرين فردت شهادته في احدهما	٩٧	وتقبل شهادة ولد الزنا اذا كان عدلا
١٠٣	ومن ردت شهادته بمعصية فتاب	٩٧	وقال مالك : لا اقبل شهادة ولد الزنا
١٠٣	قول الرجل لعمر ان كنت اخطأت فما علمتني وان كنت احسنت فما كافأتني	٩٧	وتقبل شهادة التائب من القذف في الزنا
١٠٤	توبة القاذف اكثابه نفسه	٩٧	وتقبل شهادة القروي على البدوي والقروي
١٠٥	للقاذ شروط تسعة ٢ في القاذف و ٢ في القذف و ٥ في المقدوف	٩٨	ولا تقبل شهادة الوالدين والأولاد من الاقارب
		٩٩	البضعة بفتح الباء وهى القطعة من اللحم

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١١٤	فصل في تخريج أحاديث الفصل	١٠٦	لاحد على من قال : يا واطىء بين الفخذين
١١٥	وان شهد صبي أو عبد أو كافر	١٠٧	(فرع) مذاهب العلماء في رد الشهادة
١١٥	إذا شهد صبي أو عبد أو ذمي	١٠٨	(فرع) في اختلاف علماء المالكية
١١٦	فان شهد المولى لمكاتبه فردت شهادته	١٠٨	واختلف المالكية في قبول شهادة التائب
١١٦	فان شهد رجل على رجل انه قذف	١٠٩	اقوال العلماء في الاستثناء التوبة تمحو الكفر فما دون ذلك أولى
١١٦	حكم المصورين واحكام التصوير والنحت	١٠٩	إذا لم يجلد القاذف بأن مات المقذوف قبل مطالبة القاذف بالحد
١١٧	حكم الرسم التشكيلي والتجريدي	١١٠	كل من فعل معصية يلزمه التوبة منها
١١٧	كلام القرطبي في صور الأنبياء نشأة التماثيل والاصنام	١١١	وان وجب بها حق فلا يخلو اما ان يكون لادمي أو لله
١١٨	من قال بتجويز التصوير والنحت	١١١	إذا كان الحق على البدن كحد القذف والقصاص
١١٩	كلام الدكتور يوسف القرضاوي الرخصة في لعب البنات وتمكين الصغار باللعب بالتماثيل	١١٢	فان لم يقدر على صاحب الحق نوى
١٢٠	التماثيل الناقصة والمشوهة	١١٢	في التوبة الظاهرة التي يتعلق بها قبول الشهادة
١٢١	الاحاديث الواردة في النهي	١١٢	وان كانت المعصية قولاً نظرت إذا شهد على غيره بالزنا ولم يتم العدد
١٢٢	قال الشافعي ان دمي رجل الى عرس فرأى صورة ذات روح او صوراً	١١٣	
١١٢	قال التسطواني : وحاصل ما في اتخاذ الصور		

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
جواز النظر في المرأة يجيز		أما الصور التي ترسم في	
اتخاذ الصور الفوتوغرافية ١٢٧		لوحات أو تنقش على الثياب ١٢٢	
باب عدد الشهور ١٢٧		يتبين أنه ﷺ أقر في بيته	
لا يقبل في الشهادة على الزنا		وجود تمثال طائر ١٢٣	
أقل من أربعة أنفس ١٢٧		كلام الشيخ بخيت المطيعي في	
شهادة أبي بكره ونافع وزيد		نقله عن الخطابي وتعليقه	
وشبل بن معبد على المغيرة		عليه . ١٢٤	
ابن شعبه ١٢٧		أمور تعارض حديث عائشة في	
حديث سعد بن عبادة أخرجه		النمرقة ١٢٥	
مسلم ١٢٨		ووايته بروايات ظاهرة	
حبر الشهادة على المغيرة		التعارض ١٢٥	
أخرجه الحاكم والبيهقي		بعض رواياته يدل على الكراهة	
وأبو نعيم ١٢٨		فقط ١٢٥	
اللات يحذف الياء فيها ثلاث		منطوق الحديث عام في الكسوة ١٢٥	
لفات ١٢٨		حديث مسلم في الستر الذي	
الحقوق على ضربين حقوق لله		فيه تمثال طائر ١٢٥	
نعالي وحقوق للأدنى ١٢٩		معارض بحديث القرام الذي	
لا تقبل شهادة النساء في		كان ببيت عائشة ١٢٥	
الحدود ١٣٠		معارض بحديث أبي طلحة	
هل يعزر آتى البهيمة أم يقتل ؟ ١٣٠		الأنصاري الذي استثنى ما	
من حقوق الله تعالى من الخمر		كان مرقما ١٢٦	
والقتل في المحاربة ١٣٠		راوى حديث النمرقة القاسم	
تقبل الشهادة على حقوق الله		ابن محمد كان يجيز اتخاذ	
تعالى ١٣١		الصور التي لا ظل لها ١٢٦	
وإذا شهد أربعة على الزنا		نقل الشيخ بخيت المطيعي في	
وجب الحد ١٣١		كتابه الجواب الشافي ١٢٦	
وان شهد ثلاثة بالزنا ففيه		قولنا في خلاصة هذا البحث	
قولا ١٣١		وما تراه وندين به ١٢٦	
٤٢٩			

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١٣٩	ولا يقبل في موضحة العمدة الا شاهدان	١٣٣	الصحابه كلهم عدول لا فاسق فيهم
١٣٩	وان ادعى على رجل انه جرحه جراحة يشبث بها القصاص	١٣٤	وان شهد اربعة على امرأة بالزنا واحداهم الزوج فشهادته لا تقبل
١٣٩	اذا رمى رجلا بسهم فاصابه ونفذ فيه	١٣٤	وان شهد اربعة على رجل بالزنا فرد الحاكم شهادة أحد منهم
١٤٠	وان كان في يد رجل جارية لها ولد فادعى رجل	١٣٥	وان شهد اربعة على امرأة بالزنا وان شهد أربع نسوة أنها بكر
١٤٢	ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال من الولادة والرضاع شهادة النساء	١٣٥	ويثبت المال وما يقصد به المال
١٤٢	القسم الثالث من حقوق الآدميين ما ليس بمال	١٣٥	تنقسم حقوق الآدميين الى ثلاثة أقسام
١٤٢	فان شهدت المرضعة بانها أرضعت طفلا مع ثلاث نسوة معها	١٣٧	أحدها ما هو مال والمقصود منه المال
١٤٣	اذا تزوج الرجل امرأة واتفقا على أن بينهما رضاعا	١٣٧	القسم الثاني ما ليس بمال ولا يقصد منه المال
١٤٤	كل حق يشبث بالشاهد والمرأتين فانه يشبث	١٣٧	وان اتفق الزوجان على النكاح وأختلفا في الصداق
١٤٤	وان ادعى مالا أو ما المقصود منه المال	١٣٨	وان ادعى على رجل انه مرق منه نصابا
١٤٥	وان ادعى عليه انه قطع يده من الساعد عمدا	١٣٨	وان ادعى على رجل قتلا يقتضى القود فانكر
١٤٥	كلام ابن الصلاح فيما نسب العمراني الالى السعدي انه غير صحيح وتحقيق هذه المسألة	١٣٩	وان ادعى على رجل ما يقتضى التود

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١٥٤	وان مات ولد الولد قبل بلوغه . كان ما عزل له من الغلة	١٤٦	اذا مات رجل وخلف جماعة ورثة فادعوا
١٥٥	وان كان حين الدعوى ولد ولد صغير	١٤٧	يثبت بالشاهد واليمين وما يثبت بالشاهد والمراتين
١٥٥	باب تحمل الشهادة وادائها لا يجوز تحمل الشهادة	١٤٨	ليس من شرط قبول الاخبار كثرة رواية الراوى عن روى عنه
١٥٦	وان كانت الشهادة على فعل كالجناية والغصب والزنا والسرقة والرضاع والولادة	١٤٩	اذا ادعى رجل وقف عين وأقام شاهدا
١٥٦	وان كانت الشهادة على عورة سئل <small>عليه السلام</small> عن الشهادة فقال : هل ترى الشمس لم يرو من وجه يعتمد عليه	١٤٩	ولو اقام شاهدا ان اباه تصدق عليه
١٥٧	الاشياء التى يحصل بها العلم بالشهادة ثلاثة	١٥٠	فاما اذا حلف واحد من الاولاد اذا خلف الميت ثلاثة اولاد
١٥٨	اذا وقع بصر على فرج رجل وامرأة يزنيان	١٥٠	فمن حلف منهم ثبت نصيبه وقفا وصار ما بقى ميراثا
١٥٨	وان اراد ان يقصد الى النظر واما الذى يحصل به العلم بالسمع	١٥١	حلف الثلاثة مع الشاهد ثم ماتوا دفعة واحدة .
١٥٩	واما الملك المطلق فيجوز تحمل الشهادة	١٥١	فان مات الاولاد متفرقين بعد حلفهم
١٦٠	واما قدر الدين فلا يقع فيه استفاضة	١٥٢	وان حلف الاولاد وماتوا دفعنا الوقف للفقراء
١٦١	وكل موضع قلنا : يجوز تحمل الشهادة فيه بالسمع	١٥٣	وان مات الحالف قبل موت اخوته
١٦١	وان كانت الشهادة على قول كالبيع والنكاح	١٥٣	فان امتنع جميع الاولاد عن اليمين
١٦١		١٥٤	اذا حدث ولد وقد عزل له ربع غلة الوقف

الصفحة	الحكم	الصفحة	الفتوى
١٦٩	ومن شهد بالجناية ذكر صفتها	١٦٢	إذا سمع رجلا يقول لصبي مجهول النسب هذا
١٧٠	فان قالا : ضربه بالسيف حتى مات	١٦٣	إذا رأى رجل دارا في يد رجل يتصرف فيها
١٧١	وان قال : ضربه بالسيف ، أنهر الدم ومات مكانه	١٦٣	اختلف أصحابنا في أربعة أشياء
١٧١	وان قالا : ضربه بالسيف فأسال دمه ومات	١٦٤	يجوز لمن ليس من أهل الشهادة أن يحملها
١٧١	وان قالا : ضربه فأسال دمه فوجد في راس الجروح موضحة	١٦٤	وان رأى رجلا قتل انسانا او اتلف عليه مالا
١٧١	وان قالا : قطع يده ولم يعينا اليد مكان مقطوع البدن	١٦٤	ويجوز شهادة المختفي عندنا وقال مالك وأصحابنا الخراسانيون لا تصح شهادة المختفي بحال وهو القديم
١٧١	وان شهد أنه ضربه ملففا فهده نصفين	١٦٥	ويجوز أن يكون الأعمى شاهدا فيما يثبت بالاستفاضة
١٧٢	ومن شهد بالزنا ذكر الزاني ومن زنى به	١٦٥	وان حضر الشهادة وهو يبصر ثم عمى
١٧٢	ومن شهد بالسرقة ذكر السارق والمبروق	١٦٦	واما الأشياء التي يحصل العلم بها للشاهد من طريق الاستفاضة
١٧٣	وان شهد أربعة على رجل بالزنا يشترط أن يسألهم أشياء	١٦٦	ومن شهد بالنكاح ذكر شروطه
١٧٣	القاعل والمفعول به والزمان والمكان	١٦٧	ومن شهد بالرضاع لم تقبل شهادته حتى يشهد أنه ارتضع
١٧٤	مسائل للشافعي (احداهن) إذا جاء أربعة ليشهدوا على رجل بالزنا	١٦٨	فان شهد ان هذه امة او اخته

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١٧٨	إذا شهد شاهدان على شهادة رجل بحق	١٧٤	(الثانية) إذا شهد أربعة بالزنا على رجل فسألهم الحاكم عن تفسير الشهادة
١٧٩	وفي تكليف الشاهد السفر يوما الى الليل أضرار به	١٧٤	(الثالثة) إذا شهد أربعة بالزنا على رجل فلما سألهم أجاب ثلاثة
١٧٩	ولا يقبل في الشهادة على الشهادة	١٧٤	(الرابعة) إذا شهد أربعة ثم استفسرهم الحاكم ففسروا ما ليس زنا
١٧٩	كتاب القاضى الى القاضى ولا يقبل شهادة النساء لأنه ليس بمال	١٧٤	(الخامسة) إذا لم يشهدوا بالزنا عليه
١٨٠	ولا يقبل الا من عند لانه شهادة فأعتبر فيها العدد كسائر الشهادة	١٧٥	ومن شهد بالسرقة فيشترط في وجوب القطع
١٨١	وان شهد شاهدان على شهادة أحد شاهدى الأصل	١٧٥	وهل يجوز للحاكم القطع ان يعرض الشهود في حدود الله تعالى بالتوقف
١٨٢	اذ قلنا : ان شهود الأصل شاهد واحد وامرأتان	١٧٥	مناقشة حادث الشهادة على المغيرة
١٨٢	وان كان شهود الأصل أربع نسوة في الرضاع	١٧٦	باب الشهادة على الشهادة وتجاوز الشهادة على الشهادة في حقوق الأدميين
١٨٢	وان شهد شاهدان على شهادة رجل ان هذه الدار	١٧٦	ولم يفرق الله تعالى بين الشهادة على أصل الحق أو على شهود الحق
١٨٢	وان اد اثبات شهادة الشهود في الزنا	١٧٦	وقال ابو حنيفة : لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد حفصود شهود الأصل
١٨٣	ولا تقبل الشهادة على الشهادة حتى يسمى شاهد الفرع شاهد الأصل		
١٨٤	إذا شهد شهود الفرع على شهود الأصل		

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
١٩٠	إذا شهد أربعة على رجل أنه زنى بامرأة	١٨٤	إذا سمى شهود الفرع شاهدي الأصل
١٩٠	وان شهد اثنان على رجل أنه زنى بها	١٨٤	ولا يصح تحمل الشهادة على الشهادة الا من ثلاثة أوجه
١٩١	وان شهد اثنين على رجل أنه زنى بامرأة وهي مطاوعة	١٨٥	وتحمل الشهادة على الشهادة يصح من أربعة وجوه
١٩١	وان شهدت أنه قذف رجلا	١٨٥	إذا استرعاها على الشهادة
١٩١	وان شهد شاهد أنه سرق كبشا	١٨٦	ان يسمع رجل رجلا يسترعى غيره
١٩٢	ولو شهد أنه سرق من هذا البيت كبشا لفلان يكره ، وقال الآخر عشية	١٨٦	وان رجع شهود الأصل قبل الحكم بشهادة الفرع
١٩٣	وان شهد رجلان أنه سرق كبشا من صفته كذا وكذا	١٨٦	إذا قال شاهد الأصل لرجلين
١٩٣	اذ شهد رجلان أنه سرق كبشا إبيض بالفدة	١٨٧	إذا قال رجل لآخر : اشهد لفلان
١٩٣	إذا شهد له شاهدان أنه سرق منه كبشا وشهد آخر	١٨٧	فرع في كيفية أداء شهود الفرع
١٩٤	إذا شهد رجلان أنه سرق منه ثوباً أبيض قيمته ثمن دينار	١٨٧	وإذا شهد شاهد الأصل على عين رجل وشاهد الفرع
١٩٥	إذا شهد رجلان أنه سرق منه ثوباً قيمته ثمن دينار	١٨٨	وان شهد شاهدان على شهادة رجل عند غيبته
١٩٥	ان شهد شاهدان على رجلين انهما قتلا فلانا	١٨٨	وان خرس شاهد الأصل أو عمى
١٩٦	فاما إذا كانت الدعوى لبيت أو صغير أو مجنون	١٨٨	باب اختلاف الشهود في الشهادة
١٩٦	وان ادعى رجل على رجل أنه قبل موته عمداً	١٨٩	إذا ادعى رجل على رجل الفين وان ادعى رجل على رجل ألفاً فأنكره
		١٨٩	وان شهد شاهد على رجل أنه زنى بامرأة في زاوية

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
	وتسقط عدالة الحواة		وان شهد احدهما انه قتله
	واصحاب الالصاب		عمدا وشهد آخر انه قتل
	السيماوية ولاعبى الورق	١٩٧	خطا
٢٠٥	(الكثينة) وملاعبى القردة		وان قتل رجل عمدا وله
٢٠٥	باب الرجوع عن الشهادة	١٩٨	وارثان ابنان او اخوان
	اذا شهد الشهود بحق ثم		وان شهد شاهد انه قال :
٢٠٥	رجعوا عن الشهادة	١٩٩	وكتلك وشهد آخر
	وان شهدوا بحق وقالوا للحاكم		وان شهد شاهدان على رجل
٢٠٦	قبل الحكم	١٩٩	انه اعتق عبده فى مرضه
	وان كان الشهود به حقا لادى		وان اختلف قيمة العبدین
٢٠٦	وان رجعوا بعد الحكم وبعد	١٩٩	فشهد اجنبيان
٢٠٧	استيفاء الشهود به		اذا شهد اجنبيان ان فلانا
	وان شهدوا بموجب القتل ثم	٢٠٠	اوصى بعق عبده
٢٠٧	رجعوا وفيه ثمان مسائل		فان شهد اجنبيان انه اوصى
	١ - ان يشهد رجلان او		بعق ثمانم وقيمته سدس
	جنازة على رجل مما يجب	٢٠٢	التركة
٢٠٨	القتل فقتل		وان شهد اجنبيان انه اوصى
	٢ - ان يقول الشهود: تممينا	٢٠٢	بعقه وقيمته ثلث التركة
	الشهادة عليه وما ظننا انه		وان شهد اجنبيان انه اوصى
٢٠٩	بقتل او يقطع	٢٠٣	بنكته لزيد
	٣ - ان يقولوا اخطانا فى		وان ادعى رجل على رجلين
	الشهادة عليه وظننا انه	٢٠٤	انهما رهنا عندهما عبده
٢٠٩	القاتل ان الزانى		(فرع) فى سقوط الشهادة
	٤ - اذا اتفقوا ان بعضهم	٢٠٤	عن اسحاب المهن الهوية
	تعمد الشهادة عليه ليقتل		الراقصات ومن فى حكمهن
٢٠٩	وان بعضهم اخطا		ومن بتقن تمثيل اى هيئة
		٢٠٥	موهما انه كذلك كذبا

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢١٢	يجب على شاهدي الاحسان - نصف التركة	٢٠٩	٥ - اذا اختلفوا فقال بعضهم : تعمدنا كلنا الشهادة عليه ليقتل
٢١٣	و (الثاني) يجب عليهما ثلث الدية وعلى شهود الزنا ثلثاها	٢١٠	٦ - اذا شهد اربعة على رجل بما يوجب القتل فقتل ثم رجعوا عن الشهادة
٢١٤	ووجهان آخران بوجرب الضمان عليهما	٢١١	٧ - اذا قال اثنان منهم : تعمدنا عليه ليقتل وأخطأ هذان
٢١٥	وان شهد اربعة على رجل بالزنا وشهد اثنان بتزكيتهم فرجم ثم بان أن الشهود عبيد أو كفار وجب الضمان على المزكيين	٢١٠	٨ - ان يقول بعضهم : عمدت الشهادة عليه ليقتل ولا أدري هل عمد أصحابي أو أخطأرا
٢١٦	كلام الزمخشري في مادة زكي	٢١١	فان رجع بعضهم نظرت فان لم يزد عددهم
٢١٦	اذا شهد اربعة على رجل بالزنا فجعل الحاكم عدالتهم فزكاهم رجل فقبل الحاكم تزكيتهم	٢١١	وان رجع بعض من شهد بالاتلاف
٢١٦	وان شهد شاهدان على رجل انه أعتق عبده ثم رجعا عن الشهادة	٢١١	فان قال الراجع : أخطأنا بالشهادة عليه
٢١٧	وان شهدا عليه انه كاتب عبده فحكم الحاكم ثم رجعا	٢١٢	وان شهد عليه ثمانية بالزنا وهو محصن فرجم فرجع منهم واحد أو أكثر الى أربعة
٢١٧	اذا شهدا لامة باستيلاء سيدها ثم رجعا	٢١٣	وان رجع خمسة منهم وقالوا : تعمدنا الشهادة عليه بالزور
٢١٧	اذا شهد رجلان انه طلق امراته طلاقا بائنا	٢١٣	وان شهد اربعة بالزنا على رجل وشهد اثنان بالاحسان فرجم ثم رجعوا كلهم
٢١٩	ان ادعت امرأة على رجل انه نكحها ودخل بها		

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢٢٧	إذا شهد شاهدان بفسقهما حال شهادتهما	٢١٩	إذا شهد رجلان أنه طلق امراته قبل الدخول
٢٢٨	المحكوم به أما أن يكون اثلافا أو مالا	٢١٩	وإن شهد رجلان على امرأة بنكاح ثم رجعا
٢٢٨	القصاص لا يجب على الحاكم وتجب عليه الدية	٢٢٠	وإن شهد رجل وعشر نسوة على رجل
٢٢٩	والفرق بين المال واتلاف النفس والعضو	٢٢٠	وإن شهدا عليه بمال وحكم عليه
٢٢٩	ومن حكم له الحاكم بمال أو بضع أو غيرهما بيمين فاجرة	٢٢٠	وإن شهد عليه ثلاثة رجال وحكم الحاكم
٢٣٠	إذا حكم الحاكم بنفى خيار المجلس أو بنفى العرايا	٢٢٠	وإن شهد أربعة رجال على امراة بأربعمائة دينار
٢٣١	الحصر في (إنما) يكون عاما ويكون خاصا وهذا من الخاص	٢٢٣	وإن شهد رجل وامرأتان على رجل
٢٣١	الحجج الباطلة في نفس الأمر بحيث لو اطلع عليها القاضي لم يجر له الحكم بها	٢٢٤	وإذا شهد الشهود بحق ثم رجعوا فهل يعزرون ؟
٢٣٢	كتاب الاقرار	٢٢٤	وإن شهد شاهد بحق ثم مات أو جن أو أغمى عليه
٢٣٢	الحكم بالاقرار واجب لحديث: (واغد يا أنيس)	٢٢٤	إذا شهد الشهود بحق ثم ماتوا قبل معرفة عدالتهم
٢٣٢	وإن كان المقر به حقا لأدمى أو حقا لله تعالى	٢٢٥	إذا عموا قبل الحكم بشهادتهم لم يجر الحكم بشهادتهم
٢٣٢	الاقرار اخبار عما قر وثبت ومعناه الاعتراف	٢٢٥	وإن كان الحق لأدمى نظرت
٢٣٣	والقر ترد يدك الكلام في اذن المخاطب	٢٢٦	وإن حكم بشهادة شاهد ثم بان أنه عبد أو كافر
٢٣٣		٢٢٦	وإن نقض الحكم نظرت فإن كان المحكوم به قطعاً أو قتلاً
		٢٢٦	إذا حكم الحاكم بشهادة رجلين ظاهرهما العدالة

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢٤٠	فاما المحجور عليه لمرض	٢٣٤	والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع
٢٤١	فان أقر لأخيه في مرض موته		أما الكتاب فقولته تعالى : « قال
٢٤١	ثم حدث له	٢٣٤	أقررتم وأخذتم على ذلكم أصرى »
٢٤١	فرع في مذاهب العلماء في مرض الموت	٢٣٤	وأما السنة فان ماعزا والفامدية
٢٤١	قال الشافعي : كل مرض كان الأغلب فيه الموت فعطية المريض	٢٣٤	وأما الاجماع فانه لا خلاف بين الأمة
٢٤٢	ثم جميع الاوجاع التي لم تسم يسأل عنها أهل العلم بها	٢٣٤	وأما القياس فان الاقرار أكد من الشهادة
٢٤٢	وقال الشافعي : ويجوز عطية الحامل حتى يضربها الطلق لولاد أو اسقاط	٢٣٥	ولا يصح الاقرار الا من بالغ عاقل
٢٤٣	والمذهب عند أصحاب أبي حنيفة المتأخرين	٢٣٥	ويصح اقرار العبد بالحد والقصاص
٢٤٣	ويصح الاقرار لكل من يثبت له الحق	٢٣٥	ويقبل اقرار المولى عليه لأنه أيجاب حق في ماله
٢٤٤	فان أقرت امرأة لعبد بالنكاح	٢٣٦	قال الشافعي : ولا يجوز الاقرار الا من بالغ رشيد
٢٤٤	وان قال لهذه الدار أو لهذه البيعة الف	٢٣٧	ولا يصح اقرار المغنى عليه لأنه غير مكلف
٢٤٤	فان أقر لحمل بمال فان عزاه الى إرث	٢٣٧	وان أكره رجل على شرب الخمر فشرها
٢٤٥	إذا أقر لحمل امرأة بمال فلا يخلو من ثلاثة أحوال	٢٣٧	وأما المحجور عليه فعلى أربعة
٢٤٥	(أحدها) لا يصح الاقرار وبه قال أبو يوسف	٢٣٧	وأما المحجور عليه للفلس
٢٤٥	(الثاني) يصح الاقرار وبه قال محمد بن الحسن	٢٣٨	وان باع السيد عبده من نفسه
٢٤٥		٢٣٩	ويقبل اقرار المريض بالحد والقصاص

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢٥٤	وان قال لرجل : لى عندك الف فقال : لا انكر	٢٤٥	فان وضعت ولدا واحدا فجميع المقر به له سواء
٢٥٤	هذه الصفات ترجع الى المدعى به	٢٤٦	اذا اقر صاحب المصنع وغزا اقراره
٢٥٥	اجل جواب احسن من نعم فى التصديق	٢٤٦	المصنع هو صهرىج الماء
٢٥٦	ادعى رجل على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه نعم او اجل	٢٤٦	والمصانع اى الحصون
٢٥٦	وان ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه	٢٤٧	وان اقر بحق لادعى او بحق لله تعالى
٢٥٧	وان قال المدعى عليه : خذ او اتزن	٢٤٨	وما قبل فيه الرجوع عن الاقرار
٢٥٧	وان قال المدعى عليه : وهى صحاح	٢٥٠	والحررة ارض بركانية فى المدينة
٢٥٨	وان قال لرجل : اقضى الالف التى لى عليك	٢٥٠	مذاهب العلماء فى اقرار الجانى
٢٥٨	وان قال : لفلان على ألف درهم لم يكن اقرارا	٢٥٠	ذهب الحنفية الى الاقرار بالزنا
٢٥٩	لو كتب رجل لزيد على ألف درهم ثم قال للشهود : اشهدوا على	٢٥٠	اربعا شرطا للحد
٢٥٩	وان قال : له على الف ان شاء الله	٢٥٠	وفى الحديث دليل على سؤال الحاكم
٢٥٩	وان قال : لك على الف ان شهد لك به شاهدان	٢٥١	ومن اقر لرجل بمال فى يده فكذب المقر
٢٦٠	لو قال معسر : لفلان على الف درهم	٢٥٢	فان اقر الزوج ان امراته اخته من الرضاع
		٢٥٢	فان كان قبل الدخول وصدقته المرأة
		٢٥٣	فان قال : هى عمتى او خالتى او ابنة اخى او اختى
		٢٥٣	اذا ادعى ان زوجته اخته من الرضاع فانكرته
		٢٥٣	اذا اقرت ان زوجها اخوها من الرضاة

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢٦٩	ان فسر بما يقع عليه اسم المسال وان قل قتل	٢٦٠	اذا قال : له على ألف درهم اذا جاء رأس الشهر
٢٦٩	وان قال : له على اكثر من مال فلان	٢٦١	يصح الاقرار بالعجمية كما يصح بالعربية
٢٧٠	وان قال : له على اكثر من مال فلان عددا	٢٦١	اذا مات رجل وحلف ابنا لا وارث له
٢٧٠	وان قال : له على مال ففسره بما قل ان كثر قبل	٢٦٢	وان صدق الابن الاول وكذب الثاني
٢٧١	وان قال : له على درهم لرمه درهم من دراهم الاسلام	٢٦٢	وان اراد الثاني ان يقيم البينة
٢٧١	ما كتبناه في كتابنا (النقود الاسلامية)	٢٦٣	وان مات جل وخلف ابنا
٢٧١	نشأة النقود انها كانت مضبوطة بقيمتها الحقيقية	٢٦٣	وان صدق صاحب الدين أولا
٢٧٢	قول البلاذري. في فتوح البلدان	٢٦٣	اذا اقرت المرأة صداقها الذي في ذمة زوجها
٢٧٢	النقود لم تكن محصورة في بنك اصدار يتولى سكتها	٢٦٤	وقد تعود الناس اليوم الاقرار للوارث
٢٧٢	ردنا على القس انتاس الكرملى العراقى	٢٦٤	باب جامع الاقرار
٢٧٣	الحكم بقطع يد من قطع من الدراهم او زانها	٢٦٤	اذا قال : لفلان على شيء وطولب بالتفسير
٢٧٤	النقود هي الاشياء التي اصطلح الناس على قبول	٢٦٥	اذا اقر بمجهول بان قال
٢٧٤	التعامل بها	٢٦٥	القول الثاني يحبس المقر الى ان يفسر
٢٧٤	لنقود الاسمية او الرمزية اول من صنعها عمر من جلود	٢٦٦	وان نكل المقر عن اليمين ردت على المقر به
٢٧٤	الابل لمحاولة لم تتم	٢٦٦	غير الكيل والموزون مملوك يدخل تحت العقد
		٢٦٧	اذا دعى رجل ألف درهم فقال المدعى عليه
		٢٦٨	

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٢٨٥	وان قال : له على درهم فوق درهم او تحت درهم	٢٧٥	وزن المثقال من الذهب ٧٢ حبة من الشعر الوسط
٢٨٦	اذا قال : له على درهم لا بل درهم	٢٧٦	زعم ابن حزم انه ٨٤ حبة
٢٨٧	ان قال : له على درهم بل دينار	٢٧٧	ان قال : لفلان على درهم فان كان في بلد يتعاملون بالوازنة
٢٨٧	ان قال : له على عشرة دراهم بل تسعة	٢٧٨	وان قال : له على مال عظيم او كبير او جليل
٢٨٨	وان قال : له على درهم لزمه ثلاثة	٢٧٨	غزواته كانت اثنتين وسبعين
٢٨٨	اذا قال : له على دراهم لزمه ان يفسر	٢٧٨	ما من قدر من المال الا وهو عظيم بالاضافة الى ما دونه
٢٨٨	اذا قال : على ما بين الدرهم العشرة	٢٧٩	لو قال : لفلان على درهم فان كان في بلد يتعاملون بالنقود العينية
٢٨٩	اذا قال : ما لزيد على اكثر من مائة درهم	٢٧٩	وان قال : له على دراهم قصرها بدرهم مزيفة
٢٩٠	وان قال : له على كذا رجح في التفسير اليه	٢٨٠	رافت الدراهم اى بارت لرداءتها اذا كان قد فسرهما بدراهم فضة مشوشة برصاص
٢٩٠	قولان للشافعى للأصحاب فيهما طريقان	٢٨١	او نحاس
٢٩٣	ان قال على الف رجح في البيان اليه	٢٨٢	وان قال : غصبته الف درهم او عندي له الف درهم
٢٩٣	ان فسر به باجناس قبل منه ان قال : له على الف وثلاثة دراهم	٢٨٢	وان اقر بدرهم في وقت ثم او بدرهم في وقت آخر لزمه درهم
٢٩٤	اذا قال : له على الف وكر حنطة	٢٨٣	اذا اقر له يوم السبت بدرهم واقر له يوم الأحد بدرهم
٢٩٤		٢٨٤	وان قال : له على دراهم ودرهم لزمه درهمان

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٣٠٣	وان قال : له عندى خاتم لزمه خاتم بفصها .	٢٩٥	واذا قال : لفلان على عشرة دراهم
٣٠٣	وان قال : له عندى دار مفروشة كان مقرا بالدار	٢٩٥	الاستثناء من الاستثناء وحكمه
٣٠٤	وان قال : لفلان على الف درهم ثم احضر الفا	٢٩٥	قول علقمة الفحل (ثانيا من عنانه)
٣٠٥	واذا قال : له على الف درهم وديعة قبل قوله	٢٩٦	يصح الاستثناء بالاقرار
٣٠٥	وان قال : له على الف فى ذمتى	٢٩٧	وان قال : له على عشرة دراهم الا عشرة دراهم
٣٠٦	وان قال : له على الف درهم وديعة دينا	٢٩٧	الأوجه التى يصح فيها الاستثناء والتى لا يصح
٣٠٦	اذا قال : له على الف وديعة او مضاربة	٢٩٨	يجوز أن يكون المستثنى من غير المستثنى منه
٣٠٦	لو قال : له على الف درهم عارية	٢٩٩	اذا قال : له على الف درهم الا مائة
٣٠٧	وان قال : له فى هذا العبد الف درهم	٢٩٩	اذا قال : له على الف درهم ومائة دينار الا مائة
٣٠٧	اذا قال : له فى هذه السيارة الف دينار	٣٠٠	وان قال : هؤلاء العبيد لفلان الا واحدا
٣٠٨	وان قال : له فى هذه السيارة شرك	٣٠٠	اذا كان - يده عشرة اشياء فقال : هؤلاء الاشياء لزيد
٣٠٨	وان قال : له فى ميراث ابى الف درهم	٣٠١	ان قال : هذه الدار لفلان الا هذا البيت
٣٠٩	اذا قال : له فى دارى الف او من دارى نصفها	٣٠٢	وان قال : هذه الدار لفلان هبة عارية او هبة سكتى
٣١٠	اذا قال : له عندى الف وسكت	٣٠٢	وان اقر لرجل بمال فى ظرف ان قال : لفلان عندى ثوب فى منديل

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
٣١٩	وان مات رجل وخلف ابنا فاقر على أبيه .	٣١٠	اذا قال : عندى خمسة دراهم فى ثوب
٣٢٠	الامام نافذ الاقرار فى بيت المال المسلمون يملكون بيت المال	٣١١	وان اقر بحق ووصله بما يسقطه
٣٢٠	على الشيوع	٣١٢	فان ادعى على رجل مائة درهم
٣٢١	وان كان بين المقر والمقر به واحد وهو حى	٣١٢	اذا قال : ملكت هذا العبد من فلان
٣٢٢	تخريج حديث سعد وعبد ابن زمعة	٣١٢	اذا قال : هذه الدار لزيد ، بل لعمرى
٣٢٢	المقر اما ان يقر بالنسب على نفسه او على غيره	٣١٣	غضبته من زيد وملكته لعمرى وجب عليه تسليمها لزيد
٣٢٢	اذا كان لا ينزع فيه احد	٣١٥	اذا قال : غضبت هذه السيارة من احد هذين
٣٢٢	اذا كان المقر به يمكن أن يكون ابنا	٣١٥	اذا كان فى يده عبد فادعى عليه أنه اعتقه
٣٢٣	اذا اقر رجل لمن هو اكبر منه انه ابنه	٣١٦	وان لم يقر البائع بعتقه ولا رجع المشتري
٣٢٣	وان اقر ببنوة صغير لم يكن اقرارا	٣١٦	وان كان المشتري كاذبا فى الشهادة
٣٢٣	وان اقر ببنوة ميت مجهول النسب	٣١٦	وان مات المشتري وخلف ابنا
٣٢٤	وان كان المقر به لا يحجب المقر عن الميراث	٣١٧	وان اقر رجل على نفسه بنسب مجهول
٣٢٤	وان وصى للمريض بأبيه فقبله ومات	٣١٨	اذا مات رجل وخلف اثنين وتركة
٣٢٥	اذا كان المقر بالنسب يحمل نسب المقر به	٣١٨	لا يلزم المقر الا حصته من الدين

الصفحة	الحكم	الصفحة	الحكم
	إذا اعتق عبيدين ثم ادعى رجل	إذا مات رجل وخلف اثنين	
٣٣٢	أن المعتق كان عصبتها	٣٢٦	فأقر أحدهما
٣٣٢	إذا اعتق عبيدين في مرض موته		لو كان الحاكم حكم عليه
	إذا أوصى بأبيه أو بابنه فقبل		بالقسمة وأقرع بينه وبين
٣٣٢	الوصية	٣٢٦	أخيه لم يلزمه ضمان
	وإن كان له أمة ولها ثلاثة		وإن مات رجل وخلف جماعة
٣٣٥	أولاد	٣٢٦	ورثة
٣٣٥	إذا كان للأمة زوج وانت بولد		وإن مات رجل وخلف أولاد
	إذا لم يقر السيد بوطنها في	٣٢٧	معروفى النسب
٣٣٦	وقت		وإن مات رجل وخلف بنتا
	وإن قال : استولدتها تنبيهة	٣٢٧	لا غير
٣٤٠	فعلى الأوسط		وإن أقرت المرأة بولد يمكن أن
	وإن لم يتقدم الولاء من السيد	٣٢٨	يكون منها
٣٤١	أقرار بجهة الاستيلاء		وإن مات رجل وخلف ابنا
	إذا كان في يد رجل جارية	٣٢٩	بالفا
٣٤١	فانتقلت منه		وإن مات مسلم وخلف اثنين
	وأما من انتقلت إليه فانه يدعى	٣٣٠	مسلمًا وكافرًا
٣٤٣	على من انتقلت منه		وإن مات رجل وخلف ابنا
	فأما نفقة الولد فعلى الواطيء	٣٣٠	فأقر بأخوين
٣٤٣	لأنه ابنه	٣٣٠	وإن كان المقر والمقر به اثنان
	أن مات رجل وخلف ابنين		وإن مات رجل وخلف أخاه
٣٤٤	فأقر أحدهما	٣٣١	فقدم رجل مجهول النسب
	قال الشافعى : وإذا أقر	٣٣١	إذا مات رجل وخلف أخا لاب
	الوارث يدين على أبيه ثم		إذا تزوجت الحرة بعبد بالفا
٣٤٥	أقر عليه بدين بعده	٣٣١	في ذمته
	ختم مؤلف التكلمة ومحقق		إذا اعتق في مرض موته جارية
٣٤٦	الأصل الشيخ محمد نجيب	٣٣٢	
	الطيمى - غفر الله له		

تم بحمد الله تعالى الجزء الثالث والعشرون
المتتم لكتاب المجموع

طبقا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية الملكية
الفنية والأدبية لا يعاد طبع هذا الكتاب ولا جزء
من أجزائه الا بإذن مؤلفة أو رثته من بعده .

محمد نجيب الطيبي

مكتبة الطيبي للنشر والتوزيع

ميدان عبده باشا - القاهرة

ت : ٨٢٠٩٩١ - ٨٣٣٧٩٢

